

إشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي

فاضل تامر

إشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي

المتقف العراقي شاهداً



دار آراس للطباعة والنشر

اربيل - اقليم كردستان العراق

جميع الحقوق محفوظة ©
دار آراس للطباعة والنشر
شارع جولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الالكتروني aras@araspres.com
الموقع على الانترنت www.araspublishers.com
الهاتف: 00964 (0) 66 224 49 35
تأسست دار آراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

فاضل ثامر
إشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي
منشورات آراس رقم: ١٢٠٠
الطبعة الأولى ٢٠١١
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة آراس - اربيل
رقم الإيداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٣٠٤ - ٢٠١١
الايخراج الداخلي: كارزان عبدالحميد
الغلاف: آراس أكرم
التصحيح: أوميد أحمد البناء

ردمك:
ISBN: 978-9933-487-07-2

المقدمة

شهادة مثقف عراقي أمام محكمة الضمير و التاريخ

ترددت كثيراً قبل أن أقرر نهائياً جمع وتحرير هذه المقالات القصيرة التي كنت قد نشرتها منذ سقوط النظام الدكتاتوري و دخول الاحتلال في عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم. فانا أعد نفسي ناقداً أدبياً جاداً تحاذي كتابته المنهج الأكاديمي الحديث، و لذا فقد كنت "أتعالى" على هذا النمط من الكتابات، و أعدّها مجرد مقالات و أعمدة صحفية ظرفية و أنية، وهي تظل رهينة أنيتها و ظرفيتها، و تصبح نافلة بعد إنقضاء أوانها.

لكني، ازاء ضغوط و رغبات عدد من أصدقائي و معارفي وجدت تشجيعاً لإنجاز مثل هذه المهمة، و طبع أهم ما كتبته و نشرته خلال هذه السنوات الصعبة بوصفها شهادة للمثقف العراقي الذي عاش سنوات الاحتلال و السقوط و انهيار الدولة و تداعيات سنوات الاحتراب الطائفي و جرائم برابرة العصر من ممثلي الحركات الإرهابية و التكفيرية و الطائفية.

لقد كانت السنوات الثماني الماضية من أصعب السنوات على المثقف العراقي، الذي لم يكن بإمكانه ان يحتمل كل هذه المآسي و الويلات و التقلبات العنيفة و الدرامية معاً، لكن ما دفع هذا المثقف للتماسك و مواجهة هذا الزلزال ايمانه بقدرة الشعب العراقي على مقاومة التحديات و بناء مشروع الدولة المدنية الديمقراطية و انجاز مهمات استكمال الاستقلال السياسي بعيداً عن تأثيرات الاحتلال و تدخلات القوى الاقليمية و الدولية في شؤونه الخاصة. كما ان المثقف العراقي، من جانب اخر يمتلك الاحساس العميق بالمسؤولية الذاتية للإسهام بشكل فاعل في توجيه و قيادة و اضاءة هذه التحولات عبر منظور معرفي، مدني، إنساني يؤمن بقيم الحرية و العدالة و الديمقراطية و الجمال و مبادئ حقوق الانسان.

لقد كنا نحن مثقفي العراق، شهوداً وفاعلين وناشطين ومناضلين خلال هذه السنوات العاصفة، وقفنا مع قوى شعبنا الوطنية والسياسية بشجاعة وشرف من أجل الخروج من عنق الزجاجة والوصول الى شاطئ الامان، وسوف يسجل لنا التاريخ هذه الوقفة بكلمات من نور.

وهذا الكتاب هو محاولة متواضعة لتدوين جوانب مهمة من أوجه ردود أفعال المثقف العراقي و استجابته لهذه المؤثرات نتركها في ذمة التاريخ، وهي غيظ من فيض، و قطرة من بحر، من كتابات و ممارسات و موقف دونها بشرف وجسارة المثقف العراقي المنرّه من عيوب المكاسب والمصالح المادية والمعنوية، ومن أمراض الطائفية والشوفينية والنجسية.

والكتاب، بعد هذا و ذلك، هو احتفاء بفن المقالة الادبية والثقافية، وربما بفن العمود الثقافي بوصفه فناً صحفياً و اعلامياً. و أدبياً له جماليته الخاصة التي تجعله قادراً على التأثير السريع والمباشر في وعي شرائح عريضة من القراء التي قد يتعسر عليها الوصول الى دلالات الدراسات النقدية الحداثية او الأكاديمية المعقدة.

لقد كان الصديق الشاعر كاظم الحاج على حق عندما اعلن مرة، في واحد من اعمدته الصحفية الجميلة، انه يرى ان العمود الصحفي قد يصبح في بعض الفترات اكثر اهمية و تأثيراً من القصيدة. وهذا صحيح الى درجة كبيرة. ولذا فانا هنا احتفي بفن العمود الثقافي و الصحفي وأثق بقدرته على التوصيل والتاثير والاشتباك مع هموم المرحلة و تعقيدها.

قد تلتزم بعض موضوعات هذا الكتاب بفن العمود الصحفي، وقد يكون بعضها الاخر قريباً من فن المقالة الادبية، وربما تنجح نماذج قليلة في الاقتراب من السجال والمساجلات او الترسل، وربما البحث النقدي المنهجي، لكنها في النهاية تصب في منحى واحد هو تسجيل نبض

الشارع الثقافي وقدرته المتصاعدة على النهوض لتحمل المزيد من مسؤولياته الجديدة في المرحلة القادمة. هذه الكلمات هي مجسات لنبض قلبي وشهادة امينة لمتقف عراقي امام محكمة الضمير والتاريخ.

أسئلة أمام ماهية أزمة المثقف العراقي اليوم

يجري الحديث أحيانا عن أزمة بنيوية يعيشها المثقف العراقي اليوم وتحديدًا منذ سقوط النظام الدكتاتوري و دخول الاحتلال عام ٢٠٠٣، وهي كما يبدو أزمة ذات طبيعة مغايرة لتلك التي كان يعاني منها المثقف العراقي في ظل النظام الدكتاتوري.

ترى ما هي ماهية هذه الأزمة وأين تكمن وتتمثل: هذه تساؤلات تحاول ان تحرك ماء البركة الساكن من خلال إلقاء أحجار الأسئلة هذه وان تولد حالة "عصف ذهني" قد تقود إلى أجوبة تقترب من الحقيقة أو تمسها بخسارة.

هل يعاني المثقف العراقي اليوم من أزمة هوية، تدفعه إلى البحث عن هويات مفترضة أو ثانوية، وهل تتعرض مثل هذه الهوية إلى التشظي أو التآكل؟

هل يعاني المثقف العراقي اليوم، بوصفه مواطنا وإنسانا، من أزمة ضعف الإحساس بالمواطنة العراقية التي تدفعه أحيانا للتطلع إلى ما وراء حدود الوطن حيث المنافى الباردة، أو أحيانا "الكفر بقيم المواطنة هذه؟" هل يعاني المثقف العراقي من رضوض سيكولوجية خطيرة قد تتخذ ملامح تمزق أو انشطار شيزوفريني خطير يتطلب تشخيصا ومكاشفة؟

هل يواجه المثقف العراقي أزمة إخفاق في الاندماج بالواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي الجديد تدفعه أحيانا إلى العزلة أو الصمت أو اللامبالاة وأحيانا الهرب من هذا الواقع الجديد؟

أهي أزمة اللامنتمي التي تحدث عنها كولن ولسن، ووجد له قرينا شبحيا في تقصي نماذج مثقفي الستينيات الذين كانت تشكل لديهم أزمة

اللا إنتماء والانتماء إشكالية معقدة آنذاك؟

هل يعاني المثقف العراقي من جسامه الصدمة الزلزالية العنيفة التي حدثت بعد ٢٠٠٣ بعد التغيير حيث وجد نفسه بين المطرقة والسندان: بين مطرقة تداعيات سقوط النظام الدكتاتوري وانهيار البنى التحتية لمؤسسات الدولة وللثقافة وسندان الاحتلال ونسق المحاصصة الطائفية الذي أقامه و" شرعنه"؟

نظام الاحتلال في المجتمع العراقي

أهي أزمة الإحساس بتراكم الخيبات السياسية وانهيار الحلم بدولة المواطنة والعدالة والحرية والثقافة؟ أهي أزمة الإحساس بالإحباط الناجم عن إخفاق مشروعاته الإبداعية والثقافية ووصولها إلى طريق مسدود بفعل التراكمات والتداعيات الثقيلة التي أرهقت روحه وكيانه؟

أهي أزمة الاصطدام بالحادثة أولا والعلومة الثقافية والسياسية والاقتصادية ثانيا التي راحت تجتاح كل مفاصل حياتنا، أم هي أزمة الاصطدام بالتعصب وثوابت التراث والنصوص وتأويلات فقهاء الموت والعنف والظلام التي أغلقت على المثقفين كوى المستقبل ومخرجاته المعرفية وجعلتهم في مواجهة العنف والموت المجاني والاحتراب القومي والتناثر الاجتماعي؟

أهي أزمة معرفية في الوعي ناجمة عن تشظي هذا الوعي وتمزقه تصل أحيانا درجة هيمنة "الوعي الزائف"؟

هل يمكن لهذه الأزمة أن تنجم عما نسميه بـ "فوبيا" الحرية، هذا الرهاب الجديد الذي يصعب على المثقف أحيانا التعامل معه. في زمن اختلاط الأوراق، أو عن تموضع فضاء الحرية فوق ارض رملية هشة تتراوح فيها ممارسة الحرية بين قطبين متباعدين: "فائض" الحرية أو استلابها ونفيها المفاجيء؟

ترى أهي أزمة كابوسية واقعية وافترضية معا ناجمة عن قمع سري أو
معلن تمارسه قوى و تيارات و مؤسسات وقوى سياسية وقومية وطائفية
و دينية غامضة ضد المثقف العراقي الذي يحاول جاهدا أن يمارس حقه
الطبيعي في التعبير والتكفير والاختلاف والحياة؟
وأخيرا وليس آخرا، أهي أزمة البطل الإشكالي التي يعيشها المثقف
العراقي اليوم، البطل المتسائل المتمرد، الرافض، الباحث في ثنايا الوجود
وعن ذاته وعن سر الوجود؟

لا يحق لي إن أغلق باب الأسئلة. كما لا يحق لي إن أغلق باب الاجتهاد
والتأويل والاقتراح أمام الآخرين فهذه الأسئلة وغيرها يمكن أن تكون
الباب الذي نلج لاسكنائه طبيعة الأزمة التي يعيشها مثقف اليوم. وهي
بالتأكيد أزمة مركبة ومتعددة الأوجه قد تحتضن كل أو معظم هذه
الأسئلة، وقد تتخذ لها مظاهر وتجليات عينية أو مشوهة تعكس حركة
الواقع الاجتماعي وتناقضاته وصراعاته.

مسؤوليتنا جميعا تتمثل في محاولة تلمس الواجهة المتعددة لهذه الأزمة
و تجلياتها الحالية والمستقبلية في آدابنا و فنوننا: أي كيف تجسدت هذه
الأزمة المتشعبة في ثقافتنا اليوم وكيف يمكن لها، أو يتعين عليها إن
تتجسد في ثقافة المستقبل.

هذه الأسئلة المحرقة والمحرجة معا ينبغي عليها أن تضع الإصبع على
الجرح مباشرة، وتلك مسؤوليتنا جميعا نحن المثقفين العراقيين.

حوار الذات والآخر

تحتدم داخل الثقافة العربية بشكل عام، والثقافة العراقية بشكل خاص في عصرنا الحديث مجموعة من عوامل الشد والجذب والتنافر. ثمة عناصر جذب تتجه نحو المركز وأخرى طاردة تتجه نحو المحيط في عملية طرد عكسي. ولو فحصنا سر هذا الاحتدام والاصطدام لوجدناه يكمن، فيما يكمن في علة اصطدام الذات بالآخر في ثقافتنا وأدبنا. إن ثقافتنا، في هذا القرن، شئنا أم أبينا محكومة إلى حد كبير بهذا الحوار الصعب مع الآخر في وجوده وثقافته وأسلوب حياته. فمنذ مطلع هذا القرن ونحن نعيش في حوار متصل يصل أحيانا إلى حد الرفض والقطيعة مع المؤثرات الثقافية والفكرية التي يفرزها الآخر ويقدمها لنا في شكل حركات أدبية وفنية دائمة التجدد والتلون. وعندما تصطدم ذواتنا بقيم الآخر تتولد حالة من الصدام والجذب معاً وهي ما يطلق عليه نقاد الأدب المقارن بعوامل التأثير والتأثير والاتصال الثقافي والمثاقفة بشكل عام.

في عصر التفاعل والتواصل لا يمكن لنا أنكار ضرورة هذه العملية، لكننا من جهة أخرى، بحاجة إلى فحصها وضبطها وتوجيهها لكي لا تتحول إلى عملية التهام طفيلي تستلب وعينا وهويتنا الخاصة.

من هنا جاءت الحاجة إلى إقامة حوار متصل مع الآخر وهو أيضاً وقبل كل شيء حوار مع الذات وبشكل خاص في إحتكاكها بالآخر. وهذا يتطلب منا فحص الجوانب الجوهرية من احتكاك ذواتنا بذات الآخر في مستوى الخطاب الاستشراقي وفي مستوى المفاهيم والقيم والمصطلحات التي تتوافد إلينا، وفي المذاهب والاتجاهات الأدبية والفنية الحديثة والمعاصرة ومراقبة هذا الانشغال بمظاهر هذا التشكل الجديد والناجم عن هذا الإستقطاب الجمالي والمعرفي، والذي يؤشر بدوره وعياً متقدماً للثقافة

العربية وللكتاب العربي في مواجهة الآخر عن طريق تمثيل وإمتصاص كل ما هو إيجابي وخصب في ثقافة الآخر ومحاورة أو نقد كل ما هو سالب في ثقافتة ووعية، حفاظاً على خصوصية تجربتنا الإبداعية وضمائنا لتطور مستقل وخلاق وسليم لكل الاتجاهات الأدبية والنقدية في أدبنا الحديث. أنها دعوة موجهة للذات أولاً ولجميع المفكرين والنقاد لمعاودة فحص إشكاليات حوار الذات والآخر، والإسهام الجاد في إضاءة طريق المستقبل أمام الأجيال الأدبية الطالعة، لكي تتفادى الانزلاق في منزلقين خطرين الأول يتمثل في رفض الحوار مع الآخر وبالتالي التفوق على الذات والانكفاء إلى ما هو سلفي وتقليدي ومتحجر والثاني يتمثل في إزاحة الذات بوصفها ممثلة للهوية وإحلال الآخر بثقافته ورؤاه ومفاهيمه محل الذات مما يؤدي إلى خلق حالة استلاب واستسلام لتأثيرات الآخر العولمية والكوسموبوليتية.

إن حواراً واعياً حول هذا الموضوع يتطلب أولاً تحديد المعنى الفلسفي لمفهوم الآخر وتجنب الإيحاءات والدلالات السلبية التي إقترنت به ومنها المنظور الوجودي السارترى القائل بأن الآخرين هم الجحيم والنظر الى المفهوم بوصفه مؤشراً على حالة مغايرة نوعية مع كينونة خارج كينونتنا. وربما كان التصور الذي إقترحه جاك ديريدا معقولاً وخاصة في القول بأن الإحتكاك بالآخر هو شرط أساسي للتجديد. الآخر ليس لعنة دائماً وهو أيضاً ليس ملاذاً آمناً بإستمرار. إن ما نفعله نحن بوعي ونحن نقيم حواراً متكافئاً يأخذ بالحسبان الخصوصيات والتباينات في آن واحد هو الصواب.

نحو بناء إستراتيجية ثقافية وطنية عراقية

تمتلك الثقافة بوصفها قيمة رمزية ومعرفية مكانة خاصة في البنية الاجتماعية والسياسية والتاريخية لأي مجتمع حديث بل ويقاس رقي أي مجتمع بدرجة رقي ثقافته، وتولي تقارير التنمية البشرية والاجتماعية التي تصدرها الأمم المتحدة سنوياً اهتماماً لتنمية الثقافة وتعد ذلك مؤشراً أساسياً من مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية، وإذا ما كانت معظم هذه التقارير قد شخّصت في السنوات السابقة هبوطاً في مستوى التنمية الثقافية في العراق فأنها وضعت هذا العام العراق والصومال في آخر قائمة الدول التي تعنى بالتنمية الثقافية، وهو أمر يضع العراق الجديد، بوصفه دولة ديمقراطية حديثة تؤمن بالمعرفة والعلم والثقافة وبمبادئ حقوق الإنسان في إحراج كبير ويقلل من شأنه بين دول العالم المتحضرة، ولذا تبرز الحاجة اليوم للنهوض بالتنمية الثقافية بصورة شاملة عمودياً وأفقياً لأنها جزء من برنامج التنمية البشرية والاجتماعية الذي يضع الإنسان في مقدمة أهدافه، وبشكل خاص احترام ورعاية إبداعاته المعرفية والعلمية والفكرية، ومن المؤسف ان نؤشر هنا أننا وبعد مضي أكثر من خمس سنوات على سقوط النظام الدكتاتوري لم نجد الاهتمام الجدي المطلوب بالفعل الثقافي بوصفه وعياً وحراكاً ومعرفة متقدمة قادرة على ان تكون عاملاً حاسماً في الصراع الاجتماعي السياسي ضد قوى العنف والإرهاب والتخلف والجمود والتعصب، وهذه المعرفة تمتلك القدرة على التأسيس لمجتمع الحرية والتسامح والانفتاح والحوار واحترام الرأي والرأي الآخر تحت مظلة الآليات الديمقراطية التي كفلها دستور جمهورية العراق الدائم.

لقد بات من الضروري أيضاً الإسهام بوعي ومسؤولية في صياغة الأطر

المعرفية والإجرائية لما نسميه "بالإستراتيجية الثقافية للمجتمع والدولة في العراق" وتحديد طبيعة "السياسية الثقافية" التي يمكن أن نعتمدها في تشخيص الأولويات في العمل الميداني لخلق حراك ثقافي شامل يشمل كل مفاصل المجتمع، ونقول بأسف بأن القيادات السياسية والاجتماعية داخل الدولة وخارجها عجزت حتى الان عن بلورة مفهوم واضح للسياسة الإستراتيجية الثقافية للعراق الجديد، في حين أنها نجحت نسبياً في صياغة مثل هذه الاستراتيجيات الوطنية في ميادين أخرى، فأصبح بالإمكان الحديث عن وجود إستراتيجية سياسية وطنية وثانية أمنية وثالثة اقتصادية وما الى ذلك، اما السياسة الإستراتيجية الثقافية فقد ظلت وللأسف غائبة حتى اليوم ربما بسبب الانشغال بالملفات الاكثر سخونة عن أذهان المسؤولين.

ولذا تبرز الحاجة اليوم، اكثر من أي وقت آخر الى ايلاء الثقافة العراقية اهتماماً جدياً لأنه يستحيل بناء مقومات الدولة الحديثة دون أرساء قواعد ومهدات المقوم الثقافي فيها، وربما تبرز في مقدمة الأولويات الثقافية اليوم مسألة إعادة بناء البنية التحتية للثقافة ممثلة ببناء شبكة من المراكز الثقافية ومراكز البحث الاستراتيجي وقاعات العرض السينمائي والمسرحي والتشكيلي في بغداد وبقيّة المحافظات والمدن والقصبات والنهوض بمشكلات صناعة الكتاب العراقي من خلال ايجاد مؤسسات عملاقة للطباعة والنشر والتوزيع قادرة على النهوض بمتطلبات هذا الزخم الثقافي الكبير الذي تستطيع الثقافة العراقية وروافدها الأدبية والفنية والعلمية والإعلامية ان تقدمه.

ولا شك ان عملية اعادة تأهيل الثقافة العراقية تتطلب التخلص من الارث الثقيل الذي تركه النظام الدكتاتوري الفاشي على الثقافة العراقية من خلال اشاعة تقاليد ثقافية فاسدة تقوم على الارتزاق والنفاق السياسي

وتمجيد الرموز الدكتاتورية وهذا الامر يتطلب جهداً مشتركاً لإعادة قراءة المشهد الثقافي طيلة اكثر من ثلاثة عقود من عمر الدكتاتورية البغيض وتشخيص مواطن الخراب التي ألحقتها تلك الدكتاتورية بالثقافة بوصفها قيمة وبالمؤسسات الثقافية بوصفها اداة الحراك الثقافي وبالمثقف بوصفه المنتج الحقيقي للمعرفة والوعي والفكر، وبالتأكيد فان تفشي الكثير من المظاهر السلبية ومنها استشراف ثقافة العنف والتعصب والتحزب الطائفي والقومي تمتد جذورها الى السياسة الثقافية الفاشية للنظام الدكتاتوري المعادي لحرية الفكر والتهجير والإبداع.

ومن الواضح ان الثقافة العراقية لا يمكن لها ان تزدهر وتتطور بجهودها الذاتية فقط بل لا بد لها من رعاية المجتمع والدولة لها، ويمكن ان تجد الثقافة دعماً حقيقياً في سلسلة من التشريعات الثقافية الراسخة التي تعزز مكانة الثقافة في المجتمع، وربما تتطلب الحاجة الى إضافة مواد تشريعية او تفصيلية للمادة (٣٥) من الدستور الدائم لأنها مادة عمومية ومحدودة بسبب وضع الثقافة ضمن باب التربية والتعليم وهو امر يتنافى مع التمييز بين خصوصية الفعل الثقافي بوصفه معرفة خلاقة وباب التربية والتعليم بوصفه ممارسة اداتية لتحقيق اهداف تعليمية وتربوية محددة، كما ان الثقافة العراقية بحاجة الى سلسلة تشريعات ثقافية تضبط العمل الثقافي وتحدد أطره وأهدافه الإستراتيجية الأساسية.

فقد بات من الضروري إعادة النظر في التشريعات الثقافية والقوانين الخاصة بالمؤسسات الثقافية الرسمية مثل وزارة الثقافة والمؤسسات الثقافية الشعبية المنتمية الى منظمات المجتمع المدني مثل الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق، نقابة الصحفيين، اتحاد المسرحيين، اتحاد السينمائيين، واتحاد الفنانين التشكيليين، اتحاد الأدباء الشعبيين، واتحاد الإذاعيين وغير ذلك من المؤسسات الثقافية العراقية التي تنهض بجوانب

اساسية من الحياة الثقافية ووضع آليات واضحة لدعمها معنوياً ومادياً من خلال توفير مقرات ومراكز ثقافية لها وتخصيص ميزانيات سنوية لها من المال العام بتنظيم سلسلة مدروسة من الانشطة الثقافية الكبيرة على وفق اجندة ثقافية وطنية للفعاليات الثقافية تضمن تجنب التداخل بين هذه الفعاليات من جهة وتحقيق تواصل هذه الفعاليات طيلة العام.

ولكي لا تستغرق التشريعات القانونية فترة طويلة بسبب الآليات المعتمدة في مجلس النواب في تشريع القوانين وعدم الاهتمام بالثقافة اصلاً حيث لم يناقش مجلس النواب حتى اليوم أي تشريع ثقافي، من الضروري البحث عن وسائل بديلة لتوفير الدعم للثقافة العراقية من خلال برامج أنية تتكفل بها مؤسسات الدولة المختلفة ومنها مجلس الوزراء وادراج الكثير من مشروعات اعادة البنية التحتية للثقافة الى الخطة الاستثمارية وإلزام المحافظات بالايفاء بالتزاماتها كاملة تجاه النشاط الثقافي في المحافظات وعدم ترحيل المخصصات الخاصة بالأنشطة الثقافية الى أبواب أخرى، كما يمكن وضع حوافز تشجيعية للمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية العراقية لتقديم دعم للإنشطة الثقافية مقابل حوافز تشجيعية مثل بعض الاعفاءات الضريبية كما هو معمول به في الكثير من بلدان العالم الحديث، كما يمكن ضمان دعم لبعض المشروعات الثقافية من جهات مانحة دولية نزيهة والسيطرة على اوجه هذه المنح مركزياً وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة تجنباً للفساد الاداري والمالي او لذهاب مثل هذه المنح الى جهات تعمل ضد العراق الجديد وضد الثقافة العراقية، وهو ما يجري حالياً حيث تذهب الكثير من المنح والهبات الخارجية الى جهات وهمية بعضها معادية للنظام السياسي الجديد في العراق، ويمكن التنسيق بشكل خاص مع الهيئات المختلفة التابعة لمنظمة الامم المتحدة وفي مقدمتها اليونسكو واليونسيف

واليونوبس unops واليونامي unami وغيرها، ونرى ان الممثلات الدبلوماسية العراقية في الخارج تستطيع ان توفر فرصاً افضل لتواصل المثقفين العراقيين مع العالم الخارجي من خلال الحصول على فرص للدعم وتنظيم أسابيع ومهرجانات ثقافية في مختلف أنحاء العالم مثلما جرى مؤخراً عندما نجح السيد وزير الخارجية في تنظيم أسبوع ثقافي عراقي في باريس بالتعاون مع مركز العالم العربي في باريس وبدعم مادي جزئي من شركة (توتال) الفرنسية.

وفي تقديري ان احد الأطر العريضة لرعاية الثقافة العراقية حالياً يتمثل في إطلاق مشروع تأسيس (مجلس وطني للثقافة) او مجلس اعلى للآداب والفنون والثقافة اسوة بما هو معمول به حالياً في عدد من البلدان العربية مثل مصر والكويت وقطر، ومثل هذا المجلس لا يتعارض ابداً وعمل وزارة الثقافة، ذلك انه يهدف الى تنظيم الأنشطة الثقافية غير الرسمية التي تقع خارج نطاق عمل وزارة الثقافة ودوائرها المختلفة.

وتبرز الحاجة اليوم لرعاية المبدعين والمثقفين العراقيين من ادباء وفنانين وإعلاميين من خلال اطلاق مشروع جوائز الدولة التقديرية وقانون رعاية الرواد وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها من التشريعات والقوانين الضرورية لتنظيم الحياة الثقافية في العراق الجديد.

تظل الثقافة العراقية تنتظر اليد الرؤوم التي تمتد اليها بحنان لكي تزيل عنها ما علق بها من سنوات الإهمال والتهميش لكي تنهض ثانية وبقوة لتسهم في بناء صرح عراق الحرية والديمقراطية والأمل الجديد.

المثقف العراقي: واجبات بلا حقوق

قلما يتحدث رجل السياسة عن المثقف العراقي، وكأنه كائن هلامي يعيش في كوكب اخر، واذا ما تحدث السياسي عن المثقف فهو يطالبه بسلسلة من الواجبات التي تبدأ ولا تنتهي: فالمثقف مطالب بالنهوض بمسؤوليته في حماية المكتسبات الديمقراطية والاجتماعية، و عليه مسؤولية الوقوف ضد كافة مظاهر الفساد والانحطاط، وهو أيضاً مسؤول بهذا القدر أو ذاك عن كل الولايات التي تحل بالوطن. ولولا الحياء لطالبه بالدعاية لبرنامج السياسي والانتخابي. لكن هذا الحديث الاحادي حول واجبات المثقف يفتقر الى لمسة واحدة، مجرد لمسة عابرة، تتعلق بحقوق المثقف: هذه الحقوق المهضومة التي هضمها، وللأسف السياسي، وهمش من خلالها الدور الكبير الذي يمكن ان يضطلع به المثقف في عملية التنوير المعرفي والبناء الفكري وفي ترسيخ مبادئ العدالة والحرية ومبادئ حقوق الانسان.

لا نعتقد ان السياسي قد فكر لحظة واحدة بالحقوق التي يستحقها المثقف العراقي والمترتبة بذمة الدولة بتراتباتها الهرمية: مجلس النواب ورئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، وهي حقوق كفلها دستور جمهورية العراق الدائم. فالمثقف العراقي يفتقر الى الرعاية والدعم من قبل مؤسسات الدولة كافة، على الرغم من القدرات الذاتية الضخمة التي يمتلكها هذا المثقف والتي تجعله يقف دائماً في الصدارة بين أقرانه في العالم العربي من خلال حصد العشرات من الجوائز الادبية في مجال الشعر والقصة والرواية والنقد الادبي والمسرح والسينما والفن التشكيلي والموسيقى وما الى ذلك من ضروب الثقافة العراقية.

فالمثقف العراقي بحاجة ماسة لتوفير مستلزمات الإرتقاء بالحراك

الثقافي الخلاق والمؤثر وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بإعادة بناء البنى التحتية المخربة أو المعطلة للثقافة (مسرح الرشيد شاهداً) من خلال تأسيس شبكة واسعة من المراكز الثقافية في جميع أنحاء العراق وإنشاء مدن وقرى وصلات وإستوديوهات للإعلام والثقافة والسينما والمسرح والتشكيل والموسيقا والفنون الشعبية. والمثقف العراقي ينتظر الإنتهاء من تأسيس المجلس الأعلى للثقافة الذي طال إنتظاره واطلاق جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، فضلاً عن سلسلة من التشريعات التي تحمي المثقف وتوفر له سبل العيش الكريم.

والمثقف العراقي. بوصفه مواطناً وانساناً يأمل ان تنتهي حالة التهميش التي فرضت عليه وأن تعاد له مكانته الاجتماعية التي حرم منها لكي يكون قادراً على النهوض بدور أكبر في حياة المجتمع العراقي الذي ينوء هو الآخر تحت أعباء ثقيلة من تركة الماضي وتداعيات الحاضر. ومثلما ان الحياة في طبيعتها أخذ وعطاء، ليس من المعقول أبداً أن يطالب المثقف العراقي بالواجبات فقط ويحرم من الحقوق وهي حالة يمكن أن تدفع به الى الانكماش والنقمة وبالتالي الى الانصراف الى اهتمامات ابداعية وجمالية صرف وعدم الاكتراث بمسؤولياته الاجتماعية والوطنية. أنصفوا المثقف العراقي قبل أن تضيعوه أو يضيع منكم، وامنحوه حقوقه التي يستحقها.

المثقفون العراقيون والدوران حول القدر الخاوي

كلما طالب المثقفون العراقيون بإنصافهم والاستجابة إلى مطالبهم وحقوقهم وألحوا بالسؤال والمطالبة، كانت هناك سلسلة من الوعود والآمال المعسولة التي ظلت مجرد آمال طوال السنوات الست الماضية من عمر الثقافة العراقية. فمذ خمس سنوات والأدباء والفنانون والإعلاميون مثلاً يمتنون النفس بأن تصرف منحة مجلس الوزراء التي أقرت منذ خمس سنوات حيث ظلت تدور في أروقة وزارتي الثقافة والمالية وها هي أخيراً تصل إلى أيدي مسؤولي وزارة المالية الذين ينظرون بإستغراب إلى مثل هذا المطلب العجائبي وهم بين إنكار واستخفاف. البعض كان يأمل أن تصرف المنحة عام ٢٠٠٩ أو قبله بقليل لكن النية تتجه كما اخبرنا المسؤولون في وزارة الثقافة إلى أن هذه المنحة سوف تدرج ضمن ميزانية ٢٠١٠. وقبلنا بالأمر على مضض لكن المحزن أن العارفين بمواطن الأمور أكدوا خلو الميزانية الجديدة من مثل هذه المنحة وان صح ذلك يعني ترحيلها إلى سنة جديدة وإلى دورة انتخابية جديدة وتشكيلة وزارية جديدة وأمزجة جديدة والحبل على الجرار.

لست ادري لماذا تقترن صورة المثقفين العراقيين الذين ينتظرون بلهفة الاستجابة إلى مطالبهم في إصدار تشريعات لصالح الثقافة العراقية منها تشريع خاص بالمجلس الأعلى للثقافة وآخر خاص بجوائز الدولة التقديرية والثالث خاص برعاية الرواد والعلماء من المبدعين، ورابع خاص بحماية الملكية الفكرية، وخامس خاص بدعم ورعاية وتمويل الاتحادات والمنظمات الثقافية وعشرات أخرى من التشريعات والأحلام الوردية والمشمشية. لست ادري لماذا تقترن صورة الانتظار هذه بالحكاية الشعبية المتوارثة عن الأم التي كانت تشاغل أطفالها الجائعين وتمنيهم

بالقدر الذي كانت تطهو والذي كان يحوي على حصى ليس غير أو بصورة المرأة التي كانت تطحن الفراغ بينما كان الأطفال الجائعون يدورون حول الرحي الفارغة.

ويبدو أن المثقفين العراقيين مازالوا يدورون حول هذا القدر الخاوي وتلك الرحي الفارغة بانتظار أن ينضج الحصى أو يطحن الدقيق، وهم يمنون النفس بما هو آت في حكم الغيب مما لذ وطاب.

لا نريد أن نقاضي أو نحاسب من يتصرف برواتب الرعاية الاجتماعية وما أشيع عن أسماء وهمية أدرجت زورا لمستحقين وهميين ولكننا نقول للمسؤولين في الدولة وفي وزارة المالية تحديدا إذا كنتم لا تجدون بابا مشروعا "وحيقيا يبرر صرف منحة الأدباء والفنانين والإعلاميين، فاعتبروها مثل منحة رواتب الرعاية الاجتماعية ليس إلا، وهذه المنحة بالتأكيد ستكون اقل بكثير من المنحة المقررة لراتب الرعاية الاجتماعية، وإذا عجزتم عن ذلك أعلنوها بصراحة لكي نحول ملفاتنا في المرة القادمة إلى جهة قد تكون أكثر رحمة وإنصافا، حتى وإن كانت الرعاية الاجتماعية ذاتها، وبعدها لیسع العالم هذه الفضيحة المدوية وليتعرف الى حجم التهميش الذي يتعرض له المثقفون العراقيون..

الثقافة العراقية بين العولمة والاسلمة

تتعرض الثقافة العراقية هذه الأيام الى تحديات كبرى تتعلق بهويتها ومصيرها وحضورها ومنها الضغوط العالمية والكوسموبوليتية المتمثلة بالعولمة التي راحت تطرق ابواب ثقافتنا منذ عقود وتعرض خصوصيتها الى المحو والاستلاب وتحويلها الى تابع ومستهلك لثقافة المتروبولات الكبرى المهيمنة، مما يرتب عليها مسؤوليات جسيمة تتمثل في الدفاع عن حقها في الوجود وفي الاحتفاظ بخصوصيتها وهويتها وموروثها في مواجهة هذا الزحف الثقافي العولمي، ولكن دون الانغلاق على الثقافة الانسانية والعالمية وعلى الرغبة في التواصل مع ثقافات مختلف شعوب العالم. ولا شك ان اول شرط ينبغي لنا توفيره لثقافتنا لمواجهة الجوانب السلبية في "تسونامي" ثقافة العولمة، هو شرط الحرية والرعاية والدعم لكي تكون ثقافتنا قادرة على ان تظل واقفة وموفرة الصحة لتقييم حواراً مع ثقافة الآخر متكافئاً و قائماً على الوعي ورافضاً في الوقت ذاته أي شكل من اشكال الانغلاق والنكوص والتحجر.

اما الوجه الآخر للتحدي، والذي راحت بواكيره تطل هذه الايام فيتمثل في دعوات بعض الاحزاب والحركات الدينية الشيعية والسنية على السواء لما يسمى بـ "اسلمة العلوم والثقافة" وهو مشروع يرتبط سراً او علانية بمشروع إقامة اشكال معينة للدولة الاسلامية بدأ بمشروع "دولة العراق الاسلامية" الذي يبشر به تنظيم القاعدة وانتهاء بنموذج دولة طالبان في افغانستان او "ولاية الفقيه" في ايران.

ولا شك ان مشروعاً استراتيجياً كهذا يظل هو حلم غالبية ممثلي الحركات والاحزاب والتيارات الدينية داخل السلطة وخارجها وبشكل خاص تلك

التي تنتمي الى "مشروع الاسلام السياسي" لكن هذه الحركات تناور حالياً وترجى الكشف عن هذا المنحى تجنباً للإصطدام بقوى اجتماعية وسياسية علمانية او مدنية او ديمقراطية لضرورات "التحالفات المؤقتة" كما انها تخشى الاصطدام بشكل مباشر بشريحة مهمة من شرائح الشعب هي شريحة المثقفين العراقيين التي اثبتت حضورها وفعاليتها، لكن هذه القوى تحفر في السر لتكريس هذا المشروع من خلال بعض القنوات والمؤسسات التي تهيمن عليها وخاصة في مجال التربية والتعليم والثقافة والمؤسسات الجامعية وبعض المراكز والمؤسسات الفكرية والثقافية المنتشرة في كل مكان. كما ان هذه القوى تشن - مرحلياً - هجوماً مبطناً ضد الثقافة العراقية من خلال منع انتشارها وازدهارها ووضعها في حالة من الشلل والتهميش والتحجيم مبدية امتعاضها سراً أو علانيةً من هذه الثقافة التي تصر على استقلالها وجسارتها وتمرداها ورفضها لأشكال الترويض والتدجين والإحتواء المختلفة، وزاعمة ان بعض تنوعاتها مثل الموسيقى والغناء والفن التشكيلي والمسرح والسينما تتعارض والثوابت الاسلامية والاجتماعية والاخلاقية، انطلاقاً من تصورات نصية ضيقة اشاعها في ثقافتنا الهوية "الاسلامية" وللأسف خلال العقود الاخيرة بعض فقهاء الموت والظلامية والتحجر الفكري بإسم الدين الإسلامي المتسامح والمنفتح على العقل والإجتهد والحياة.

ثقافتنا العراقية هي حصن من حصون الدفاع عن وجودنا وهو بيتنا وخصوصيتنا وعلينا بوصفنا مثقفين الدفاع عنها ضد كافة التحديات بدءاً بالعولمة وانتهاءً بالاسلمة.

المتقفون العراقيون والإنتخابات

يتطلع المتقفون العراقيون، بنفاد صبر، هذه الأيام إلى أن تنتهي لعبة المناورات السياسية و شد الحبل بين الاطراف السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، وان يصبح الطريق سالكاً الى صناديق الاقتراع التي يؤمل، في تقديرات معظم المراقبين السياسيين، ان تغير جذرياً خارطة السياسة النيابية في العراق.

ويتطلع المتقفون العراقيون ادباء وكتاب وفنانين واعلاميين الى ان تفتتح الدورة الانتخابية القادمة صفحة جديدة في تاريخ الثقافة العراقية، بعد ان ظل ملفها الثقافي وللأسف مغلقاً طيلة هذه الدورة التي، والحمد لله، لم تسجل حتى هذه اللحظة تشريع اي قانون يخص الثقافة من بعيد او قريب، كما ان مجلس النواب، عبر إجتماعاته الالفية خلال هذه الاعوام لم يكرس ساعة واحدة، مجرد ستين دقيقة عابرة، لمناقشة الشأن الثقافي في العراق واستحقاقته، وكان هناك ود مفقود، في السرد والعلانية، بين مجلس النواب والثقافة، ربما بسبب ادعاء البعض بالانهماك بملفات اكثر سخونة مثل الملف الامني والملف الاقتصادي والملف السياسي، وما يعتقده المتقفون من وجود اجندات خفية لدى غالبية اعضاء مجلس النواب ضد الثقافة العراقية جملة وتفصيلاً. ان تكشف التركيبة الاجتماعية والايديولوجية لغالبية اعضاء المجلس عن مواقف ايديولوجية معادية جذرياً لتوجهات الثقافة العراقية المنفتحة على الحياة. فمعظم النواب، وعدد كبير من مسؤولي الدولة والحكومة يميلون الى التشكيك بنوايا الثقافة العراقية ونزعتها الميالة الى الشفافية والمكاشفة والشجاعة التي قد تفسد عليهم اجنداتهم السرية في محاولة لتحجيم الثقافة العراقية وقص اجنحتها الحية مثل المسرح والموسيقى

والغناء والفن التشكيلي، لأنها في عرف بعضهم تتعارض والثوابت الايديولوجية والاخلاقية والدينية، بل ان بعضهم لا يخفي اتفاقه مع ما اعلنه احد رجال الدين المتشدين في مسلسل عراقي قدمته احدى الفضائيات العراقية خلال شهر رمضان هو مسلسل "الدهانة" والذي وصف الموسيقا بأنها "مزامير الشيطان" كما ان البعض الاخر لا يحب الفن التشكيلي لانه ينطوي على " تجسيم" يتعارض - كما يخيل لهم وبعض ثوابتهم الايديولوجية، وغير ذلك كثير.

ولذا فالمتقفون العراقيون في المرحلة الراهنة لاينون منافسة السياسيين واصحاب القوائم الانتخابية على مقاعد المجلس النيابي، لكنهم يأملون منهم، على الاقل، الاعتراف الصريح والواضح في برامجهم وممارساتهم بالثقافة العراقية وبحقها في التنوع والوقوف ضد كافة اشكال العداء الصريحة والمبطنه تجاه التنوع الثقافي والفني في العراق والبرهنة على ذلك من خلال صحفهم ومجلاتهم واذاعاتهم وقنواتهم الفضائية على مثل هذا السلوك النزيه والمبرأ من الهوى تجاه الثقافة العراقية كما يتمنى المثقفون العراقيون ان يحصلوا على اعتراف اخر بحقهم في حرية التعبير وعدم التدخل إدارياً او سياسياً في نشاطهم الثقافي او عمل منظماتهم الثقافية والفنية والاعلامية.

وقبل هذا وذاك فهم يطالبون بحقهم الشرعي الذي كفله الدستور بدعم الثقافة العراقية مادياً ومعنوياً وتخصيص نسبة معينة من ايرادات النفط والدولة لدعم المشروعات الثقافية المختلفة التي تمكن الثقافة العراقية على ان تقف على قدميها لتقدم للعالم الوجة الحقيقي الخلاق والجميل للعراق وتاريخه وحضارته.

والمثقفون هنا لا يطالبون بأعطيات او فتات موائد او منّة من احد، إنهم بكلمة واحدة يطالبون بحقهم الشرعي من المال العام الذي اشره الدستور،

وان تخصص ميزانيات واضحة وكافية لتغطية مختلف الأنشطة الثقافية للمؤسسات الثقافية الرسمية مثل وزارة الثقافة وغير الرسمية مثل الاتحادات والنقابات الأدبية والفنية والإعلامية.

وهم - المثقفون - يأملون في إصدار سلسلة من التشريعات التي تحمي حقوقهم وتوفر لهم العيش الشريف والأمن وتتيح لهم فرصة التواصل مع ادياء المنطقة والعالم بنديّة وكرامة، و ان تضمن أولاً وقبل كل شيء سلامتهم من كل محاولات الاغتيال او الاعتداء او مصادرة حرياتهم الشخصية التي كفلها القانون ليكونوا قادرين حقاً على ان يكونوا ضمير الامة وصوتها الشريف ووجهها النظيف امام العالم المتحضر.

الثقافة العراقية: أفاق ما بعد الانتخابات

يتطلع المثقفون العراقيون بلهفة إلى المرحلة القادمة التي ستعقب الانتخابات النيابية الأخيرة وهم يأملون أن تدشن هذه المرحلة الجديدة سياسة منفتحة مغايرة تجاه أهمية المشروع الثقافي العراقي بوصفه حجر الأساس في بناء المشروع الوطني الديمقراطي العراقي الذي نسعى جميعاً لبناء ركائزه. فمن المؤسف أن تؤشر السنوات السبع الماضية إغفالاً مريعاً للثقافة العراقية و أحياناً جهلاً مطبقاً بطبيعة الدور الذي يمكن أن تنهض به الثقافة في إعادة المجتمع المدني العراقي الذي تعرض الى رضوض وشروخ وتمزقات خطيرة تعدّ الثقافة الأداة الأساسية القادرة على التعامل معها بوعي معرفي و انساني مبراً من عيوب التطرف و الشوفينية والطائفية.

و الثقافة العراقية تنتظر الكثير من مشرعي مجلس النواب الجديد ومن قادة الدولة والمجتمع في رئاسة الجمهورية و رئاسة الوزراء لوضع تشريعات وضوابط وآليات فاعلة للنهوض بواقع الثقافة وإعادة بناء بناها التحتية المخربة أو المشلولة ووضع إستراتيجية ثقافية شاملة قادرة على أن تنهض بأداء المؤسسات الثقافية الرسمية (مثل وزارة الثقافة) والشعبية (مثل إتحاد الأدباء و نقابة الفنانين و اتحادات المسرحيين و السينمائيين والتشكيليين وغيرها) والعناية بشكل خاص بالوضع الاجتماعي والمهني والنقابي و القانوني لمنتج الثقافة العراقية وفتح آفاق جديدة أمامه تمكنه من تقديم عطاءات إبداعية خلاقة تسهم في رسم صورة مشرقة للعراق الجديد تبوءه مكانة لائقة بين الأمم.

ويتطلع المثقفون الى أن تصحح العلاقة المتوترة بين الثقافة والسياسة و بشكل أدق بين المثقف والسياسي، و أن يمنح المثقف فرصة حقيقية

للإسهام في بناء الوطن و مؤسساته الدستورية و أن لا يركن جانباً كما حصل في السابق لإعتبارات وسياسات غامضة، لا تخلو أحياناً من مواقف العدا و الحساسية تجاه الفعل الثقافي الذي كان البعض يتوهم إنه يتعارض مع بعض الثوابت الدينية و العرفية و الاجتماعية إنطلاقاً من تأويلات و تفسيرات فقهية أو شرعية ضيقة بعيدة عن جوهر الإسلام القائم على قيم التسامح و المحبة و الانفتاح على الحياة و الابتكار و العلم.

دولة الثقافة وحلم المثقفين العرب

اطلق مسرحي جزائري مرموق مؤخراً في مقابلة اجراها معه موقع "أيلاف" الالكتروني دعوة للانتقال من "ثقافة الدولة" الى ماأسماه بـ "دولة الثقافة" وهو يعبر بذلك عن حلم طالما داعب مخيلة الشعراء والادباء والفنانين والمفكرين عبر التاريخ لبناء "مدينة فاضلة" من طراز خاص تحتل فيها الثقافة مكان الصدارة وتعرف فيها الدولة بأسماء مبدعيها الكبار وليس بأسماء رجال الساسة والعسكرتاريا فيها.

اين نحن في العراق من هذا الحلم وما هي المراحل التي يتعين علينا ان نقطعها لكي نجرؤ على طرح مثلاً هذا الحلم الفنطازي في عالم اليوم حيث لا كرامة لأديب او فنان في وطنه بل ولا احترام او تقييم لأي فعل ثقافي مهما سما وعلا وتألّق محلياً او عربياً او عالمياً. فرجل السياسة يخيم بظله على المشهد الاجتماعي والثقافي ولا احد يكثرث من رجال الدولة بشؤون الثقافة واشكالياتها: ربما ثمة اشياء اكثر جدوى واهمية من الثقافة, ومجلس النواب طيلة دورته السابقة لم يكرس ساعة واحدة لمناقشة الشأن الثقافي ولم يشرع اي قانون ثقافي. فأنى لرجل الدولة والسياسة والبرلمان المزاج او الاستعداد للاستماع الى حفل للفرقة السمفونية العراقية او مشاهدة عرض مسرحي عراقي متميز حصل على العديد من الجوائز او فلم سينمائي اجتاز الافاق شرقاً و غرباً وهو يحصد العشرات من الجوائز في محافل ومهرجانات سينمائية دولية بل انى له أن يحضر معرضاً تشكيلياً للفنانين والنحاتين العراقيين الذين راحت اسواق الفن ومزاداته العالمية تتلقف اعمالهم باحترام خاص. عندما يتسنى لرجل الدولة هذا ان يفعل ذلك، نكون ربما قد قطعنا رحلة الالف ميل في الحلم الفنطازي "دولة الثقافة". أما رجل السياسة والدولة والبرلمان الذي يكن

العداء المبطن للثقافة العراقية بل وينافس غوبلز الذي يقول انه كلما سمع كلمة ثقافة امتدت يده الى مقبض مسدسه فهذا أمره أمر، لانه يعتقد - وهو اعتقاد موهوم تماما بأن الثقافة العراقية تتعارض والثوابت الدينية والشرعية والاخلاقية. فالموسيقى حرام وهي في عرف البعض عبارة عن "مزامير الشيطان" (احد قادة السياسة اعترف في مقابلة صحفية بأنه لا يسمع الموسيقي)، والفن التشكيلي حرام لأنه تجسيم يتعارض وقيم الاسلام كما يفهمها هذا المتفقيه (حرم في سنوات سابقة على فناني البصرة عمل نصب لشخصيات تاريخية وثقافية لأنها "تشبيهه" محرم ولم يكن امامهم من خيار سوى صناعة القلل والاكواز يزینون بها الساحات العامة فتحولوا بذلك من نحاتين الى كوازين. اما حملة الالات الموسيقية كالعود والكمان فمصيرهم القتل والتكفير. و ما كان يحصل للثقافة في ظل "رعاية" سيافي مايسمى "بدولة العراق الاسلامية" فأمر خارج التصور البشري. والعالم كله قد شهد قبل سنوات كيف كان جنود حركة طالبان في افغانستان من خلال فلم سينمائي يطلقون النار على نصب مقدسة وتاريخية تعود للبوذيين.

لكن السؤال الاكثر حرجة هو هل توجد دولة عربية واحدة من الخليج الى المحيط كما يقال مرشحة في المستقبل لأن تصبح دولة للثقافة، دولة قادرة على رعاية الفعل الثقافي وتبوء المثقفين المكانه التي يستحقونها في المجتمع، دولة تعنى ببناء المتاحف والمكتبات والمراكز الثقافية ودور النشر والصحف والمجلات والقرى الثقافية والاعلامية وتحترم حرية التعبير والاختلاف وتشرع سلسلة من القوانين التي تحمي المبدعين والملكية الفكرية وتضمن الحياة الكريمة والنظيفة للمبدعين وأسرههم وتقيم وزناً لصناعة الثقافة التي اصبحت اليوم فعلاً وقولاً، في مقدمة الصناعات الناجحة وغدت فيها الاستثمارات في مجال الثقافة والبرامج

الثقافية والالكترونية تزيد على الاستثمارات في ميادين الصناعات
الثقيلة والحربية، وربما يمثل (بل غيتس) انموذجاً واحداً لذلك.
يظل السؤال الحلمي والفتنطازي معاً هل يحق لنا ان نحلم بدولة الثقافة؟!

تأصيل ثقافة الحوار مع الآخر

القبول بشروط اللعبة الديمقراطية يفترض القبول بجملة إشتراكات أساسية منها الالتزام بآليات فن الحوار مع الآخر، وهو أحد الشروط الأساسية الذي يضمن التراسل الشفاف بين أطراف العملية السياسية وينأى بالممارسة الديمقراطية عن التشنج والاقصاء والسقوط في منظور أحادي (مونولوجي) منغلق.

فمن أبسط مستلزمات الحوار الديمقراطي، الركون الى منطق عقلي يضع المقدمات المنطقية في موضعها الصحيح ليصل الى نتائج منطقية قد تكون مباشرة او غيرمباشرة وقد تكون مركبة او بسيطة. والجملة المنطقية ترفض الاغلوطة المنطقية القائمة على المصادرة على المطلوب كما يذهب الى ذلك أغلب المناطق.

كما يشترط فن الحوار إحترم الرأي الآخر ومجادلته بطريقة عقلية تبحث في دواخله عن قواسم مشتركة للعمل و لا تصادرحق الآخر في التعبير عن رأي خاص قد يكون خلافياً: وهذا الامر يعني الايمان بمبادئ التسامح ونبذ التطرف والغلو والاستعداد للاسماع الجاد والمسؤول لكل الاطروحات والمفاهيم والمقترحات التي قد ينطوي عليها الرأي الآخر. ولذا فمن الاخطاء الشائعة في ثقافة الحوار الافتراض مقدماً بوجود فريقين متناقضين او متقاطعين يمثل رأيي الخاص الرأي الصواب فيما يمثل رأيي الآخر الرأي الخطأ، لان معنى ذلك أن شروط الحوار بوصفها دياالوغاً بين طرفين متحاورين سوف تقمع ويتحول فيها الحوار الى (مونولوج) فردي أحادي، أقرب ما يكون الى المونولوج الداخلي الذي يحاور فيه المرء نفسه بمعزل عن الآخر.

وتعلمنا الدبلوماسية، التي تلتزم الى حد كبير بمبادئ ثقافة الحوار مع الآخر، أن هناك خطأ إفتراضياً يفصل طرفي الحوار، وأن الهدف من الحوار أن يقترب الطرفان، بنسب مختلفة، من بعضهما على هذا الخط الافتراضي وصولاً الى نقطة لقاء قابلة للتطور والتعميق لاحقاً. أما أن يصير أحد طرفي الحوار على البقاء واقفاً على الخط الافتراضي، فيما ينتظر من الآخر أن يتحرك وحده على ذلك الخط الافتراضي ليكون قريباً منه فهذا يعني بالنتيجة فشل عملية الحوار بكاملها والسقوط في الغلو والتعصب والانغلاق كما تعلمنا الدبلوماسية من جانب آخر عدم تسخيف رأي الآخر او الحط منه وإغائه، بل مقابلة ذلك الرأي بإبتسامة شفافة وشطب كلمة "لا" من قاموس الحوار الدبلوماسي لتحل معها عبارات تواصلية توحى بالقبول وان كانت تنطوي على الاختلاف منها على سبيل المثال: "أني أحترم وجهة نظرك، التي تنطوي على صواب في ظروف خاصة، لكني أعتقد أننا نواجه سياقاً طرفياً آخر يمكن في ضوءه تعديل رأيك او تطويره ليكون قريباً من السياق الظرفي الراهن". الاختلاف يبدأ بقبول الحوار مع الآخر أما الرفض المسبق فلن يقود الا الى القطيعة والنفرة والعداء.

أن اعتماد مبادئ الحوار الديمقراطي هذه وغيرها ضماناً أساسية لنجاح أي عملية سياسية تنهي المظاهر المخجلة الموروثة من عهود ما قبل الديمقراطية في الحوار والتي تنهض في الغالب على الترشق غير المهذب بالالفاظ وتخطئة الآخر أو التشكيك بنزاهته وموضوعيته وأحياناً تخوينه أو تكفيره، وهي وللأسف، مظاهر ما زلنا نلمسها في الكثير من الحوارات السياسية بين الفرقاء المختلفين، بل وأحياناً بين أنصار الفريق الواحد.

ثمة مقولة تنسب الى أحد الحكماء تمنى منها أن تكون له رقبة بعير، وعندما سئل عن سبب ذلك أجاب "لكي لا يصدر الكلام مني مباشرة، بل يمكث قليلاً قبل أن يخرج".

فما أحوج رجل السياسة والدبلوماسية، بل وكل الذين يؤمنون بأهمية
الممارسة الديمقراطية بأن تكون لهم "رقبة بعير" لكي لا يتعجلوا في إطلاق
الاحكام والاجتهادات وأحياناً الفتاوى الفقهية والشرعية، وأن تمر مثل
هذه الاقوال بفترة مراجعة ومعاينة وتبصر قبل أن ترى النور.
لكي نكون ديمقراطيين حقاً، علينا جميعاً إحترام ثقافة الحوار
الديمقراطي المنطقي.

دعوة لإعادة قراءة المشهد العراقي موضوعياً بعيداً عن مسلمات التكفيريين.

حزين انا من اجل الشاعر العراقي المبدع سعدي يوسف، احد رموزنا الشعرية الكبيرة التي نعتز بها، لأنه راح في الآونة الأخيرة ينحدر- وللأسف - الى هاوية سحيقة لا قرار لها، ربما بدأت بملاحظات عرضية وهامشية هنا وهناك، فسرناها نحن أصدقاءه في العراق، من باب حسن النية، على إنها تمثل وجهة نظر خلافية نحترمها ولا نريد ان نحرمه منها: فحق الاختلاف من الحقوق الديمقراطية التي يعين علينا احترامها والقبول بها مستبعدين تأويلات البعض من أن وجهات النظر هذه ذات جوهر طائفي ، إلا انه، بمرور الوقت، وللأسف، مرة اخرى، راح يوغل في الإساءة لشعبه العراقي الجريح وللثقافة العراقية، وأولا وقيل كل شيء لتأريخه الشخصي والإبداعي، وربما يمثل ما نشره مؤخراً على بعض مواقع الإنترنت بتاريخ ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٧ تحت عنوان "الثقافة الوطنية بالمزاد: مائة ألف دولار فقط" ذروة هذا الهبوط المحزن، إذ تضمنت كلمات الزميل الشاعر سعدي يوسف (أصر على مخاطبته بلغة الاحترام التي يستحقها خلافاً لطريقة مخاطبته لي) الكثير من الأحكام الظالمة بحق شعبنا وتاريخنا ورموزنا الثقافية والسياسية يصعب الآن الرد عليها بشكل كامل، ويمكن إجمال ملاحظاتي الشخصية في محورين أساسيين:

المحور الاول: محور موضوعي خارجي عام يتعلق بتوصيفه للمرحلة التاريخية الراهنة ورموزها وأهدافها.

المحور الثاني: محور ذاتي وشخصي يتعلق بالتهم الظالمة التي أكالها لي شخصياً ولزميلي الصديق الناقد ياسين النصير.

اما بالنسبة للمحور الأول فهو يكشف عن الاضطراب الكامل الذي يسود أفكار زميلنا الشاعر سعدي يوسف في قراءة المشهد العراقي، سياسياً، وثقافياً، بعد سقوط النظام الدكتاتوري الصدامي ودخول قوات الاحتلال الأميركي الى العراق، وهو موضوع شائك وملتبس ويتطلب حواراً هادئاً ومطولاً، ربما لا تتسع له المساحة الحالية المتاحة للرد، لكن ما يؤسف له ان تلتقي الكثير الأحكام والتقييمات التي ينطلق منها زميلنا مع مواقف غلاة التكفيريين والإرهابيين، وأيتام النظام الدكتاتوري والمنتفعين من رشى الطاغية المقبور وكوبونات النفطية من رموز الإعلام والسياسة في العالم العربي الذين كرسوا كل طاقاتهم لتلميع صورة جلال لم يشهد له التاريخ مثيلاً.

أعترف مقدماً ان المشهد العراقي معقد وملتبس وقابل لتأويلات متناقضة ومتعارضة الى حد كبير، لكن القراءة الموضوعية، النزهاء، قادرة بالتأكيد على الوصول الى الحقيقة.

يدرك جميع المتابعين للشأن العراقي ان الشعب العراقي عانى الكثير تحت ظل النظام الفاشي الصدامي، وحاول هذا الشعب الشجاع ان يتخلص من هيمنة هذا الكابوس الطويل من خلال سلسلة من النشاطات الجماهيرية واشكال المقاومة المسلحة وحتى اعتماد بعض الأساليب الانقلابية الفردية، الا ان النظام الدكتاتوري نجح في ان يحصن نفسه ضد مثل هذه المحاولات الشعبية من خلال خلق سلسلة لا تنتهي من اجهزة القمع والمخابرات والأمن التي كانت تمارس قمعاً ساحقاً ضد أي تحرك جماهيري. وهنا بدأ المشروع الأمريكي لإسقاط نظام صدام حسين بالظهور العلني وهو مشروع قوبل بالرفض من قبل غالبية القوى الديمقراطية والإسلامية التي رفضت الحرب اساساً والتدخل العسكري الأمريكي أداة، إلا ان ذلك لم يوقف مخططي السياسة الأميركية الذين

استثمروا حالة الإحباط لدى العراقيين، لاقتناع فصائل سياسية معينة للقبول بفكرة التدخل الأمريكي لإسقاط النظام الصدامي، وحصل ما حصل عندما إجتاحت قوى الاحتلال الأجنبي التراب العراقي واسقطت النظام الدكتاتوري وهنا نشأت لحظة تاريخية إشكالية ومعقدة في قراءة الموقف السياسي الجديد وتحديد رؤية متكاملة منه فقد استقبل الشعب العراقي بغالبية قواه السياسية الوطنية ومكوناته الأثنية سقوط النظام الدكتاتورية بالفرح وعلق آمالاً عريضة على إعادة بناء العراق في ظروف ما بعد الدكتاتورية، إلا أن هذا الفرح لم يدم طويلاً وتجمد على الوجوه والشفاه عندما عرفت احذية المحتلين التراب الوطني، وفي المقابل بدأت بعض القوى التي خسرت إمتيازاتها الطبقية والسياسية والمالية بالدفاع المستميت عن هياكل النظام الدكتاتوري المقبور رافعة زوراً شعار "المقاومة" المقدس الذي يمثل هنا كلمة الحق التي أريد بها باطلا، وهي - في الواقع - انما كانت تستميت في الدفاع عن نظام القمع الارهابي وإمتيازاتها الخرافية التي كانت تتمتع بها في ظل النظام المقبور، واستثمرت بعض القوى السياسية الرجعية والحركات السلفية والأصولية وفي مقدمتها منظمة "القاعدة" هذا الظرف الجديد لترتدي الرداء المفترى عليه رداء "المقاومة" لتحقيق اهداف واجندات سياسية رجعية معادية للحياة والثقافة والانسان.

ترى ما الذي ينبغي على المثقف العراقي ان يفعله، واين يضع قدميه في هذا المشهد الملتبس، هل ينخرط في صفوف المدافعين عن نظام دكتاتوري بشع تحت لافتة "المقاومة" المفترى عليها ليجد نفسه في خاتمة المطاف يقف جنباً الى جنب مع جلاديه من جلاوزة النظام الفاشي وطباليه الأيديولوجيين وحملة الأجندات السود من التكفيريين والسلفيين، أم يختار موقف المحايد المتفرج على احداث الوطن؟ أم يبحث عن خيار صعب

وشائك يتمثل في البحث عن سبيل وطني للخلاص من محنة الاحتلال خارج أطر شعارات "المقاومة" الزائفة وكان هذا الخيار الثالث هو الذي إختاره المثقف العراقي، وهو الخيار ذاته الذي إختارته بعض القوى الوطنية العراقية المعروفة والتي سبق لها وان رفضت شعار الحرب أولاً والتدخل العسكري الأمريكي ثانياً.

ما زلت اكرر القول بأن المشهد السياسي معقد وشائك ويتعذر فهمه من الخارج بسهولة، ان ان دخول المثقف العراقي الى جانب القوى الوطنية العراقية الراضة للحرب والاحتلال في العملية السياسية يمكن ان يدفع بالبعض الى اتهامه بقبول الاحتلال، بل والعمالة له، وهو امر ينطبق تماماً على المقاييس الشكلية السطحية النابعة من المنطق الشكلي الأرسطي، وهكذا رفع الظلاميون والتكفيريون شعار "مادام العراق تحت الاحتلال فان كل شيء داخل العراق باطل يفتقد الى الشرعية، لأن كل ما بني على باطل هو باطل".

لكن الحياة الحديثة تنطوي على تناقضات وآفاق واحتمالات غير مرئية ذلك ان عزوف المثقفين العراقيين والقوى الوطنية العراقية المعارضة اصلاً للحروب والاحتلال عن المشاركة في العملية السياسية سوف يتيح الفرصة للسياسة الأمريكية لفرض إملأاتها السياسية وإعادة ترتيب المشهد العراقي على وفق مصالحها الخاصة، بالاستناد الى بعض القوى السياسية "الرخوة" أو الموالية، بهذه الدرجة او تلك، للسياسة الأمريكية قبل الاحتلال وبعده، فضلاً عن محاولة خلق قوى سياسية جديدة تحت لافتات ليبرالية وديمقراطية يمكن ان تخدم بصورة أو بأخرى أهداف السياسة الأمريكية في العراق والمنطقة..

ولذا كان قرار المشاركة في العملية السياسية من قبل المثقفين العراقيين والقوى المعارضة أصلاً للحرب والاحتلال قراراً صعباً ومؤلماً، لكنه كان

الخيار الوطني الوحيد الذي يتطلع الى انقاذ البلد واعادة بنائه بعيداً عن سلطة الدكتاتورية وهيمنة الاحتلال الأجنبي، وهكذا بدأت القوى الوطنية العراقية ومعها غالبية المثقفين العراقيين برسم الخطوط العريضة لخطاب سياسي وطني عراقي يزاحم المشروع السياسي والعسكري ويزيحه تدريجياً عن مواقعه التي احرزها من خلال الحرب والاحتلال، وبمرور الزمن راحت رقعة القرار السياسي الوطني العراقي تتعزز وتتصدم بالاملاءات الأميركية الغامضة الأهداف، فبدلاً من حكومة مؤقتة نصبها السفير بريمر، استطاع العراقيون من خلال صناديق الاقتراع من الاتيان بحكومة وطنية تمتلك الشرعية الدستورية، وفي خلال ذلك كسب الموقف العراقي الوطني مساحات جديدة، اذ حصل العراق من الامم المتحدة على قرار رسمي بإنهاء الاحتلال واعتبار القوات المحتلة قوات "متعددة الجنسية" تعمل بطلب من الحكومة العراقية التي يحق لها انهاء وجودها في الوقت الذي تراه مناسباً وبالذات بعد ان تستكمل القوات المسلحة العراقية جاهزيتها لإستلام الملف الأمني.

قد يقال هنا ان هذه مجرد مناورات أمريكية القصد منها المماثلة وتوريط القوى السياسية الوطنية العراقية في خدمة المشروع الامريكي، وانها في خاتمة المطاف لن تترك مواقعها للعراقيين، هل هذا محتمل؟ نعم هذا محتمل، ولكن الأمور يجب ان لا تترك للعفوية ولما هو محتمل، فالمناورة واردة وينبغي العمل على تفويت الفرصة على السياسة الامريكية لإفشال الخط السياسي العراقي المستقل الذي يتطلع الى تحقيق السيادة الوطنية وبناء عراق ديمقراطي تعددي، لذا يمكن القول ان هنالك صراعاً عميقاً راح يتضح يوماً بعد يوم، بين الخط السياسي الأمريكي والخط السياسي العراقي المدعوم بحركة شعبية واسعة، قد يقال هنا ايضاً ان توازن القوى السياسي الحالي في المشهد العراقي لا يوحي بإمكانية

قيام عراق ديمقراطي تعددي، بسبب قوة الحركات والتيارات السياسية الدينية والقومية والطائفية التي يمكن ان تحول العراق الى مختبر جديد لأنظمة شمولية أو أوتوقراطية أو كانتونات على النمط الطالباني أو الإيراني .

وهذا الامر محتمل تماما، فالساحة العراقية مفتوحة - كما يقال - على جميع الخيارات، لكن على المثقف العراقي ان يدفع بالاتجاهات السليمة ويعمقها داخل المشهد العراقي مستنداً في ذلك الى ارث ثقافي ديمقراطي وقيم انسانية تشبعت بها الثقافة العراقية، وهو يقف الان في لحظة حرجة وخطرة، لكنه لا يمتلك خياراً آخر في المرحلة الراهنة، ذلك انه يؤمن بقدرة الجماهير الشعبية العراقية التي اکتوت بنار الدكتاتوريات والفاشيات والانظمة الشمولية، ونزعات التطرف الديني والعنف الطائفي والقومي والمذهبي على تلمس طريقها نحو ديمقراطية حقيقية تضع العراق على طريق التقدم الاجتماعي والسيادة الوطنية الكاملة.

ترى هل من خيار آخر يمكن للمثقف العراقي ان يختاره في مثل هذا المعترك المتشابك الخنادق؟ لا اظن ذلك، إلا اذا شاء رفع الشعار المظلوم شعار "المقاومة" الذي أصبح المظلة التي يحتمي بها كل القتلة والجزارين ومصاصي الدماء والمفخخين من اعداء الشعب العراقي.

قد يقال هنا انه بإمكان المثقف العراقي ان يشرع بتأسيس حركة "مقاومة" مسلحة جديدة "مبرأة" من بصمات الارهابيين والتكفيريين وأيتام النظام الدكتاتوري وعرابيه، ويمكن القول ببساطة ان مثل هذا الخيار غير واقعي لأنه سيجعل هذا المثقف واقفاً في خندق واحد مع جلاديه وقاتليه المتوحشين.

ان الموقف الحقيقي العراقي اليوم يتمثل في دعم المشروع الوطني العراقي المستقل لإزاحة المشروع الأمريكي، وهو ينطوي بصورة واضحة

على رفض ويمكن القول "مقاومة" لكل الأهداف الأمريكية المشبوهة التي تحاول ان تكرر لبقاء الاحتلال لفترة طويلة، إلا انها س مقاومة "ثقافية وفكرية وسياسية قبل كل شيء، ولكن هل يمكن ان ينتقل المثقف العراقي، والى جانبه غالبية القوى الوطنية الى موقف "المقاومة" المسلحة المستقلة عن "مقاومة" الإرهابيين والتكفيريين، عندما تصطم الارادة العراقية المستقلة بإصرار قوى الاحتلال على البقاء وفرض الاملاءات السياسية، نظريا هذا ممكن، ومتروك أمره للتداعيات السياسية و ارادة القوى السياسية والشعبية ونضالها ويقظتها.

لكن هذا المثقف يعتقد ان بإمكانه لإعتبارات كثيرة ان يكسب المعركة ضد الاحتلال سياسياً وثقافياً، فهناك الكثير من الاعتبارات التي تسأد القرار العراقي المستقل على الانتصار، منها المعارضة الدولية الواسعة للاحتلال الأمريكي، وانتصار الديمقراطيين المطالبين بإنهاء الاحتلال إضافة الى عوامل محلية وعربية واقليلية تقف الى جانب ترجيح الخطاب الوطني العراقي.

من كل ما تقدم يمكن القول اننا امام خطاب وطني عراقي راح يتبلور يوماً بعد يوماً، تشترك فيه قوى سياسية وطنية عريضة، تعلمت بدورها من أخطاء الماضي واخطائها، ويدعمه المثقف العراقي وهو بحاجة الى دعم وفهم وتقييم بعيداً عن المسلمات الشكلية او السطحية والتبسطية.

من هنا يمكن اعادة النظر في الكثير من المسلمات التي انطلق منها الزميل الشاعر سعدي يوسف، والتي اساء فيها قراءة المشهد العراقي ومنها اتهامه غير المنصف لكل المساهمين بالعملية السياسية بالعمالة للاحتلال وهو لا يختلف في شيء عن "تكفير" الشعب العراقي بكامله لأنه "قبل" بالاحتلال الامريكي للعراق.

شخصياً قد اختلف كثيراً مع هذا السياسي او ذاك وقد اعترض على هذا

الحزب او ذاك، لكن من واجبي ان أحترم هذا التنوع الذي افرزته صناديق الاقتراع، وان اعمل ضمن الآليات الديمقراطية لتصحيح كل الأوضاع الشاذة داخل الحركة الوطنية العراقية واساساً التخلص من هذا التضخم في الحس الطائفي الذي سعدت على موجته المؤقتة بعض القوى والتيارات السياسية والدينية السنية والشيعية، العربية والكردية على حد سواء والذي يتهم البعض من الاصدقاء الزميل سعدي يوسف بركوبه ايضاً. نحن في العراق نواجه اوضاعاً صعبة ومعقدة ولنقل اننا نلعب "لعبة" سياسية خطيرة قد نخسر فيها كل شي ولكننا لن نفقد ابداً جذوة الامل والايمان بما هو كامن في قوى شعبنا الوطنية.

وما نتمناه من الجميع وبشكل خاص من المثقفين والاعلاميين العرب والكثير من الاعلاميين والسياسيين في العالم ان يعيدوا قراءة المشهد العراقي بعينين مفتوحتين وان يقفوا الى جانب تطلعات الشعب العراقي الذي يواجه كل يوم حمات الدم التي يخطط لها غلاة التكفيريين في أقبية "القاعدة" واجهزة مخابرات النظام المقبور الذين خسروا امبراطورياتهم وامتيازاتهم المادية والسلطوية التي كانوا يتمتعون بها على حساب جوع الشعب العراقي وعذاباته.

اما المحور الثاني فهو محور ذاتي وشخصي يتعلق بالتهمة الظالمة التي كالهنا لي شخصياً ولزميلي الناقد ياسين النصير وأجدني محرجاً في الانجرار الى الدخول في تفاصيل هذا المحور، لأنني شخصياً انسان بسيط ومتواضع ولا أحب الادعاء واستجداء الألقاب المزيفة، ولم اعلن مثلما فعل الاستاذ سعدي يوسف مؤخراً بأني الشيوعي الأول ولا "الشيوعي الأخير" واني البطل الذي قاوم الدكتاتورية بكذا وكذا.. الخ وأجد نفسي محرجاً في الدفاع عن وطنية ونقاوة صديقي البصري الرائع ياسين النصير الذي كان يفترض في الزميل سعدي يوسف ان لا تخونه فراسته في تقييمه له، فهو

أكثر وضوحاً وبساطة "طفولية" مني وأنا "الماكر" الذي استخدم كل "دهائه" وهدوئه للسير داخل حقول الألغام التي كان يزرعها النظام الدكتاتوري في كل مكان في طريق المثقفين العراقيين.

مرة أخرى أقول ان الأستاذ الشاعر سعدي يوسف يقع في خطأ جسيم - كرهه حالياً في قراءته غير المنزهة للمشهد السياسي العراقي الراهن - وهو خطأ يشاركه فيه عدد غير قليل من المثقفين والسياسيين داخل العراق وخارجه مفاده ان جميع المثقفين العراقيين في ظل دكتاتورية صدام حسين كانوا بصورة او بأخرى صنائع وأدوات بيد السياسة الفاشية للنظام القبوري، وانه كان يستحيل على المثقف العراقي آنذاك ان يحافظ على نقائه وبراءته واستقلاله، لذا كان يعتبر كل الشعراء آنذاك مجرد طبايين في جوقه الدكتاتورية وكل الكتاب والنقاد والفنانين مجرد مدافعين ومزوقين للصورة البشعة لنظام المقابر الجماعية والتصفيات العرقية ومصادرة الحريات الفكرية، ولذا فمن الطبيعي، في ضوء مقايسة كهذه ان يصبح فاضل ثامر وياسين النصير وربما غالبية الأدياء والمثقفين العراقيين ممن "امضوا حياتهم التافهة - كما يقول الزميل سعدي يوسف - في خدمة نظام قدم لهم اكثر مما يستحقون، لقد كانوا مسلحين بمسدسات الحماية الشخصية لعدي صدام حسين".

مثل هذا الحكم الظالم انتهى منذ زمن طويل وبالذات بعد سقوط النظام الدكتاتوري عندما اعيد تقييم المشهد الثقافي في زمن الدكتاتورية ومواقف المثقفين العراقيين منه آنذاك، ويمكن القول بأنه كانت هناك ثلاثة مواقف متباينة للمثقفين العراقيين: الموقف الاول يتمثل في وقوف شريحة من المثقفين الى جانب السياسة الأيدلوجية للنظام الفاشي وتضم الكوادر الحزبية للنظام وقياداته الثقافية المعروفة يضاف اليها عدد من المتطوعين والهواة الذين كانت تبهرهم مظاهر القوة والشعارات الزائفة او

يغشي ابصارهم لمعان الذهب، وقد انخرط معظم هؤلاء في جوقة الطبالين والزمارين وصانعي المكياج لنظام دكتاتوري شرس. اما الشريحة الثانية فقد كانت تضم مثقفين وادباء وفنانين كانوا يجدون انفسهم بين رحي الخوف من بطش النظام وسندان الفقر والحاجة والعوز، لذا ارتضوا ضعفاً وخوفاً الاشتراك الجزئي - المنافق - في جوقة الطبالين، والعدد الأكبر من هؤلاء الأدباء انقذوا انفسهم وارواحهم عندما هربوا من العراق بحثاً عن مكان آمن يتنفسون فيه شيئاً من اوكسجين الحرية الذي راح ينفد داخل العراق حيث استعادوا اصواتهم وفضحوا بشجاعة بشاعة الكابوس الصدامي، ويجب ان نعترف ان بعض هؤلاء راحوا يعمدون الى كتابة انماط كتابية شعرية وسردية ونقدية فيها الكثير من التعقيد والتخريب والتمويه والرمزية للتخلص من املاءات النظام الدكتاتوري وتقارير عسسه.

اما الشريحة الثالثة من المثقفين فقد ضمت مجموعة غير قليلة من الأدباء والفنانين الذين حافظوا على شرف الكلمة والموقف ورفضوا تكريس ابداعهم للدفاع عن النظام الدكتاتوري ورموزه، هناك بالتأكيد من أثر الصمت نهائياً والانغمار نهائياً في فضاءات حياته بعيدة عن اضواء الأدب والثقافة او ظل يكتب لنفسه واصدقائه منتظراً يوم الفرج على سبيل المثال الدكتور مهدي المخزومي والشاعر الفريد سمعان والشاعر محمود البريكان وغيرهم، لكن قسماً آخر ظل يعمل داخل الوسط الثقافي - وهو خيار صعب للغاية - مختاراً طرقاً للتعبير والكتابة بعيداً عن إجراءات المؤسسة الثقافية للحزب الحاكم ، وفضل انموذج يمثل هذه الشريحة في الوسط الأدبي الدكتور علي جواد الطاهر وفهد الأسدي ومحمد خضير و محمودعبد الوهاب ومهدي عيسى الصقر، الذين ظلوا حاضرين في المشهد الثقافي لكنهم لم يتملقوا للنظام المقبور لا من بعيد ولا من قريب.

وقد يبدو وضع هذه الشريحة مثيراً للبس: اذ كيف يتسنى لناقد او قاص او شاعر يقف على منصات الثقافة الرسمية في مهرجان المربد او مؤتمرات اتحاد الكتاب العرب في بغداد ان يحافظ على براءته "ونقائه"، بالتأكيد كان مثل هذا الأديب عرضة للإغراءات والتهديدات بين آونة واخرى، لكن تظل امكانيات المناورة ممكنة مثل الانسحاب المؤقت من المشهد في مراحل معينة.

وشخصياً اعد ان غالبية المثقفين العراقيين ينتمون الى هذه الشريحة الاخيرة، وان كان البعض منهم قد اضطر خوفاً ورهبة او طمعا في مكسب او منصب، للرضوخ لبعض املاءات المؤسسة الثقافية للنظام الفاشي المقبور.

ولذا فانا أبرىء غالبية الأدباء والمثقفين العراقيين من التهم الظالمة التي تلصق بهم جزافاً، واليوم يقف المثقف العراقي على ارض صلبة وهو يناضل مع ابناء شعبه بوصفه مثقفاً عضواً - بتعبير غرامشي - وهو ينظر بإحتقار الى تأريخ القمع الذي تعرضت له الثقافة العراقية تحت سلطة الدكتاتورية، ويتطلع الى دور فاعل في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية بعيداً عن سياسات التهميش والإقصاء والقمع التي كان يعامل بها من قبل غالبية الدكتاتوريات العراقية المتعاقبة.

واجد نفسي اشعر بالحرج مرة اخرى وانا مضطر للدفاع عن نفسي وعن زميلي الناقد ياسين النصير ضد تهمة سانجة يبدو ان أحد الحاقدين قد استغفل فيها الشاعر سعدي يوسف ومررها عليه - وعذره - انه ظل بعيداً عن المشهد العراقي طوال عقود عدة، فكان يتلقى ما يصل الى إسماعه دون ان يتأكد من صدقه او زيفه، ومفاد هذه الفرية المضحكة، انني كنت - والقول للشاعر سعدي يوسف حرفياً "مع ياسين النصير، مستشاراً لعدي صدام حسين في انقلابه على الاتحاد الشرعي آنذاك وفي خدمة عدي".

سامحك الله ايها الشاعر الرائي: اين فراستك وحسك الوطني: لماذا ترتضي هكذا وبعشوائية ان تشكك بوطنية الناس وإخلاصهم وتطلق جزافاً مثل هذه التهم العارية عن الصحة ياإلهي كيف سيكتب تاريخنا اذن بعد قرن او قرنين، مازلنا احياء ومازال الشهود احياء وبامكانك ان تكتشف بسهولة "حتى من شهود الزور" ان فاضل ثامر وياسين النصير لم يكونا في يوم من الأيام "مستشارين لعدي صدام حسين" في انقلابه على الاتحاد الشرعي آنذاك "دونك الذين شاركوا في العملية - لدوافع مختلفة - ليؤكدوا لك أننا لم نحظ" بمثل هذا "الشرف" الذي تتحدث عنه ابدأ.

مرة اخرى انا حزين من اجل شاعر أحبه وهو الآن في موقف يستحق الرثاء، موقف لا يمكن ان يحسد عليه ابدأ، ماذا يمكن ان تفعل يا صديقي الشاعر المبدع لو أقيمت عليك دعوى قضائية امام القضاءين العراقي والبريطاني، أطالب فيها بتعويض عما لحق بي من إساءات معنوية شخصية بوصفي ناقداً و بمركزي كرئيس للإتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق، عليك اولاً - للتخلص من سلطة القانون - ان تثبت بالوقائع والأدلة والشهود على صحة ما تقول وإلا فان القانون لا يرحم، والأرض واسعة أمامك، راسل من تشاء واستشر ونقب وابحث وبرهن على اقوالك والإ فان القانون لن يرحمك ولن تكفيك مدخراتك لسداد اجور المحاماة دعك عن دفع التعويض المالي الذي قد يكون بمئات الآلاف من الدولارات.

لا أريد ان ادافع عن نفسي ولا ازعم بأني بطل من هذا الزمان، انا ببساطة مواطن عراقي دفع ثمن مواقفه في الدفاع عن شعبه وتعرض مثل آلاف غيره الى الاعتقال والسجن، فاذا ما كان الزميل سعدي يوسف قد اعتقل بعد انقلاب ٨ شباط الأسود بضعة اشهر فقد أمضيت انا في سجون نقرة السلطان والحلة والكوت وبغداد سنوات عدة، واسهمت داخل هذه السجون، في التأسيس لثقافة ديمقراطية بديلة يمكن ان يحدثك عنها أحد اصدقائنا

ممن عاشوا في سجن نقرة السلطان مثل الكاتب والصحفي الأستاذ جاسم المطير وهو أيضاً بصري مثلك، وقد تسأل العشرات غيره أيضاً، وعندما خرجت من السجن، عانيت - مثل غيري - من الفصل والبطالة، لكنني واصلت بطريقتي الخاصة في العمل - ولا أقول النضال - في الجبهة الثقافية وبوعي ذاتي صرف عندما كتبت في يومياتي آنذاك عام ١٩٦٤ "نقطة رأس السطر".

انتهت مرحلة العمل السياسي والحزبي بالنسبة لي وبدأت مرحلة العمل الثقافي، وهكذا كرّست نفسي للفعل الثقافي الجاد ناقداً وكاتباً وناشطاً ثقافياً، ومرة أخرى لن أقول باني كنت بطلاً من ذلك الزمان بل كنت مثقفاً يحترم كلمته وموقفه وتاريخه ولذا كنت دائماً أقدم لنفسي ولأصدقائي النموذج في النزاهة والموضوعية في التعامل مع حياتنا الثقافية، وكنت دونما ادعاءات أرفض كافة مظاهر القهر والاستلاب والمصادرة التي يتعرض لها المثقف العراقي تحت ظل الحكم الدكتاتوري آنذاك، وكنت أفعل ذلك بدوافع شخصية وغير حزبية، ويعرف أصدقائي - وربما حتى أعدائي وخصوصي - حقيقة مواقفي آنذاك، وأتحدى زميلي الشاعر سعدي يوسف أن يثبت العكس.

ثمّة العشرات من المواقف التي كنت أدين فيها النظام الدكتاتوري وأعري فيها أيديولوجية النظام الشمولية الفاشية ونجحت آنذاك في اقناع عدد غير قليل من الأدباء والمثقفين بالتخلي عن دعم الدكتاتورية. وما زالوا أحياء - وكنت أفصح أمام أصدقائنا الأدباء العرب طبيعة ذلك النظام الدكتاتوري ولا أعتقد أن أحداً داخل المشهد الثقافي العراقي آنذاك قد حسبني - كما فعل وللأسف زميلي الشاعر سعدي يوسف جزءاً من "بطانة" صدام حسين أو عدي صدام حسين.

يكفيني شرفاً أنني وقفت يوماً في حديقة اتحاد الأدباء وقلت بين

مجموعة من اصدقائي - وبعضهم كان محسوباً آنذاك على انصار النظام المقبور معلقاً على جريمة اجتياح صدام حسين للكويت وأنا ارفع كأساً فارغة: لو كنت امتك شجاعة سقراط لمألت هذه الكأس بالسّم وانتحرت إحتجاجاً على غزو صدام حسين للكويت". ونقل احد الحاضرين - ربما بحسن نية - ذلك الى العاملين في القسم الثقافي لإحدى الصحف الرسمية لكن مسؤول القسم الثقافي - وكان شاهداً على المشهد - تدارك الأمر وامتنع "الناقل" - سامحه الله - بالتكتم على الأمر لأن ذلك سيلحق بهم جميعاً الضرر وسيلاحقون قانونياً بتهمة "التستر وعدم الإبلاغ" وهو موقف لا يخلو من شجاعة وحس بالمسؤولية من طرف ذلك الصديق ولولا شعوري بأن ادراج اسماء الزملاء قد يسبب بعض الاحراج لهم لفعلت ذلك الان.

الوقائع كثيرة، اما صديقي ياسين النصير، فقد كان والحق يقال اكثر شجاعة مني واكثر صراحة في مواجهة الدكتاتورية آنذاك ففي احدى المرات لم يتحمل مظاهر الزينة التي علقها انصار النظام في نادي الاتحاد فعمد الى تمزيقها مما تسبب في توقيفه عدة اشهر وهي حادثة معروفة اضافة الى مواقف جريئة ومباشرة ضد الدكتاتورية ورموزها، ومعروف جيداً في الوسط الأدبي والثقافي ماذا كان يمثل ثنائي "فاضل ثامر/ ياسين النصير" باختصار كان رمزاً للمقاومة الثقافية الصامتة والهادئة والماكرة ايضاً ضد نظام التعسف والقمع والإضطهاد الصدامي، لا اريد ان ازيد على وطنية الشاعر سعدي يوسف واقول مع المتقولين بأن الزميل قد عاش معظم سنوات حياته بعيداً عن سلطة القمع الصدامي داخل العراق، وانه لم يعرف معنى المعاناة والخوف والإعتقال والقمع وانه امضى سنوات هادئة يتنقل فيها من بلد الى آخر، بل أوّمن بأنه شاعر مبدع ومناضل كان يمارس دوراً كبيراً في المنفى بوصفه شاعراً وناشطاً ثقافياً في الدفاع عن الشعب العراقي وثقافته، لكنه قد جانب الصواب في تلمس

الحقيقة فسمح لنفسه بأن يطلق سلسلة من الأحكام الظالمة وبحق زملاء له في الثقافة من خلال اتهامهم أولاً بأنهم كانوا في خدمة عدي صدام حسين سابقا وانهم اليوم يستظلون - كما يقول تحت راية "الحكومة العميلة" او كما يقول: "انتم ادباء الحكومة ! انتم ادباء الاستعمار والإحتلال ! انتم خونة الثقافة الوطنية!" وهم ايضاً "الأوباش" الذين قدموا درع الجواهري لرئيس الوزراء العراقي المنتخب شرعياً.

في الختام لا اقول إلا: سامحك الله وعافاك وبصرك بالحقيقة التي غابت عنك لأنك انقطعت عن الجذور التي تربطك بالارض التي ولدت فيها وبالذات بصرتك الرائعة التي اتمنى ان تعود اليها لتعرف منها ومن رموزها ومن اصدقائك بالذات حقيقة ما يجري في العراق بعيداً عن التأويلات والمسلمات المضللة التي يسوقها الإعلام المحترف ضد شعب العراق وتاريخه وثقافته ومسيرته نحو بناء دولة ديمقراطية كاملة السيادة تنفض عن نفسها وللأبد كل مظهر من مظاهر الاحتلال والدكتاتورية والإرهاب

المثقف العراقي التابع والخائن والعضوي

سبق للشاعر سعدي يوسف وأن اتهم في مقالة صغيرة المثقف العراقي بكونه "تابعاً" وقد أعاد الزميل مازن لطيف جمع بعض مقالات الشاعر سعدي يوسف أو ما كتب عنه في كتاب مستقل صدر حديثاً يحمل عنوان "محاولات في موضوعة المثقف العراقي التابع" والكتاب لا صلة له من قريب أو من بعيد بالزميل مازن لطيف، اللهم إلا في المقابلة القصيرة المنشورة في الكتاب التي أجراها مع سعدي يوسف، ولذا كان حرياً بالناشر إن يضع أسم سعدي يوسف بوصفه مؤلفاً، وربما أسم مازن لطيف بوصفه محرراً. في هذا الكتاب يهاجم الشاعر سعدي يوسف في خمس مقالات قصيرة المثقف بصورة عامة والمثقف العراقي بشكل خاص ويتهمه بكونه مثقفاً "تابعاً" فهو يرى إن نظام المثقف التابع كان النظام الطبيعي الذي حدد العلاقة بين المثقف والحاكم، وإن هذه التبعية أمر منطقي بإعتبار إن المتبوع هو "صاحب المال والمآل" ويذهب الشاعر سعدي يوسف إلى أن العشرينيات من القرن الماضي قد شهدت اصطفاً المثقف إلى جانب الحاكم، حتى وإن كان هذا الحاكم أجنبياً واستثنى عدداً قليلاً من رموز الثقافة العراقية آنذاك. كما يرى الشاعر إن الأحزاب العراقية يمكن أدراجها في قائمة المتبوع وإن المثقف لجأ إلى هذه الأحزاب هرباً من السلطة ووجد نفسه أمام سلطة اشد عسفاً من الحكام الفعلين. ويخلص الشاعر إلى أنه مع مجيء الاحتلال تحول المثقف العراقي، حتى المثقف العضوي منه إلى تابع للاحتلال ومؤسساته و"سلطة العملاء التي تسمى حكومة وطنية" هذا هو جوهر الأطروحة التي دمج فيها المثقف العراقي بالتبعية والثقافة الوطنية بأنها لم يعد يعتد بها ولذا فإن البديل الذي يطرحه الشاعر يكمن كما يرى في ما سماه بـ "ثقافة المقاومة ثقافة

تحرير التابع" لا أريد إن أوجي بهذا الحوار بأي أحاول إن أكون خصماً أو طرفاً مشاكساً في تناول القضية الجوهرية التي طرحها الشاعر سعدي يوسف حول توصيف المثقف بشكل عام والمثقف العراقي بشكل محدد وخاصة فيما يتعلق بالمثقف العراقي تحت لافتة "المثقف التابع".

اعترف بأن القضية كبيرة وخطرة وتتطلب حواراً يتسم بالشفافية والموضوعية والأمانة ونحن نعيد قراءة تاريخنا الثقافي والسياسي والاجتماعي في العصر الحديث ونعيد تحديد خصائص وادوار ووظائف مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية في تاريخ العراق الحديث. ولذا فإن حواراً مثل هذا هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المثقفين وعلماء الاجتماع والسياسة وعلم النفس والتاريخ والإنترولوجيا والفلسفة للوصول إلى نتائج تقترب من الحقيقة، ولا تحاول أن تزور الواقع أو تضيف عليه صفات لا يمتلكها وبشكل خاص فيما يتعلق بولادة المثقف العراقي "الأفندي" الذي قرن الدكتور علي الوردي بينه وبين ارتداء السدارة في مرحلة التشكل والولادة. لكن قبل هذا وذاك لابد أولاً من تحديد طبيعة الموضوع وأدواته والأهداف المتوخاة منه ومنها طبيعة مصطلح "التابع". سأفترض مقدماً أن مصطلح التابع الذي وظفه الشاعر سعدي يوسف بصورة عفوية أو قصدية هو مقابل للمصطلح الأجنبي subaltern الذي وظفته دراسات ما بعد الكولونيالية postcolonialism وبشكل خاص دراسات ادوارد سعيد وغيتاري سبيفاك وهومي بابا.

وهذا المصطلح هو امتداد للأصل اللاتيني subatomic والذي راح ينتقل إلى اللغات الأوربية الحديثة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ليوظف في مجال العلوم العسكرية ويشير إلى تراتب معين في التدرج يشمل الفئات التي تقع تحت رتبة الكولونيل من ضباط ومراتب بوصفهم رؤس أو تابعين، لرتبة عسكرية أعلى.

وتذهب معظم الدراسات الحديثة إلى أن أول من استخدمه في مجال العلوم العسكرية هو المفكر الإيطالي غرامشي في "دفاتر السجن" ويذهب البعض إلى إن غرامشي كان يوظفه بوصفه "شفرة" code كناية عن شخصية "البروليتاري" لإمرار أوراقه على رقيب السجن آنذاك لكن باحثين كثير يعتقدون بأنه كان قد وظفه في دلالاته الحديثة المتداولة اليوم للإشارة إلى الجماعات التي تقف خارج بنية التمثيل السياسي. وتذهب معظم التعريفات الحديثة للتابع للإشارة إلى مجموعات أو أشخاص أو مناطق تقع خارج تركيب سلطة الهيمنة hegemony. وقد استخدم المصطلح في سبعينيات القرن الماضي للإشارة إلى الشعوب المستعمرة في جنوب آسيا وهو مفهوم يعكس وجهة نظر المضطهدين والمهمشين وليس سلطة الهيمنة. كما بدأت في الثمانينيات "دراسات التابع" وأسست له مراكز أبحاث ومجلات متخصصة ومواقع الكترونية متعددة وأصبح مصطلح التابع من المواد الأساسية الموظفة في المنظور ما بعد الكولونيالي وراح اليوم يستخدم على نطاق واسع في التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والأدب وكانت غيتارى سبيفاك قد طبقته لأول مرة على وضع المرأة الهندية التابعة لزوجها والتي كان يطلب منها في مراحل سابقة إن تحرق مع زوجها الميت بوصفها تابعا له. كما تذهب إلى إن التابع بمعنى أوسع: هو الشخص الذي لا يمتلك الحق في الوصول إلى الثقافة الإمبريالية. وبكلمة أخرى يشير إلى مصطلح المقموعين والمضطهدين الذين يحرمون من المشاركة في الإشكال السياسية للتمثيل. وقد ذهب المفكر "هومي بابا" في تعريفه للجماعات التابعة بأنها الفئات المضطهدة وجماعات الأقليات، ولذا فقد كانت هذه الفئات تعمل على تقويض أولئك الذين يمتلكون سلطة الهيمنة. ويوظف "سانتوس" مصطلح (الكوسموبوليتية التابعة) للإشارة إلى الشعوب المهمشة أو المضطهدة وبشكل خاص تلك التي تناضل ضد الهيمنة العولمية.

من هنا نلاحظ إن مفهوم التابع يشير إلى تراتب اجتماعي أو سياسي موضوعي تجد فيه شريحة اجتماعية أو ربما شعب بأكمله نفسيهما في موقع التابع لسلطة هيمنة أجنبية كانت أو وطنيه. وهذه التبعية موضوعية، بمعنى أنها لا تقع ضمن نطاق الوعي الفردي أو الاجتماعي. وتأسيسا على غرامشي يمكن الحديث عن إمكانية تحرير التابع من سلطة القوى المهيمنة من خلال تأسيس بنية مضادة للهيمنة anti_hemony تمارس فيه القوى المقموعة سلسلة من الفعاليات والأنشطة المضادة للهيمنة تحررها تدريجيا من سلطة التابع.

ويظل السؤال الإشكالي الأهم: هل ينضوي المثقف العراقي الحديث بصورة عامة تحت لافتة المثقف التابع بتوصيف غرامشي وسببها أو (سعدى يوسف) وهل إن المثقف العراقي بعد مجيء الاحتلال وسقوط دكتاتورية صدام حسين هو مثقف "تابع" للاحتلال بصورة مباشرة ولرموز الاحتلال بصورة غير مباشرة؟

مرة أخرى أعترف إن الإجابة عن مثل هذا التساؤل الإشكالي صعب ومعقد جدا ويتطلب تأسيساً تاريخياً واجتماعياً منهجياً شاملاً، لكني بحاجة إلى تقديم بعض الملاحظات التمهيديّة الأولى لفهم طبيعة هذه الإشكالية. يتعين على الباحث الموضوعي إن يميّز بين وضع المثقف العراقي وعلاقته بالسلطة في العهود الكلاسيكية المظلمة (الفترة العباسية والأموية والسيطرة العثمانية والاحتلال البريطاني) ووضع المثقف العراقي الحديث الذي بدأ بالتشكل والولادة في القرن العشرين، ولربما اقترن بتأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١. شخصياً اعتقد إن الثقافة (أو ما يقابلها من أشكال ثقافية مثل كاتب الديوان والشاعر والناشر وبعض الوراقين والناسخين المرتبطين بإنتاج الثقافة، وبعض شرائح المعلمين والمفكرين والفلاسفة والشراح والمؤرخين) كانت إلى حد كبير مهنة وكان

على المثقف أو المشتغل في مجال الثقافة أو الكتابة إن يبحث له عن راع من بين أصحاب المال مثل الخليفة والوالي والأمير والميسور وغيرهم.

وهذا الوضع التاريخي هو الذي جعل مركز الثقافة مرتبطاً إلى درجة كبيرة بصاحب السلطان والجاه والمال. وبالتالي حددت حرية المثقف وقلصت مساحة استقلاليتها. وربما يستثنى من ذلك بعض المشتغلين بالثقافة ممن يمتلكون مصادر تمويل ذاتية "مثل التجارة" أو ممن يمتلكون حركات ثورية أو أحزاب سياسية لها أهدافها السياسية المحدودة التي تتمرد على سياسة المؤسسات الرسمية آنذاك.

أما في العصر الحديث، فقد انفصل المثقف العراقي عن توصيف المثقف العراقي وظيفياً وأدائياً، لسبب بسيط هو إن الثقافة لم تعد مهنة مستقلة كباقي المهن يعتمد عليها المثقف في الحصول على مورد (ربما عدا استثناءات محدودة) بل أصبحت نشاطاً فكرياً مستقلاً إلى حد كبير لعدم ارتباطها المباشر بدعم وتمويل صاحب المال. إذ كان المثقف في مراحل التأسيس يمارس عملاً وظيفياً (تقليدياً أو غير تقليدي) يعتمد عليه في الحصول على مورد رزقه مثل العمل في الصحافة أو الإدارة أو التجارة أو الوظيفة حيث يعمل لدى الدولة موظفاً أو إدارياً أو معلماً أو وراقاً وغيرها من المهن الحرة. وهذا الوضع قد خلق بالتأكيد ازدواجية معقده في بنية شريحة المثقفين ووعيهم بين الإنتماء بنيوياً ووظيفياً إلى فئة المثقف التقليدي (بتوصيف غرامشي) وبين نزوعهم للتحويل إلى فئة المثقف العضوي المتمرد أو المرتبط بالتغيير والذي يحمل رسالة ثقافية وجمالية واجتماعية ثورية. ولذا فإن هذه الخصوصية، ارتباطاً في وضع المثقف العراقي في مرحلة بناء الدولة العراقية ومؤسساتها وفرت المجال أمام المثقف لكي يكون مثقفاً عضوياً (بصورة عامة) وابتعد عن طبيعة المثقف التقليدي (التكنوقراطي) لكننا لا يمكن هنا أن نعمم.

بالتأكيد هناك شرائح محدودة من المثقفين العراقيين (الذين تحولوا إلى السياسة وساهموا في قيادة مؤسسات الدولة العراقية آنذاك) الذين ارتضوا إن ينقادوا إلى سياسة الاحتلال البريطاني في تلك المرحلة أو مؤسسات الدولة العراقية الوليدة التي ظلت إلى زمن طويل مرتبطة بسلطة الاحتلال البريطاني فضلا عن وجود شريحة المثقفين التقليديين والتكنوقراط الذين واصلوا أداء أعمالهم الوظيفية ودونما اكتراثا لمتطلبات التغيير والمعارضة مثل:

(المعلمين والأطباء والمهندسين والإداريين والموظفين العاملين في القطاع التجاري) ولذا لا يمكن التعميم بارتباط المثقف العراقي بصفة التابع، بل إن العكس صحيح. إذ أن معظم المثقفين العرب والعراقيين ينتمون إلى شريحة المثقف العضوي، بسبب نزوعهم نحو التغيير وارتباطهم بمشاريع تحديثية أو نضالهم السياسي والاجتماعي داخل حركات وأحزاب سياسية مختلفة. وطبعاً لا يجوز هنا المقايسة مع وضع المثقفين في الغرب وبشكل خاص في أوروبا فهناك سيرورة تاريخية واجتماعية وبنوية وتكوينية مغايرة لا مجال للتفصيل فيها الآن ربما دفعت بعضهم إلى مواقف هامشية أو أبراج عاجية أو حالة انفصال عن المجتمع وعدم انشغال بهم تغيير بنية الواقع والاكتفاء بنشاط ذهني أو جمالي كما هو الحال في ممثلي "الفن للفن" وبعض الحركات الفنية والشكلانية التي شاعت في المجتمعات الغربية لإعتبارات موضوعية وذاتية لا مجال للخوض فيها الآن.

وهذا الأمر لا ينبغي وجود فئات مختلفة داخل شريحة المثقفين العراقيين لهم مواقع ومواقف مختلفة داخل المجتمع والثقافة. فوجود عدد قليل من المثقفين أو محدود، الذين تحولوا إلى العمل السياسي ورهنوا إرادتهم بإرادة رجل السياسة أو رجل الاحتلال البريطاني لا يبرر مثل هذا

التعظيم المخل والمجافي للتحليل الموضوعي المبرأ من الأهواء والأهداف الذاتية. نحن نعتقد إن المثقف العراقي كشف منذ العشرينيات عن نزوعات نحو التغيير والتحديث تتمثل في كتابات محمود احمد السيد وذو النون أيوب وحسين الرحال وفي تطور الصحافة وكذلك في الدور المتعاطف للمثقفين العراقيين في الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال الانخراط في عدد من التنظيمات والأحزاب السياسية والثورية والديمقراطية. كما شهدت فترة الخمسينيات أحدى الذرى العالية والمتميزة في المنحى العضوي للمثقفين العراقيين من خلال توقعهم لأن يكونوا طرفا مهما في معادلة التغيير الاجتماعي والتحديث الأدبي والفني معا.

فكان إن شهدنا سلسلة من حركات الحداثة في الشعر والقصة والفن التشكيلي والمسرح والسينما والعلوم الاجتماعية كافة، بل وأعلن الأديب العراقي عن ايمانه بمواقف الالتزام في الثقافة سواء كان هذا الالتزام إجتماعياً أو وجودياً. وعلى الرغم من الاخفاقات التي تعرضت لها الثقافة العراقية، لكنها ظلت في الصفوف الأولى من عجلة التغيير والتحديث معا. وبالتأكيد تعرضت هذه الثقافة إلى عملية قمع وتدجين وترويض في ظل النظام الدكتاتوري الفاشي، لكنها في الوقت ذاته استطاعت إن تحافظ على جوهرها الديمقراطي والإنساني وإن ترفض في العمق مفاهيم العنف والتطبيع والتزوير، وأن تنتفض بقوة بعد سقوط النظام الدكتاتوري لإستعادة دورها الاجتماعي ونزوعها التغييرية والتحديثية معا.

لكن علينا بصراحة إن نواجه مواجهة طبيعية موقف المثقف العراقي تجاه الاحتلال الأميركي بعد عام ٢٠٠٣ وهل أن هذا المثقف قد استجاب لبرامج الاحتلال الثقافية السياسية أم إن هذا المثقف ظل مستقلا مما يبرر توصيفه بالمثقف التابع للإحتلال؟

بداية علينا تنفيذ فتوى التكفيريين القائلة بأن كل المؤسسات التي

تنبثق تحت ظل الاحتلال إنما هي جزء من نظام الاحتلال وتعمل بإرادته وتحت وصايته. فمثل هذه الفتوى سطحية وساذجة. ذلك إن الشعوب في مختلف أنحاء العالم خاضت نضالات عديدة وعظيمة تحت ظل الاحتلال. يكفي إن نذكر نضالات الشعوب الأوروبية تحت ظل الاحتلال النازي ومنها الدور الفعال للكتاب والمثقفين الفرنسيين ويمكن إن نشير إلى نضال شعبنا في فلسطين ضد الاحتلال الاسرائيلي والشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي والشعب الليبي ضد الاحتلال الإيطالي والشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني وغيرها من النماذج المشرفة. والمثقف العراقي لم يكن استثناءً من ذلك. فقد رفض منذ البداية نظام الإحتلال وأقام مؤسساته الثقافية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني بعيداً عن تأثيرات سلطة الإحتلال وتدخلاته فحافظ على استقلاله. لقد ظل المثقف العراقي يناضل جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية العراقية داخل السلطة وخارجها لبناء مؤسسات الدولة العراقية التي تعرضت إلى الدمار والتخريب كما عمل من اجل إنجاز المهمات الأساسية لتعزيز السيادة الوطنية وإنهاء سلطة الاحتلال. وربما يتمثل الاختلاف هنا في أن المثقف العراقي لم ينخرط في العمل المسلح ضد الاحتلال وأثر سلوك النضال السياسي والثقافي ضد الاحتلال ومؤسساته، وهناك نماذج عالمية مماثلة لم يلجأ فيها المثقف إلى السلاح وإنما اكتفى بالعمل السياسي منها التجريبتين اليابانية والالمانية. ويعود سبب ذلك إلى خصوصية القضية العراقية وتعقدها فقد أدى الاحتلال إلى إسقاط النظام الدكتاتوري وإلى تحول ايتام النظام الدكتاتوري إلى ممارسة ما يسمى بـ"المقاومة" المسلحة التي دخلت فيها اشد القوى الظلامية فاشية ودموية وفي مقدمتها منظمة القاعدة وبعض المنظمات السلفية المتطرفة المعادية للفكر والعقل والثقافة والديمقراطية. وهذه القوى كانت بشكل عام تعمل

إما من أجل إعادة النظام الدكتاتوري الشمولي أو إقامة "الدولة الإسلامية" أو لتحقيق عدد من الأهداف والاجندات المشبوهة التي تدعمها أجهزة مخابرات عدد غير قليل من دول الجوار الشيعية والسنية على السواء. إن لجوء المثقفين العراقيين إلى النضال المسلح ضد الاحتلال في تلك الفترة كان سيخلط الأوراق ويقوي جبهة القوى الظلامية والتكفيرية وأجهزة مخابرات النظام المقبور، وسيجعل المثقفين العراقيين يضافون شاءوا أم أبوا غلاة التكفيريين والظلاميين والقتلة ممن أذاقوهم الويلات في ظل هيمنة النظام الفاشي المعادي للديمقراطية والحرية والإبداع.

ولذا كان النضال السياسي هو السمة المركزية لنضال المثقفين العراقيين الذين رفضوا الاشتراك في المشروعات والبرامج الثقافية التي طرحتها سلطة الاحتلال في مختلف المراحل، والاستثناءات محدودة وقليلة ولا يمكن القياس عليها أو التعميم في ضوءها.

وما يقال أحيانا في الإعلام العربي المسيس من أن المؤسسات الثقافية العراقية قد أجرت انتخاباتها في حماية الدبابات الأميركية فهو محض افتراء رخيص ومضحك يدركه المثقفون العراقيون قبل غيرهم. لقد كان موقف المثقف العراقي متوازنا وواضحا: لا للاحتلال، لا للعنف، والإرهاب والتكفير، لا لعودة الدكتاتورية الفاشية، لا للطائفية والتعصب، ونعم للديمقراطية والحرية والتجديد، نعم لبناء دولة المؤسسات، نعم لدولة تحترم الثقافة وحقوق الإنسان، نعم. لقيم المساواة والمحبة والتسامح، نعم لإنهاء الاحتلال واستكمال شروط السيادة الوطنية.

نعم. نعلم جيدا أن سلطة الاحتلال الأمريكي قد حاولت بصورة مباشرة أو غير مباشرة فرض سيطرتها على المجتمع والثقافة من خلال آلية الهيمنة الإيديولوجية والسياسية. هذه الآلية التي تشير إلى أنه يستحيل على سلطة الاحتلال أو أية سلطة حاكمة فرض سيطرتها السياسية

والثقافية دون ضمان تحقيق مبدأ "الهيمنة" والذي طوره لاحقا الفيلسوف الفرنسي لوي التوسير من خلال مقولة جهاز الدولة المسيطر. وهذا المسعى نفسه هو الذي حاولت سلطة الاحتلال البريطاني تحقيقه بعد الحرب العالمية الأولى عند إحتلال العراق. ولو فحصنا الوضع السياسي والاجتماعي في العراق خلال سنوات الاحتلال الأمريكي لوجدنا فشل سلطة الاحتلال في توظيف آلية "الهيمنة" هذه على المجتمع والثقافة والحياة في العراق، وذلك لأن المثقفين العراقيين، فضلا عن قوى سياسية عراقية وطنية مهمة قد قطعت الطريق على هذه الآلية من خلال إنتاج أنماط مضادة للهيمنة الإيديولوجية، منها رفض تحقيق أية عملية "تطبيع" مع سلطة الإحتلال، وضيقت إلى حد كبير ميدان تحرك هذا النفوذ السياسي الإيديولوجي بين أوساط الشعب العراقي.

بل يمكن الحديث عن تبلور مواقف واضحة و متماسكة لدى المثقفين العراقيين رافضة للتدجين وتقديم التنازلات أمام ضغوط الاحتلال، وذلك بسبب الطبيعة المستقلة والوطنية لهذه الشرائح الاجتماعية والحركات السياسية ورفضها لأي ضرب من ضروب التبعية لأي قوى سياسية أجنبية وتمسكها بقيمها المعرفية والإبداعية ومواقفها الوطنية ونزعتها الإنسانية والديمقراطية التي تجعلها بمنأى عن السقوط في شرك الهيمنة الأيديولوجية لقوى الاحتلال أو لبعض الحركات السياسية والدينية الطائفية أو القومية المتطرفة التي تسعى لتدجين الثقافة العراقية وترويضها مثلما كان يفعل زبانية النظام الدكتاتوري الشمولي.

ومن المؤكد إن الجوهر الأساسي للثقافة العراقية الحديثة وللمثقف العراقي، بوصفه مثقفا عضويا قد جعلهما يتحولان من وضع الاستسلام لآليات الهيمنة إلى وضع المقاوم لكافة مظاهر الهيمنة المعلنة والمستترة. ومن كل هذا نقول ان المثقف العراقي، مثله في ذلك مثل الشعب العراقي، قد

تعرض الى الكثير من التجني من قبل أوساط عربية وأجنبية بدوافع سياسية مفضوحة.

في الغالب لتشويه صورة هذا المثقف من جهة ولتبرير مواقف العداء والإقصاء تجاهه ولتمهيد الطريق أمام تبرير الأنشطة الإرهابية والتكفيرية للقوى الظلامية والفاشية التي كانت تعمل ضد لافته مزيفة ومنتحلة هي لافته "المقاومة العراقية" لكن ما يحز في أنفسنا أن يصدر مثل هذا التجني من مثقفين عراقيين نكن لهم احتراماً خاصاً مثل الشاعر سعدي يوسف الذي افقده الاتصال الحار والحي بإشكالات الواقع العراقي خلال هذه السنوات القدرة على الرؤيا السليمة والتقييم الموضوعي النزيه المبرأ من الهوى والمواقف القبلية. ومن المؤسف أن يحول الشاعر سعدي يوسف مصطلح "التابع" الى حكم قيمة بدل أن يضعه في سياقه التاريخي والمعرفي الدقيق.

ولكي نكون قادرين بصورة اشمل إدراج طبيعة هذا الحوار عن المثقف وبشكل خاص محاولة إدانة هذا المثقف واتهامه بتهم مختلفة منها الخيانة لقضيته الأساسية بوصفه إنسانا يحمل رسالة معينة، لا بد لنا وان نتوقف أمام أول هجوم مهم تعرض له المثقف في القرن العشرين من قبل المفكر الفرنسي (جوليان بنيدا) في كتابه المشهور "خيانة المثقف" الصادر عام ١٩٢٧ وهو ما يؤكد ان إشكالية شخصية المثقف قد أصبحت هاجسا أساسياً في الحوار الفكري والمعرفي في القرن العشرين.

تذهب الأطروحة الأساس لكتاب جوليان بيندا (١٨٧٦-١٩٥٦) إلى أن طبقة المثقفين في العصور الحديثة قد هجرت دورها التاريخي بوصفها صوتاً للعدالة والحق والحرية والبحث واستبدلت ذلك كله بمبادئ لا زمنية من خلال الالتزام بالأيديولوجية. ويرى بيندا أن الناس الذين كان دورهم الدفاع عن القيم الأزلية مثل قيم العدالة والعقل قد خانوا هذا الدور من أجل

مصالح عملية. وينتقد جوليان بيندا ذلك العصر بوصفه عصرا للسياسة وعصرا للهوى السياسي ارتبط بحياة الناس بطريقة لم يسبق لها مثيل. وينتقد أولئك الناس الذين يدافعون بحماسة وانفعال عن الأجناس والطبقات والأمم والتي تدفع الناس إلى الهياج والاستثارة. ولهذا يأسف هذا المفكر لأن المثقفين قد تنازلوا عن سلطتهم الأخلاقية لمصلحة ما يسميه بتنظيم مشاعر التحريض الجماعي مثل الروح الطائفية والمشاعر الجماهيرية والعدوان القومي والمصالح الطبقية. ويخلص جوليان بيندا الى أن المثقفين هم حفنة صغيرة من الملوك/ الفلاسفة الذين يتحلون بالموهبة الاستثنائية وبالحنس الأخلاقي الفذ ويشكلون ضمير البشرية لكنهم بسبب تنازلهم عن سلطتهم الأخلاقية هذه قد خانوا دورهم ووظيفتهم.

ويبدو أن الهجوم على المثقفين في العصر الحديث لم ينقطع إذ سبق وان هاجمهم المفكر (ريمون ارون) في كتابه "أفيون المثقفين" الذي صدر في منتصف الخمسينيات كما هاجمهم الفيلسوف جان فرانسوا ليوتار في كتابه "قبر للمثقف" الصادر منتصف الثمانينيات. لكن أقسى هجوم حديث هو ذلك الذي شنه المفكر الفرنسي "ريجيس دوبريه" في كتابه "المثقفون الفرنسيون: التتمة والنهاية" ويشير احد المعلقين إلى إن ثمة مرارة تفيض من هذا الكتاب وكانك تسير في جنازة حزينة لمثقفين فقدوا الدور والمصداقية والجدوى وباتوا صالحين لشيء واحد فقط: "الدفن". وعكس هذا الإحساس محرر احد المجلات الفرنسية الذي كتب قائلاً إن كلمة مثقف لم تعد محتملة وان المثقف إذا لم يقر بضلاله وأخطائه ولم ينفصل انفصالا كلياً عن الجرائم التي شوهدت اسمه وسمعتة فان من الأفضل له أن يدفن مع القرن العشرين.

ولذا يرى البعض أن كتاب دوبريه جاء ليؤكد هذه الرغبة في التخلص

من المثقف بوصفه شاهد زور. فالمثقف الفرنسي بات يقترب من نهايته من خلال التأكيد على موت القيم التي رافقت ميلاد الدور النبيل للمثقف وان المثقفين بصورة عامة باتوا الآن عصابات من الأندال واللئام عميان أمام الواقع والحقيقة وفاقدين للذاكرة.

لكن نقاداً آخرين ينفون هذه التهم. إذ ينفى (اريك كونان) في مجلة (الاكسبريس) الفرنسية موت المثقف الذي يتحدث عنه دوبريه وانه أمر لا أساس له من الصحة. وذلك ان المثقفين ازدادوا قوة هذه الأيام. وتعرض المناقذة (جوليا كرستيفا) على دعوات موت المثقفين وترى أنهم يعملون الآن لإنجاز مشروعات كبيرة في الانفتاح على مشاكل المجتمع القريبة والبعيدة وفي تحطيم الجدران بين مختلف أنواع المعرفة.

ويشن كاتب آخر هو "بول جونسون" في مقالة له تحت عنوان "المثقفون" هجوماً مقذعاً ضد المثقفين ويجمع مجموعة من الصفات التي يرى أنها ترتبط بهم ومنها: العدوانية والغضب والعنف والجبن والقسوة والخداع وغياب النبل والأنانية والتمركز حول الذات وحب الظهور والنفاق والجمود وحب السلطة والفظاظة والخداع الذاتي والأنانية والخشونة والاعتداد بالنفس والنفاجة والإحساس بالعبث وما إلى ذلك من صفات ومظاهر سلبية.

مرة أخرى نقول أننا ينبغي أن ندرس أية ظاهرة ثقافية في سياقها الزماني والمكاني معاً وتجنب المقايسة مع نماذج وتجارب ذات سياقات تاريخية واجتماعية مغايرة. والمثقف العراقي، إنطلاقاً من هذا المنظور، يجب أن يدرس ضمن إطاره التاريخي والتكويني وليس عبر إسقاطات لنماذج جاهزة لمثقفين غربيين يعيشون ضمن أطر حضارية إستلابية مغايرة.

المثقف العراقي، شأنه شأن مثقفي العالم الثالث، مثقف في طور التكوين

والتشكل. فهو يرتبط بشبكة من العلاقات الإجتماعية المعقدة لأنه وفد الى المشهد الإجتماعي من طبقات وشرائح إجتماعية مختلفة. لذا يحمل هذا المثقف عيوب وفضائل تلك التشكيلات الأتتماعية. وتشير باحثة عربية، وهي تحاول تحديد الوضع الإجتماعي للمثقفين العرب، الى أن هؤلاء المثقفين هم نتاج لتشكيلة أأتتماعية شديدة التعقيد، حيث تتسم التشكيلة الإجتماعية العربية بتضافر نمط الإنتاج الرأسمالي مع الأنماط السابقة على الرأسمالية، أي أن تحلل أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية قد يؤدي الى تحلل بعض العلاقات قبل الرأسمالية، إلا أن ذلك قد يؤدي في الوقت ذاته الى تقوية علاقات أخرى قبل الرأسمالية.

ومن هنا نشعر أن جهداً جماعياً كبيراً يجب أن يبذل من قبل الباحثين والمفكرين والمثقفين لفحص الإشكاليات المتعلقة بولادة المثقف العراقي وميوله وقدراته وتجنب الأحكام القبليّة والقطعية أو الآراء القائمة على المصادرة على المطلوب على وفق تعبير المناطقة.

لا يحق لأي كاتب مهمان كان يعرض المثقف العراقي الى الظلم والتجني إنطلاقاً من أحكام ومسلمات تكفيرية مستقاة من ترسانة فقهاء الموت والتخلف والتكفير الذين أبتليت بهم أمة الإسلام وأمة العرب والإنسانية جمعاء.

بين العقل الثقافي والعقل السياسي

ترى هل يمكن الحديث عن عقل ثقافي، وآخر سياسي؟ سوف أرجئ الخلاف الإشكالي الفلسفي حول مفهوم "العقل" وحججته، واضع جانباً تلك القراءات التي قدمها عدد من المفكرين والباحثين العرب المعاصرين أمثال الدكتور محمد عابد الجابري في ثلاثيته "تكوين العقل العربي" وافترض مجازياً لغرض الدراسة إمكانية التمييز بين العقل الثقافي والعقل السياسي وأتساءل تحديداً كيف يقترب كل من هذين العقلين من اشكاليات الواقع اليومي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ومنها مسألة الدولة والسلطة والوعي وبناء الانسان وتجذير مفاهيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الانسان؟

العقل الثقافي هو عقل نظري يتحرك في فضاء المفاهيم والقيم والفرضيات وهو أساساً عقل تنويري يتخذ له من المعرفة بمعناها الواسع إطاراً لرصد عالم الأشياء والمحسوسات والمجردات وهو أيضاً عقل "برهاني" في الأصل لأنه يمد جذوره فيما هو ارضي وعقلاني وبيتعد الى حد كبير عن العقل "العرفاني"، الذي يتوسل بالمنظور الماورائي - الميتافيزيقي منطلقاً فلسفياً له في الغالب.

تظل المجسات الأساسية ووجهة نظر العقل الثقافي بعيدة عن النفعية والربحية وحسابات الربح والخسارة ومناورات القوة والسلطة والسلطان. فهذا العقل يتصل بالمخيلة والجمال وبالعالم الاخلاق - بمنظوره الفلسفي الواسع، ويتوجه الى ذات الآخر ليؤسس وعياً ومعرفة وموقفاً من العالم والاشياء والكائنات. ويظل هذا العقل يتحرك من برج خاص ليس هو بالبرج العاجي المعزول عن الحياة ومشاكلها، بل هو برج المرقاب السري الكاشف للأخطاء والعيوب والانحرافات في مسارات العمليات الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية المختلفة، ولذا فهو ايضاً عقل نقدي لا يهادن القبح ولا يتستر على الواقع مهما كان صامداً او قاسياً، لأنه ببساطة يرفض التدجين والافساد والاغراء والتملق والترهيب، واذا ما فعل ذلك - ضمن ظروف ترويضية استعبادية خاصة يكون قد فقد رسالته الجوهرية، وخان وظيفته العضوية المبرأة من التبعية، والتلفيقية والانخدالية، واصبح بصورة او بأخرى خادماً للعقل السياسي وأداة بيده.

وبهذه الطريقة يظل العقل الثقافي، على ما يذهب اليه المفكر الفرنسي "بيير بورديو" هو "رأسمال الامة الرمزي" وايضاً عنوانها الحضاري الأبرز، والصورة الأبهى للسيرورة الفكرية والتاريخية لمجتمع ما.

اما العقل السياسي فهو عقل براغماتي بمعنى انه يتوقف عند نفعية محددة محسوسة، ولذا فهو عقل "عملي" يراهن على مختلف مستويات التجريب والمناورة من اجل تحقيق اهداف واجندات ومكاسب وبرامج نفعية محددة. فهو قد ينغمس في عمليات التبرير لمواقفه وسياساته، وقد ينزلق الى ممارسة القمع والعنف انطلاقاً من سلطة الضبط الاجتماعي التي تحت تصرفه والمتمثلة بالقانون واجهزة القمع وكل مؤسسات الدولة والحكم والاعلام والثقافة.

قد ينجح العقل السياسي في مرحلة محدودة من تقليص الصفة البراغماتية النفعية القمعية اذا ما حقق صفة "الحكم العادل"، او استرشد بالمبادئ الحديثة لمفهوم الديمقراطية بإطارها التمثيلي والاجتماعي، لكن هذا التوازن القلق سرعان ما يتفكك عندما يصاب بالغرور او ينغمس في تشكلات معضلة وتناقضات لا يمكن الفكك منها يجد نفسه فيها في نهاية المطاف يسير باتجاه سلطة الاستبداد، او التحكم الفردي بمقدرات العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما حصل فعلاً للكثير من التجارب الديمقراطية التي بدأت بتحقيق مستويات معينة من الحكم العادل لكنها سرعان ما انحدرت نحو الاستبداد والشمولية.

وهنا يفترض ان يلعب العقل الثقافي دوره المباشر او غير المباشر بوصفه مراقباً وسلطة فوق السلطات لتعريف مظاهر الاخفاق والخلل والنكوص، في محاولة للتصويب والتصحيح قد تنجح احياناً، وقد تخفق في الغالب، بسبب إعتداد العقل السياسي وممارساته، مما قد يحدث قطيعة شبه نهائية بين العقلين.

ويظل العقل الثقافي في كل الاحوال هو المراقب والقاضي العدل الذي يحتكم اليه دائماً في رقابة وتبصير ممارسات "العقل السياسي" وهو ما يمنحه نزاهة وعفة واستقلال وقوة استبصار وهي مزايا يتعين عليه الاحتفاظ بها، وبالتالي يلزمه بأن يقف دائماً وبحذر على مسافة معينة من "العقل السياسي" وأن يبرر ثقة المؤسسة الإجتماعية به.

ترى هل يستطيع العقل الثقافي العراقي ان ينهض بمهمته بشكل سليم بوصفه شاهداً ومراقباً ورائياً في مواجهة مناورات العقل السياسي في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا؟

دعوة لإعادة النظر في قرارات إزالة النصب الفنية القديمة

فوجئ الوسط الثقافي والاجتماعي في العراق بالجرافات الحكومية وهي تهدد واحدا من النصب الفنية والتاريخية المشهورة التي تحتل واحدة من الساحات المهمة في بغداد، ذلكم هو نصب "اللقاء" في منطقة الإسكان في بغداد، والذي صممه الفنان العراقي الدكتور علاء بشير وكان في الاصل يشير فيه بطريقة فيها الكثير من التعميم والشمول الى اللقاء بين كفين يلتقيان بحميمية. ويبدو ان اللجنة الوزارية المشكلة منذ سقوط النظام الدكتاتوري لإعادة النظر في النصب التي أقيمت في زمن النظام السابق قد تسرعت في قرارها بهدم وإزالة نصب اللقاء في ضوء تفسيرات وتأويلات لا صلة لها من بعيد او قريب بطبيعة هذا النصب وهو قرار يذكرنا أيضا بقرار سابق وتعسفي ازيل فيه نصب ابي جعفر المنصور في بغداد واذا ما حاول النظام السابق ان يزعم ان هذا النصب كان ينطوي على مضامين لها علاقة برموزه السياسية والأيدولوجية فهي مجرد اوهام وافتراسات وتأويلات بعيدة عن الواقع، وهي في جميع الاحوال لا تبرر هدم النصب الذي يعد واحداً من الرموز الثقافية في بغداد.

لا شك ان مسألة إعادة النظر في النصب والتمائيل والاعمال الفنية التي أقيمت في ظل أنظمة شمولية كانت تمثل دائما اشكالية ثقافية واجتماعية وسياسية واجهت العديد من البلدان يتعين فيها التعامل بمنتهى الوعي والحرص والمسؤولية وتجنب القرارات السريعة غير المدروسة، لإرتباطها بالتصاميم الاساسية للمدن من جهة ولأنها تمثل خبرات فنية وهندسية معمارية وطنية تحمل المال العام مسؤولية الانفاق عليها، ويمكن التعامل مع مثل هذه النصب على مستويات ثلاث:

الأول: يؤكد فكرة إزالة النصب اذا ما كانت تحمل رموزاً تحرض على

العنصرية والطائفية والعنف وتسيء الى كرامة الإنسان وتمجد بصورة مباشرة دكتاتوراً او جلاداً من جلادي الشعوب.

الثاني: يميل الى نقل بعض هذه النصب إلى متاحف خاصة لا لتجميد الأنظمة السابقة، وإنما لادانتها وكشف مواقفها المعادية للعمل الفني والثقافي.

الثالث: يميل الى الإبقاء على النصب ذات الدلالات العامة التي لا تشير الى دلالة رمزية سياسية مباشرة وتنطوي على مضامين شاملة، ولذا ولكي لا يتواصل مسلسل هدم النصب الفنية وإزالتها من ساحات بغداد بطريقة كيفية وعشوائية ندعو الى تشكيل هيئة وطنية عراقية استشارية تضم فنانيين ونحاتين وأدباء وإعلاميين وأكاديميين وسياسيين ومهندسين معماريين وخبراء في تخطيط المدن تبدي رأيها في النصب والتمثيل التي أقيمت في ظل النظام السابق قبيل اتخاذ أي قرار رسمي بشأنها، وذلك ان قرارات مثل هذه لا يمكن ان تخضع فقط لوجهة نظر سياسية او أيديولوجية او فقهية، بل لابد لها وان تراعي الجوانب الثقافية والتاريخية والهندسية والتجربة الثقافية والسياسية والاجتماعية للبلد عبر تاريخه الطويل.

تراثنا ورموزنا الثقافية ونصبنا التاريخية هي جزء من ثقافتنا وذاكرتنا وهي أمانة في أعناقنا، ونتحمل جميعاً، مثقفين وسياسيين، مواطنين وعسكريين، فنانيين وشعراء ومهندسين وأكاديميين مسؤولية الحفاظ على كل ما هو جميل ومشع في حياتنا ورفع كل ما هو قبيح ومعادٍ للإنسانية والتآخي والمحبة بين الناس.

ندعو في النهاية الى تعامل ثقافي - سياسي مع إشكالية النصب السابقة بعيداً عن مواقف التسييس وضيق الافق والادلجة والفتاوى الجاهزة.

فوبيا الثقافة وصندوق باندورا

في الأساطير الإغريقية القديمة يمثل صندوق باندورا كل الشرور والآثام التي أحاقت بالبشر بعد أن غضبت الالهة على برومثيوس الذي سرق النار من الالهة ومنحها لهم. ولكي تحل اللعنة الدائمة على البشر صنعت الآلهة فتاة جميلة اسمها باندورا وأهدت لها صندوقاً يضم كافة الشرور التي لم يكن الإنسان قد تعرف إليها. وعندما فتح صندوق باندورا من قبل زوجها عن طريق الخطأ انطلقت كل الشرور والآثام وأورثت البشر كل الأحزان و المحن والمصائب منذ ذلك التاريخ. لكن الأسطورة تقول مع ذلك فان احد الالهة - ربما رفقا بالبشر، أبقى لهم الأمل.

وظل صندوق باندورا او ما يماثله من رموز وفعاليات ومؤسسات وقيم رمزاً للشرور او الآثام التي يمكن أن تنبعث بصورة لا إرادية عند فتح هذا الصندوق أو ذاك الملف او تلك التجربة. ولذا يحذر البعض من فتح مثل هذا الصندوق سيء الصيت وإبقائه موصداً.

و يبدو ان البعض من السياسيين العراقيين الذين يمثلون شيعاً وقبائل وطوائف متفرقة قد أجمعوا على النظر إلى الثقافة بشكل عام والثقافة العراقية بشكل أخص بوصفها صندوق باندورا المخيف الذي يمكن ان تنطلق منه كل ضروب الشرور والآثام التي تتعارض مع الثوابت الشرعية والأعراف الاجتماعية، ولذا فقد اتفقوا على أن يبقوه مغلقاً والى الأبد.

وهذا ما حصل بالفعل الى حد كبير طيلة السنوات السبعة الماضية عندما أبتت هذه القوى والمكونات السياسية الملف الثقافي مغلقاً.

كنا نظن لبعض الوقت أن هذه القوى لم تفتح الملف الثقافي بسبب انشغالها بالملفات الساخنة مثل الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية

وغيرها، لكننا كنا واهمين، ويبدو أن الذين لم يفتحوا الملف – لن يفعلوا ذلك أبداً في المستقبل القريب، بملء إرادتهم، لأنه بالنسبة لهم يمثل صندوق باندورا مثير الفتن والقلق والشور، وكأنهم يتمثلون بالقول المأثور: "إبعد عن الشر وغني له عفواً نسيت حقيقة ان الغناء، بالنسبة الى أغلب هؤلاء الساسة حرام".

وإلا كيف نفسر صدور مجلس النواب عن إصدار أي تشريع يخص الثقافة العراقية، وعدم تخصيصه ساعة واحدة فقط، من بين آلاف الساعات الضائعة في مناقشة الشأن الثقافي العراقي. وكيف نفسر تحويل وزارة الثقافة إلى مؤسسة ضعيفة تقع في ذيل تسلسل الوزارات وتبقى ميزانيتها محدودة ورمزية وبالكاد تكفي لتسديد رواتب الموظفين وفواتير سفرات السادة المسؤولين منها الى خارج العراق، وزارة عدّها أحد ممثلي المحاصصة تافهة ورفض استلامها/م فيما فضلت كتلة كبيرة عليها وزارة الصناعة.

بل كيف نفسر عدم إدراك أهمية الثقافة في البناء الاجتماعي وفي التنمية البشرية في مجتمع مدني وديمقراطي نناضل جميعاً لبنائه، بل كيف نبرر غياب إستراتيجية ثقافية وطنية شاملة تتماشى مع الاستراتيجيات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى.

إنه صندوق باندورا بالأكد الذي يخشى معظم المسؤولين فتحه.

وإذا ما كان بعض السياسيين يشعر بفوبيا حقيقية إزاء الثقافة، فهناك سياسيون آخرون يخشون فتح صناديق باندورا أخرى مثل صناديق الديمقراطية، او حقوق الانسان، او حقوق المرأة وغيرها لأنها بالنسبة لهم ملفات مخيفة يفضل أن تبقى، والى أبد الأبدن مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر.

متى تنتهي ظاهرة انحسار القراءة؟

أصبحت ظاهرة انحسار القراءة في المجتمع العراقي من الظواهر الثقافية والاجتماعية المقلقة هذه الأيام. فبعد ان كان العراق البلد الذي تضرب به الأمثال في المقروئية من خلال مقولة: "مصر تكتب ولبنان يطبع والعراق يقرأ" أصبحت القراءة فيه و للأسف محدودة وضيقة وتكاد تقتصر على كتب التراث والتاريخ والطبخ والأبراج والخرافات.

وهذه الظاهرة ليست عرضية بالتأكيد، فهي نتاج ظروف صعبة ومعقدة مرَّ بها المجتمع العراقي، و مرَّ بها الكتاب العراقي والثقافة العراقية بشكل عام تسببت في إقصاء الوعي المعرفي، و أدت الى هذه النتيجة المحزنة. لكن ثمة إشارات اليوم تنبئ عن إمكانية تجاوز هذه الحالة السلبية واستعادة القراءة إلى مسارها السابق في المجتمع العراقي. وربما نجد مصداقاً على ما نقول ما يشهده عالم الكتب في شارع المتنبي صباح كل يوم جمعة، ومعارض الكتب الجامعية والمتخصصة والعامّة التي راحت تنظم بشكل لافت للنظر في بغداد و بقية المحافظات وأخذت تستقطب شرائح جديدة من القراء من فئات عمرية مختلفة، وبشكل خاص من الشباب.

ولكي نضمن الارتقاء بمستوى المقروئية كماً ونوعاً، لا بد لنا أن نوفر الفرص والأدوات التي تشجع على إنجاح هذا التوجه الوليد من خلال تقديم دعم شامل للمراحل المختلفة التي ستضمن في النهاية خروج القراءة الشعبية العامة من عنق الزجاجة. وما دمنا جميعاً نتحمل مسؤولية مشتركة في ذلك أفراداً ومؤسسات، هيئات رسمية ومنظمات مجتمع مدني، فلا بد لنا وأن نخطط بصورة سلمية لإنجاح ذلك، وأن نستفيد من تجارب دول أخرى شقيقة او صديقة في هذا المجال.اذ أعلن في دولة الامارات

مؤخراً عن مبادرة طيبة لتشجيع القراءة داخل المجتمع من خلال إهداء مكتبة متنوعة الى كل أسرة إماراتية. كما أطلقت السعودية مشروعاً للمكتبة الطائرة أو المتنقلة تضمن فيه إيصال الكتاب الى أماكن مختلفة. وسبق للسيدة سوزان مبارك في مصر وأن أطلقت مشروع كتاب الأسرة الذي قدم للأسرة المصرية مجموعة قيمة من الإصدارات الشعبية وبأسعار زهيدة. وهناك عناية متزايدة بتطوير الانظمة المكتبية والارتقاء بالمكتبات الوطنية، كما جرى مؤخراً في مكتبة الاسكندرية.

من يمثل الشعر العراقي في المهرجانات الثقافية العربية؟

تنظم وزارة الثقافة بين حين وآخر مهرجانات ثقافية في عدد من البلدان العربية الشقيقة وبعضها الاخر في بلدان شرقية وغربية ربما اخرها الاسبوع الثقافي في القاهرة وهي خطوة تستحق المباركة والدعم لأنها تسهم في كسر العزلة المقصودة على الثقافة العراقية ولأنها تحاول ان تقدم صورة مغايرة لواقع الحياة الثقافية في العراق بعد ٢٠٠٣ وغالبا ما تكون للشعر العراقي حصة معينة في هذه الفعاليات التي تكون كالعادة متنوعة تتضمن فنونا عراقية مختلفة مثل المسرح والسينما والموسيقى والفن التشكيلي والرقص الشعبي وما الى ذلك.

والسؤال الذي يشغلنا حاليا هو ماهي الآلية التي تعتمدها الوزارة في انتقاء التجارب الشعرية التي تمثل اتجاهات الشعر العراقي في المرحلة الراهنة، خاصة وان الشعر العراقي يحظى بمكانه مرموقة في الثقافة العربية، بل ان الكثيرين يعدونه يمثل الاكثر حداثة والارقي والافضل. وهذا ما اكدته المسابقات الثقافية والشعرية التي حصد فيها شعراء العراق المحدثون عشرات من الجوائز المهمة في هذه المسابقات. ولذا ينظر الكثير من الشعراء العرب بمزيج من القلق والتلهف والترقب للتجارب العراقية المشاركة خشية من ان تتفوق على بقية التجارب العربية المشاركة لأنها كانت دائما تمثل التحدي الأكبر في الشعر العربي الحديث. لا اريد ان اشكك في سلامة الآلية التي تعتمدها وزارة الثقافة، ولا اريد ان اشعل حربا ثقافية جديدة ضدها، تكفينا حروبنا اليومية في مختلف جبهات السياسة والثقافة والاجتماع. كما لا أريد ان اذهب مع القائلين الى أن وزارة الثقافة قد اتخذت لنفسها مؤخرا صفة القيم والحكم على الاعمال الفكرية والشعرية وانها ترغب في انتقاء الاسماء الشعرية بإجتهاذات موظفيها ومسؤوليها

وامزجتهم في تقريب هذا او ذاك لإعتبرات فنية او شخصية او جهوية. فهذا المسؤول او المدير العام قد يرى في طراز معين، قد سبق له وان كتبه قبل عقود عندما كان فتيا وهو الانموذج الحاكم في تجربة الشعر العراقي وما عداه من طرز وتجارب فهي تافهة ولا قيمة لها البتة.

لا اريد ان افعل ذلك لكنني اتساءل مع نفسي ومع الوسط الثقافي للتوصل الى الآلية الأفضل لإنتقاء ممثلي الشعر العراقي اليوم في محافظنا المحلية والعربية والدولية؟

ارى ان وزارة الثقافة غير مؤهلة لأن توكل لموظفيها ومسؤوليها مهمة جسيمة كهذه وعليها ان تشكل لجنة تحكيم او خبراء مستقلين من خارج الوزارة تضم مختلف الاذواق والمشارب الشعرية والنقدية تأخذ على عاتقها مهمة تمثيل أهم الاتجاهات والتجارب الشعرية الحية والفاعلة في الساحة الشعرية وان تأخذ بنظر الاعتبار تجارب شعراء المحافظات وكذلك التجارب الشعرية للأخرى الممثلة للنسيج التعددي الاجتماعي والقومي واللغوي للثقافة العراقية واعني بها تجارب الشعراء الكورد والتركماني والسريان. بالتأكيد تظل مشكلة انتقاء اعضاء لجنة التحكيم والخبراء قائمة، اذ لا ينبغي لهم ان يمثلوا نهجا شعريا او نقديا موحدًا فكثيرا ما تفشل المسابقات الشعرية بسبب تحكيم أعضاء اللجان لأذواقها.

ففي المسابقات التي اجرتها وزارة الثقافة في العام المنصرم لجوائز الابداع انتقت الوزارة ثلاثة اكاديميين مرموقين في لجنة التحكيم هم الشاعر الدكتور محمد حسين الاعرجي، والدكتور اللغوي نعمة رحيم العزاوي، والشاعر الدكتور حامد الراوي، مستشار وزير الثقافة، لكن النتيجة كانت غير مقنعة لأن مشارب اعضاء لجنة التحكيم متقاربة فهي مع تجربة القصيدة العمودية ومع مبادئ الجزالة والفصاحة والفحولة والقوافي المقعقة على حساب مقومات الشعرية والحدائث والتجريب التي

تنتهك عن قصد المقدس البلاغي أو الأسلوبي، ولذا أهملت كل ماعدا ذلك وربما عدته من سقط المتاع.

لا أدعو هنا إلى انتقاء لجنة من شعراء الحداثة ونقادها فهؤلاء ايضا قد يغلبون مزاجهم الحداثي فيشطبون على تجارب الاخرين، لكنني ادعو الى تشكيل لجنة متوازنة تضم ممثلي الاتجاهات الشعرية الثلاثة المؤثرة في الساحة الشعرية واعني بها القصيدة العمودية وقصيدة الشعر الحر (التفعيلة) وقصيدة النثر (ومنها قصيدة النص، والنص المفتوح). اذا ما أردنا أن نكون أكثر موضوعيةً وتوازنا. بالإمكان تكوين ثلاث لجان تحكيم مصغرة تعنى كل لجنة بانتقاء عينات واسماء تمثل هذه الاتجاهات الثلاثة في شعرنا اليوم ثم تحال الى لجنة عليا، وربما تتشكل هذه اللجنة من أعضاء اللجان الفرعية للاتفاق على ممثلين حقيقيين للتجارب الشعرية العراقية التي اتمنى ان تمثل ادباء الداخل والخارج معا، وان لاتهمل الاسماء الشعرية الكبيرة التي اضطرت إلى الحياة في المنفى لأسباب معروفة.

وأخيراً لا أريد ان أتصيد في المياه التي هي عكرة أصلاً لأقدم شواهد عن كيفية اختيار الشعراء في المهرجانات السابقة وعددهم ومقاساتهم، فتلك مسألة أصبحت مثاراً للتندر والأسى معاً، لكنني أدعو الى البحث عن معايير أكثر موضوعية وشمولاً وشفافيةً وأن يدرك القيمون على مقاليد الأمور في وزارة الثقافة ان اشراك الشعراء في هذه المهرجانات ليس منةً او صدقةً او ارضاءً للوسط الثقافي الغاضب وانما هو تقديم للأجمل والأنصع والأسمى في مائدة الثقافة العراقية، وان مهرجاناً يحضر فيه الموظفون ويغيب عنه الشعراء والأدباء الحقيقيون لا يمثل الثقافة العراقية.

المتقفون العراقيون ووزارة الثقافة

من المعروف في المجتمعات الديمقراطية وجود علاقة مسؤولية متبادلة بين الدولة ومختلف شرائح الشعب من خلال مبادئ التفويض والانابة. فالدولة مسؤولة عن رعاية الشعب في مختلف المجالات عبر وظائف وزاراتها ومؤسساتها المختلفة. وزارة الصحة مثلاً مسؤولة عن صحة المواطن ووزارة التربية مسؤولة عن التعليم ودوائر أخرى مسؤولة عن الخدمات والامن والطاقة. ترى ماهي مسؤولية وزارة الثقافة؟

ولنتساءل بكل شفافية: هل تتحمل وزارة الثقافة مسؤولية محددة تجاه المتقفين العراقيين وحاجاتهم المختلفة ام ان مسؤوليتها تقتصر على متابعة شؤون موظفيها فقط؟ هذا الأمر بحاجة الى تحديد وتوضيح وضبط، لأن وزارة الثقافة تتصرف وكأنها معنية بأمر موظفيها والدوائر المرتبطة بها، ولا شأن لها بالمتقفين العراقيين من بعيد أو قريب. واذا ما صادف وأن تذكرت أحداً منهم فذلك يقع في باب لزوم ما لا يلزم، وهو أمر يستوجب الشكر والعرفان والدعاء. أتمنى ان لا تزج عملية المكاشفة هذه وغيرها التي يقوم بها البعض، مسؤولي وزارة الثقافة لأننا ندشن مرحلة جديدة من الممارسة الديمقراطية لم تتضح فيها حدود المسؤوليات والواجبات بعد بصورة واضحة لاتقبل اللبس.

ترى لماذا نحاسب وزارة الشباب والرياضة اذا ما قصرت في شأن من شؤون الرياضة ولا نحاسب وزارة الثقافة حول تردي الوضع الثقافي؟ أليست هي جزءاً من دولة مسؤولة عن شريحة محدودة هي شريحة المتقفين؟ واذا لم تكن مثل هذه المسؤولية منطوية بها فمن يا ترى هو المسؤول قانوناً عن هذه الشريحة الخلاقة منتجة المعرفة والجمال والوعي؟

ترى هل أدرجت ضمن قائمة الخسائر والمنسيات والمحذوفات، أم انها سقطت سهواً؟ وهل يحق لنا القول، جرياً على المأثور الشعبي، "لها الله"؟

سفراء المحاصصة و الهم الثقافي المفقود

يبدو أن كل شيء بعد سقوط الدكتاتور قد خضع للمحاصصة: هذه حصتي، و تلك حصتك: الوزراء و وكلاء الوزارات والمدراء العامون، و أعضاء الهيئات المختلفة الدستورية وغير الدستورية، والشاطر الذي يستطيع كما في المثل الشعبي العراقي أن "يعبي بالسكلة ركي". أما الوزارات فقد تحولت الى إقطاعيات مباحة ومفتوحة لمن يملكها - على سنة المحاصصة و تقاليدھا طبعاً، و بصورة دستورية و شرعية لا لبس فيها. فللمالك و أبناؤه وبناته (أليس الاقربون أولى بالمعروف؟). ليس مهما أن يكون ابن الوزير أو المسؤول بلا خبرة أو حتى شهادة ليصبح مديراً لمكتب الوزير او موظفا مرموقا في وزارة الخارجية، أو مديراً لمركز ثقافي او إجتماعي داخل العراق وخارجه. كل هذا مقبول ومفهوم، ربما، في ظروف العراق الراهنة و توازنات القوى السياسية التي أصبحت المشاركة السياسية فيها محاصصة طائفية أو حزبية، لكن غير المفهوم أبداً أن تشمل المحاصصة الملحقين الثقافيين، وقبلهم السفراء الذين يمثلون العراق الجديد بكل تأريخه وحضارته و وزارته. إذ أن الكثير من سفراء المحاصصة و الملحقين الثقافيين لا يعرفون شيئاً عن ثقافة البلد أو تاريخه أو رموزه الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية. والبعض منهم لا يستطيع أن ينظر أبعد من أرنبه أنفه كما يقال. أحد السفراء يسأل من يكون غائب طعمة فرمان الذي يرغب عدد من الأدباء والمثقفين الاحتفاء بذكرى وفاته في موسكو.

مسؤول ثقافي اخر في دولة كبيرة قرر أن يحتفي بالثقافة العراقية عن طريق تشجيع لعبة "المحبيس". سفير آخر كان دائم التغيب عن السفارة التي يقودها ويمثل العراق من خلالها تاركا المجال لسفير سابق من سفراء

النظام السابق وصول ويجول وكأنه السفير الرسمي. الأمثلة كثيرة و موجعة ومخجلة!

مرة إستبشر المثقفون العراقيون قبل عامين بأنجاز كان سيسجل بصفحات من نور لوزارة الخارجية التي أعلنت انها قد إتفقت مع الجانب الفرنسي على تنظيم أيام ثقافية عراقية في باريس من خلال "مركز العالم العربي" وهو صرح ثقافي فرنسي يعنى بتنظيم الانشطة الثقافية والفنية العربية، وبالتعاون مع إحدى الشركات النفطية (جزاها الله خير الجزاء). وفعلا تشكلت في وزارة الخارجية لجنة خاصة للتحضير لتلك الفعالية الثقافية و تم الاتفاق على اشراك مثقفين وأكاديميين من جهات ووزارات مختلفة منها وزارة التعليم العالي والثقافة، كما فوئح اتحاد الادباء لإرسال عدد من الأدباء والشعراء والباحثين للمشاركة في الفعالية، وعقدت العشرات من الاجتماعات، لكن الفعالية لم تحدث لسبب بسيط هو أن ممثلي المحاصصة الطائفية والسياسية والحزبية لا يكثرثون للشأن الثقافي ولا يفكرون به، وربما يحتقرونه وقد يقول قائلهم "عرب وين طنبورة وين". وهكذا أسدل الستار على فعالية ثقافية كان يمكن لها أن تكون علامة مهمة في تاريخ الثقافة العراقية قد تفتح أمامها نوافذ واسعة للحوار الثقافي مع الآخر ظلت مغلفة طيلة عقود طويلة.

ما يتمناه المثقف العراقي - المهتمش والذي لا صوت له أن يمثل العراق سفراء وملحقون ثقافيون يلمون إماما شاملا بتاريخ العراق وتقاليدته وثقافته و رموزه، و أن يمثلوا صوت العراق الجديد بوعي و مسؤولية وحماسة، وأن يؤكدوا من خلال مبادرات خلاقية نشاطهم الرامي الى تعزيز سمعة العراق ومكانته في جميع المجالات وان يفتحوا نوافذ جديدة أمام المثقفين العراقيين وإبداعاتهم وعطاءاتهم، لأن يكتفوا بالتمثيل الدبلوماسي الرسمي التقليدي و التبضع من الاسواق الحرة والمولات الضخمة وكفى الله المؤمنين شر القتال.

ثقافة العراق، سادتي رجال السياسة والدبلوماسية، هي تاج العراق و
وجهه الناصع فتعلموا أن تتملوا في قسامتها وتفاصيلها و تضاريسها،
فهى العاصم لكم فى الغربفة من الضىاع والجهالة والأمية الثقافية.

النجف الاشرف عاصمة للثقافة الاسلامية

بعد انتظار طويل وافق المؤتمر الاسلامي على اعتماد مدينة النجف الأشرف عاصمة للثقافة الاسلامية عام ٢٠١٢. وهذا الاختيار بالتأكيد له مبرراته ودوافعه القوية فالنجف من المراكز الثقافية والاسلامية العريقة التي حمت الارث الحضاري والديني واللغوي وهي ممثلة بالكوفة اول مركز عراقي للخلافة الراشدية في عهد الامام علي ابن ابي طالب (ع) وللنجف فضلا عن ذلك سفراً مشرفاً في النضال ضد الظلم والسيطرة الاجنبية، وكانت فعلياً مركز قيادة ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩٢٠، وقد تشكلت مؤخراً لجنة تحضيرية وطنية موسعة رأسها السيد وزير الثقافة كما انبثقت عنها مجموعة من اللجان الفرعية المهمة. وقد كان لي مؤخراً شرف المشاركة في اعمال المؤتمر الاستشاري الأول للترجمة بحضور دائرة المأمون في وزارة الثقافة، وعدد من اساتذة الجامعات المتخصصين في مجال الترجمة. وقد تناول المؤتمر من خلال ثلاث جلسات التحضيرات المطلوبة لإنجاح عملية الترجمة وبشكل خاص خلق كادر متخصص للترجمة الفورية فضلاً عن الترجمة التحريرية وقضايا المرافقين ولكي لا تغرق في قضايا لوجستية او تكنوقراطية متخصصة فقط، ارى ان تتوافق بداية مع هذا الدور المناط بالنجف عاصمة للثقافة الاسلامية. ثمة نقطة جوهرية ربما غابت عن مختلف الدورات السابقة، وهي نسيان ان الهدف الاساسي هو ان تكون المدينة المنتقاة مركزاً للثقافة الاسلامية، وهو امر شبيه برئاسة مؤتمرات القمة العربية بمعنى ان تكون النجف او غيرها مركزاً لحوار متصل بمشكلات الفكر والثقافية في العالم الاسلامي. وبدلاً عن ذلك كانت الانشطة تتركز

حصرياً على ابراز دور المدينة المنتقاة وتاريخها وتأثيرها. وارى ان في ذلك تضيقاً خطيراً للدور الاوسع المناط بالمدينة.

كما لاحظت وللأسف عدم النظر الى هذه الفعالية بوصفها فعالية عراقية ولذا فهي معنية بتقديم صورة لمشهد الثقافة الاسلامية في العراق خصوصاً وللثقافة العراقية بشكل عام. ومعنى هذا ان تقدم للعالم صورة العراق التعددية التي تضم في آن واحد مذاهب مختلفة منها الشيعة والسنة، كما تضم اديان اخرى ابرزها المسيحية ولذا يكون من الانصاف تمثيل جميع هذه الاطياف والالوان الفكرية والثقافية والدينية تمثيلاً عادلاً وعدم التركيز على مكون واحد مع تقديرنا الكبير لأهميته وثقله في المعادلة. كنت اتمنى ان تدرج على لائحة الفعاليات ندوات وحلقات دراسية تمثل هذا التنوع الفكري والديني والمذهبي في العراق. كما اتمنى ان يتسع صدر المؤتمر لتنظيم ندوة دراسية خاصة للحوار بين الاديان والحضارات يحضره ممثلون عن مختلف الاديان والمذاهب الدينية والحضارية في العالم.

وانطلاقاً من استيعاب روح العراق الجديد، القائم على اساس احترام حرية الاديان والمذاهب واحترام حقوق الانسان والتأكيد على الوحدة الوطنية ووحدة جميع مكونات وطوائف وقوميات ومذاهب الشعب العراقي، اتمنى ان يخرج علينا المؤتمر ببيان تأريخي مهم ينهي فيه النزاع الطويل بين بعض الطوائف والمذاهب الاسلامية وبشكل خاص الشيعة والسنة والذي وظف من قبل قوى الارهاب والتكفير لتمزيق وحدة الشعب العراقي واثارة نزعات طائفية مقيتة. ويمكن لهذا البيان ان يعمق الاتجاه الذي تبنته ندوة مكة المكرمة التي عقدت قبل سنوات ودعت الى وحدة المذاهب الاسلامية في العراق ومنع اشكال التطرف والطائفية. وأنا هنا اهاب برجال الدين كافة وبشكل خاص المرجعيات الدينية الموقرة الى ان

تتحمل مسؤوليتها كاملة وتتخذ اجراءات تاريخية مسؤولة لايقاف حالة التداعي بين المسلمين وتحريم كافة الدعوات المتطرفة التي يطلقها البعض لدق اسفين عميق بين مختلف المذاهب الاسلامية في العراق خصوصاً وفي العالم الاسلامي بشكل اعم.

كما امل ان يتحمل المؤتمر دوره الاكبر في الوقوف ضد مظاهر الانحراف والتطرف التي تمثلها حركات الاسلام السياسي المتطرفة وغيرها ومنها تلك التي تتبنى شعارات التكفير والارهاب وأن يوجه رسالة سلام الى العالم يؤكد فيها ان الاسلام دين تسامح وانه نقيض العنف الذي تمارسه بعض الجماعات بإسم الاسلام وبأنه يؤمن بمبادئ الحوار والتعايش بين الأديان والحضارات كافة ويعمل بروح المسؤولية من اجل عالم تسوده المحبة والسلام.

في الطريق الى بغداد عاصمة للثقافة العربية

يتطلع المثقفون العراقيين بمزيج من الامل والقلق الى العام ٢٠١٣ العام الذي اختير ليكون عاماً تكريم فيه بغداد بوصفها عاصمة للثقافة العربية وهو تقليد كرسته الجامعة العربية واجتماعات وزراء الثقافة والاعلام العرب وكانت له تطبيقات مثمرة خلال السنوات الماضية. وأعلن في بغداد عن تشكيل لجنة تحضيرية برئاسة السيد وزير الثقافة وضعت الخطوط العريضة لإعادة تأهيل الثقافة العراقية ومراكزها الثقافية واتحاداتها ونقاباتها الادبية والفنية والشروع بتوفير المستلزمات الحضريّة واللوجستية لإنجاح هذه الفعالية التي تستمر خلال عام واحد وتقدم فيها أنشطة وفعاليات ثقافية متنوعة في ميادين الادب والمسرح والسينما والفنون التشكيلية والتطبيقية والموسيقى تظهر هذا الثراء المدهش في ثقافة العراق ومكوناته الاثنية والاجتماعية المختلفة. ومن حق المثقفين العراقيين ان يفرحوا ويقلقوا في ان واحد. من حقهم أن يفرحوا لأن هذه الفعالية ستعني الاحتفاء الجاد من قبل المجتمع العراقي بكامله مؤسسات رسمية وشعبية ثقافية واجتماعية والتي تريد ان تتباهى أمام المثقفين العرب، بل وأمام العالم بغنى الثقافة العراقية وقوة عطائها المتواصل. كما ان هذه الفعالية تعني ان الثقافة العراقية ستكسر حاجز الحصار المفروض عليها وعلى مبدعيها وستفتح حوارات غير مشروطة مع المثقفين والمبدعين العرب الذين سيحلون ضيوفاً مكرمين على الثقافة العراقية من خلال ما يقدمونه من أنشطة وعروض وفعاليات ثقافية متنوعة. ومن الجانب الاخر، من حق المثقفين ان يقلقوا أيضاً وذلك لأنهم يخشون أن لاتكون التحضيرات بمستوى ما نريده وما نطمح إليه فنحن نريد لبغداد أن تكون نظيفة وجميلة وتزهو بمراكزها الثقافية وقاعاتها ومؤسساتها

الفندقية الكبرى، وبتاحفها وأسواقها وشوارعها وربما بإستقرارها الأمني أيضا. وهم أيضاً يخشون أن تكون الفعاليات تقليدية ورتيبة وتدار من قبل موظفين لا يمتلكون الافق الثقافي والابداعي والحس الجمالي والشعور بالمسؤولية لإنجاز مثل هذه الفعالية الضخمة والأخطر من ذلك أن لاتجد مثل هذه الفعالية أهميتها وخطورتها في عقول المسؤولين السياسيين في الدولة العراقية بدءاً من رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة الوزراء بجميع الدوائر الرسمية المعنية بالثقافة أو بالفعالية. فقد علمنا مثلاً أن احدى دورات مجلس الوزراء الاخيرة قد طالبت بتقليص المخصصات المالية الخاصة بالفعالية - كما سبق لمجلس الوزراء وأن طالب بتقليص المخصصات المالية المخصصة لاعتبار النجف عاصمة للثقافة الاسلامية عام ٢٠١٢ عدة مرات وما يقلق المثقفين اكتشافهم - ربما المتأخر - أن اغلب المسؤولين في الدولة لا يكثرثون بصورة جدية ويعدونها ترفاً او جزءاً من الخدمات الثانوية التي يمكن تأجيلها ن بل أن بعض المسؤولين يناصبون الثقافة العداء ويعدونها منافية للثوابت الدينية والاعراف الاجتماعية وما صدر مؤخراً من الحكومة المحلية في بابل حول منع الفعاليات الموسيقية والغنائية في مهرجان بابل وبعض ممارسات مجلس محافظة البصرة ومجالس اخرى ما هو إلا غيظ من فيض. ما لم ينتبه المثقفون أدباء وفنانين وإعلاميين وأكاديميين ومفكرين الى ذلك فان القوى المتشددة - ضيقة الفكرت - ستفرض "تابوات" صارمة ضد الانشطة الثقافية تعيدنا الى عصور ما قبل التاريخ. فليكن عملنا جميعاً من اجل إنجاح كافة الانشطة والفعاليات التي تعلي من شأن الثقافة والأدب والفنون في العراق وإلزام القوى الاصولية والسلفية والتقليدية المتحجرة بالتراجع عن مواقفها واجنداتنا السرية المعادية للثقافة وان تعيد النظر بأفكارها بما ينسجم وقيم العصر المتجددة ومزاج المواطن العراقي.لنناضل جميعاً من اجل أن نفرش شوارعنا ومدارسنا

وآامعانا ومصانعا ومزارعنا بالزهور إسقبالاً للعام ٢٠١٣ الذي ىتوج
فيه المآقفون العرب بآداد عاصمة للآقافة العربية.

الثقافة والديمقراطية

العلاقة بين الثقافة والديمقراطية علاقة عضوية وجدلية عميقة، فهما متلازمان بطريقة لافتة للنظر، فالثقافة لا يمكن ان تتفتح وتزدهر الا في أجواء الديمقراطية الصحيحة، كما ان الديمقراطية بجوهرها تنهض على قيم الثقافة حتى يمكن القول ان الديمقراطية في جوهرها هي فعل ثقافي اولاً وقبل كل شيء، وهذا يعني بالضرورة لزوم اطلاق قوى الثقافة وتنوعها من اجل انجاح وتفعيل أي مشروع ديمقراطي جاد واذا ما احتكنا الى التاريخ نجد ان الانظمة الشمولية الفاشية عجزت عن انتاج ثقافة خلاقة اصيلة ولم يكن مصادفة ان تزدهر الثقافة في ظل ديمقراطية بركليس في اثينا، وبذا الثقافة والديمقراطية صنوان لا ينفصلان وديمقراطية بلا ثقافة آيلة بالتأكيد الى الفشل والاختفاق والاندثار، ربما يعزى سبب اخفاق الكثير من التجارب الديمقراطية الى انها كانت بشكل او بآخر معادية للثقافة اذا تكسرت لهذا الاكسير السري الضامن لإزدهار وتفتح الديمقراطية في اجواء صحية طبيعية، كما ان الثقافة تظل عاجزة او مشلولة او مكبلتة عن غياب الديمقراطية الحقيقية بانفتاحها ومرونتها وشفافيتها واحترامها للآخر ولقيم الحرية والاختلاف وهكذا فالثقافة بشكل عام ديمقراطية الجوهر والثقافة العراقية كانت وما زالت ديمقراطية الجوهر ايضاً.

الثقافة بطبيعتها الجوهريّة تنزع الى فضاء الديمقراطية الرحب حيث الاعتراف بالتنوع والاختلاف والتمرد والحوار ورفض الانغلاق والسكونية والامتثال والخضوع، والثقافة العراقية الحديثة بالذات قد نشأت ونما عودها من مطلع القرن العشرين تحت هاجس الايمان بالحرية الداخلية والانفتاح الفكري وقبول افكار الحداثة والتغيير ورفض القوالب والانماط

الفكرية والثقافية والفنية الجاهزة المستهلكة، وتعزز الجوهر الديمقراطي للثقافة العراقية من خلال التأثير المباشر للصحافة وحركة الترجمة ولانتقال الأفكار الاشتراكية الديمقراطية في كتابات عدد من الرواد الاوائل امثال حسين الرحال ومحمود احمد السيد وعبد الفتاح ابراهيم وذو النون ايوب ويوسف متي، وغيرها. ويلتقي هذا الجوهر دفعاً واضحاً في اعقاب الحرب العالمية الثانية بعد انهيار المحور الفاشي النازي وصعود الديمقراطيات في العالم حيث بدأت تظهر في العراق موجات من التحديث الاجتماعي الثقافية متمثلة في حركة الحداثة الشعرية التي قادها المثلث العراقي (بدر شاكر السياب، ونازك الملائكة وعبد الوهاب البياتي) وحركة الحداثة القصصية الفنية التي مثلتها تجارب عبد الملك نوري وفؤاد التكرلي ومهدي عيسى الصقر وغائب طعمة فرمان وحركة الحداثة في الفن التشكيلي التي قادتها مدرسة بغداد بزعامة الفنان جواد سليم اضافة الى نشوء حركات حديثة في مجالات المسرح والسينما والموسيقى وبقيّة الفنون العراقية وكانت اغلب هذه الحركات مشبعة بمنطلقات ديمقراطية متفتحة دعمتها حركات سياسية وديمقراطية ويسارية كانت تدافع عن اشاعة قيم الديمقراطية وممارستها في المجتمع العراقي على الرغم من ضيق الهامش الديمقراطي المتاح للثقافة العراقية للتنفس من قبل مؤسسات الدولة السياسية آنذاك إلا أن الثقافة العراقية وعلى الرغم من فزعها الديمقراطي تعرضت في بعض مراحلها الى القمع والمصادرة والتعسف والى سياسة إملاء الرأي الواحد النابع من رؤى شمولية احادية انطلاقاً من مروريات او سرديات متعلقة حاولت تنميط الوعي الإنساني ضمن اطر محددة، وقد اسهمت بعض الأنظمة الدكتاتورية العسكرية التي هيمنت على السياسة العراقية وبشكل خاص النظام الدكتاتوري الفاشي المقبور في تكريس هذه النظرات الشمولية الاقصائية كما تتحمل المسؤولية ايضاً بعض الاحزاب والحركات السياسية والدينية التي حاولت

تقديم وصفات جاهزة للمشكلات السياسية والاجتماعية الثقافية ضيقت على حرية الفكر والتفكير معاً، وأشاعت لونا من الإرهاب السياسي والثقافي ضد قيم التنوع والاختلاف والحوار ووضعت ثوابت (ممنوعات) خطوطاً حمراً أمام الكثير من فضاءات الثقافة المفتوحة، وقد أسهم هذا الجو الكابوسي في خنق الثقافة وإعاقة نشوء خطاب فلسفي او سوسولوجي عراقي خصب بسبب هذه القيود والكوابيس والتابوت مما ادى الى الالتفاف على هذه الممنوعات رمزياً واستعبارياً وفنياً من خلال الأنماط الفنية والأدبية وربما هو ما يفسر طغيان التعبير الأدبي والفني في مقابل خفوت او ضمور الخطاب الفلسفي والسوسولوجي والسياسي والنظر بشكل عام.

كما ادى ذلك الى تكريس بعض التيارات والمفاهيم المعادية للديمقراطية داخل الثقافة العراقية بشكل خاص تلك التي اشاعها النظام الدكتاتوري التبشير بثقافة العنف والحرب وعبادة الفرد وإرغام المثقفين على الرضوخ للنظام الفاشي وربما تكمن الاشكالية البنيوية للثقافة العراقية الحديثة في انها في الجوهر ثقافة ديمقراطية سلكت منذ البداية طريق التغيير والتحديث والتنوع ولكنها من الجانب الاخر محاصرة ثقافياً بموروث أيديولوجي وسياسي او عسكرية تخشى الحرية الفكرية والتنوع الثقافي وتميل الى فرض قيم ثقافية شمولية تعتمد اساساً على الانطلاق من مفاهيم (الفرقة الناجية) و (طاعة اولي الامر) و (الاسلام هو الحل) الامتثال الاعمى الى ما يقوله المرشد الاعلى او امير الجماعة او المرجع الديني وهي قيود تؤدي في النهاية الى تكفير الاخر وإقصائه وتمهد الطريق امام صعود الانظمة الاستبدادية الشمولية التي تملك الكثير من هذه الاتجاهات والتيارات السياسية والدينية لا تكثرث للأدب والفنون والثقافة ولذا فهي تتحاشى الاعتراف وتضمّر عداً مستتراً قد يتفجر في

اية لحظة ضد التنوع الثقافي استناداً الى آراء وتأويلات ضيقة ومتعسفة للإبداع الثقافي دفعت بمؤسسات سياسية ودينية في العالمين العربي والإسلامي لترفض اعمالاً فكرية وثقافية وأدبية مهمة منها (الف ليلة وليلة) واعمال محي الدين بن عربي ورواية (اولاد حارتنا) لنجيب محفوظ وغيرها كثير، ولذا فقد كنا دائماً نطالب الاحزاب والتيارات السياسية والدينية والعرقية في التنوع من خلال قبول كافة الاجناس الفنية والتعبيرية مثل الموسيقى والغناء والرقص والفن التشكيلي، ومثل هذا الاعتراف قد كفله الدستور الدائم العراقي لكننا نفاجاً بعداء مبطن يطل من حين واخر ضد التنوع الثقافي، فما زال الكثير من القنوات الفضائية ذات المنحى الديني تخشى الغناء والموسيقا والرقص والتشكيل والسينما والمسرح وتركز انماط وعضية لا تخلو من حس طائفي مكشوف فقد نشر موقع (موسوعة الرافدين) الالكتروني نقلاً عن اذاعة محلية في النجف نبأ مفاده ان اهالي النجف يطالبون بإسقاط الجنسية العراقية عن الفنانة العراقية شذى حسون التي فازت بمسابقة (ستار اكاديمي) هو موقف يتعارض كلياً مع سبعة ملايين صوت عراقي دعم ترشيح المتسابقة العراقية التي رفعت العلم العراقي حال فوزها باللقب كما يتناقض مع موقف متسامح ورائع للسفير العراقي في بيروت الذي اقام حفلاً تكريمياً للفنانة العراقية الفائزة بل ان بعض طلبة كلية الفنون اعترضوا عندما حاول استاذ في قسم النحت اقامة نصب يمثل طالب وطالبة في احدى ساحات الكلية بحجة مدعين فيها بان ذلك تجسيم حرام ويتعارض مع مبادئ الدين الاسلامي الحنيف كما يأولوها هم وفقهاؤهم، الامثلة كثيرة وربما ما خفي كان اشد بلوى، اما ما تطرحه بعض القوى الظلامية التكفيرية والارهابية وفي مقدمتها (منظمة القاعدة) وفروعها ومسمياتها المقنعة في العراق فيعرض الثقافة العراقية بكل تنوعاتها وحتى الادبية منها الى خطر داهم فمثل هذه القوى معادية بطبيعتها لكل تنوع ثقافي او

فكري لأنها وحدها مالكة مفاتيح خزائن الحقيقة وهي تريد للشعب العراقي ان يسير كالقطيع الاعمى على (سراط مستقيم) ترسمه بنفسها لكن الثقافة العراقية ومعها كل الشرفاء وكل القوى السياسية والدينية أفاعلة ترفض هذه المواقف الظلامية المنغلقة وسوف تواصل النضال من اجل المزيد من الحرية ومن ممارسة الديمقراطية والاعتراف الكامل بحقوق الانسان ولذا فان الضمانة الأساسية لأزدهار الثقافة العراقية هي المزيد من ديمقراطية هذه الثقافة لكي تكون قادرة على مواجهة اشكال القمع والعنف والاقصاء والانغلاق والتشردم والانتقال كلياً بالثقافة العراقية من مخاطر الانزلاق في المنظور الشمولي والاحادي الى الانفتاح الى فضاء الاختلاف والتنوع والحوار والتعددية.

الثقافة والبحث عن الهوية

في سيرته الروائية التي كتبها الروائي سليم مطر الموسومة (اعترافات رجل لا يستحي) الصادرة عام ٢٠٠٨ يعترف الروائي بأن روايته المعروفة امرأة القارورة التي صدرت لأول مرة عام ١٩٩٠ كانت تمثل دون ان يدرك ذلك بحثه الشخصي عن الهوية: "لم اكن ادرك حينها ان امرأة القارورة، تلك السيدة الخالدة التي ظلت خلال آلاف الاعوام تعيش في قارورة، يتوارثها جيلا بعد جيل، ابناء عن اباء، كانت هي امومتي وانوثتي وبلادي القابعة في روعي". وسليم مطر هو ليس الاستثناء الوحيد بين الروائيين والكتاب العراقيين الذين كانوا يحومون دونما قصد احيانا حول مفهوم الهوية. وكما سبق لي وان لاحظت في دراسة خاصة عن (الهوية السردية) ان روايتي محمد خضير (بصريا) و (المقامة البصرية) لمهدي عيسى الصقر، انما كانتا تسهمان في تشكيل ما يسمى بـ (الهوية السردية) بمفهوم المفكر الفرنسي بول ريكور، وهو بحث شارك فيه الروائيون والكتاب العرب بدرجات متفاوتة في اعمالهم الابداعية المختلفة. اذ تمثل روايات نجيب محفوظ وغائب طعمة فرمان وحيدر حيدر وجمال الغيطاني ومنيف الرزاز وجبرا ابراهيم جبرا ومحمد ديب وعبد الخالق الركابي وسهيل ادريس والطيب صالح انما كانت تمثل بحثا ابداعيا عن الهوية، وهو بحث حسي بعيد عن التجريد الذي حفلت به الكثير من الدراسات الثقافية والنقدية عن الهوية ومنها دراسة امين معلوف (الهويات القاتلة) التي اثارته اسئلة كبيرة عن هذه الاشكالية.

ويمكن القول ان الكثير من الدراسات الفكرية لمفكري النهضة والتنوير في الثقافة العربية انما كانت تتمحور بصورة مختلفة حول هذا الاحساس الغامض بالهوية، وهو بحث ملتبس وشائك لأنه يتداخل مع مجموعة

كبيرة من المفاهيم والتصورات والتي تجعل مفهوم الهوية ذاته غائما بسبب عدم وجود توصيف ثابت ومُعترف به للهوية من جهة، ولطبيعة هذه الهوية. فاذا ما كانت الهوية تعبر عن ادراك فلسفي للذات وتميزها عن ذوات الاخرين، فهي يمكن ان تتخذ مستويات عديدة وتجسدات حسية متباينة. فهناك الهوية الذاتية للأنا وللغرد التي تجعله مختلفا عن الاخرين وهناك الهويات اللغوية والوطنية والقومية والثقافية والانسانية والعولمية، فضلا عن الهويات السياسية والايولوجية والطائفية والدينية. ومن جانب آخر نجد من يرى ان هناك دائما هوية مركزية واحدة ينبغي التمسك بها فقط مثل الهوية القومية او الدينية او الوطنية، وبالتالي الغاء او شطب بقية الهويات الفرعية التي قد تقف عائقا امام تشكل او تفعيل الهوية المركزية المختلف عليها اصلا.

ويخيل لي ان الايمان بتعدد الهويات للغرد الواحد هو السبيل لحل هذا اللبس. فالغرد العراقي مثلا يمتلك هوية فردانية وشخصية تميزه عن اقرانه وهو ايضا يمتلك هوية اثنية او قومية (فهو عربي او كردي مثلا) وهو يمتلك هوية دينية (مسلم او مسيحي) ولدى هذا الغرد هوية وطنية تحدها مبادئ المواطنة بوصفه مواطنا عراقيا. وازافة الى ما تقدم فهو يمتلك هوية شرق اوسطية واخرى اسيوية او عولمية.

ولذا فلا مبرر لإصطدام الهويات المختلفة أو تقاطعها، لأنها يمكن ان تتعايش وتتضافر لتشكيل وعي إنساني سليم لإنسان حي ومعاصر. وخلال ذلك قد تبرز في مرحلة تاريخية او ثقافية معينة هوية محددة على حساب بقية الهويات، لكن هذا ينبغي ان لا يتم على حساب مبدأ التعايش بين الهويات او من خلال الاستهانة بالهويات الأخرى أو اقصائها.

تظل الثقافة، اداة مهمة من ادوات اكتشاف الذات ومجسا لها لإكتناه ماهو جوهرى وأساسي في الهوية وبوصلة أمينة وعاقلة لحل الاشكاليات المختلفة.

بحثا عن آفاق جديدة لدعم المشروعات الثقافية الاجتماعية

المبادرة التي اقدمت عليها هيئة الحج العراقية مؤخرا اثارت اعجاب الجميع ودهشتهم. فقد اعلنت هذه الهيئة عن قيامها بشراء طائرتي (بوينغ) من ميزانيتها للإسهام في نقل الحجاج العراقيين، وهي خطوة حظيت بتقدير جميع الاوساط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأنها تدعم الاقتصاد الوطني وتوسع من اسطول النقل الجوي العراقي الذي يعاني من مشاكل كثيرة جعلته يتخلف عن تحقيق بقية خطوط النقل الجوي في العالم.

ومثل هذه الخطوة تفتح الطريق امام تساؤلات مشروعة تتعلق بامكانية اسهام الكثير من المؤسسات والهيئات الرسمية والشعبية بمثل هذه الخطوة من خلال توظيف جزء من رأسمال هذه الهيئات لخدمة الاقتصاد الوطني وبناء المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية المختلفة. فنحن نعلم جيدا ان هيئات مثل الوقف الشيعي والوقف السني وهيئة الاموال المجمدة، اضافة الى المرجعيات الدينية الموقرة تمتلك ارصدة مالية ضخمة ولكن هذه الارصدة وللأسف تظل "مجمدة" في شكل مدخرات ثابتة، دون ان توظف في مشروعات اقتصادية منتجة تدعم بناء المرافق الاجتماعية والسكنية والخدمية المختلفة او تكون جزءا من الدورة الاقتصادية ان تستطيع هذه الهيئات ان تستثمر جزءا من مدخراتها لبناء مجمعات سكنية تدر عليها الكثير من الارباح، وفي الوقت ذاته تقدم خدمة لملايين العوائل العراقية التي تعاني من أزمة سكن مستفحلة، كما تستطيع مثل هذه الهيئات ان ترعى مشروعات لدعم الثقافة العراقية مثل بناء المراكز الثقافية، وشراء مطابع كبيرة للتخفيف من محنة المطبوع العراقي. فمن المعروف ان الكثير من المؤسسات الصناعية والتجارية والمصرفية في

اوربا تخصص جزءاً من ارباحها لخدمة المشروعات الثقافية والرياضية والاجتماعية وعمل مراكز الابحاث المختلفة مقابل تسهيلات ضريبية تقدمها لها الدولة.

ان الخطوة التي قامت بها مشكورة هيئة الحج جديرة بأن تلفت نظر مختلف الهيئات والمؤسسات الى ضرورة الإسهام في المشروعات الاستثمارية الجادة لبناء اقتصاد وطني قوي، بل وترتب عليه مسؤوليات والتزامات وطنية واجتماعية واخلاقية نأمل ان تفي بها في المستقبل. ونحن المثقفين، نتطلع الى ان تلعب مثل هذه الهيئات والمؤسسات في المستقبل في دعم المشروع الوطني الثقافي الذي ظل مشغولاً ومعطلاً وضعيفاً بسبب انشغال الدولة ومؤسساتها بالملفات الأكثر سخونة.

ونحن اذ نبارك مبادرة هيئة الحج الشجاعة هذه فأنما ننبه الى أن بناء مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي ليست مناعة حصراً بالدولة المركزية او الاتحادية وانما هي مسؤولية جميع الطبقات والمكونات الاجتماعية ومنها مؤسسات القطاع الخاص التي ظلت وللأسف ضعيفة وعاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه الاقتصاد الوطني العراقي.

شارع المتنبي: هايد بارك الثقافة العراقية

التظاهرة الحاشدة التي طافت شارع المتنبي دفاعا عن حرية الصحافة والتعبير في السابع من آب ٢٠٠٩ منحت هذا الشارع الثقافي التاريخي العريق ملامح جديدة لم تكن واضحة من قبل، وحولته، بصورة أو بأخرى، إلى هايد بارك للثقافة العراقية، وفضاء حر للتعبير عن حرية الرأي، وبشكل خاص بما له صلة مباشرة بهوموم الثقافة والفكر والإبداع في العراق. وهذا التحول الجديد، يكتسب ملامح ايجابية في مسار تطور الوعي الثقافي والمهني والنقابي لدى شرائح المثقفين من أدباء وفنانين واكاديميين وإعلاميين من رواد هذا الشارع العزيز على قلوب المثقفين العراقيين. ربما هي المرة الأولى، التي يشعر فيها المثقف العراقي أنه بحاجة إلى أن يرفع صوته دفاعا عن حقوقه ومطالبه المهضومة أو المهمشة. وبالتأكيد فإنه قد اكتشف لأول وهلة أنه يشكل قوة كبيرة ومؤثرة قادرة على أن تلفت نظر المسؤولين المنشغلين عن هموم الثقافة بملفات قيل أنها أكثر سخونة وأهمية، وربما بملفات الصراع على مراكز المسؤولية وجني أفضل الامتيازات في المرحلة الراهنة. أن هذه التظاهرة، إضافة إلى تجمعات أخرى منها تجمع المثقفين العراقيين في اتحاد الأدباء قبيل المظاهرة بيومين تؤكد امكانية تشكيل قوة ضغط أو (لوبي) ثقافي عراقي يطالب بحقه في أن يكون شريكا في رسم القرارات السياسية والاجتماعية والثقافية لأن المثقف كما يذهب إلى ذلك المفكر الفرنسي بورديو يمثل سلطة الرأسمال الرمزي للمجتمع. وهذا يلفت النظر إلى أهمية المكان في تشكيل الوعي الاجتماعي. إذ لم يكن شارع المتنبي مجرد مكان آخر: إنه الذاكرة التاريخية المتراكمة للثقافة العراقية. والملاذ الذي يحتمي به المثقفون من مختلف الأجيال، بل هو الحاضنة للكثير من التجارب

الإبداعية والتجمعات الفكرية الأدبية والفنية عبر تاريخه الطويل وربما كان الصرخة الأخيرة التي يدخرها المثقفون في وجه التهميش والإقصاء والكراهية.

فعبر تأريخه الطويل، كانت مكتباته العريقة ومنها مكتبة المتنبي والمكتبات الصغيرة الموزعة داخل (سوق السراي) مثل (مكتبة الفلّلي) ومكتبات الأرصفة التي تبرز الأرض بألوانها العديدة كانت مصدراً مهماً لتشكل وعي اجتماعي وجمالي حدائلي و متمرد. كما كانت المقاهي الأدبية التي يضمها مثل مقهى الشابندر والمقاهي القريبة مثل الزهاوي والبرلمان وحسن عجمي صالونات أدبية وثقافية وفضاءات للحوار والمساءلة والاختلاف. ويمكن القول أن الكثير من أفكار المعارضة السياسية والثقافية كانت تختمر في هذه المقاهي، وأحياناً في الحوارات العابرة أو المقصودة التي تجرى على الأرصفة أو وسط شارع المتنبي، أو على مقاعد تلك المقاهي لترصد الحياة السياسية والثقافية بروى ومواقف تحديثية أو ثورية ولذا فقد كانت فجوة الثقافة كبيرة بالجريمة النكراء التي إرتكبتها قوى العنف والإرهاب بتفجير هذا الشارع بطريقة بربرية. لقد كان شارع المتنبي بحق "مطبخ" الثقافة العراقية السري وصوتها المقموع، وها هو اليوم يطمح إلى أن يتحول بجدارة إلى جدار مفتوح ومنبر حر للتعبير عن حرية الفكر والاجتهاد، وهايدبارك حقيقي للثقافة العراقية. وحبذا لو يكتسب هذا الملمح الجديد إعترافاً وشرعنة من قبل المؤسسات الثقافية والرسمية من خلال توفير الحماية والضمانات والحرية لجميع المشاركين فيه ليكون هذا الشارع منبراً حراً ومؤشراً على تجذر الديمقراطية في المجتمع العراقي الجديد.

أخرجوا وزارة الثقافة من المحاصصة!

من نافل القول، وربما من المعاد أيضا، ان وزارة الثقافة هي من الوزارات ذات الخصوصية "المعقدة" وهي قد تتفوق في ذلك على وزارتي الدفاع والداخلية، إذ يمكن بسهولة حسم قضية اختيار وزيرين من خلال ضمان اتفاق ممثلي القوائم الانتخابية الثلاث أو الأربع على المرشحين المطروحين، أما وزارة الثقافة فهي الوحيدة التي لا يمكن حسم قضيتها من خلال اتفاق ممثلي القوائم الرئيسية ذلك أولاً لأنها وزارة تنتمي الى شريحة واسعة من مكونات الشعب العراقي هي شريحة المثقفين العراقيين التي تضم فيما تضم نخباً ثقافية ذات صلة مباشرة بإنتاج المعرفة وتداولها وتسويقها أمثال الأدباء والفنانين والصحفيين والإعلاميين والأكاديميين وشرائح تكنوقراطية مثقفة أخرى يمكن إلحاقها بهذه الشريحة مثل المعلمين والمهندسين والأطباء. ومثل هذه الوزارة بحاجة قبل كل شيء الى ان تحظى بموافقة هذه الشريحة الواسعة أو ممثليها على الأقل، فالمثقفون العراقيون يرغبون دائماً في إنتقاء وزير للثقافة يحمل مواصفات خاصة ويمتلك لغة قادرة على أن تستوعب هموم الثقافة العراقية وإشكالياتها المعقدة ويفترض في مثل هذا الوزير ان يكون مقتنعاً بالرسالة التي تؤذيها الثقافة بشكل عام ويؤمن - وهذا أمر في غاية الخطورة - بحق المثقفين في ممارسة أنماط وأشكال وأساليب وأنواع فنية وأدبية وموسيقية وغنائية وفولكلورية مختلفة، وان لا يكون عائقاً امام تطور أي نوع فني لاعتبارات أيديولوجية او دينية او أخلاقية تقليدية، وإضافة الي ذلك فعلى وزير الثقافة ان يلم أولاً بأهم الجوانب الثقافية ويعرف كيفية وضع سياسة ثقافية استراتيجية لضمان تحقيق حراك ثقافي شامل يتجاوز حالة الشلل التي يعيشها الوضع الثقافي، وأخيراً

فمثل هذا الوزير لا بد ان يكون على معرفة بممثلي الثقافة العراقيين من كتاب وشعراء وروائيين ونقاد و مترجمين وفنانين تشكيليين ومسرحيين وسينمائيين، ولا شك إن مواصفات معقدة كهذه لا يمكن ان تتوفر في وزير تقليدي - قد يكون سياسياً وناجحاً في إدارة وزارة أخرى - لإدارة وزارة حساسة مثل وزارة الثقافة، كما إن الحقيقة التي لا يجروء على الاعتراف بها معظم ممثلي الكتل النيابية أنهم لا يعبأون بهذه الوزارة وقد يعدّها البعض وزارة تافهة - كما سبق لأحد ممثلي الكتل الطائفية وان وصفها في دورة سابقة - كما ان البعض يتجنبها وكأن بها صاعقاً أو مساً فهي بالنسبة للبعض تثير إشكالات خاصة ذات طبيعة "شرعية" أو دينية- فهذا "حلال" وذاك "حرام" - ومن يتسلم مثل هذه الوزارة ربما سيجد نفسه في صدام مباشر مع شريحة كبيرة ومؤثرة من شرائح ومكونات الشعب العراقي، ولنقل بصراحة ان مثل هذا البعض قد يفضح نفسه ويفضح التيار الذي ينتمي اليه اذا ما استخدم أسلوب الهراوة والفتاوى وقائمة الممنوعات، لأن الثقافة العراقية لا تقبل أن تذل بأيدي إرهابيين من طراز جديد بعد ان استباح كرامتها سياسة التدجين الفاشية التي مارسها نظام صدام حسين الدكتاتورية طوال اكثر من ثلاثين عاما، كما نعلم جيداً بأن معظم ممثلي التيارات الدينية - سنية وشيعية - لا يرغبون - مرحلياً - في الاصطدام بالمتقفين العراقيين، وهذا قرار حكيم إن وجد حقاً، ولهذا فوزارة الثقافة يجب ان توّول الى المثقفين العراقيين.

ولا نزع هنا بأن ذلك - هو الآخر - بالأمر اليسير، فالمثقفون العراقيون مشاكسون ومتمردون ورافضون ومن الصعب ان يتفقوا بسهولة على شيء مشترك كهذا، لكن ترك الخيار لهم أفضل بكثير من فرضه عليهم من الخارج.

في لقاء سابق مع الأستاذ الدكتور إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء

السابق طرح وفد الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق هذه القضية بصراحة وإعترف السيد رئيس الوزراء آنذاك بأنه كان مضطراً لمثل ذلك الاختيار الذي فرضته اعتبارات المحاصصة المعروفة، وانتهت ولاية السيد وزير الثقافة السابق بالإخفاق لأنه لم يكن ينتمي الى هموم الثقافة العراقية، ومن المحزن ان يتكرر المشهد مرة أخرى هذه المرة مع حكومة السيد نوري المالكي عندما إستوزر وزيراً للثقافة هو السيد أسعد الهاشمي قيل إنه وفقاً لتصريح تلفازي للسيد ظافر العاني ممثل جبهة التوافق التي يمثلها لم يكن يعلم بإستيزاره، كما لم يكن راغباً في وزارة الثقافة أصلاً ونحن لا نشكك مقدماً بنوايا السيد الوزير الجديد ولا بقدراته، فذلك أمر مبكر، لكننا نشعر مرة أخرى بأن الأمر قد فرض على المثقفين العراقيين من الخارج ولم يتم من خلال الاتصال بهم أو الاستئناس برأيهم، ولا شك ان مثل هذا المشهد المتكرر لا يضمن نجاح أي وزير للثقافة على وفق هذه السياقات الحصصية او المحاصصية ولا نقول الطائفية، في لقاء السيد الجعفري أورد احد أعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد هو الزميل شوقي كريم تجربة معروفة من فرنسا، فبعد الحرب العالمية الثانية كلف الجنرال شارل ديغول بإختيار مجلس للوزراء، وبعد ان انتهى من اختيار الوزراء توقف أمام اسم وزير الثقافة (تماماً مثلما توقف السيد نوري المالكي امام اسمي وزيرى الدفاع والداخلية) وعندما سئل عن السبب قال بأنه يحس بالرهبة امام عظمة الثقافة الفرنسية وأمام الأسماء الكبيرة في الثقافة الفرنسية وهو لا يستطيع ان يفرض على المثقفين الفرنسيين إسما من الخارج، ولذا طلب من المثقفين أنفسهم ان يختاروا ممثلاً لهم ليكون وزيراً للثقافة وفعلاً تم اختيار أول وزير للثقافة بعد الحرب العالمية الثانية وهو الروائي الفرنسي المشهور أندريه مالرو بهذه الطريقة الديمقراطية.

ولكي لا يدخل المثقفون العراقيون في إشكالات ومتهاتات لا مقبولة مع

السلطة السياسية العراقية. لأنهم أصلاً جزء من المشروع الديمقراطي التغييرى لإعادة بناء الدولة العراقية والمجتمع العراقي، يرون أن يؤخذ رأيهم فى إختيار وزير للثقافة ينتمى - وهذا هو الأفضل - الى الشرائح المستقلة والليبرالية او حتى العلمانية المستقلة لأن مثل هذا الوزير يمتلك القدرة والمرونة للتعامل مع الإشكاليات المعقدة التي يطرحها البرنامج الثقافى لوزارة الثقافة، ومثل هذا الوزير سوف يعفو ممثلى التيارات الدينية والسياسية من تحمل نتائج "الحلال" و "الحرام" فى الثقافة.

ولكننا هنا نقول بأن العراق ليس افغانستان وبغداد ليست كابل او قندهار أوقم، فلن يسمح المثقفون العراقيون - فى الداخل والخارج - بإمرار اية سياسة "طالبانية" تأديبية ضدهم، فهم يفخرون بتوجهاتهم الوطنية النظيفة وبإدراكهم العميق لمسؤوليتهم الجسيمة التي ينطوي عليها اسم المثقفين كما يفخرون بمقارعتهم لكل الدكتاتوريات وأنظمة التعسف ومساهماتهم فى بناء ثقافة وطنية منفتحة على روح العصر والتسامح والوحدة والوئام بين مختلف أبناء الشعب العراقي، ثقافة تؤمن بالهوية الوطنية المركزية التي تسمى على كل الهويات الثانوية الطائفية والقومية والدينية على الرغم من أهميتها فالعراق، عبر تاريخه لم يعرف بأسماء ساسته ووزرائه بل بأسماء مبدعيه الكبار ومثقفيه وكتابه وفنانيه أمثال الجواهري، جواد سليم، فائق حسن، فؤاد التكرلى، عبد الملك نوري، بدر شاكر السياب، نازك الملائكة، عبد الوهاب البياتى، سعدى يوسف، إبراهيم جلال، يوسف العاني، عبدالله كوران، شيركو بيكس، جواد علي، علي جواد الطاهر، محمد خضير، فاضل العزاوي، علي الوردى، زينب، وناهدة الرماح وعشرات غيرهم.

ولذا نقول لرجال السياسة العراقيين - وقبل فوات الأوان - وقبل ان ينفرد عقد الوئام بين المثقفين العراقيين والسياسيين العراقيين، أن الأوان لأن

تسمعوا صوت المثقف العراقي وتحترموا خياراته - ونقولها بصراحة خذوا كل الوزارات لكم، واتركوا وزارة واحدة فقط للمثقفين العراقيين، خذوا وزارات الدفاع والداخلية والنفط والمالية وكل الوزارات السيادية والخدمية واتركوا لنا وزارتنا السيادية الوحيدة: وزارة الثقافة، فوزارة الثقافة لا تصلح إلا لأهلها.

أما إذا ما ضربتم بعرض الحائط بمطالب المثقفين العراقيين فلن تحصدوا سوى تجربة فشل مريرة لوزير الثقافة تلقي بظلالها القاتمة على برنامجكم الوزاري .

في الطريق إلى تأسيس مجلس وطني للثقافة في العراق

تبرز الحاجة اليوم قبل أي وقت آخر، إلى تشكيل مجلس وطني للثقافة في العراق على غرار المجلس الأعلى للثقافة في مصر مثلاً يأخذ على عاتقه مهمة الارتقاء بمستوى الفعل الثقافي بكل تنوعاته الأدبية والمسرحية والسينمائية والتشكيلية والموسيقية والغنائية، ويمهد الطريق أمام إعادة بناء المؤسسات الثقافية المدمرة (مسرح الرشيد شاهدا) وإرساء بنية تحتية للحراك الثقافي القادم (تأسيس استوديوهات سينمائية يفتقد إليها البلد مثلاً) استعداداً - على الأقل - لتاهيل بغداد وبقية محافظات العراق لتصبح مراكز ثقافية متنورة ومنها اختيار بغداد، أو البصرة، عاصمة للثقافة العراقية عام ٢٠١٣ كما اقر في اجتماع وزراء الاعلام والثقافة العرب في سلطنة عمان مؤخرًا.

ومن المحقق ان عمل مثل هذا المجلس لا يتعارض او يتقاطع ابداً مع عمل وزارة الثقافة او أي من المجالس والاتحادات والنقابات والروابط الثقافية الشعبية او الرسمية التي تسهم بقسط في ادامة الحياة الثقافية، فالثقافة العراقية عانت من الكثير من الإهمال والشك وهي تتطلع الى الأيدي الأمانة والعقول النيرة التي تمسح بحنان عن تقاسيمها غضون السنين والتهميش والتجاهل.

وشخصياً كان لي شرف الإدلاء بوجهة نظر في هذا الموضوع بعد سقوط النظام الدكتاتوري مباشرة وقبل تشكل الحكومة العراقية ووزارة الثقافة، اذ نشرت في احدى الصحف المحلية مقالة تحت عنوان "نحو تشكيل مجلس أعلى للثقافة في العراق" أثارت اهتمام جميع الحريصين على فكرة تأسيس مؤسسة ثقافية شعبية وغير رسمية تضطلع بمهمة وضع أجندة شاملة لمختلف الأنواع الثقافية والفنية في العراق، بعيداً عن هيمنة المؤسسة

الرسمية واملاءاتها واشتراطاتها، واتصل بي احد الأصدقاء القدامى ممن عمل آنذاك في الهيئة الاستشارية الثقافية التي شكلها في ذلك الوقت السفير بريمر هو الزميل (إ.أ) مبدياً تحمسه للمشروع وعارضاً عليّ التعاون لتحقيقه، لكنني اعتذرت عن قبول هذا التعاون مع جهات تمثل الاحتلال مبيناً له اني انتظر تشكيل حكومة وطنية يمكن لها ان تحتضن مثل هذا المشروع، وعندما تشكلت هذه الحكومة المؤقتة التي اختارها السفير بريمر آنذاك تفاءلنا خيراً، بمستقبل الثقافة العراقية خاصة بعد ان اعلن عن حل وزارة الاعلام - وهو قرار جائر - والإبقاء على وزارة الثقافة لكن الثقافة العراقية ظلت - وللأسف - مهمشة ومقصاة بينما حظي الإعلام بحصة مفاجئة تمثلت في تشكيل "شبكة الاعلام العراقية" التي تمتلك قدرات مالية ومعنوية هائلة، دفعتنا للمطالبة - اكثر من مرة - بتشكيل "شبكة للثقافة العراقية" تمتلك مثل تلك الامتيازات والمزايا، لكن ما من سميع ولا من مجيب. اذ ظلت الثقافة العراقية في منطقة الظل وحتى وزارة الثقافة التي تشكلت رسمياً وضعت في آخر سلم الوزارات بل وعدها بعض ممثلي الطوائف وزارة تافهة وخصصت لها ميزانية محدودة تقل كثيراً عن مخصصات جامعة عراقية واحدة مثل جامعة البصرة، ومثل هذه الميزانية لا تكاد تغطي نفقات سفرات وزيرها وبقية المدراء العاميين على مدار العام مما يضطر مسؤول الحسابات الى اجراء "مناقشات" اصولية - بالطبع - من بقية الابواب للصرف على ما هو اداري وثنائوي مقابل اهمال او تجاهل لما هو ثقافي!.

ولذا فقد ازدادت المطالبة بتأسيس مجلس وطني للثقافة في العراق، لكن الجهود ظلت مبعثرة ومتفرقة واحياناً فردية، ومن المشروعات الوطنية الواعدة في هذا المجال المشروع الذي تقدمت به مؤسسة المدى اثناء انعقاد اسبوعها الثقافي في كردستان العراق ربيع عام ٢٠٠٦ والذي وعدت

باستئناف مناقشته مرة اخرى في الدورة القادمة من اسبوعها الثقافي التي سوف تقام في اربيل في ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٧، وتركز الورقة التي اعدتها "المدى" في هذا المجال على تشكيل مجلس أعلى للثقافة مستقل كلياً عن الدولة او الحكومة او مجلس النواب، هو تطلع مشروع، لكنه، من الجانب الآخر قد يصطدم بمشكلة الدعم او التمويل التي قد تواجه عمله مستقبلاً ومع ذلك فلا بأس من إثبات مثل هذا المجلس المستقل لأن الحياة الثقافية العراقية "عطشى" لأشكال التنظيم التي تفتقدها، وهذا التشكيل سوف يسهم بالتأكيد في الارتقاء المسؤول بمستوى العمل الثقافي خاصة بعد الخبرة التي امتلكتها "المدى" في تنظيم ورعاية الكثير من الأنشطة الثقافية المتنوعة اضافة الى اضطلاعها بإيجاد أول "صندوق للتنمية الثقافية" في العراق.

وفي نهاية عام ٢٠٠٦ انبثق تشكيل نقابي، مهني، ثقافي يضم عشرة منظمات ثقافية تحت عنوان "الهيئة العليا للمنظمات الثقافية" يضم: اتحاد الأدباء، نقابة الصحفيين، نقابة الفنانين، اتحاد المسرحيين، اتحاد السينمائيين، اتحاد الموسيقيين، اتحاد الإذاعيين، التلفزيونيين، جمعية الخطاطين، جمعية المصورين، جمعية الفنانين التشكيليين واتحاد الأدباء الشعبيين.

وخلال مرحلة التأسيس لهذه الفكرة اتجهت النية أولاً للاعلان عن تشكيل مجلس أعلى للثقافة في العراق، بإعتبار أن الهيئة تنطوي على تنوع ثقافي يمثل الأنشطة الثقافية العراقية كافة إلا أننا أثرنا التريث قبيل الاعلان عن مثل هذا التشكيل الذي كان لي شرف رئاسته وذلك بغية ضم الجهد الثقافي المشترك لجميع المشروعات الوطنية التي تتطلع الى تشكيل مثل هذا المجلس.

وقلت شخصياً ان الهدف ينبغي ألا يكون "من يعلق الجرس أولاً" وإنما

السعي لإيجاد مولود معافى يعترف الجميع بشرعيته، ومثل هذا المولود لا يمكن له ان يأتي الى الوجود إلا عبر إجماع او شبه اجماع ثقافي من قبل المثقفين العراقيين ومؤسساتهم واتحاداتهم الثقافية، ولذا فقد عارضت شخصياً مشروعاً لبعض الزملاء من المثقفين العراقيين الذين يسعون الى الاعلان عن مثل هذه المجلس دون ان يمتلكوا المقومات الكاملة التي تمنحهم الشرعية لمثل هذا الاعلان ولذا فقد واصلنا الاتصال بمختلف الجهات في مجلس الوزراء ومجلس النواب (من خلال لجنته الثقافية) وبالزملاء في مؤسسة "المدى" للوصول الى صيغة جماعية ومقبولة من الوسط الثقافي، كنا في اتحاد الأدباء قد تقدمنا بمقترح الى السيد رئيس الوزراء لتشكيل مجلس أعلى للثقافة او التمهيد له بتشكيل "هيئة عليا لرعاية الثقافة" مرتبطة بمجلس الوزراء ريثما تنجز الأعمال والإجراءات الأولية المعقدة بتشريع قانون يقره مجلس النواب حول تشكيل "مجلس أعلى للثقافة".

وفعلاً حظي هذا المقترح بالموافقة الشخصية من لدن السيد رئيس الوزراء، لكننا أثرنا التريث ومواصلة بلورة الأفكار والمقترحات الجماعية قبيل الإعلان عن تشكيل لجنة تحضيرية، ووجدنا دعماً وتفهماً من قبل هيئة المستشارين في مجلس الوزراء التي اقترحت علينا الاتصال المباشر باللجنة الثقافية في مجلس النواب التي يرأسها الأستاذ مفيد الجزائري والذي أبدى بدوره الترحيب بالفكرة ووعده بطرح المقترح على اللجنة الثقافية لتنظيم اجتماع ثقافي موسع تحت رعاية مجلس النواب.

ومن أجل الإعداد لمثل هذا الاجتماع مع اللجنة الثقافية في مجلس النواب سوف نعمل في اتحاد الأدباء والهيئة العليا للمنظمات الثقافية الى عقد اجتماع تمهيدي موسع للمثقفين العراقيين لبلورة الأفكار الأساسية لمشروع المجلس الأعلى للثقافة، وإيجاد آليات معقولة لتحويله الى تشريع

قانوني - يسهم في صياغته عدد من رجال القانون والتشريع - تمهيداً للإعلان عن تشكيل لجنة تحضيرية للمجلس الأعلى للثقافة تأخذ على عاتقها مهمة الإعداد والتشريع المقترح وتقديمه الى مجلس النواب لإقراره، وكذلك لمواصلة إجراء التحضيرات التفصيلية الخاصة بتشكيل هيئات المجلس ولجانه وتحديد وظائفه وتوصيف ملامح شخصيته المعنوية والقانونية.

وقد يعترض البعض على تشكيل مجلس اعلى للثقافة يرتبط بأي جهة تشريعية او تنفيذية في الدولة ويدافع عن فكرة الاستقلالية المطلقة لمثل هذا المجل ، ومرة اخرى نقول اننا مع التنوع ومع مبدأ تشكيل أكثر من مجلس للثقافة، لكننا نعتقد ان مجلساً للثقافة مستقلاً من الناحية المادية عن الدولة سوف يواجه عقبات كبيرة لضمان الدعم المادي المتواصل له. ان لا يمكن دائماً ان نضمن مصادر دعم كافية او جهات وطنية ودولية نزيهة يمكن ان تقدم له مثل هذا الدعم، ذلك ان الحياة الاقتصادية لم تصل بعد الى درجة الرقي التي تدفع بالمؤسسات الثقافية او المالية لتخصيص جزء من ارباحها لدعم النشاط الثقافي كما يجري حالياً في بعض البلدان ان ما زالت الحاجة بسبب استمرار تقاليد المجتمع الريعي تمنح الدولة صفة الراعي او رب العمل الذي يتحمل مسؤولية رعاية العمل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

ولذا ندعو الى ان تتحمل الدولة العراقية ممثلة بمجلس النواب وليس الحكومة العراقية مسؤولية رعاية الثقافة العراقية من خلال إصدار تشريع قانوني بتحديد وظائف مهمات وعمل المجلس الوطني للثقافة في العراق، وتوفير له الغطاء القانوني والشخصية المعنوية وتضع تحت تصرفه إمكانات كبيرة تؤهله القيام بدوره المنشود في انتشار الثقافة العراقية من حالة الشلل الجزئي الذي تعاني منه، ونحن نتطلع الى ان يمتلك هذا

التشكيل استقلاليته التامة عن السلطة اسوة بتشكيلات وهيئات اخرى مثل "هيئة النزاهة" و"المفوضية المستقلة للانتخابات" وشبكة الإعلام العراقية وغيرها من الهيئات المستقلة والمرتبطة مباشرة بمجلس النواب. ونحن انما نهدف من ذلك الى انتزاع استحقاقات شرعية ثابتة ومتواصلة للثقافة العراقية ومؤسساتها من الدولة العراقية ممثلة بمجلس النواب، وهو انجاز نقدمه للأجيال القادمة ولا يهدف الى تحقيق مكسب آني لهذا المثقف او ذاك أو لهذه الجهة او تلك، وكل ما نتمناه ان لا يتم الالتفاف على مثل هذا التشريع المستقل وان لا يتحول الى تابع الى اية جهة رسمية كما نأمل ان يجري اختيار المسؤولين الثقافيين فيه او مجلس امنائه من العاملين الميدانيين في الوسط الثقافي وليس على وفق مبادئ المحاصصة الطائفية او الوجاهة والمحسوبيات التي ما زالت - وللأسف - تعتمد في الغالب في اختيار الرجل غير المناسب في المكان المناسب وان يبعد عن مثل هذا المجلس الباحثون عن السلطة والجاه والوجاهة او الذين يحولون المجلس الى بقرة حلب لتلبية نزعاتهم ورغباتهم الشخصية، كذلك ابعاد اللصوص والمشكوك في نزاهتهم وامانتهم عن مراكز المسؤولية في مثل هذا المجلس المهم.

واخيرا واستكمالاً للإحاطة بكافة الجوانب الخاصة بتشكيل مثل هذا المجلس أود ان ابسط هنا مشروعاً جدياً لم نشر اليه بعد، يدعو الى تشكيل مثل هذا المجلس يرعاه الاعلامي العراقي ابراهيم الزبيدي تحت عنوان "المجلس العراقي للثقافة" في اجتماع في العاصمة الاردنية عمان سوف يعقد في ٢٠٠٧/٥/١٤ (بعد ان كان الموعد السابق هو ٢٠٠٧/٥/١) وكان السيد ابراهيم الزبيدي قد اتصل بي هاتفياً من عمان كما سبق وان اتصل لهذا الغرض بالدكتور مالك المطلبي واخرين منهم الدكتور هاشم حسن والشاعر عبد الزهرة زكي والدكتور جلال الماشطة وغيرهم، واخبرني

السيد الزبيدي بأن هناك نيّة للإعلان عن تشكيل "المجلس العراقي للثقافة" فأخبرته بأننا نسير الآن باتجاه تشكيل "المجلس الوطني للثقافة في العراق" ومقره بغداد، فأشار الى اعتقاده بعدم وجود تعارض بين المجلسين وبالإمكان لاحقاً التنسيق بين عمليهما وبعد اجراء بعض المشاورات مع زملائي طلبت منه في رسالة بالبريد الالكتروني ادراج قائمة تضم ثلاثين مثقفاً عراقياً للمدعوين اغلبهم من الوجوه الأدبية والثقافية والفنية في اتحاد الأدباء وفي عدد من المنظمات والاتحادات الثقافية، وتوثيقاً للوقائع فقد كانت القائمة التي اقترحتها تضم الزملاء:-

- ١- فاضل ثامر
- ٢- د. مالك المطلبي
- ٣- د. هاشم حسن
- ٤- الفريد سمعان
- ٥- حميد المختار
- ٦- ابراهيم الخياط
- ٧- حسين الجاف
- ٨- فوزي اكرم ترزي
- ٩- شوقي كريم
- ١٠- د. فائز الشرع
- ١١- محمد مبارك
- ١٢- كاظم الحجاج
- ١٣- حسب الشيخ جعفر
- ١٤- ناجح المعموري

- ١٥- ياسين طه حافظ
- ١٦- د. عبدالاله احمد
- ١٧- جاسم عاصي
- ١٨- د. عقيل مهدي
- ١٩- د. شذى سالم
- ٢٠- سافرة جميل حافظ
- ٢١- علي حسن الفواز
- ٢٢- جمال عبد العزيز
- ٢٣- قاسم سبتي
- ٢٤- شهاب التميمي
- ٢٥- حافظ العادلي
- ٢٦- حسين البصري
- ٢٧- عادل الهاشمي
- ٢٨- خضير ساري
- ٢٩- نداء كاظم
- ٣٠- حنون مجيد

وقد ادرجت تعريفاً مركزاً بكل واحدٍ من هؤلاء المدعوين وتلقيت بعد ايام من خلال بريد الدكتور مالك المطلبي موافقة جزئية على ادراج (١١) اسماً فقط إضافة الى ثلاثة أسماء كانت مدرجة من السابق هي: فاضل ثامر، د. مالك المطلبي، د. هاشم حسن، اما الأسماء الأحد عشر التي تم أدرجها فهي:

١- الفريد سمعان

- ٢- حميد المختار
- ٣- حسين الجاف
- ٤- إبراهيم الخياط
- ٥- فوزي اكرم ترزي
- ٦- محمد مبارك
- ٧- حسب الشيخ جعفر
- ٨- جاسم عاصي
- ٩- د. عقيل مهدي
- ١٠- حسين البصري
- ١١- عادل الهاشمي

ولمعرفة آراء عدد من الزملاء المدعوين اتصلت بالدكتور جلال الماشطة الذي قال انه اعتذر عن قبول الدعوة اعتراضاً على آليات توجيه الدعوة، حيث أدرج اسمه ضمن قائمة المدعوين دون الحصول على موافقته الأولية، أما الزميل الشاعر عبد الزهرة زكي فقد اخبرني بأنه رفض المشاركة لأن البرنامج الحالي للمجلس يكاد ينطبق على برنامج حزب سياسي، واتصلت بالأستاذ مفيد الجزائري الذي قال انه لم يتلق دعوة لحضور الاجتماع الجديد وانه كان قد حضر المؤتمر السابق الذي عقده السيد إبراهيم الزبيدي في عمان في العام المنصرم وأبدى الأستاذ مفيد الجزائري رأيه بجدوى مشاركة ممثلي الأدباء والمثقفين العراقيين بغرض التأثير على اتجاهات مثل هذه الاجتماعات لأن مقاطعتها قد يؤدي الى اتخاذ مواقف لا تخدم الثقافة العراقية كما اتصل بي من هولندا الزميل ياسين النصير وكان قد تلقى دعوة مماثلة وأيد فكرة المشاركة الإيجابية لغرض صياغة توجهات وقرارات تخدم العمل الثقافي في العراق ووجدت

رفضاً من قبل بعض المثقفين والإعلاميين أمثال الزميل شهاب التميمي نقيب الصحفيين الذي سبق له وان شارك في مؤتمر المثقفين الموسع الذي دعا اليه السيد الزبيدي في عمان بحضور اكثر من ٧٥٠ مثقفاً من خارج العراق وداخله، وقد اصدرت نقابة الصحفيين التي يرأسها الزميل شهاب التميمي بياناً يهاجم فيه المشروع برمته وأبدت شخصياً تحفظاتي على موقف النقابة هذا.

وبصراحة فقد كانت الدعوة التي تلقيناها مثار نقاش وحوار بين المثقفين العراقيين الذين التقينا بهم وانقسم المتحاورون بين رافض للمشاركة خشية الإسهام في تمرير قرارات لا تخدم العملية الثقافية وقد استندوا في ذلك الى قراءة مسودة "مشروع المجلس العراقي للثقافة" دوافعه ومنطلقاته وأهدافه الأساسية ومبادئ عمله وشروط العضوية ومصادر التمويل التي تلقيناها.

وعارض العديد على مكان تنظيم الاجتماع خارج العراق، اذ كان يفترض بالاجتماع ان يعقد في العراق وليس خارجه بعد ان تم عقد اجتماع "دول الجوار" داخل بغداد كما كان الاعتراض الثاني يتمثل في النص على تحديد المركز الرئيسي للمجلس خارج العراق كما ورد في الفقرة التالية:

يكون المركز الرئيسي للمجلس في الوقت الحاضر خارج العراق، على ان ينتقل الى بغداد عندما تسمح الظروف بذلك "كما ابدى البعض اعتراضاً على مصادر تمويل المجلس لأنهم يخشون ان يقع المجلس تحت ضغوط واشترطات مانحين لهم أجندتهم الخاصة التي قد تؤثر على استقلالية الثقافة العراقية ومساها.

اما المثقفون الذين ايدوا فكرة المشاركة ورفضوا فكرة المقاطعة فيذهبون الى الاعتقاد بأن حضور هذا العدد الكبير من المثقفين العراقيين داخل

العراق وخارجه ينبغي ان لا يترك للسير بصورة عفوية، اذ لا بد من التأثير فيه من الداخل لتحقيق نتائج ايجابية ملموسة تخدم الثقافة العراقية وتدعم التوجهات الوطنية والديمقراطية في التجربة السياسية العراقية الجديدة، ولذا فهم يقترحون المشاركة بفعالية وايجابية من خلال التنسيق مع هذا العدد الكبير من المثقفين العراقيين للوقوف ضد الاتجاهات المعادية لتطلعات الشعب العراقي وحقه في اختيار تجربته السياسية الخاصة بعيداً عن الوصاية الخارجية والتدخل الأجنبي وللعمل من أجل تحقيق انجازات ملموسة تعزز وضع النشاط الثقافي داخل العراق وخارجه.

وبعد فنحن لم نقرر بشكل حاسم موقفنا النهائي بين هذين الموقفين، فما زلنا نصغي الى وجهات النظر المختلفة في جدوى المشاركة او عدم جدواها، وان كنت شخصياً ميالاً الى المشاركة لتأكيد حضور مثقفي الداخل وللتأثير في اتجاهات الرأي داخل الاجتماع بما يخدم الثقافة العراقية وبناء عراق ديمقراطي بلا عنف او طائفية، ومتحرر من كافة آثار الاحتلال والوجود الأجنبي على ترابه الوطني.

هذه هي صورة المحاولات الجارية اليوم لتأسيس مجلس وطني للثقافة في العراق، ويهمني التركيز في هذه اللحظة على دعم التوجه الداخلي لتأسيس مثل هذا المجلس من خلال إصدار تشريع قانوني من مجلس النواب يحدد صلاحيات المجلس وآليات عمله ويلزم الدولة العراقية بتقديم دعم واضح للثقافة العراقية إما من خلال ميزانية الدولة او من خلال تخصيص نسبة معينة من واردات النفط او المال العام لدعم النشاط الثقافي إضافة الى الموارد الأخرى المحتملة التي تدعم ميزانية المجلس من جهات وطنية وعالمية مانحة نزيهة وليس لديها اية اشتراطات او إملاءات مسبقة قد تؤثر على عمل المجلس واستقلاله.

ومن اجل اتخاذ خطوات إجرائية عاجلة اقترح الدعوة لعقد مؤتمر موسع

للمثقفين العراقيين يدرس الجوانب الفنية والقانونية والثقافية المتعلقة بتشكيل مثل هذا المجلس، وان يشارك في هذا المجلس ممثلون عن المنظمات والاتحادات والنقابات الثقافية اضافة الى عدد من الوجوه المعروفة وممثلين عن مجلس النواب ولجنته الثقافية اضافة الى ممثلين عن الحكومة العراقية وجميع الاحزاب والحركات السياسية والاجتماعية، وقد يمهد هذا الاجتماع لتشكيل لجنة تحضيرية للمجلس تأخذ على عاتقها مهمة استكمال عمليات التأسيس وصياغة النظام الداخلي وتشريعه من قبل مجلس النواب، ان مثل هذا الإجراء يكسب تحركنا مشروعية اوسع وقبولاً من قبل الطيف العريض للمثقفين العراقيين، ويمنحنا عند ذاك الحق في الاعلان عن ولادة هذا المولود المعافى بعيداً عن السباق غير المشروع لمن يعلق الجرس اولاً.

الثقافة العراقية بين العولمة والاسلمة

تتعرض الثقافة العراقية هذه الايام الى تحديات كبرى تتعلق بهويتها ومصيرها وحضورها ومنها الضغوط العالمية والكوسموبوليتية المتمثلة بالعولمة التي راحت تطرق ابواب ثقافتنا منذ عقود وتعرض خصوصيتها الى المحو والاستلاب وتحويلها الى تابع ومستهلك لثقافة المتروبولات الكبرى المهيمنة، مما يرتب عليها مسؤوليات جسيمة تتمثل في الدفاع عن حقها في الوجود وفي الاحتفاظ بخصوصيتها وهويتها وموروثها في مواجهة هذا الزحف الثقافي العولمي، ولكن دون الانغلاق على الثقافة الانسانية والعالمية وعلى الرغبة في التواصل مع ثقافات مختلف شعوب العالم. ولا شك ان اول شرط ينبغي لنا توفيره لثقافتنا لمواجهة الجوانب السلبية في "تسونامي" ثقافة العولمة، هو شرط الحرية والرعاية والدعم لكي تكون ثقافتنا قادرة على ان تظل واقفة وموفرة الصحة لتقيم حواراً مع ثقافة الآخر متكافئاً وقائماً على الوعي ورافضاً في الوقت ذاته أي شكل من اشكال الانغلاق والنكوص والتحجر.

اما الوجه الآخر للتحدي، والذي راحت بواكيره تطل هذه الايام فيتمثل في دعوات بعض الاحزاب والحركات الدينية الشيعية والسنية على السواء لما يسمى بـ"اسلمة العلوم والثقافة" وهو مشروع يرتبط سراً او علانية بمشروع إقامة اشكال معينة للدولة الاسلامية بدءاً بمشروع "دولة العراق الاسلامية" الذي يبشر به تنظيم القاعدة وانتهاء بنموذج دولة طالبان في افغانستان او "ولاية الفقيه" في ايران.

ولا شك ان مشروعاً استراتيجياً كهذا يظل هو حلم غالبية ممثلي الحركات والاحزاب والتيارات الدينية داخل السلطة وخارجها وبشكل خاص تلك التي تنتمي الى "مشروع الاسلام السياسي" لكن هذه الحركات تناور حالياً

وترجى الكشف عن هذا المنحى تجنباً للأصطدام بقوى اجتماعية وسياسية علمانية او مدنية او ديمقراطية لضرورات "التحالفات المؤقتة" كما انها تخشى الاصطدام بشكل مباشر بشريحة مهمة من شرائح الشعب هي شريحة المثقفين العراقيين التي اثبتت حضورها وفعاليتها، لكن هذه القوى تحفر في السر لتكريس هذا المشروع من خلال بعض القنوات والمؤسسات التي تهيمن عليها وخاصة في مجال التربية والتعليم والثقافة والمؤسسات الجامعية وبعض المراكز والمؤسسات الفكرية والثقافية المنتشرة في كل مكان. كما ان هذه القوى تشن - مرحلياً - هجوماً مبطناً ضد الثقافة العراقية من خلال منع انتشارها وازدهارها ووضعها في حالة من الشلل والتهميش والتحجيم مبدية امتعاضها سراً أو علانيةً من هذه الثقافة التي تصر على استقلالها وجسارتها وتمرداها ورفضها لأشكال الترويض والتدجين والإحتواء المختلفة، وزاعمة ان بعض تنوعاتها مثل الموسيقى والغناء والفن التشكيلي والمسرح والسينما تتعارض والثوابت الاسلامية والاجتماعية والاخلاقية، انطلاقاً من تصورات نصية وسلفية ضيقة اشاعها في ثقافتنا الهوية "الاسلامية" وللأسف خلال العقود الاخيرة بعض فقهاء الموت والظلامية والتحجر الفكري بإسم الدين الإسلامي المتسامح والمنفتح على العقل والإجتهد والحياة.

ثقافتنا العراقية هي حصن من حصون الدفاع عن وجودنا وهو بيتنا وخصوصيتنا وعلينا بوصفنا مثقفين الدفاع عنها ضد كافة التحديات بدءاً بالعولمة وانتهاءً بالاسلمة.

الموقف من الثقافة معياراً

ترى كيف يتعامل المثقف العراقي في المرحلة الراهنة مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية في المشهد السياسي اليوم؟، بالتأكيد تقف مختلف الشرائح والطبقات والطوائف والقوميات والمكونات الاجتماعية والأيدولوجية والطائفية مواقف متباينة في ضوء وعيها وتجاربها ومصالحها.

بعض الشرائح الاجتماعية تنحاز بوعي او ربما بلا وعي - وأحياناً بصورة امتثالية - إلى الطائفة التي ترى فيها ملاذاً او منقذاً او ممثلاً، قوى أخرى قد تجد في الانحياز إلى القومية معطى أساسياً، فئات أخرى قد تتعاطف بصورة أيديولوجية او سياسية مع شعارات وبرامج سياسية وإعلامية مفترضة بوصفها البوصلة التي تفود إلى شاطئ الأمان، هناك عدد غير قليل ربما يحتكم أساساً إلى من يوفر له الخدمات المحسوسة والتي ترتبط بحياته، حق العمل والسكن اللائق والماء النظيف والكهرباء المستقرة والشوارع النظيفة وفرص الدراسة الكريمة لأبنائه وغير ذلك في مقابل ذلك هناك من يفكر بمنطق أوسع من خلال وضع أولويات إستراتيجية نابعة من فهم شامل للمرحلة ومتطلباتها وشروطها فيدعم تلك القوى التي تحرص على الاستقلال الوطني وتناضل من أجل استكمال شروط السيادة الوطنية وبناء دولة المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة. وبالتأكيد فإن هناك خيارات أخرى متباينة لشرائح معينة ولكن السؤال الساخن الآن كيف ينظر المثقف العراقي اليوم إلى القوى السياسية والقوائم الانتخابية والكتل الانتخابية التي تتشكل كل يوم لتمسك بزمام السلطة، هل يكفي ان يختار إحدى زوايا النظر العامة التي قد تختارها هذه الشريحة الاجتماعية أو تلك أم إن عليه

أن يختار زاوية نظر خاصة به لكي لا تذوب شخصيته ولا تهدر أحلامه وخصوصياته.

قد أكون مغاليا في نقابيتي وحرفيتي عندما أعلن إن الموقف من الثقافة هو المعيار الأول الذي يتعين على المثقف أن يحتكم إليه من القوى السياسية والاجتماعية والقوائم البرلمانية المختلفة وتحديدا ما هو الموقف الفعلي والعملي - وليس الإعلامي والورقي - من الثقافة بكل تنوعها وشمولها: الأدب، الفن، المسرح، السينما، والموسيقى والغناء، والفن التشكيلي، والفنون والموروثات الشعبية وغيرها من مظاهر التنوع الثقافي في الثقافة العراقية.

وهذا الموقف الثقافي لا يعني بالضرورة إهمال أو تجاهل الثوابت الوطنية العامة في تحديد مواقف المثقفين من القوى والكتل السياسية والاجتماعية، لكن المثقف العراقي، لا بد له في نهاية المطاف أن يدعم تلك القوى التي تتفهم أهمية المشروع الثقافي الوطني ودوره في بناء وتأهيل مجتمع مدني ديمقراطي تعددي منفتح على الحياة والمستقبل ويحترم شرعة حقوق الإنسان ولا يمكن له وليس من المنطقي أبدا أن يقف إلى جانب قوى سياسية واجتماعية تحتقر الإنسان، ولا يمكن له، وليس من المنطقي أبدا أن يقف إلى جانب قوى سياسية واجتماعية تحتقر الثقافة ولا توليها أي اهتمام جدي اللهم إلا في وعود انتخابية ورقية لا قيمة لها على صعيد التطبيق.

لقد كشفت السنوات السبع الماضية عن حقائق مؤلمة بالنسبة للمثقفين العراقيين، إذ تأكد فيها بما لا يقطع الشك، ان معظم القوى السياسية في مجلس النواب والرئاسات لم تحرك ساكناً لتنفيذ أي مشروع ثقافي، كما ان مجلس النواب لم يخصص ساعة واحدة لمناقشة الشأن الثقافي العراقي ولم يشرع أي قانون يخص الثقافة بل ان الغالبية العظمى من أعضاء

مجلس النواب ورجال السياسة في العراق يكرهون الثقافة ويخشونها لأنهم يعتقدون واهمين بأنها تتعارض مع الثوابت الدينية والاجتماعية والأخلاقية وهي تصورات خاطئة بعيدة كل البعد عن روح الدين الإسلامي المتسامح والمنفتح على الحياة.

يهيب المثقفون العراقيون بجميع القوى السياسية والاجتماعية إلى التخلي عن النظرات السلبية والأجندات السرية ضد الثقافة العراقية وان يؤكدوا إيمانهم العملي - وليس الورقي - بجديتهم في التعامل مع الشأن الثقافي وفتح ملفه الذي ظل مغلقاً لأسباب مجهولة طيلة هذه السنوات.

وحدة المثقفين العرب اليوم

تبرز الحاجة اليوم، قبل أي وقت آخر، وبشكل ملح الى أهمية ترصين وحدة المثقفين العرب لمواجهة المسؤوليات والإلتزامات الي يرتبها عليهم الواقع العربي اليوم. وقد تكون الهجمة البربرية التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في غزة هي التي أيقظت هذا الأُحساس لدى شرائح واسعة من الادباء والفنانين والإعلاميين والاكاديميين العرب في المشرق العربي وفي المغرب العربي. فمن المعروف أن وحدة المثقفين العرب اليوم هي في أدنى مستوياتها، حتى ليبدو أن هؤلاء المثقفين قد تم استلابهم وتهميشهم من قبل المؤسسات السياسية العربية الرسمية التي جردتهم الى حد كبير من حريتهم في التعبير والاحتجاج والاختلاف وحولت الكثير من اتحاداتهم ونقاباتهم ومؤسساتهم الى تابع ضعيف للمؤسسة السياسية الحاكمة التي تحاول بشتى الوسائل فرض الهيمنة على المجتمعات العربية بأساليب مموهة وخادعة وفي مقدمتها إستلاب ارادة المثقفين وتزييفها.

ولذا فالمثقفون العرب اليوم بحاجة الى وقفة جادة أمام الذات لمراجعة واقعهم واعادة حساباتهم من أجل إستعادة موقعهم المغيّب أو المهمل داخل المجتمع والعمل من أجل ضما إستقلالهم عن المؤسسة الرسمية وخطابها الديماغوغي والتأسيس عبر رؤيا مغايرة لمشروعاتهم الإبداعية والقومية والإنسانية.

وفي مقدمة الأولويات التي يتعين الأخذ بها عدم التفريط لأسباب سياسية ضيقة بشرائح فاعلة وخلاقة من المثقفين العرب مثلما يحدث اليوم من تهميش وأقصاء مقصودين للمثقفين العراقيين ومؤسساتهم عن الجسد العربي خدمة لأهداف وأجندات ميسّسة وبعيدة كل البعد عن

محركات الخطاب الابداعي العربي. وبرز مثال على ذلك يتمثل في اصرار الاتحاد العام للادباء والكتاب العرب على مواصلة تعليق عضوية الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق لأسباب لم تعد مقبولة او مستساغة. ان النظرة الضيقة التي يتمسك بها البعض تجاه الادباء والمثقفين العراقيين تلحق أمدح الضرر بوحدة المثقفين العرب وبالتالي تدفع بالمثقفين العراقيين الى اتخاذ ردود أفعال مضادة وتجعلهم يبحثون عن خيارات أخرى لا تخدم وحدة المثقفين العرب. ولذا ندعو الى رفع الحساسيات المصطنعة تجاه الادباء والمثقفين العراقيين وفتح الابواب امامهم للعودة الى مواقعهم الطبيعية داخل الجسد العربي.

عندما يصبح النقد الذاتي موقفاً مسؤولاً

كثيراً ما تضع بعض الحركات والأحزاب برامج سياسية تنطوي على أهداف محددة مثل إقامة نمط من النظام السياسي من خلال الوصول إلى السلطة، يتطابق والبرنامج السياسي المعلن، إلا أن مثل هذه الحركات والأحزاب كثيراً ما تعجز عن تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي لإعتبرات موضوعية أو ذاتية.

ولكي لا تصاب مثل هذه الحركات بمرض "تصلب الشرايين" السياسي، أو تسقط في حالة من الإحباط واليأس والقنوط لا بد لها وأن تتحلى بالشجاعة الكاملة لإعادة النظر في برامجها وسياساتها وأهدافها لفحص مواطن الخلل وأن تقدم "نقداً ذاتياً" لأخطائها، إذا ما تطلب الأمر ذلك.

ولا بد لمثل هذه الحركات أن تشخص عوامل الفشل والاختفاق وأن تعيد النظر في كل خطوة إجرائية أو أدائية أو آلية معتمدة، ويتعين، بداية، التمييز بين صواب الهدف الاستراتيجي الرئيس والآليات التكتيكية المعتمدة في تحقيق هذا الهدف.

فقد يفتقد الهدف الاستراتيجي الواقعية، ولا يعبر عن ضرورات موضوعية تمليها مجموع العوامل الموضوعية والذاتية المحيطة بالعملية السياسية المقصودة أو اللحظة الثورية للتغيير، إن كان هناك تطلع إلى اقتناص مثل هذه اللحظة، فالبرامج السياسية والأهداف الاستراتيجية، لا تنبع من الفراغ، ولا من رغبة ذاتية أو نوايا نبيلة فقط بل لا بد لها وأن تعبر عما هو عملي وواقعي وممكن في الوضع السياسي المعين، فإذا ما اكتشفت حركة ما بأن برنامجها السياسي وهدفها الاستراتيجي لا يتسمان بالواقعية ولا يعبران عن حاجات الواقع السياسي ولا يتطابقان مع قدراتها الذاتية،

البشرية والسوقية، كان على هذه الحركة اتخاذ قرار شجاع باعادة رسم الهدف الاستراتيجي والبرنامج السياسي في ضوء المعطيات الواقعية التي يملها الواقع الموضوعي والشروط الذاتية، اما اذا أصرت مثل هذه الحركة على مواقفها، فهي انما تدق مسماراً في نعشها.

وإذا ما اكتشفت هذه الحركة ان البرنامج السياسي والهدف الإستراتيجي صحيحان وسليمان ويعبران عن حاجات الواقع الموضوعي وقدرات الحركة الذاتية، فعليها ان تعيد فحص الآليات والتكنيكات والأساليب المعتمدة لتحقيق ذلك، ومعروف ان مثل هذه التكنيكات تتطلب المرونة العالية والتغيير والمناورة بما يتطابق وحركية الواقع؟.

ان من الأخطاء الجسيمة التي يقع بها الكثير من الحركات والأحزاب أنها تبني استراتيجياتها وتكتيكاتها، وكأنها القوة السياسية الوحيدة الموجودة في الساحة، وهي اضافة الى ذلك تعدّ نفسها الوحيدة التي تمتلك الحقيقة الكاملة، وربما هي "الفرقة الناجية" التي تقع على عاتقها مهمة ارسالية لإنقاذ المجتمع وتصويب مسيرته، وتكون الصورة أكثر قتامة وتصلباً عندما لا تعتمد الآليات الديمقراطية او "الشورية" في صياغة الأهداف الإستراتيجية والآليات التكتيكية، من خلال اعتماد مشورة او رأي القيادات السياسية والقواعد الجماهيرية، وخاصة عندما يوكل ذلك الى "عقل" مفكر واحد ينوب عن الحركة او الحزب او المجتمع يتمثل في زعيم الحزب الروحي او الأيديولوجي او "المرشد الأعلى" او "الأمير" او "المرجع الديني الأعلى" وما الى ذلك من مسميات متماهية.

وفي عصرنا، حيث اصبحت الديمقراطية هي الآلية المعتمدة في الحوار وفي صياغة القرارات والمواقف، لا بد من الاعتراف بحق الآخر في الوجود والمشاركة في بناء المجتمع الجديد، إذ لم يعد ممكناً في عصرنا، وفي مجتمع مثل مجتمعنا العراقي الجديد الافتراضي ان قوة سياسية معينة

قادرة لوحدها على تحقيق اهداف استراتيجية كبيرة واستلام السلطة ولا بد من اعتماد مبدأ الشراكة السياسية لانجاز المهمات والأهداف الاستراتيجية المشتركة، من خلال تحالف او ائتلاف القوى السياسية ذات المصلحة الجذرية المشتركة لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية وتجنب سياسة الإقصاء والتهميش بحق القوى السياسية الأخرى والشرائح الصغيرة، سياسياً او اثنيياً او طائفياً وسياسة التحالفات هذه ينبغي لها ان تبتعد عن الطبيعة الطائفية او الأثنية، وان تعتمد في الأساس على الجوهر السياسي للتحالفات التي يمكن ان تتمثل في بناء "الجبهات الوطنية" التي اثبت نجاحها في الكثير من بلدان العالم.

ومن هنا يمكن الوصول الى استنتاج يذهب الى ان أي حركة تخفق في تحقيق أهدافها وبرامجها الاستراتيجية لا بد لها من وقفة مراجعة وتأمل وممارسة لون من "النقد الذاتي" بشجاعة ومسؤولية، لاستكناه عوامل الإخفاق والفسل.

اما الإصرار على مواصلة المحاولة فسوف يقود بالتأكيد الى لون من التعسف ولي الحقائق، وبالتالي ضرب المعايير الديمقراطية في اتخاذ القرارات وتطبيقها، وقد يدفع بالتالي بتلك الحركة الى التنكب عن طريق الايمان بالطريق السلمي والسياسي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال النكوص الى ممارسة أشكال "انقلابية" او "تأمرية" او "ثورية" مسلحة او غير مسلحة، بإستخدام الميليشيات غير القانونية او بتوظيف الجيش والمؤسسات الأمنية لتحقيق تلك الاهداف، وبالتالي تنتهي دورة الديمقراطية لتفتح الطريق امام دورة العنف والارهاب والانفلات والارتداد الى ممارسات عفا عليها الزمن، ولا تتطلبها المرحلة الراهنة من الحراك السياسي في المجتمع العراقي الذي يفترض احترام اللعبة الديمقراطية والقبول الطوعي بما تفرزه صناديق الاقتراع.

ومن اجل تنظيم الليات الصراع السياسي لابد لجميع الحركات والاحزاب السياسية العراقية التحول من صيغة التنظيمات السرية والعسكرية التي فرضتها ظروف مرحلة النضال ضد الدكتاتورية الى صيغة الاحزاب السياسية الديمقراطية من خلال وضع برامج سياسية واضحة تحدد بوضوح الاهداف الاستراتيجية والليات تحقيقها تكتيكياً بوضوح وشفافية لقطع الطريق امام أي ارتداد معادٍ للديمقراطية.

وتظل الحاجة ماسة وقائمة امام جميع الحركات والاحزاب لمراجعة برامجها وسياساتها بين حين وآخر والاسترشاد بما يفرزه الواقع اليومي وممارسة لون من النقد الذاتي المسؤول كلما كان ذلك ضرورياً.

من يخطط لرسم السياسة الثقافية في العراق

ترى ما هو مستقبل المؤسسات والدوائر الثقافية في عراق ما بعد التغيير، وهل ستبقى وزارة الثقافة مثلما كانت عليه في الماضي، أم هناك صيغة هيكلية مقترحة لإعادة بناء وتنظيم وهيكله المؤسسات الثقافية الرسمية؟ وما هو مصير الاتحادات والروابط والنقابات الثقافية مثل اتحاد الأدباء ونقابة الفنانين وجمعية الفنانين التشكيليين وغيرها، وهي مؤسسات غير رسمية لكنها كانت تتلقى الدعم المالي والمعنوي من وزارة الثقافة وجهات أخرى، ومن هي الجهة أو الجهات التي ستقوم بدعمها ورعايتها مستقبلاً؟

هذه الأسئلة وغيرها مازالت تدور في أذهان الأدباء والفنانين والمتقنين العراقيين، وهم لم يجدوا حتى الآن أجاب واضحة عنها، حتى ليبدو الشأن الثقافي مهملاً أو ثانوياً من قبل سلطة الإحتلال، وحتى من قبل مجلس الحكم أو المنظمات الإنسانية التابعة لمركز الأمم المتحدة في العراق مثل اليونيسكو أو تلك الدوائر المرتبطة بمنسق الثقافة في العراق السيد كوردوني، الإيطالي الجنسية.

لقد كان الأدباء والفنانون العراقيون يأملون في وجود صيغ بيروقراطية للمؤسسات الثقافية المختلفة التي كانت ترتبط بوزارة الثقافة تمنحها حرية أكبر في التخطيط والتحرك والتنفيذ. ولذا فقد طرحت بعض الاقتراحات العملية في هذا المجال. فقد دعوت في مقالة نشرتها أحد الصحف المحلية إلى إعتداد صيغة المجلس الأعلى للثقافة، بوصفها إطاراً تنظيمياً مرناً للمؤسسات الثقافية، وهي صيغة معتمدة في عدد من البلدان العربية مثل مصر والكويت. وقد اتصل بي بعد نشر تلك المقالة عدداً من الخبراء والمستشارين العراقيين الذين يعملون في مكتب منسق الثقافة

السيد كوردوني، مؤكداً وجود توجه للأخذ بمقترح تشكيل مجلس أعلى للثقافة، إلا أن خبراء آخرين في مكتب كوردوني كما يبدو يبحثون عن صيغ تنظيمية أخرى.

وبسبب غياب تصور واضح لما يمكن أن تكون عليه المؤسسات الثقافية في المستقبل، تبدو الثقافة شبه مشلولة ومهملة. فالموازنة المالية التي تم الإعلان والتي تغطي الفترة حتى عام ٢٠٠٣ أهملت أي إشارة لدعم المؤسسات الثقافية في المستقبل، تبدو الثقافة شبه مشلولة ومهملة. فالموازنة المالية التي تم الإعلان عنها والتي تغطي الفترة حتى نهاية عام ٢٠٠٣ أهملت أي إشارة لدعم المؤسسات الثقافية،

كما أن مكتب السيد كوردوني منسق الثقافة يشكو من عدم وجود تخصيصات مالية كافية لدعم الأنشطة الثقافية والمؤسسات والدوائر التابعة لوزارة الثقافة أو تلك الاتحادات الثقافية المستقلة التي هي أحوج ما تكون الى الدعم والرعاية، لتكون قادرة على استعادة نشاطها والإسهام في التنمية الثقافية الشاملة. إذ حاول اتحاد الأدباء في العراق مثلاً الحصول على دعم لبعض نشاطات الاتحاد الثقافية، ومنها إقامة مهرجان الجواهري الأول، واتصل الاتحاد بمكتب اليونسكو في العراق ومكتب منسق الثقافة في العراق السيد كوردوني، لكن لم يجد إستجابة سريعة، لأن مثل هذا الدعم يحتاج الى تخصيصات مالية كبيرة، وهي غير متوفرة حالياً، ولذا فأن دعماً كهذا قد يضمن مستقبلاً ضمن (أجندة) هذه المنظمات في المستقبل. وهكذا فالحياة الثقافية لا تجد من يمد لها يد المساعدة، كما أن مجلس الحكم لم يطرح حتى هذه اللحظة أي خطة مقترحة لتحريك عجلة المؤسسات الثقافية المعطلة أو المخربة.

إن وضعاً كهذا بدأ يثير حالة من الأحياب والاستياء لدى عدد كبير من المثقفين والأدباء والفنانين العراقيين الذين يتطلعون بدور أكبر في إدارة

المؤسسات ولاتحادات الثقافية والفنية، وفي الوقت ذاته، للإسهام الفاعل والمؤثر في رسم السياسة الثقافية العراقية، بل ومستقبل العراق السياسي والاجتماعي، وهم يشعرون بالأسى لمحاولة تهميش دور المثقفين والثقافة في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة، ويطالبون بحضور أكبر للمثقفين في جميع الميادين.

أن تحويل المؤسسات الثقافية الى جزء من مؤسسات المجتمع المدني يساعد الى حد كبير في تعميق الصفة الديمقراطية لهذه المؤسسات ويبعدها عن شبخ البيروقراطية والمركزية ويحررها من سلطة القرار الواحد.

لقد حان الوقت للخروج من هذا الصمت إزاء المؤسسات الثقافية والشروع فوراً في إعادة الحياة لهذه المؤسسات وطرح صورة واضحة للسياسة الثقافية في عراق الغد.

الهوية الثقافية والخروج من الأزمة الراهنة

ترى هل نعاني في الظرف الراهن من أزمة هوية (بضم الهاء) ناجمة عن تداعيات ما بعد سقوط الدكتاتورية ومارافقها من سقوط للدولة واستلاب للسيادة الوطنية بفعل هيمنة قوى الاحتلال الأجنبي؟

يبدو لنا اننا من خلال التأكيد اليومي على قيم المواطنة والهوية الوطنية انما نحاول ان ندرأ خطراً ماثلاً يتمثل في تشظي مفهوم الهوية بسبب تفكك النسيج الاجتماعي الاثني - المتعدد للمجتمع العراقي والاستهانة بالرموز الوطنية للسيادة، وصعود مفاهيم الهويات الفرعية الاثنية والطائفية والقبلية التي تنتمي الى مرحلة ما قبل تشكل الدولة الحديثة على حساب مفهوم وطني ومركزي وحدائي للهوية.

لكنني اعتقد إن هذه الحالة حالة مؤقتة وطائرة ومرهونة بعوامل موضوعية وذاتية يمكن التغلب عليها من خلال:

اولاً: ترسيخ دعائم الدولة الديمقراطية الحديثة، دولة المؤسسات والقانون التي تحترم مبادئ حقوق الإنسان أو انجاز استكمال الدستور الدائم وتعديلاته بوصفه مرجعاً أعلى وضامناً لحقوق المواطنة والهوية يحظى بقبول شرائح المجتمع العراقي المختلفة بوصفه (عقداً اجتماعياً) مشتركاً بتعبير جان جاك روسو يقبل فيه الجميع بالتنازل عن جزء من حقوقهم لصالح مؤسسة الدولة الحديثة.

ثانياً: احترام الهويات الفرعية وعدم مصادرتها ومنحها الضمانات القانونية والأخلاقية بأنها لن تسلب أو تصادر من قبل هوية مركزية مهيمنة.

ثالثاً: وإزالة مخاوف أصحاب الهويات الفرعية، علينا الاعتراف مقدماً

بشرعية البحث عن الهوية، الذي هو شكل من أشكال البحث عن الذات لدى جميع الشرائح الاجتماعية وخاصة في المجتمعات متعددة الاثنيات والطوائف لكن البحث عن الهوية لا يقتصر على التماهي والمماثلة مع الذات في لون من ألوان الانغلاق والتشرد بل يعني ضمناً الانفتاح على الآخر ذاتاً وكيونة أيضاً في جدل معقد، يعيد تشكيل الوحدة داخل التنوع الثقافي diversity cultural.

ويتحمل المثقف العراقي مسؤولية استثنائية في ترسيخ قيم الهوية الوطنية بسبب جوهرية المكون الثقافي للهوية الوطنية المتمثل فيما يسمى بالهوية الثقافية Identity cultural احد المكونات الأساسية والفاعلة في تشكيل النسيج التعددي والمتنوع للهوية. ان ان تشغيل مقومات الهوية الثقافية من خلال تفعيل دور الفعل الثقافي الخلاق المتمثل في الادب والفن والعمارة والازياء والفنون التطبيقية وانماط السلوك الاجتماعي والفردية الحديثة وترسيخ قيم التحضر noitazinabru في مقابل قيم البداوة والتريف ruralism سوف تسهم في ضخ الحياة في مفاصل الهوية الوطنية الاخرى وعروقها وتكسر القواقع والتارييس التي تحتمي بها أحياناً الهويات الفرعية لتمنع انفتاحها على الاخر -تالوطني- لتشكيل السقف المشترك للهوية الوطنية المركزية التي بدورها لاتتعالى على الهويات الفرعية او تقصيتها، وانما تحترمها وتعددها جزءاً عضوياً من نسيجها التعددي المتنوع لأنها في الجوهر هوية كبرى فسيفسائية يمكن ان نسميها archi-identity.

الهوية الثقافية بوصفها هذا المستودع المشترك لمشاعر الناس وأفكارهم واحلامهم ستكون معبرنا الآمن لتشييد سليم لمقومات الهوية الوطنية: هوية كل العراقيين المؤمنين بقيم المواطنة والحياة والجغرافية والتاريخ.

اتحاد الأدباء يدعو وزارة الثقافة إلى إعادة النظر بقرار تخليها عن المريد.

يثير البيان الذي أصدرته وزارة الثقافة ووقعه السيد عقيل المندلوي عن السيد وزير الثقافة والخاص بفك ارتباط وزارة الثقافة بمهرجان المريد، قضية طبيعة العلاقة بين وزارة الثقافة ومديرياتها ودوائرها من جهة والمثقفين العراقيين بإتحاداتهم ونقاباتهم ومؤسساتهم المدنية غير الرسمية من جهة أخرى.

فالبيان الذي أصدرته الوزارة مصاغ بطريقة بارعة تحتمل الكثير من القراءات والأوجه فهو في مظهره العام (البريء) يكشف عن رغبة الوزارة منح المثقفين العراقيين المزيد من الحرية والاستقلالية في إدارة شؤونهم الثقافية والإدارية والمالية. فالبيان كما جاء في نصه يمتثل في الظاهر لرغبة أدباء البصرة في أن يكون مهرجان المريد بصريا خالصا وهو إنما يمثل استجابة لهذا المطلب كما لم يهمل البيان استعداد الوزارة لدعم المهرجان ماليا ولكن في حدود الإمكانيات المتاحة للوزارة طبعاً، والتي تعني في حال الالتزام بها تقديم دعم مالي لا يتجاوز العشرة ملايين دينار فقط يصرف من ميزانية قسم المهرجانات في دائرة العلاقات الثقافية، أما الوجه الآخر للقرار فيكشف عن رغبة الوزارة في التملص من التزامها تجاه الأدباء والفنانين والمثقفين العراقيين أفراداً ومنظمات واتحادات ونقابات، ونية الوزارة بالانفراد بإدارة الشأن الثقافي بمعزل عن "تدخلات" المثقفين ومطالبهم وأحياناً مشاكساتهم والدليل على ذلك أن الوزارة قد قرّرت في مقابل هذا "التنازل" الإعداد لتنظيم مهرجان بديل ضخم هو "مهرجان بغداد" الشعري، ونحن بالتأكيد نبارك أية خطوة لإطلاق أية مبادرة أو فعالية ثقافية تغني الحياة الثقافية وتحركها

وتنظيمها بعد سنوات من الإهمال والتهميش والجمود لكن ذلك لا يبرر قطعاً فك الارتباط بمهرجان وطني (عربي وعالمي) كبير مثل مهرجان المربد الذي أسسته مطلع السبعينيات وزارة الثقافة وأصبح حقا من حقوقها وامتيازاتها بل ومعالمها الأساسية، لذا ندعو وزارة الثقافة إلى إعادة النظر في هذا القرار المتعجل وعرضه للمناقشة الجادة المسؤولة وفتح ملف العلاقة بين الوزارة والمتقنين العراقيين ومناقشتها على أسس موضوعية هادئة، لأننا بصراحة لم نلمس جدية في تطبيق مفهوم الشراكة مع المتقنين العراقيين الذي يفترض ان تعتمده الوزارة، وان التجسيد الوحيد الذي كان مكتوبا له ان يجسد هذا المبدأ ونعني به تشكيل هيئة استشارية تضم ممثلين عن شرائح المتقنين واتحاداتهم ومنظماتهم كان حبراً على ورق، إذ لم تعقد هذه اللجنة اجتماعاً واحداً (ولو تأسيسياً)، وبقيت الوزارة في واد والمتقنون ومنظماتهم في واد آخر، وربما كان مهرجان المربد بما يمثله من اعتماد لمبدأ الشراكة العلامة المضيئة الوحيدة التي كنا نعتز بها والتي يراد لها بجرة قلم ان تشطب من سجلات الوزارة والى الأبد.

نحن لا ننكر ان العلاقة مع المتقنين العراقيين ومنظماتهم يثير الكثير من الإشكاليات للمؤسسة الثقافية الرسمية الوحيدة في العراق ونعني بها وزارة الثقافة، لكن هذه هي طبيعة المجتمعات الديمقراطية التي يكون فيها المواطن مشاركاً ومعارضاً وقد لا يعجبه العجب، ووضع المتقنين العراقيين ليس استثناءً من ذلك بل قد يمثل أنموذجاً للاختلاف الخلاق، والإدارة الثقافية الناجحة هي التي توفق من آليات عملها الإداري ووسائل مد الجسور مع المتقنين بوصفهم يمثلون شريحة واعية من شرائح الشعب العراقي.

ندعو وزارة الثقافة، ومن باب الحرص على تنمية العلاقة بينها وبين المتقنين العراقيين إلى إعادة النظر في قرارها بـ "فك الارتباط الإداري

والتنظيمي بمهرجان المرید" ومواصلة العمل بمبدأ المسؤولية المشتركة بين الوزارة والمتقنين للإرتفاع بمستوى الحراك الثقافي وضمان تحويل الوزارة إلى وزارة سيادية لا تخضع لأليات المحاصصة الطائفية وتكون قادرة على الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها الثقافية الجسيمة ومنها الإستعداد لاعتبار بغداد عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠١٣.

الحريات المدنية في خطر

بالأمس بابل، واليوم البصرة، وغداً قد يحمل لنا هجمة ظلامية أخرى من المتنفيين والمسؤولين في عدد من المحافظات الذين بدأوا يتربصون بنا، وبكم، وبالقوق المدنية المشروعة للفرد العراقي، فهذا حرام، وذاك حلال، وشرعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاكمها الشرعية ربما في طريقها إلينا جميعاً، تحصي أنفاسنا، وتمنعنا من حلاقة ذقوننا، وربما تطيل لجاناً وتمنعنا من ارتداء الأربطة والملابس الملونة، فاللون الأسود بالنسبة لهم هو لون الحياة والنحيب المتصل بديل عن الإنشاد والغناء والموسيقى، ولغة الحوار التواصلي بيننا يجب أن تكتم وتقمع وتمنع فأنت لست بالمواطن المتسائل، ابن العصر والحضارة والديمقراطية، أنت مجرد رقم تنفذ ما يأتيك صاغراً وربما فرحاً وسعيداً لأنك يجب أن تكون في النهاية جزءاً من القطيع الذي يقاد أحياناً إلى صناديق الاقتراع لضمان اكتساب الشرعية والأكثرية وقد يقاد إلى المقصلة أو إلى الحرب أو الموت إذا ما صدرت فتوى احد المفتين بذلك. أنهم يسرقون منا الفرح والابتسام ويفرضون علينا السحنات المتجهمة، المكفهرة، الباكية، فحرام حرام كل ما تقومون به: فالموسيقى مزامير الشيطان، والغناء كفرٌ والرسم والنحت تجسيم ملعون أما المسرح والسينما فهما جامع المحرمات والموبقات والفساد.

ها نحن نجد أنفسنا بعد أن راحت قوى الجهالة والظلامية ترفع رأسها محاصرون في كل مكان. سيطوقون العاصمة بغداد بمحافظات ومدن وقرى "محافظات" تحرم كل شيء، استعداداً للإجهاز النهائي والحاسم على ما تبقى من حقوق مدنية وحريات شخصية وشرعة حقوق الإنسان في العاصمة بغداد، وعيونهم تتطلع دائماً إلى انموذج خرافي ربما يتفوق على

مدن طالبان وقم وقندهار، مدن يتحول فيها الانسان الى روبوت مبرمج حسب خطب المفتين وإرشاداتهم ولتذهب المعرفة ولتذهب الكتب وليذهب شارع المتنبي ومكتباته إلى الجحيم.

الأحزاب والقوى السياسية والكتل الانتخابية مطالبة بالالتزام بما شرعه الدستور وبما أعلنته في برامجها الانتخابية والسياسية وان لا تستسلم لضغوط القوى السوداء وقوى الرجعية - أو الرجوعية كما قال مرة العلامة مصطفى جواد- ولا نتمنى لها ان تساهم بطريقة خفية في تمرير هذه الاجندات السرية المحنطة، فنحن نعيش في عصر آخر، غير العصر الذي يحلمون به ونتنفس هواء وطن منفتح على التاريخ والمستقبل والحضارات اسمه "ميسوبوتيميا" وهذا الوطن لن يرتضي لا هو ولا شعبه الواعي ان تمرر أمامه كل هذه المشروعات الشوهاء.

حذار، حذار واليقظة كل اليقظة، أيها المثقفون الشرفاء (يا أبناء شعبنا الغياري من هذه الهجمة التي قد تطال الجميع)، فها ان لعبة جر الحبل قد بدأت بهدوء وسرية، وعليكم جميعاً وعلى منظمات المجتمع المدني، منظمات الثقافة والآداب والفنون ومنظمات النساء والشباب ورجال العلم والقانون والأكاديمية ان تفتحوا عيونكم جيداً وتحبطوا كل هذه الهجمات المشبوهة، دفاعاً عن تاريخكم وقيمكم الإنسانية المنفتحة، دفاعاً عن الحرية والثقافة والديمقراطية لأنكم إذا لم ترفعوا أصواتكم اليوم فلن تتاح لكم الفرصة غداً لفتح أفواهكم التي سيكتمها والى الأبد ظلاميو عصر الجهالة والتخلف والتحجر وربما سيملاؤها بالرصاص.

لست عرافاً ولا متنبئاً وليست لدي نبوءة مفترضة، فها هي القرائن تشير بوضوح الى مصدر الخطر الكامن في قوى الجهالة والظلام التي تعد العدة - المؤجلة سابقاً، لسحق آخر ما تبقى من حقوقكم وحریاتكم المدنية والشخصية، ولتكن معركتنا القادمة هي معركة الدفاع عن ثقافتنا

وحقوقنا الدستورية المشروعة التي كفلها القانون، ولتكن كلماتنا وقصائدنا وأغانينا وموسيقانا وعروضنا المسرحية والفنية والسينمائية والتشكيلية هي سلاحنا الذي "يلج البيوت عليهم" كما يقول الجواهري.

نحن ويوسف الصائغ

أثار رحيل الشاعر يوسف الصائغ جدلاً واسعاً بين الأدباء والمثقفين العراقيين ووضع الأوساط الأدبية والثقافية داخل العراق وخارجه أمام إشكالية خلافية محرجة: هل ينبغي علينا تأبين الشاعر الراحل واستعراض منجزه الإبداعي أم نحاكمه وندينه أم نكتفي بالصمت ونتجاهله كلياً؟

وامام هذه الخيارات الثلاثة إنقسمت الأوساط الثقافية والأدبية فهناك من دعا الى تأبين الشاعر الراحل وإعادة قراءة ما قدمه للثقافة العراقية وعدم المبالغة في الإنكار على موقف الشاعر السياسي المتخاذل تجاه دكتاتورية صدام الدموية متذرعين بموقف الثقافة العراقية من إنموذج آخر هو الشاعر بدر شاكر السياب الذي أعيد تقييمه ورد الاعتبار اليه بصورة كلية وغيض النظر عن مواقفه السياسية. وربما يمثل موقف جريدة الأديب البغدادية ورئيس تحريرها الناقد عباس عبد جاسم خير مثال على ذلك، إذ بادرت الجريدة لتكريس عدد خاص (العدد ١٠٥ الأول من شباط ٢٠٠٦) عن الشاعر الراحل.

وهناك من يرى ان الشاعر يوسف الصائغ كان قد اساء كثيراً للثقافة العراقية وللحركة الوطنية ولتاريخه الشخصي عندما ضعف امام دكتاتورية صدام وانتقل الى موقع الدفاع عنها وتبرير أفعالها فساهم بصورة غير مباشرة في تقرير سلطة الاستبداد الفاشية وتبرير سحق الحركة الوطنية المناهضة للدكتاتورية، وإنه بهذا المعنى يتحمل مسؤولية غير مباشرة عن سفك دماء ابناء شعبنا في حروب الطاغية المجنونة وفي دهاليز السجون والمعتقلات، ومما زاد من خطيئة الشاعر الراحل، على وفق هذه الرؤية، أن الشاعر، بعد سقوط النظام الدكتاتوري لم يراجع نفسه ويعتذر للشعب العراقي عن مواقفه واساءته السابقة، بل كشف عن اصرار

كبير على تبرير افعاله وتمجيد الدكتاتور المخلوع الذي سام الشعب العراقي، والمتقفين العراقيين بشكل خاص الولايات طيلة اكثر من ثلاثة عقود. وبذا فإنه إساءة الشاعر الراحل كانت موجهة ضد الحركة الوطنية والشعب العراقي، ولم تقتصر على إطار صغير يتمثل في خروجه الايديولوجي من الحزب الذي ينتمي إليه كما ذهب الى ذلك الزميل الناقد عباس عبد جاسم في عموده الاسبوعي الذي ذيل به العدد الخاص عن الشاعر يوسف الصائغ، في جريدة الأديب البغدادية.

ولذا فان أصحاب هذا الرأي يرون أن تأبين الشاعر يوسف الصائغ يعني تجاهلاً لدماء أبناء شعبنا وتبريراً للمواقف المخزية والمتخاذلة لعدد من المثقفين والأدباء العراقيين الذين انضموا - وللأسف - الى قافلة الطبالين والمصفقين وشهود الزور الذين حاولوا عبثاً تلميع صورة الدكتاتور واعتبار جرائمه مآثر وبطولات قومية، ويرى أصحاب هذا الموقف أن دعاة تأبين يوسف الصائغ إما انهم لقصور في النظر، يقللون من خطورة انزلاق المثقف العراقي ايديولوجياً وسياسياً لتبرير جرائم الدكتاتورية أو انهم ممن لم يطالهم عسف الدكتاتورية لإعتبارات كثيرة منها انهم لم يكونوا ممن يعارض بصورة جذرية النظام القمعي، أو أنهم كانوا، بطريقة أو بأخرى شركاء لذلك النظام وجزءاً منه. لذا فإن أصحاب هذا الموقف يميلون الى إجراء محاكمة ثقافية وفكرية لسلوك هذا الشاعر لكي لا تختلط الأوراق ولكي لا تنسى بسهولة الاساءات التي ألحقها، هو وأمثاله من الشعراء والمثقفين بحق شعبنا. أما أصحاب الخيار الثالث فيفضلون الاكتفاء بموقف الصمت وتجاهل المناسبة بصورة كلية تجنباً لإثارة المزيد من الاشكالات والمواجهات الجديدة، وهم يرون بأن الزمن كفيل بحل هذه الاشكالية وقد انعكست هذه الخيارات على سلوك الزملاء في المكتب التنفيذي للإتحاد العام للادباء والكتاب في العراق. فهناك من طالب بكتابة لافتة تأبينية واقامة حفل تأبيني، وهناك من عارض هذا

الرأي وقال بإستحالة تناسي مواقف الشاعر المحالفة للدكتاتورية التي الحقت إساءة كبيرة بالشعب العراقي وبكل المثقفين والكتاب والفنانين في العراق، ولذا فقد اختاروا الاكتفاء بالصمت. وهناك ممن دعا لإقامة ندوة ثقافية عامة تدرس فيها شخصية الشاعر الراحل يوسف الصائغ بما له وماعليه من خلال إجراء موازنة بين مواقفه الجيدة والسيئة، كأنموذج لشريحة من المثقفين والأدباء الفنانين الذين وضعوا موهبتهم لفترة من الزمن في خدمة الدكتاتورية ونظامها الاستبدادي الشمولي المعادي للإنسانية والتقدم. ونظراً لعدم الاتفاق على رأي موحد فقد قرر المكتب التنفيذي طرح الموقف لمناقشات أوسع مع ترك الحرية لجميع الأدباء ومنهم أعضاء المكتب التنفيذي للتعبير عن وجهات نظرهم الخاصة في المنتديات أو الصحف والمجلات. وهذا مادفع بأحد أعضاء المكتب التنفيذي وهو الزميل شوقي كريم لنشر عمود صحفي طالب فيه بعدم تجاهل رحيل الشاعر يوسف الصائغ وانتقد عدم قيام إتحاد الادباء بتأبين الشاعر الراحل أو على الأقل كتابة لافتة تأبينية بالمناسبة. ويبدو موقفه بين هذه المواقف في غاية الدقة والالتباس فانا أحمل تقديراً كبيراً لمنجز الشاعر يوسف الصائغ واحتفظ بذكريات كثيرة عنه منها السنوات التي جمعتنا معاً في سجن نقرة السلطان وسجن الحلة المركزي بعد انقلاب الثامن من شباط الدموي عام ١٩٦٣، والعمل المشترك في صحيفة «طريق الشعب» في السبعينيات، لكنني في الوقت نفسه لايمكن لي أن أتناسى سقطته الكبرى بالرضوخ لاملأءات الدكتاتورية وشروطها وممارسة لون من الخداع الذاتي مع النفس، في شكل من أشكال تماهي المقموع بالقامع، لتصوير هذا السقوط بوصفه خياراً شخصياً نابعاً من قناعة خاصة، والاستمرار في تلك اللعبة المخجلة التي اصلها الشاعر بتمجيد فصائل الدكتاتور المستبد متجاهلاً كل تحذيرات أصدقائه ومحبيه له. لذا فأنا أشعر بمزيج من الشفقة والرثاء والحزن على ماأل اليه مصير هذا الصديق

والشاعر المبدع وليس مرد احساسى هذا ناجما عن خروج الشاعر الايديولوجى من الحزب الذى ينتمى اليه كما ذهب الى ذلك الزميل الناقد عباس عبد جاسم، بل لان سقطة الشاعر تركت جرحاً وطنياً مؤلماً. فكل الشرفاء في العراق الذين ناضلوا ويناضلون اليوم ضد الدكتاتورية والارهاب ومن أجل عراق ديمقراطى جديد من أقصى اليسار الى أقصى اليمين لا يمكن لهم أن يغفروا بسهولة ليوسف الصائغ خطيئته الوطنية الكبرى بحق تاريخنا وشعبنا وثقافتنا.

ومما يزيد من حراجه موقفى الشخصى انى سبق وان كتبت أكثر من دراسة عن الشاعر الراحل يوسف الصائغ. فقد درسته شاعراً وروائياً في كتابى (الصوت الآخر) ١٩٩٢، كما درسته ناقداً في كتابى «مدارات نقدية» -١٩٨٧- وتوقفت أمامه مرة أخرى في كتابه «اللغة الثانية» ١٩٩٤ ولكن هل يمكن لى- أو ربما هل يحق لى- اذا ما كتبت عن سيرة الشاعر الراحل أن أنسى أو أتناسى سقطته الكبرى بأية ذريعة كانت؟ لأعتقد ذلك.

قد يقال بأن الزمن كفىل بحل الكثير من الاشكالات التى مازالت معلقة أو عالقة. وهذا محتمل الى حد كبير. قد ننسى بعض مواقف يوسف الصائغ وليس كلها ولكن بعد زمن طويل، فما زال الجرح طرياً ومازالت دماء الابرياء تراق كل يوم بأيدي القتلة المدرجين الذين صنعهم وجندهم الدكتاتور المجنون الذى يتباهى الشاعر بمديحه وتملقه وتمجيده. أما أولئك الذين هرولوا ليمنحوا يوسف الصائغ شارات البراءة فعليهم قبل كل شيء مراجعة مقاييس الوطنية والقيم التى يحتكمون اليها فى مواقف كهذه لامكان للرأى-التكنوقراط- المحايد بين الخير والشر بين القامع والمقموع، بين القاتل والمقتول ليس لنا إلا الاحتكام وبوضوح وبأخلاقية عالية الى معايير الوطنية الحققة عند تقييم هذا المبدع أو ذاك او هذه الظاهرة أو تلك.

ريال مدريد/ برشلونة عولمة الرياضة

يبدو إن العولمة التي راحت تجتاح الكثير من مفاصل حياتنا على الرغم منا راحت هذه المرة تجتاح عالم الرياضة وتعلمه بعد إن عولمت الأعلام وثورة المعلومات والى حد ما الثقافة والمعرفة بصورة عامة والأسوأ من ذلك عولمة الازمة الاقتصادية العالمية. فقد استغربت وأنا أقرأ شعارات متحمسة لأحد نجمي دوري الكرة الأسباني ريال مدريد وبرشلونة على جدران أزقة شعبية كتبها صببية صغار. بل ازداد عجبني عندما لاحظت إن الصببية الصغار بدأوا يتشاجرون وهم ينتصرون لهذا الفريق أو ذاك ودهشت عندما لاحظت حالة الحزن والضغط التي سيطرت على ابني بسبب الخسائر التي حظي بها فريقه المفضل ريال مدريد أمام تقدم فريق برشلونة الكاسح. ترى ما هو السر وراء ذلك؟

قبل سنوات كنت أجد مثل هذه الحماسة بين أبنائنا من الطلبة والشباب وهم ينقسمون إلى مشجعين لفرق الدوري العراقي: الزوراء والجوية والطلبة والشرطة وكان الصراع بين المشجعين يمتد إلى الأيادي والقناني الفارغة. وقبل ذلك كانت الحماسة تذهب إلى الفرق الشعبية في المحلات والحارات المختلفة وربما انصرفت هذه الحماسة في فترات اسبق إلى فرق لاعبي المحيبس فما الذي يجري يا ترى بحيث يتحول هذا المزاج الشعبي إلى مزاج عالمي ترى هل هي العولمة التي دقت أبواب الرياضة في غفلة عنا؟ أم ثمة أشياء أخرى نحن بحاجة إلى ملاحظتها والتعرف إليها. وأود إن أضيف هنا إننا لسنا الاستثناء الوحيد. ربما كنت أعزو ذلك مثلاً إلى هبوط مستوى الدوري العراقي خلال السنوات الأخيرة وتردي أداء فرق الصدارة التي تمتلك رصيда شعبيا هائلا لكني لاحظت إن هذه الظاهرة تمتد إلى كل بقعة في العالم. فالظاهرة تجدها في كل مكان تقريبا. ما هو السر وراء

انحيازات الشباب العنيفة والمفاجئة: لماذا ينحاز هذا الشاب الى فريق برشلونة مثلا وليس إلى فريق ريال مدريد، بل ولماذا ترك فرق الصدارة في البرازيل والأرجنتين وإنكلترا وألمانيا وغيرها. عندما سألت ابني وهو مستشاري الرياضي الذي أثق به عن توجهات مشجعي الزوراء والجوية مثلا أشار إلى إن معظم مشجعي الزوراء يشجعون نادي ريال مدريد، (لماذا)؟ ربما إن فريق الزوراء النوارس يرتدي الملابس البيضاء بينما يشجع معظم جمهور الجوية فريق برشلونة (لماذا)؟ ربما أيضا بسبب لون الملابس المتشابه. ثمة أسئلة محيرة تواجهنا في محاولة فهم ميول مشجعي الرياضة في عالم اليوم قبيل عقود، وتحديدًا ضمن أجواء الحرب الباردة، كانت بعض الانحيازات تكتسب طابعا سياسيا. فمعظم مشجعي الرياضة الشباب مثلا كانوا متحمسين لفوز الفريق السوفيتي أو فرق البلدان الاشتراكية ضد الفرق الغربية. التي كانت توصف أحيانا؟ آنذاك بأنها تنتمي الى دول إمبريالية. وعندما حصلت منافسة بين فريق برازيلي وآخر أوروبي، وجدت إن معظم المشجعين من الشباب العراقيين كانوا يتعاطفون مع الفريق البرازيلي لأنه ينتمي إلى العالم الثالث الفقير في مقابل الفريق الأوربي الغني الذي ينتمي الى العالم الرأسمالي الذي يعيش في بحبوحة ورخاء.

أما حسابات هذا الأمر اليوم فلا تفسير لها بالنسبة لي غير اللجوء إلى ذريعة العولمة وشبكات الإعلام المرئي والصوتي والرقمي التي جعلت العالم فعلا قرية صغيرة. فمن خلال نقرة صغيرة على شبكة النت تتعرف إلى كل ما يجري في عالم الرياضة كما لاحظت ذلك في موقع رياضي اسمه الكورة. ومثلما يستطيع المشجع الرياضي الأسباني متابعة صراع فريقه من على شاشة التلفاز بمستطاع المشاهد العراقي والعربي مشاهدة اللعبات ذاتها تنقل حية ومباشرة من خلال عشرات القنوات الفضائية مما

يذيب المسافات بل والأغرب من ذلك إن نجد المعلق العربي ينحاز هو الآخر لهذا الفريق أو ذاك، وكأنه ينحاز إلى فريق محلي، فترى في عيون المعلقين والمحللين فريق النصر أو إنطفاءة الهزيمة. لا أريد هنا إن أشاكس الرياضيين ولا إن أبدو معاديا للرياضة لكني اشعر بحزن، بوصفي ممثلا لجيل من الشباب كان يحمل في زمن مضى أحلاما اجتماعية عريضة، بأن الرياضة قد سرقت منا شبابنا الذين لم يعد بإمكانهم الانشغال بهمّ جاد آخر، ربما باستثناء الموسيقى. ولا أود إن احرم الشباب من اهتمامهم بالرياضة أو بالموسيقى أو باللعب والحياة، فهذه كلها حقوق طبيعية لأبنائنا الشباب، لكن لا ينبغي أن يتم ذلك من خلال العزوف عما كل ما هو جاد واجتماعي أو سياسي. وإلا ما سر غياب جيل الشباب بصورة عامة عن الحياة السياسية، حتى أصبحت بعض الأحزاب مأوى حصريا لأبناء الأجيال القديمة ومن ممثلي الحرس القديم، يغيب عنها إلى حد كبير الشباب. ثمة سر؟ كما اعتقد ربما يكمن في إن الشباب دائما يمتلكون جذوة واندفاعا وحماسة بحاجة إلى توظيف أو إفراغ أو إسقاط بمصطلحات علم النفس وإذا لم توجه هذه الفورة بصورة صحيحة فأنها قد تذهب إلى منافذ ومسارب لا يمكن إن نتوقعها. أهي محض صدفة أن تنصرف هذه الطاقة الشبابية إلى الرياضة لتجد لها متنفساً يتخذ فيه المشجع موقف المناصر لهذا الفريق والمعادي لذاك الفريق. انه بالتأكيد سر معقد بحاجة إلى جهود إختصاصيين في التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس والنقد الثقافي للتعرف إلى توجهات أبنائنا من مختلف الشرائح الاجتماعية وبشكل خاص الشباب منهم ليكون بمقدورنا ممارسة دور توجيهي وتربوي (بعيدا عن القمع أو الابتزاز) على الأجيال الجديدة تحقيقا لمبدأ التوازن بين تلبية حاجات المتعة واللعب الطبيعية لدى الشباب والتزامات الواقع الاجتماعية والسياسية التي ينتظرها المجتمع من أبنائه هؤلاء الذين يفترض فيهم أن يصبحوا قادة المجتمع في المستقبل.

أزمة النقد الادبي العربي

ثمة حديث متصل خلال السنوات الاخيرة في الاوساط الثقافية والادبية عن وجود أزمة عميقة في الخطاب الادبي في العالم وفي الأدب العربي. وهناك من يببالغ في هذا الحديث بأن يدفع بالأزمة الى حد موت النقد الادبي والبحث عن بدائل لإنقاذ هذا النقد من مأزقه ويكاد يجمع عدد كبير من المنظرين والنقاد الى ان سبب الأزمة يعود الى ان الثورة النقدية الحدائنية التي ولدتها الثورة اللسانية التي قادها فردناند دوسوسير ووجدت تجلياتها الحقّة في مجال الادب في اتجاهات حدائنية غالبا ما توصف بالشكلية مثل البنيوية والتفكيكية ونظريات التلقي والتأويلية وما اليها والتي هيمنت على المشهد النقدي خلال اكثر من ثلاثة عقود لكنها سرعان ما فقدت بريقها امام الاتجاهات ما بعد الحدائنية مثل نقد التاريخانية الجديدة والنقد النسوي الثقافي ودراسات ما بعد الكولونيالية وغيرها. ويرى الدكتور عبد الله الغلامى ان النقد الادبي قد فقد وظيفته حينما بلغ حد التشبع من جهة ولم يعد قادرا على كشف الانساق الثقافية، حيث كان همه منصبا على جماليات النصوص وليس على ما وراء ذلك من أنساق مضمرة. ويذهب الناقد سعيد يقطين الى ان النقد الادبي العربي قد استنفد الكثير من مشروعاته النقدية منذ الخمسينيات مثل الواقعية والوجودية والتفكيكية ويتساءل يقطين عن سر انتهاء المشاريع الثقافية نهايات مأساوية - كما يقول - ومعللا ذلك "أن طريقة التعامل مع المشاريع التي يتم تلقيها من الثقافات الاخرى لها دخل كبير في ذلك وتتلخص طريقة التعامل في كونها تنهض على اساس الاختزال والتبسيط، لا التأمل والتعمق في تناول الاشياء.

ويرى الدكتور جابر عصفور ان أزمة النقد تتحدد في عدة نقاط منها

فقدانه هويته وتحوله لمقلد سواء للنظريات الغربية او التراث العربي القديم ويعبر الدكتور محمد عبد المطلب رأيه بأن أزمة النقد لم تخل منها اية مرحلة من تاريخ النقد الادبي.

أما البدائل المقترحة للخروج من ازمة النقد فتتمثل في مجموعة من الرهانات منها ما يذهب اليه سعيد يقطين من ان خلاص النقد الادبي العربي يكمن في ولوج عالم الكتابة الرقمية او عالم النص المترابط كما يذهب الدكتور عبد الله ابراهيم الى ان الطريق لتفادي ازمة النقد يمر من خلال التوجه نحو الفلسفة وهناك عدد من النقاد الاوربيين الذين يعتقدون ان خلاص النقد الادبي يتمثل في العودة الى مناهج البحث العلمي اما الدكتور عبد الله الغذامي فيرى ان البديل لذلك يتمثل في الاتجاه نحو تأسيس آليات النقد الثقافي.

وأرى ان جوهر ازمة النقد الادبي العربي يكمن في غياب المشروع الثقافي والنقدي الشامل والاكتفاء بعمليات انتقائية او ترقيعية او نقلية تنتهي في الغالب الى طرق مسدودة فتبرز الحاجة مرة اخرى الى البحث عن مخارج اخرى. ويخيل لي ان اسراف الاتجاهات الثقافية في البحث الشكلي قد ابعد النقد عن كونه ممارسة حية بسبب اهمال الطبيعة الاجتماعية والتأريخية والنظر اليه بوصفه بنية محايدة قائمة بذاتها تفتقد اية مرجعية خارج نصية.

الناقد العربي عليه ان ينطلق من مشروع نقدي واضح وان لا يفتح أبوابه على مصاريعها أمام رياح الموجات الجديدة دونما تمحيص او معاينة و دون الأخذ بنظر الإعتبار خصوصيات مشروعه النقدي والحضاري تجنباً للوقوع في سلسلة لا نهاية لها من الأزمات النقدية.

موت النقد الأدبي ام تبدل في وظائفه الاستراتيجية

ما زالت اصدااء النبوءة التي اطلقها الدكتور عبد الله الغدامي حول (موت النقد الادبي) يتردد صداها في الاوساط الثقافية العربية منذ ان طرحها بشكل اولي في كتابه (النقد الثقافي: قراءة في الانساق الثقافية العربية) الصادر عن المركز الثقافي العربي في بيروت عام ٢٠٠٠، لكنها عادت تدوي بصورة اقوى عندما قدم الدكتور الغدامي ورقة نقدية الى مؤتمر النقد الادبي الاخير في القاهرة يدافع فيها عن مقولته. واذ ما تعذر حضور الغدامي الى القاهرة حينها لإلقاء ورقته النقدية تلك إلا أن الورقة عدت من وثائق المؤتمر واثارت بدورها زوبعة من ردود افعال نقدية وصحفية منها ماكتبه الكاتب اللبناني عبدة وازن في صحيفة الحياة في ١٦/٦/٢٠٠٨ عندما عد هذه المقولة مجرد ضوضاء او شعار يخلو من الدقة واتهم الغدامي بالتسرع في اطلاق هذا الحكم الذي يشبه القنبلة الصوتية والذي يهدف الى اثاره السجال كما يعتقد عبد وازن - ايا كان طابعه، بل انه يرى ان مقولته هذه لاتعدو ان تكون تكرارا لما قاله في كتابه عن (النقد الثقافي) الذي بدوره يمثل حصيلة لنظرية الناقد الامريكي فينسننت ليتش في كتابه (النقد الثقافي، والنظرية الثقافية، مابعد البنيوية) الصادر عام ١٩٩٢.

ترى ماهي حقيقة هذه النبوءة، وهل ان الدكتور عبد الله الغدامي هو حقا ممن يكتفون بإطلاق قنابل صوتية فارغة هدفها اثاره السجال ايا كان طابعه.

لكي لانظلم الناقد الغدامي حريا بنا ان لانتسرع بإطلاق الاحكام المجانية - قد نختلف مع الدكتور الغدامي في اجتهاده وقد نعترض كليا على نبوءته ولكننا مطالبون باحترامه لجديته وعلميته وموضوعيته فهو

ناقد راسخ وصاحب منهج نقدي متطور، ومن حقه ان يكشف عن قناعة بجدوى (النقد الثقافي) بوصفه بديلا عن (النقد الادبي) الذي مات كما يرى، ومن حقنا ايضا ان نحاوره ثقافيا ونقديا بعيدا عن الاتهامات الجراف.

بداية علينا ان نتذكر ان هذه ليست المرة الاولى التي يجري الحديث فيها عن موت احد الانواع الادبية، فلقد شهد التاريخ الادبي والثقافي والفكري نبوءات بميتات عدة وتحديدًا منذ بدأ عصر الشك يهيمن على الموقف الفلسفي والفكري، وربما بعد ان اطلق الفيلسوف الألماني نيتشة نبوءته عن موت الاله. فقد جرى حديث عن موت الملحمة التي اقترنت بطفولة البشرية فقط ولم تعد ملائمة لعصرنا كما جرى الحديث عن موت التراجيديا مثلما فعل جورج شتاينر في كتابه (موت التراجيديا) The Death of the Tragedy الصادر عام ١٩٦١. كما كثر الحديث عن موت الشعر من قبل نقاد معروفين امثال الناقد ادmond ويلسن الذي كتب عام ١٩٢٨ (هل الشعر تكنيك يحتضر) واجاب على ذلك بالايجاب، وعاد الناقد جوزيف ابستين عام ١٩٨٨ ليتساءل (من قتل الشعر) وتصدى له عدد غير قليل من النقاد منهم الناقد دونالد هول الذي كتب في موقع الشعراء org.poets مقالة غاضبة تحت عنوان (لموت لموت الشعر). وربما كان الحديث عن موت الرواية اكثر شيوعا ودويا، ففي السبعينيات تحدث الناقد لسلي فيدلر عن (نهاية الرواية) في كتابه (في انتظار النهاية) الصادر عام ١٩٦٤.

وكانت الدوافع عن موت او نهاية بعض الاجناس والانواع الادبية تعود الى التبدلات الاسلوبية والرؤيوية والبنويوية التي رافقت سيرورة الرواية ضمن سياقات تاريخية واجتماعية وذوقية جديدة، خيل للمتنبئين بموت هذه الاجناس ان هذه الاجناس انحرفت عن قواعدها واصولها ولم تعد تنتمي اجناسيا الى ماكانت عليه من قبل.

وفي السبعينيات من القرن الماضي ومع صعود الاتجاهات البنيوية والتفكيكية كثر الحديث عن (موت المؤلف) كما فعل الناقد الفرنسي رولان بارت و (موت الانسان)، كما فعل الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو.

وعادت نغمة الموت هذه المرة ترتبط بالنقد الادبي، وبالذات بعد ان اسرفت الاتجاهات الحدائية في تأليه الجوانب البنيوية واللسانية والجمالية على حساب القيم الدلالية والاجتماعية والانسانية بشكل عام مما دفع الى الامام باتجاهات نقدية تلبى هذه الحاجات منها اتجاهات النقد النسوي ودراسات ما بعد الكولونيلالية واتجاهات النقد الظاهراتي (الفيينومينولوجيا) التي عبر عنها بحرارة الفيلسوف والناقد الفرنسي الظاهراتي بول ريكور في ثلاثيته عن (الزمن والسرد) الصادر بين عام ١٩٨٤ و١٩٨٧. لكن اتجاها نقديا مهما هو (النقد الثقافي) قاد الحملة للإعلان عن موت النقد الادبي والزعم بأنه البديل الطبيعي لهذا النقد. وظهرت خلال العقود الاخيرة العشرات من الدراسات النقدية التي تتنبأ بموت النقد الادبي ربما من ابرزها كتاب الناقد (رونالد ماكدونالد) الموسوم موت الناقد Death of the Critic الصادر عام ٢٠٠٧ والذي يعلن صراحة ان ولادة النقد الثقافي هو إيدان بإنهاء دور النقد الادبي. وقد تحمس لمثل هذه الدعوة الناقد جوناثان كوتشال الذي نشر مقالا في (البوسطن كلوب) تحت عنوان (موت النقد الأدبي) دافع فيه عن فكرة موت النقد الادبي، مركزا بشكل خاص على النقد الأدبي الاكاديمي الذي يعتقد انه قد وصل الى نهايته، وانه اليوم يحتضر ببطء ويرى هذا الناقد ان ذلك يعود الى ابتعاد النقد الادبي عن الاليات العلمية في الاختيار والفحص والتحليل. ولذا يدعو الى ان تتحول الدراسات النقدية الى ما يشبه العلوم ويدعو اساتذة الادب الى تطبيق مناهج البحث العلمي واليات وادواته الاحصائية والالتزام بالفرضيات والبراهين للوصول الى النتائج

المطلوبة. ويدعو هذا الناقد الباحثين الى الابتعاد عن الهوس الفلسفي الذي يشكك في امكانية الوصول الى الحقيقة وفي مقابل ذلك يدعوهم الى التمسك بروح التفاؤل الثقافي. ويرى هذا الناقد ان ذلك كفيل بتحول الدراسات الادبية النقدية الى نظام معرفي يمكن ان تبني في عمليه الفهم الحقيقي للأدب والتجربة الانسانية. واكد ان لامبرر للخوف بتحول النقد الادبي في ضوء ذلك الى فرع من فروع العلم، مؤكدا انه بالإمكان توفير هذه النزعة العلمية مع عدم اغفال او تجاهل الاشياء والمقومات التي تجعل الادب شيئا خاصا.

وقد ناقش ناقدان مهمان هما (لويس بيارد) و(لورا ميلر) هذه الدعوة في موقع (صالون الكتب) الالكتروني Books Salon تحت عنوان (من قتل الناقد الادبي) ويذهبان الى ان الدوافع وراء هذا الزعم يكمن في الانعطاف نحو النقد الثقافي والتخلي عن احكام القيمة واصدار الحكم النقدي حول جودة او رداءة النص الادبي قيد الدراسة فضلا عن الفجوة الكبيرة بين التي راحت تتسع بين النقد الاكاديمي والقاريء ويبدو ان المشهد الثقافي العربي لم يكن بعيدا عن مثل هذا الحوار خاصة بعد تبلور مفاهيم النقد الثقافي والاحساس بخيبة الامل من تطرق الاتجاهات النقدية الحديثة نحو مواقف شكلانية ضيقة. واذ ما توخينا الدقة والامانة فقد كان الناقد السعودي الدكتور عبد الله الغدامي هو الرائد العربي الاول في هذا المجال والذي اعلن عن موت النقد العربي وبشر بالنقد الثقافي بديلا منهجيا عنه. وهو لم يكن في ذلك باحثا عن الشهرة كما يعتقد بعض نقاده ومنهم الكاتب اللبناني عبدة وازن الذي ظلم الغدامي عندما عد مقولته مجرد ضوضاء او قنبلة صوتية.

شخصيا تابعت عن كذب تطور التجربة النقدية الخصبة للدكتور الغدامي، كما ربطتني به صداقة طيبة اعتد بها منذ ان اصدر كتابه النقدي الاول

(الخطيئة والتكفير): من البنيوية الى التشرحية عام ١٩٨٥ والذي دلل فيه على استيعاب عميق للمنظورات النقدية الحداثية ومنها البنيوية والتفكيكية - التي عربها بالتشرحية او التعويضية - وواصل خلال ذلك اصدار مجموعة من التطبيقات النقدية المهمة التي لفتت اليه الانظار وبوأته مكانة خاصة بين النقاد العرب الحداثيين، ومن أهم تلك المؤلفات (تشریح النص: مقاربات تشرحية لنصوص شعرية معاصرة) عام ١٩٨٧ و (الموقف من الحداثة) عام ١٩٩٢ و (الكتابة ضد الكتابة) عام ١٩٩١ و (ثقافة الاسئلة) عام ١٩٩٢ و (القصيدة والنص المادة) عام ١٩٩٤ و (المشاكله والاختلاف) عام ١٩٩٤ و (تأنيث القصيدة والقاريء المختلف) عام ١٩٩٩ وغيرها. الا ان النقلة المهمة تمثلت في اعلان عن الانتقال من النقد الادبي الى (النقد الثقافي) وذلك في كتابه المؤثر (النقد الثقافي: قراءة في الانساق الثقافية العربية) عام ٢٠٠٠ والذي اعلن فيه لأول مرة - وربما في النقد العربي الحديث ايضا - عن موت النقد الادبي واحلال النقد الثقافي مكانه. ويشير الغزامي الى ان المرة الاولى التي سبق وان طرح فيها هذا الرأي كانت عام ١٩٩٧ في ندوة عقدت عن الشعر في تونس واعاد تأكيدها في مقالة في جريدة الحياة عام ١٩٩٨.

في هذا الكتاب اكد الغزامي انه صاحب مشروع نقدي متكامل، وانه يمتلك منهجا نقديا خاصا به افاد بالتأكيد من طروحات ومفاهيم ماسمي في اوروبا بـ (الدراسات الثقافية) studies cultural، ولكن ظل يمتلك شخصيته النقدية ونأى بنفسه عن التقليد الميكانيكي الساذج وتجلى ذلك في التعديلات الجوهرية التي اقترحها لتطوير النقد الادبي وجعله متوافقا مع متطلبات (النقد الثقافي) وهي تعديلات مهمة تعبر عن شخصية ناقد مجتهد ومبتكر وصادق.

لقد اوضح الغزامي في (المقدمة) التي مهد بها لكتابه ان النقد الادبي

على الرغم من ادائه لدور مهم في الوقوف على جماليات النصوص لكنه من الجهة الاخرى (اوقع نفسه واوقعنا في حالة من العمى الثقافي التام عن العيوب النسقية المختبئة تحت عباءة الجمالي)(ص ٨). ونكتشف منذ البداية، وربما من العنوان ذاته ان الكلمة /المفتاح لأطروحة الغدامي تكمن في مفهوم الانساق الثقافية، وهو مفهوم ملتبس بعض الشيء ويرتبط بمجموعة غير قليلة من الدلالات، لكن الباحث يؤثر ان يقرن مفهوم النسق بمفهوم Structure واحيانا بمفهوم النظام System حسب مصطلح سوسير على الرغم من بعد الشقة - اصطلاحا بين المفهومين. (ص ٧٦)، ولذى يرى الناقد ان وظيفة النقد الثقافي تكمن في الكشف عن هذه الانساق الثقافية الكامنة في النص والتي غالبا ماتتقن بأقنعة جمالية وادبية وشعرية من خلال عملية (الشعرية) التي تحاول ان تمرر امام انف الناقد - هذا النسق الثقافي الرجعي او ذاك، حيث يذهب الى ان شاعرا كبيرا مثل ادونيس يمرر من خلال (شعرنة) نصوص الشعرية الجميلة والحداثية في المظهر مجموعة من الانساق الرجعية التي تجعل منه شاعرا رجعيا.

ومع اني احتفي بتجربة الغدامي في النقد الثقافي، إلا أنني شخصيا اميل الى رد الاعتبار للنقد الادبي من خلال وظائفه المتنوعة والنظر الى (النقد الثقافي) ليس بوصفه بديلا وحيدا عن النقد الادبي بل بوصفه ضربا من ضروب النقد الادبي الذي يفيد بدرجة كبيرة من انظمة معرفية خارج نصية فضلا عن اعتماده على بعض اليات التحليل النصي ويخيل لي انه الوهم الذي يقع فيه الدكتور الغدامي وغيره من النقاد بالاعتقاد بموت النقد، يعود في الاساس الى عدم ادراك حقيقة مهمة وهي تغير وظيفة النقد الادبي بين مرحلة واخرى، وهو امر ينطبق على الاجناس والانواع الادبية التي تنبأ البعض في مراحل مختلفة بموتها او انتهائها. فمن المعروف ان النقد الادبي قد ادى وظائف نقدية متعددة على وفق هذه المقاربة النقدية

او تلك. وربما طرحت الاتجاهات النقدية الحداثية وظائف جديدة للنقد الادبي بسبب تأثرها بالثورة اللسانية الدوسوسيرية واتجاهات البنيوية وماعبد البنيوية وتخلت عن الكثير من الوظائف القديمة، مما دفع ببعض المراقبين والنقاد الى عدم تقبل هذا التحول واعتبار النقد الادبي قد انتهى دوره وانه يحتضر او مات فعلا.

ولذا يتعين على الناقد الثقافي ان يدرك ان النقد الادبي لم يمت في حقيقة الامر وانما اختار له وظائف جديدة وهذا ماحدث مرارا في تاريخ النقد الادبي ومن حقه ايضا ان يقترح وظيفة او وظائف جديدة للنقد الادبي فتلك المقترحات والتعديلات التي تتركز على وظيفة مركزية هي استكناه الانساق الثقافية الكامن-على مستوى البنية او النظام. كما اتحفظ من الجانب الاخر على اغراق النقد الثقافي بأدوات معرفية واجرائية مستقاة من علوم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس والتاريخ تهدد بإخراج النقد الثقافي من نصوصيته التي يدافع عنها الغدامي ويلحقه بعلوم اجتماعية وانسانية سياقية. ان ان اغراء البحث عن الانساق الثقافية قد يبتعد احيانا، من قبل بعض نقاده غير المدربين عن جوهره النصي ويكتفي باستخدام ادوات التحليل الاجتماعي والسياسي والايديولوجي احيانا. وشخصيا استثنى الدكتور الغدامي من هذا الحكم ذلك انه يعتمد الى حد كبير اليات نصية في التحليل طرها في مجموعة مهمة من التعديلات والاقتراحات التي اجترح بعضها لتأهيل النقد الادبي للقيام بدور فعال في الكشف عن الانساق الثقافية الثاوية.فالدكتور علي الوردي، على سبيل المثال، الذي يحتفي به الغدامي،يعترف بأنه انما يعتمد في استنتاجاته على مقولات علم الاجتماع محولا النص الشعري الى وثيقة اجتماعية وتاريخية وعينة بحث للوصول الى نتائج وخلصات اجتماعية وانثروبولوجية وفلسفية. ان كتب الدكتور علي الوردي في المقالة الاولى

من كتابه (اسطورة الادب الرفيع) عام ١٩٥٤ انه انما يدرس النصوص الشعرية والادبية من الناحية الاجتماعية، فهو يرى ان للشعر ناحيتان فنية واجتماعية فالقصيدة قبل كل شيء قطعة فنية، لكنها هي بالاضافة الى ذلك ظاهرة اجتماعية لها مساس مباشر بما ينشأ بين الناس من صلات التعاون والتنازع، ولذا من حق الباحث الاجتماعي كما يقول الوردي (ان يحلل القصيدة من حيث علاقتها بالمجتمع الذي ظهرت فيه دون ان يتطرق الى مافيه من صفة فنية، اذ هو يترك ذلك للمختصين من الادباء، وهم في بلادنا كثر يكاد لا يخلو منهم اي مكان والحمد لله) (اسطورة الادب الرفيع) (ص ٥٢).

ومن هنا نرى ان وصول الباحث الاجتماعي الى اكتشاف الانساق الاجتماعية والثقافية من خلال تحويل النصوص الادبية الى عينات للكشف والتفكيك والتحليل الاجتماعي يختلف اختلافا جذريا بل نوعيا عما يمكن ان ينهض به (النقد الثقافي) ضمن السياقات والاقتراحات التي بلورها الدكتور الغدامي نفسه والتي تبقيه ضمن اطار المقاربات النصية الداخلية للنصوص الادبية الشعرية.

ولذا فأنا اميل الى اخراج (النقد الثقافي) من اطار النقد النصي وذلك لتوسله بآليات تحليل خارج نصية هي في الغالب ذات ابعاد سوسولوجيا وافضل ان اطلق عليه مصطلحا اثيرا لدي هو النقد (السوسيو- شعري) الذي يدمج بين بعض مقومات التحليل السوسولوجي فضلا عن اخذه بالكثير من اليات التحليل النصي، وهو مانجد له مشابهاة في منحى لوسيان غولدمان في (البنوية التكوينية) وفي ممارسات نقاد مدرسة فرانكفورت ونقاد امثال بيير ماشيري وثيري ايغلتن وفردريك جيمسن وبييرزوما وبول ريكور وادورد سعيد وعدد كبير من ممثلي النقد النسوي ودراسات ما بعد الكولونيالية.

كما اتخوف احيانا من احتمالات انزلاق النقد الثقافي الى نقد اخلاقي ومعيارى بالمفهوم الاجتماعى من خلال رد الاعتبار لمفهوم القيمة Value الذي تخلى عنه النقد الادبى الحديث عندما يمم صوب الوصف والتحليل السنكرونى (التزامنى) للنص بعد ان ترك وراءه التحليل الداىكرونى (التارىخى). وشخصيا لمست رغبة لدى الدكتور الغدامى فى رد الاعتبار للمقاربات التى تدعو الى مايسمى (نقد الحكم) Judgment والذي يميل الى الحكم على نص ما بالجودة او الرداءة وهو ماتخلى عنه النقد الحدائى الذى اكتفى بالموقف الوصفى التحليلى او التفكيكى للنص من خلال بيان بنياته وانظمة الخطاب التى تتحكم فيه.

تظل تجربة الدكتور عبد الله الغدامى فى النقد الثقافى فى تجربة جريئة وغنية وتكشف عن ناقد مجتهد ودائب البحث عن منهج نقدي فاعل ضمن اطار اوسع يتمثل فى السعي لبلورة مشروع نقدي وحضارى شامل. وحرى بنا نحن النقاد ان نعيد قراءة مشروعنا النقدي ونكتشف المهدات الاولية الجنينية لمقومات النقد الثقافى فى المتن النقدي، وهى كبيرة ومتنوعة ولايمكن الاستهانة بها او اغفالها من قبل الاستقصاء النقدي الجاد.

وظيفة النقد بين الوصفية والمعيارية

لقد كان النقد الأدبي يحقق عبر تاريخه الطويل مجموعة من الوظائف الأساسية منها الوصف والشرح والتفسير والتأويل والحكم والتقويم وما الى ذلك، ويجمع بعض الباحثين والنقاد على قصر هذه الوظائف على فعاليتين أساسيتين إحداهما تتعلق بالجانب الوصفي وهو جانب موضوعي وتحليلي والأخرى تتعلق بالجانب المعياري وهو جانب ذاتي وقيمي في الغالب، الا أن القسم الأعظم من مناهج النقد الأدبي الحديث أعلن صراحة عن نبذ كل مظاهر المعيارية والاقتصار على الوصفية فقط، ولذا وجدنا أن المناهج البنيوية والتفكيكية والتأويلية والقرائية تكاد تقصي البعد المعياري والقيمي وتعنى أساساً بفحص البنية الداخلية اللسانية، وعبر اللسانية للنص الأدبي احتكاماً الى شفرات يبثها النص في الغالب، وقد يسهم المتلقي أحياناً في تأويلها.

لقد أكدت هذه القطيعة بين ما هو وصفي ومعيارى عن ظهور خلل واضح في الممارسة النقدية يتمثل في عدم تحديد المستوى الفني لهذا النص أو ذلك أو بيان مكانته ومرتبته بين اعمال نصية أخرى، بحيث بقي القارئ تائهاً لأنه لاحظ أن الأدوات الإجرامية التي يطبق بها الناقد الحديث إستراتيجيته النقدية تتماثل أو تكاد عند تناول نص إبداعي متقدم ونص هابط أو رديء، بل أننا قد لاحظنا أن الناقد البنيوي أو اللساني يمكنه أن يقدم نتائج مماثلة عن طريق تحليل نص غير أدبي أو إعلان تجاري أو صناعي أو سياسي حتى أن ناقداً عربياً معروفاً ينتقي على سبيل المثال قصيدة تقليدية ضعيفة المستوى فيروح يحللها موضوعياً ولسانياً وإعلامياً كاشفاً بنياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وعناصر التناص فيها من دون أن يتيح فرصة كافية للقارئ لتقرير قيمة

أو أهمية هذه القصيدة وموقعها في الشعر العربي، وهذه الإشكالية تدفع بالناقد العربي الحديث وهو يفيد من المناهج النقدية الحديثة التي أطلقها الانفجار اللساني والنقدي في هذا القرن إلى مراجعة موقفه المتطرف هذا وعدم الاقتصار كلياً على الجانب الوصفي والتحليل الموضوعي وإغناء الممارسة النقدية ببعض المستويات المعيارية المعقولة التي تتبع بالضرورة من تحليله الوصفي نفسه.

وبالتأكيد فليس المطلوب من الحركة النقدية العربية العودة إلى لون من الحكم المعياري والقيمي التقليدي الذي يصدر أحكامه بمعزل عن النص ذاته، فذلك اللون من النقد المعياري المقترن بنقد الحكم وبأحكام القيمة بصورة عامة قد انتهى في تاريخ النقد الحديث وتركز الانتباه على البنيات الداخلية للنص ذاته، إلا أن هذا الانهماك بفحص شفرات النص الداخلية لا يعني بالضرورة التخلي نهائياً عن بعض مستويات الحكم والتقييم المقترن أصلاً بعملية استنطاق النص داخلياً، ولذا فقد كان الناقد رينيه ويليك محقاً في كتابه (مفاهيم نقدية) في الاعتراض على دعوة الناقد نورثروب فراي الرامية إلى تجريد النقد الأدبي من الأحكام التقويمية التي قال فيها: "أن دراسة الأدب لا يمكن أن يقوم على الأحكام التقويمية وأن نظرية الأدب غير معنية بالأحكام التقويمية"، ويبنى ويليك استحالة فصل الدراسة عن التقويم ويدعم ذلك بالقول: "أن النظريات والمبادئ والمعايير الأدبية لا تنشأ في فراغ فكل ناقد في التاريخ توصل إلى نظرية عن طريق الاتصال بالأعمال الفنية ذاتها التي كان عليه أن يختارها ويفسرها ويحللها وأن يطلق عليها في النهاية حكماً".

والواقع أن الحياة الثقافية تعج بالآراء المتناقضة الخاصة بوظيفة النقد الأدبي فيما يتعلق بالوصف والتقويم، فهناك من يتطرف ضد النزعة المعيارية وبصفتها الأخلاقية والسقوط في الشعارية وتكريس أحكام

القيمة ويعلي من شأن التحليل الموضوعي المحايد للعمل الأدبي بعيداً عن الظلال القيمية والمعيارية، لكن نقاداً آخرون يرون ان تجريد الممارسة النقدية من المعيارية والتقويم سيؤدي لا محالة الى تغييب الموقف النقدي وغياب أي تراتب يحدد مكانة العمل الأدبي المدروس من الاعمال الأدبية الأخرى، كما يؤدي بالضرورة الى إلغاء الطبيعة التاريخية والاجتماعية لهذا العمل، ويذهب الناقد (بيير ميرسر) الى الاعتقاد بأننا عندما نشغل على عمل أدبي فنحن لا نصفه فقط وإنما نقوم بالحكم عليه في الوقت نفسه بشكل صريح أو ضمني.

ويؤكد الناقد الألماني (هورست شتاينمتز) استحالة وجود تأويل أو تفسير صرف بعيداً عن بعض المعايير التقويمية خارج النص ذاته، وقد اعترض الناقد البنيوي تودورف على موقف رولان بارت تجاه الحقيقة والمعايير القيمية في كتابه (نقد النقد) فأكد على ان للأدب أكثر من علاقة بالحقيقة، كما دعا في موطن آخر الى رد الاعتبار لمفهوم القيمة إذ قال في معرض حديثه عن الشعر: "أن الشعر هو أيضاً بحث عن الحقيقة والقيم وليس هناك ما يدعو الى الخجل من إعلان ذلك".

ويحفل تاريخ النقد العربي الحديث بمظاهر مختلفة للصراع والاختلاف بشأن الجانب المعياري والوصفي في الممارسة النقدية، فانحاز طه حسين الى الجانب القيمي وهو يؤكد على أهمية الصدق في الشعر في حديثه عن شعر بشار، بينما رفض ناقد آخر هو د. مصطفى ناصف في كتابه (دراسة الأدب العربي) اعتماد مفهوم الصدق في دراسة الشعر خشية قيام نزعة تقويمية (صرف).

وقد حاول بعض النقاد العرب تقديم رؤيا متوازنة للإشكالية توفق بين المستويين الوصفي والمعياري، كما وجدنا ذلك مثلاً في دراسة للدكتور عز الدين إسماعيل الذي دعا الى فك التقسيم الثنائي للمناهج الى وصفية

ومعيارية والبحث عن إمكانية الجمع بين هذين المنهجين في منهج واحد، وقد مهد الناقد لرأيه بالتعريف بأصول الثنائية النقدية هذه التي تعود أصولها الفلسفية الى ثنائية المنهجين الاستقرائي والاستدلالي، فالمنهج الاستقرائي يدرس الظواهر في عيناتها ويستقصيها ويصل الى صياغة القوانين التي تحكمها عن طريق الملاحظة والفرض، فإمتحان الفرض عن طريق التجربة.

اما المنهج الاستدلالي فيقوم على المصادرات والقضايا المركبة التي يصعب البرهنة عليها، ولكن يطلب من الآخرين التسليم بها، ويقوم الناقد من ثم ثنائيتها الجديدة وهي ثنائية متداخلة مندمجة يلتحم فيها المعيارى بالوصفي، فالمعيارى ينطلق من النهج الاستدلالي، بينما ينطلق الوصفي من المنهج الاستقرائي.

من كل ما تقدم يمكن ان نخلص الى استحالة قصر الرؤية النقدية الحديثة على الوصف الموضوعي المحايد، ولا بد من تدعيم التحليل اللساني والأسلوبي والسميولوجي والتأويلي بحد معين من حدود الحكم والتقويم، شريطة ان لا يقود ذلك الى بعث نزعة تقويمية حكمية أو تشريعية جديدة في النقد الأدبي تبعده عن المعاينة الأمنية للنص الأدبي ذاته، إذ ينبغي للناقد العربي الحديث والانطلاق بدءاً من النص ذاته ومن شفراته وأنساقه وبناءه الداخلية المعلنة والمغيبية، ومن ثم ينطلق الى استخلاص القيم والمعايير من النص ذاته اعتماداً على رؤيا نقدية أو فلسفية شخصية قادرة على إضاءة النص داخلياً دونما إقحام أو قسر أو إنفعال.

لقد حان الوقت أمام الناقد العربي لإعادة صياغة منظوره النقدي الجديد وهو يشترك بشكل يومي مع المناهج النقدية الغربية الحديثة بخصوصية وأصالة وان يفيد من مختلف التجارب والمناهج دونما نسخ أو تقليد أو مصادرة لتجربته وتراثه وأصالته.

ان سعي الناقد العربي للموازنة بين طرفي النزعة الوصفية والنزعة المعيارية هو مظهر عقلائي يؤكد هذه الخصوصية ويبعد الممارسة النقدية عن الارتواء في أحضان الشكلائية ويجعلها قريبة من طبيعتها التاريخية والاجتماعية ومنفتحة على القارئ العربي الحديث بوصفه متلقياً من طراز خاص.

هل يقف نقدنا الحديث اليوم في مفترق طرق؟

يمكن القول أن الناقد العربي بشكل عام، والنقد العراقي بشكل خاص يقف اليوم في مفترق طرق حاسمة، أشبه ما يكون بالأزمة. فالنقد الأدبي هذه الأيام يقوم بمراجعة أسسه ومناهجه ومنجزاته، وخاصة بعد أن تعرف على الطيف الواسع للإنفجار النقدي الذي صاحب ظهور مناهج واتجاهات نقدية حديثة تأثرت إلى حد كبير بالمنجز اللساني والبنوي والتفكيكي والقرائي والتأويلي، وما صاحب ذلك من تطبيقات على مستوى الممارسة النقدية. ومما زاد من حرجة هذا الموقف إنحسار الكثير من هذه المناهج في مناشئها الأصلية ومحدودية النتائج العملية التي حققتها على مستوى إضاءة وكشف علاقة النص بآليات الحراك الاجتماعي، وهذا كله دفع بالناقد العربي لمراجعة نفسه ومنهجه النقدي، وتحسس مواقع قدميه قبل الاقدام على القيام بأي نقلة حقيقية. والناقد أمام مفترق الطرق هذا يجد نفسه أمام خيارات متعددة وربما أخطرها الارتداد عن كامل المنجز النقدي اللساني وتفرعاته والعودة إلى أنماط وضروب تقليدية أو أكاديمية منحلة، ما زالت جذورها ضاربة في عمق التربة النقدية العربية. ويجد هذا الناقد نفسه أمام خيارات أخرى منها الاستمرار في تعميق واغناء منهجه الحداثي ضارباً عرض الحائط بكل المؤشرات السلبية التي ظهرت من خلال الممارسة النقدية لمثل هذا المنهج، لكن الناقد من جهة أخرى يجد نفسه تحت ضغوط ثقافية واجتماعية وحضارية وسياسية هائلة لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها: إذ يشهد عصرنا صراعاً حضارياً ضارباً تحاول فيه القوى الامبريالية الجديدة فرض أسلوب حياتها وثقافتها واقتصادها على العالم تحت شعار الفضفاض للعولمة، وتجرى محاولات متواصلة لتهميش الفعل الثقافي - وضمناً النقدي - وتحويله إلى

ملحق ثانوي بآليات إنتاج السوق الرأسمالي. أمام عصر تدفق المعلومات، يجد الفعل الثقافي الجاد نفسه أمام خطر التهميش والإهمال والتحول إلى سلعة إستهلاكية من الدرجة العاشرة. أمام هذا الواقع الجديد، يجد الناقد نفسه ملزماً بالدفاع عن خطابه النقدي وعن ثقافته وهويته وخصوصيته والعمل على تفعيل الخطاب النقدي في ضوء الوقائع التي يفرزها عصرنا، وهذا بحد ذاته مبرر كاف لكي يتفحص الناقد، بدقة وموضوعية وشمولية أدواته وخطابه واستراتيجياته النقدية. ولا يمكن قطعاً تحديد طريق سهل محدد و سالك للخروج من هذه الإشكالية: فعلى الناقد نفسه أن يكتشف طريقه الخاص و اضعاً نصب عينيه أهمية إعادة الاعتبار للخطاب النقدي وتفعيله في حياتنا الثقافية والاجتماعية والوقوف ضد محاولات تهميشه أو تدجين الفعل الثقافي. ويخيل لي أن المرحلة القادمة سوف تشهد ضرباً من التوازن بين المقاربات الداخلية والخارجية معاً داخل بنية الخطاب النقدي. فهذا الخطاب لا يمكن أن يتخلى عن حدائته والاضاءات المهمة التي قدمها الانفجار النقدي الحدائي، إلا أنه من الجانب الآخر لا يمكن أن يظل عند حدود هذا المنجز وأن يتجاهل محدودية النتائج الخاصة بالممارسة النقدية وبشكل خاص الإخفاق في استنطاق البنية الدلالية والسيميولوجية للنص، ولذا سيجد هذا الناقد نفسه مضطراً للإفادة من بعض مستويات المقاربات الخارجية لانتاج مقارنة متكاملة وشمولية تضيء داخل النص وخارجه ودلالاته في وقت واحد. في مجرى هذه الاشكالية المعقدة التي تحتاج إلى بعض الوقت سوف لن يكون من الغريب أبداً أن نشهد ظهور مستويات مختلفة من الخطاب النقدي التقليدي والحدائي معاً و سنجد كتابات تنتحل لنفسها صفة الحدائ، لكنها بعيدة كل البعد عن الجوهر الحدائي للخطاب النقدي لأنها تتعلق بالمظاهر والأزياء والقشور الخارجية وتردد بصورة ببغاوية سيلاً جارفاً من المصطلحات النقدية بمناسبة أو بغير مناسبة. كما ستمر خلال ذلك الكثير

من الكتابات النقدية الصحفية الباهتة التي لا تزيد عن تقديم عروض إنشائية محدودة الأثر وفي الوقت ذاته ستطل المقاربات التقليدية والبلاغية والانطباعية والاكاديمية المحنطة برؤوسها مستغلة الفراغ النقدي الراهن. في رأيي أن الناقد العربي بصورة عامة والناقد العراقي بصورة أخص سوف يتوصل في نهاية المطاف إلى إكتشاف رؤيته النقدية الخاصة التي تتفق وحاجات العصر من جهة وتأخذ بنظر الإعتبار غنى النص الإبداعي الحديث وتعقيده، وأحياناً لا مقروئته من جهة أخرى، وأن المرحلة القادمة ستخلق جيلاً جديداً من النقاد أكثر شمولاً واتساعاً وفعالية.

النقد الأدبي بين فائض التنظير وضعف التطبيق

في ندوة نقدية عقدت في بغداد أعلن ناقد شاب ما زال في بداياته الأولى أنه يمتلك نظرية نقدية خاصة. وعندما سأله أحد النقاد الأكاديميين عن جوهر نظريته، قال بكل براءة أن الناقد الفرنسي الفلاني يقول في نظريته كذا وأنا أقول عكس ذلك. بالتأكيد أستقبل المشاركون هذا التصريح الخطر بالسخرية ولم يكلفوا أنفسهم عناء الرد عليه أو مناقشته.

هذه الواقعة الحقيقية تكشف عن الإغراء الكبير الذي تمثله النظرية الأدبية للنقاد، وبشكل خاص الشبان منهم، وهم كما هو واضح واقعون تحت تأثير فتنة التنظير النقدي الذي هيمن خلال أكثر من أربعة عقود على الممارسة النقدية بفضل الثورة اللسانية والنقدية الحداثية وما بعد الحداثية التي وسمت الحياة الثقافية في العالم.

وعلى الرغم من أهمية الإضافات التي قدمتها الإتجاهات النقدية الحداثية كالبنوية والتفكيكية والتأويلية للحياة الأدبية والثقافية إلا أنها بالغت الى حد كبير في الإعلاء من شأن النظرية النقدية وأهملت الى حد كبير التعامل مع النصوص الأدبائية التي ظلت مهمة وتنتظر أقلام النقاد.

لا شك أن النظرية النقدية مقوم مهم من مقومات العملية النقدية عبر التاريخ. ويمكن النظر الى كتاب أرسطو "فن الشعر" أو "الشعرية" بوصفه كتاباً في النظرية النقدية، كما تحفل المكتبة النقدية العربية الكلاسيكية بالعشرات من كتب النظرية الأدبية. وبات من المسلم به تقسيم النقد الادبي الى فرعين أساسيين هما النقد النظري والنقد التطبيقي. وهنا قد يتساءل متسائل: لماذا اذن هذا الاعتراض على النقد النظري الآن؟ المشكلة هنا تكمن في زحف النظرية على التطبيق النقدي الذي أكلته النظرية وتحول

في أحسن الأحوال الى شاهد نقدي يعزز الافتراضات النظرية ليس إلا، وأحياناً يصبح هذا الشاهد شبيهاً بالشاهد النحوي عند النحويين. إذ يميل معظم النقاد الحدائيين الى تجزئة النص الإبداعي أو تفكيكه الى أجزاء أو نويات صغرى، والإكتفاء في الغالب بإنتقاء هذه الجزئيات وإهمال النص في كليته وشموله. كما أن ذلك قد قاد من الجانب الآخر الى إهمال المئات من النصوص الأبداعية التي لم يتسن الوقت الكافي للناقد النظري الإلتفات إليها.

ومما زاد الطين بلة أن يسرف الكثير من النقاد العرب في الإتكاء على التنظير النقدي يتحول فيها الخطاب الأدبي الى مومياء تحت يدي عالم الآثار وأحياناً الى جثة تحت مباحض الجراحين. ونحن هنا لايمكن ان نعمم ذلك على الجميع. فهناك نقاد عرب مبدعون وازنوا بين حدود النظرية وحدود الممارسة النقدية وتعاملوا مع النص بوصفه كائناً حياً ولم يتجاهلوا حياته الداخلية وسياقاته الإجتماعية والتأريخية لحساب تحليل شكلائي، لساني أو بلاغي أو أسلوبى يحيل النص في الغالب الى جثة هامدة أو الى مسرح عمليات واختبارات ما أنزل الله بها من سلطان.

مرة أخرى النقد الحديث بحاجة الى وضع علامات حدود بين النظرية الأدبية والممارسة النقدية التطبيقية إحتراماً لخصوصية النص الأدبي وفضائه الحي.

الناقد العربي بين النزعة الاستهلاكية والنزعة الانتاجية

لم يكن انفتاح الناقد العربي، منذ أكثر من ربع قرن، على المناهج النقدية الحداثية وبشكل خاص اللسانية والبنوية والتفكيكية والقرائية والتأويلية منها بالأمر الهين أو العابر في حياته، بل كان يمثل "صدمة معرفية" حادة جعلت هذا الناقد لبعض الوقت يحس بالأرض تميد تحت قدميه. كانت هذه الثورة النقدية تمثل بالنسبة له انفجاراً حقيقياً على مستوى الكم والنوع معاً، وأحس عدد من النقاد بصعوبة التعامل مع هذا المد النقدي، كما عجز آخرون عن الإستجابة لنداءات هذا الطوفان واغراءاته القوية.

لقد استطاع هذا السيل الجارف من النظريات والمناهج والمصطلحات النقدية أن يهز الثوابت والقناعات الراسخة منذ زمن في وعي هذا الناقد الذي راح يتلمس طريقه بصعوبة داخل حقول الغمام معقدة متشابكة جعلته يعيد النظر بصورة جذرية في ما تعود عليه حقائق وممارسات نقدية قديمة ومعاصرة على السواء. وقد مرّ هذا الاشتباك بطورين: الطور الاول كان الناقد العربي فيه واقعاً تحت تأثير الصدمة المباشرة، ولذا كان في حالة انبهار واستقبال "وتلق" ويمكن أن نسمي هذا الطور بالطور الاستهلاكي لأنه كان فيه مجرد ناقل يلتهم فيه ما يتلقاه دونما هضم أو تمثيل أو تقليب فكانت النتيجة في الغالب إلا في ما ندر، معالجات نظرية (نقلية) وممارسات شبه ميكانيكية لتطبيق هذا المنهج أو ذاك. لقد كانت المناهج غزيرة ومتنوعة ومتناقضة، بحيث أنها سببت "الدوار" المنهجي لدى الناقد وحرمته من فرصة التأمل والانتقاء والتمثل المتكامل لهذه المناهج الحداثية الصادمة. أما الطور الثاني فهو يمثل نضج الناقد العربي في تعامله مع هذه المناهج بروح التأمل النقدي الهادىء بعد أن مرّت

”الصدمة” الأولى للتعرف وهدأت الموجة العالية لتستقر في السطح الهادي للوعي النقدي وقد راح الناقد العربي، في هذا الطور يعيد النظر الهاديء بروح نقدية انتقائية صارمة متفحصاً مواقع قدميه بين حقل الألغام هذا منتقلاً الى طور الابتكار والتوليد والخصوصية، ونعني به الطور الانتاجي الذي يختلف إلى حد كبير عن الطور الاستهلاكي، والنقد العربي اليوم يقطف ثمار هذا الطور الثاني، متأملاً بوعي وبصيرة لحل الفضاءات المفتوحة أمامه.

إلا أننا مازلنا على الرغم من هذه الحقيقة نجد من يتهم الناقد العربي بأنه ما زال يقع ضمن موضوعة الثقافة الإستهلاكية، وانه عجز عن الانتقال إلى طور الثقافة الانتاجية، وهو نتيجة لذلك ضحية للتأثيرات السلبية لاتجاهات المثاقفة، وللمركزية الأوروبية، وللجذب المغربي لمحركات ”العولمة” وبشكل خاص العولمة الثقافية.

اعتقد أن هذا الاتهام غير دقيق، وغير منصف، ففي كل ثقافة مستويات إستهلاكية، وأخرى منتجة، وقد تتغلب في فترة معينة، المظاهر الاستهلاكية على المظاهر المنتجة، وهذا يرتبط بمجموعة من العوامل والمؤثرات الموضوعية والذاتية لثقافة معينة.

وبداية لا بد من تحديد مجال مصطلحي الثقافة الاستهلاكية والثقافة المنتجة، فالدراسات الحديثة تميل لإطلاق مصطلح الثقافة الاستهلاكية على الثقافة التي نكتفي باستهلاك وتداول الأنماط الأجنبية المنتجة في بلدان المتروبول والعجز عن إنتاج أنماط وبنى ثقافية وطنية أو قومية قادرة على مضاهاة أو مواجهة الأنماط الثقافية المستوردة. أما الثقافة المنتجة فتشير من الجانب الآخر إلى تلك الثقافة التي تمتلك القدرة على إنتاج بنى وأنماط خلاقة متجددة تحرك الحياة الثقافية وتجدها بين حين وآخر وغالباً ما توصف الثقافة الأوروبية بمثل هذه الخاصية، بينما تلصق

تهمة الثقافة الاستهلاكية بثقافة بلدان العالم الثالث التي تتهم عادة بالسكونية و بتلقي وتداول واستهلاك المنتجات الثقافية التي تقدمها ثقافات أكثر تقدماً، والتي تجعلها تقع تحت تأثير المركزية الأوروبية والغربية تحديداً.

شخصياً، أرى هذا الحكم يشكل مقايضة غير دقيقة مع الأنماط الاقتصادية المتقدمة في الدول الرأسمالية التي تقوم بتصنيع منتجات صناعية ثانوية أغلبها استهلاكية لغرض تصديرها إلى بلدان العالم الثالث، والتي تقوم بدورها بتلقي هذه المنتجات واستهلاكها، وهذا ما يحدث الآن على مستوى التداول الاقتصادي تحت ظل شعار "العولمة" البراقة. إن تحاول الدول الصناعية "الرأسمالية" المتقدمة القيام بوظيفة الإنتاج وتقلص وظيفة اقتصاديات البلدان النامية إلى مجال استهلاكي تابع للمتروبول ليس إلا. وإذا صح هذا في المجال الاقتصادي، فهو لا يصح بالضرورة دائماً على النتاج الثقافي الذي يتحرك وفق قوانينه الخاصة المستقلة نسبياً عن البنى الاقتصادية والمادية، فالثقافة العربية الإسلامية مثلاً أنتجت في بعض مراحل نضجها ثقافة إنتاجية أو منتجة متقدمة لكن في فترات الركود والانحطاط والضعف كانت تتحول إلى ثقافة استهلاكية تابعة. والثقافة العربية في العصر الحديث شهدت هذين الطورين معاً، إذ سادت في بعض الفترات ضروب من الثقافة الاستهلاكية في هذا الحقل أو ذاك من حقول الثقافة، لكن الثقافة العربية سرعان ما نجحت في التحول إلى ثقافة منتجة قادرة على تجذير وتأسيس الكثير من الأنواع والأجناس والضروب الفنية والأدبية. فبعد تعرّف الثقافة العربية الحديثة على أجناس أدبية جديدة مثل القصة القصيرة والرواية والمسرحية، استطاعت هذه الثقافة من تمثيلها وتطويرها وبالتالي أصبحت أجناساً أدبية منتجة وخلّاقة لها خصوصياتها. وكذلك هو الحال بالنسبة

للخطاب النقدي، إذ سرعان ما نجح الناقد الأدبي من تجاوز المرحلة الاستهلاكية في تلقي المناهج والمصطلحات الجديدة وانتقل إلى مرحلة التأسيس والابتكار والإضافة.

وتسعى الثقافة العربية الحديثة، حتى في مستويات النتاج الثقافي الأخرى مثل الخطاب الفلسفي والاجتماعي والسياسي والعلمي، للتحويل إلى ثقافة منتجة مستقلة عن ضغوط التثاقف السلبية والتأثيرات المدمرة لثقافة العولمة الكوسموبوليتية.

إن إدراك هذه الحقائق يضع أمام المثقف العربي عموماً، والناقد العربي بشكل أخص مسؤوليات مضاعفة للتحرك الواعي في عصرنا لتأسيس ثقافة عربية فاعلة ومؤثرة وقادرة على مواجهة كافة المظاهر السلبية للمثاقفة والعولمة. إلا أن إدراك ذلك يجب أن لا يكون مبرراً للتفوق على الذات واللجوء إلى سياسة إغلاق النوافذ في وجه الاتجاهات الثقافية الأجنبية، وإنما يعني القدرة على تفعيل الثقافة العربية لكي تكون قادرة على التاثر والتأثير دونما خوف. أن ثقافة قوية ومتماسكة هي ثقافة مؤهلة لمواجهة ثقافة الآخر دونما خشية من المسخ والاستلاب والتشويه. ولكي نكون قادرين على تأسيس مثل هذه الثقافة لابد من توفير المستلزمات المادية والمعنوية لذلك والسعي الجاد لخلق المثقف العربي، الذي هو بالضرورة مثقف عضوي، والذي يحس بمسؤوليته ودوره في هذه المواجهة الحضارية المحتدمة ومثل هذا المثقف لابد له أن يحتل موقعه في الحياة الاجتماعية والثقافية وأن يمنح فضاءً أوسع من الحرية والدعم والاحتضان.

فؤاد التكرلي ووعي الحداثة في السرد العراقي

لم يكن فؤاد التكرلي، مجرد ظاهرة اعتيادية في مسيرة السرد العراقي، بل كان حصيلة ووعي عميق بشروط الحداثة السردية في اواخر الاربعينات ومطلع الخمسينات. ويمكن القول ان القاص العراقي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بدأ بمعاينة التجارب القصصية العالمية وراح يتفحص بعناية شروط الكتابة السردية انذاك لتجاوز المستوى الذي توقفت عنده الكتابة القصصية منذ مرحلة الريادة على يدي رائد القصة العراقية محمود احمد السيد انتهاءً بكتابات قصاصي الاربعينات وبشكل خاص كتابات ذو النون ايوب.

ومن الامانة القول أن بداية هذا الارهاص التحديثي قد تحقق على يدي القاص عبد الملك نوري، سواء من خلال تجاربه القصصية المجددة أو كتاباته النقدية التي كان يدافع فيها عن الرؤيا الحديثة في الكتابة القصصية انذاك، ولم يلتحق به فؤاد التكرلي إلا في وقت لاحق، وربما من خلال التأثير العميق الذي تركته تجربة عبد الملك نوري في مجرى السرد القصصي العراقي. فقد كتب فؤاد التكرلي عام ١٩٥٣ في معرض رده على مقالات الدكتور سهيل ادريس في مجلة الاداب انذاك بأن القصة العراقية قد فتحت لها طريقا بأدب عبد الملك، ومن التعسف حقاً ان يبحث نتاج هؤلاء على مستوى واحد مع انتج المحاول الوحيد في ادبنا القصصي: عبد الملك نوري ويشير التكرلي في قراءة لمجموعة عبد الملك نوري "نشيد الارض" عام ١٩٥٤ الى المسحة الفنية التي تتسم بها اعمال عبد الملك نوري القصصي قياساً لقصاصي الاجيال السابقة، فعلى جميع أعماله مسحة ظاهرة لا يمكن ان تنكر، هي هذا الجهد في سبيل غاية فنية. وقيمة عبد الملك نوري تكمن في هذه الحقيقة، وهي قيمة غير قليلة بالنسبة

للقصة العراقية ويذهب التكرلي الى ان شخصية عبد الملك القصصية وهي شخصية فنية ضمن زمن محدود انتجت هذه الاقاصيص.

وإذا ما كان عبد الملك نوري هو الذي فتح الباب أمام الحداثة القصصية فنياً منذ الخمسينات فأن فؤاد التكرلي هو الذي اضطلع بالعبء الاكبر في مواصلة المشروع الحداثي السردى في العقود التالية خاصة بعد توقف عبد الملك نوري وانزوائه الاختياري لأسباب قد نناقشها في مناسبة اخرى. وكشف التكرلي منذ بداياته عن نضج مدهش على مستوى الممارسة السردية والرؤيا النقدية. فمعظم بداياته القصصية وخاصة قصته المبكرة "العيون الخضراء" التي كتبها عام ١٩٥٠ ونشرها عام ١٩٥٣ تكشف عن تكامل في الوعي الحداثى لشروط الكتابة السردية.

ولو فحصنا الخطوط الاساسية للوعي المبكر بمفاهيم الحداثة القصصية وشروطها الفنية في كتابات التكرلي وتعليقاته وشهاداته الشخصية في الحديث عن تجربته القصصية لوجدنا مستوى من الوعي الفنى المتجذر في شخصية التكرلي وافكاره قلما نجد ما يضارعه في كتابات ورؤى قصاصي الاجيال السابقة. وهذا الوعي كما سنلاحظ ذلك لاحقاً هو الذي مهد للتكرلي للإرتقاء بمصاف الكتابة السردية الى هذه الفضاءات الابداعية المتألفة. يعلن فؤاد التكرلي مقدماً ان المقاييس الفنية القصصية يجب ان تستمد من الاداب الاجنبية الغربية، ذلك ان الادب العربي لم يعرف القصة كما هي عليه في الاداب الفرنسية والانجليزية والروسية وغيرها. ولذا انه ليس من الحكمة ان يأتي من يضرب القيم الفنية للقصص الغربية عرض الحائط ويشيد عرائس فكر من العدم. ويحاول فؤاد التكرلي ان يفحص مجموعة "نشيد الارض" لعبد الملك نوري في رواية نشرها عام ١٩٥٤ في ضوء ثلاثة محاور اساسية هي "العقدة" ورسم الشخصية والانسان العالم". ويكشف التكرلي عن وعي مبكر ومتقدم بهذه المفهومات، فهو على سبيل المثال يدافع بحماسة عن وجود "العقدة" في

القصة ويأخذ على عبد الملك نوري اهماله له، ويعترض بشدة على المفاهيم النقدية العالمية التي دعت الى اهمال العقدة تحت تأثير بعض تجارب القاص الروسي أنطوان تشيخوف ويعبر التكرلي عن وعي مدهش وهو يتناول محور "رسم الشخصيات" حيث يوسع هذا المصطلح ليشمل عملية "ايجاد الصور او خلقها في الاقصوصة" فكتابة القصة بالنسبة له هي فن خلق صور تتحرك وأن عملية الخلق لايمكن ان تتأتى الا بواسطة اللغة، وهي وسيلة القصصي الوحيدة الى ذهن القارىء، فمن خلالها يضاء ذهن القارىء، دون وعي منه بعالم من الاشخاص والحركات. والتكرلي من جانب اخر ينبه عبد الملك نوري الى اهمية عنصري "الحوار" و "الأعمال" حيث ان رسم الشخصيات لايتوسل اليه بالحوار والاعمال، ولذا فهو لا يعذر نوري في انصرافه عنها واعتماده بصورة كلية تقريباً على الوصف الخارجي المجرد في تقديم شخصياته. ويضيء التكرلي في المحور الثالث الموسوم "الانسان والعالم" قضايا نقدية مهمة منها ما سماه بـ "الانسان في العالم" او "العالم من خلال الانسان". فهو يرى ان بعض الكتاب الكلاسيكيين يضعون الانسان مداراً لانتاجهم الفني، ذلك انهم يقدمون انساناً ماثم يعرضون العالم من خلاله ويعبرون عن احتكاك هذا الانسان بالعالم الذي يحيطه. فالمحتوى الموجود في قصصهم هو الانسان ثم العالم، ومن هؤلاء دستوفيسكي وسارتر وكامو وكافكا. ومن الجانب الاخر هناك كتاب ينظرون الى الانسان "كشيء في العالم" ليس له ميزة الابتداء به، فوصف العالم عندهم كوصف الانسان: الاثنان موجودان على أساس واحد، من هؤلاء غوركي وشتاينبك وكالدويل، ويضيف اسم عبد الملك نوري الى الصنف الثاني من الكتاب. يؤكد التكرلي على اهمية "التقنية في الكتابة القصصية، ويرى ان ان النظرة الحديثة الى التقنية - هي الطريقة الفنية - تجعل لها الاولوية في خلق الاقصوصة، لأنها هي الموحدة للموضوع، وهي التي تكون هذا العمل الكتابي او ذاك اقصوصة كاملة او

تبقى كلمات على الورق تدخل تحت نوع آخر من الفنون الأدبية كالمقالة أو الريبورتاج أو الانشاء المدرسي. ويرى التكرلي ان التقنية لا تشمل طريقة تقديم المحتوى فقط ولكنها تقترن بمقدار نجاح القاص باستعمال كافة امكانياته ومواهبه في خلق اقصوصة ما. ويتكلم عن القوانين الفنية فيشير الى انها على الرغم من كونها ثابتة ومطلقة لكنها تعتمد في تطبيقها على النظرة الذاتية للناقد الى موضوع نقده. وفي ضوء ذلك ينتقد التكرلي بعض قصص عبد الملك نوري مثل "نشيد الارض" و(الجدار الاصم) و(عبود) لغياب عناصر التقنية فيها بينما يثني على قصص اخرى مثل (الرجل الصغير) و(العاملة والجردي والربيع) و(الغثيان) لاعتمادها كما يذهب الى ذلك على التقنية واستعمال القاص الخاص للمحتوى.

بمثل هذا الوعي المتقدم والمبكر بدأ التكرلي تجربته الحداثية في السرد القصصي منذ مطلع الخمسينات، ومعنى هذا ان الكتابة بالنسبة له لم تكن مجرد (فطرة) او (موهبة) بل كانت وعيا نقديا واستبصارا في الواقع وموقفا فلسفيا من الانسان والكتابة. واهمون اولئك الذين يعتقدون ان عوالم فؤاد التكرلي السردية تفتقد الى رؤيا شاملة وتغييرية للواقع الانساني وهي لاتعدو ان تكون وصفا باردا ومحايدا لحيوات تسير نحو الدمار والسقوط. فهو عندما تحدث عن عبد الملك نوري يلاحظ ان نوري (لا يظهر لي ناسيا لمبدئه التقدمي). فالانسان عنده مثل بقية الاشياء، رغم بؤسه وضياعه يمكن ان يحسن وان يتغير الى مخلوق اخر جديد. ويعبر التكرلي بوضوح عن هذه الرؤيا بالقول:

(وفي اعتقادي ان انعدام الازمات الانسانية - اي الاحتكاك بين ارادة الاشخاص وعالمهم في اقاصيص عبد الملك يفقدها ميزة التعبير عن روح هذا العصر المضطرب. فالانسان مهما ضعف - لم يعد يقف امام مصيره بتخاذل واستسلام وهو ان ثار وفشل، فلن يكون فشله كفشل ابطال عبد الملك نوري، لأن هؤلاء لايفشلون، ولكنهم ينحرون نحرا كالنعاج دون ان

يرفعوا اصبعاً).

وكان التكرلي قد كشف ١٩٥٣ عن قدرة متميزة في الحوار والنقد والتقويم عندما رد على سلسلة دراسات الدكتور سهيل ادريس في تقييم الكتابات القصصية العراقية التي نشرها انذاك في (مجلة الاداب اللبانية) في العام ذاته في ثلاثة اعداد ودافع فيها عن القيمة الفنية في القصة العراقية في ضوء الاحتكام الى قدرة هذه الكتابات على التعبير عما اسماه بـ (التعبير عن البيئة). وهاجم التكرلي الدكتور ادريس مبينا انه لم يعد على القاص ان يعكس اوضاعه الاجتماعية في مرآة الادب، ويهمل كافة النواحي الفنية الاخرى، لينتج ادباً حياً محترماً، ويخلص الى نتيجة مفادها (ان للقصة عنصراً اخر غير تعبيرها عن بيئة المؤلف وأوضاعه الاجتماعية هناك الناحية الفنية. وهذه الناحية وحدها هي التي تقرر ماهية الانتاج الادبي اهو عمل فني منظم ام تهريج صحفي رخيص. اما ان نقصر القياس على التعبير عن البيئة ونتغافل كل سخافات المؤلف وجهله الفاضح بفنه، فذلك ما نؤاخذ عليه كنقاد تحترم احكامهم).

ولكي لاتذهب بنا الظنون الى ان التكرلي من دعاة (الفن للفن) وانه لايعير اهتماما للموقف الاجتماعي ولتصوير الواقع الانساني، علينا ان نتذكر فهمه الانساني العريض والمتفائل لوظيفة الأدب ودفاعه الحار عن مفهوم الالتزام في الادب، وهو دفاع لا يخلو من منظور الالتزام في الادب، وهو دفاع لا يخلو من منظور الالتزام الوجودي لدى سارتر:

(ولكن التعبير عن البيئة والالتزام في الادب بصورة عامة - يحمل معنى اخر اعمق واوسع هو التعبير عن حركة الحياة حولنا، عن تطلع اشخاص بيننا الى المستقبل، عن كفاحهم في سبيل الخير والحرية، عن قلقهم العميق ومحاولاتهم المنتجة، عن الانسان فيهم).

ومما يدل على هذا الوعي الانساني لمفهوم الالتزام لدى التكرلي ايمانه

بالجوهر المحلي الوطني وللهوية القصصية العراقية، فقد تحدث التكرلي مرة عن تجربته القصصية عام ١٩٧٣ عن هذه القضايا بوضوح (كنت اعلم بأن استكمال الاقصوة العراقية لمواصفات فنية عالية لا يمكن ان يرفعها الى المستوى العالمي، إلا اذا بنيت على التراب العراقي. لاجدوى من اقصيص دون هوية. ولا يكفي ان تكتب اسما عراقيا على دمية مستوردة من الخارج او من الخيال. كما نفى في حوار مع الدكتور نجم عبد الله كاظم ان يكون متشائما واكد على تفاؤله المشروط (ان كل شخصياتي متشبهة بالحياة). في ضوء هذا المستوى من الوعي العميق بشروط الحداثة القصصية بدأ فؤاد التكرلي كتاباته القصصية منذ الخمسينات وهذا الوعي لم يكن بالتأكيد متقطعا عن الجهد التأسيسي النقدي السردي الذي انجزته تجربة عبد الملك نوري في مطلع الخمسينات والتي اسهمت في التمهيد لخلق حساسية فنية حداثية دشنت مرحلة جديدة في تاريخ السرد العراقي. وضعت على الطريق القويم نحو آفاق العالمية.

ولذا فعلى الناقد الذي يتصدى لدراسة تجربة التكرلي القصصية والروائية ان يأخذ بالحسبان كل هذه العناصر مجتمعة، إضافة الى إلمام شامل بالمؤثرات الفكرية والفلسفية والنقدية والحياتية التي كونت هذا الوعي المتقدم. وهذا مادفع بالقاص فؤاد التكرلي الى التآني في كتابة قصصه. فقد كان مقلداً لدرجة لافتة للنظر، ويمكن القول انه قد اسس مجده المبكر على مجموعة قصصية هي (الوجه الاخر)، ولم يباشر الكتابة الروائية إلا في وقت لاحق عندما اصدر روايته الاولى (الرجع البعيد) عام ١٩٨٠، ثم اعقبها بمجموعة من الروايات الأخرى التي جعلته احد القمم الشامخة والتميزة في مسيرة السرد العراقي والعربي. ومن هنا يتأتى حجم الخسارة التي منينا بها برحيل هذا المعلم البارز في ثقافتنا الحديثة.

الخطاب النقدي العربي الحديث بين التبعية الثقافية والحداثة

مدخل إلى طبيعة الإشكالية:

شهدت حركة النقد العربي الحديث منذ حوالي أربعة عقود أي منذ (السبعينات تحديداً) دخول وامتصاص وتمثل الكثير من المناهج والمفاهيم والمصطلحات النقدية الجديدة التي استمدتها أساساً من الثقافة الغربية، وبدا فيها نقداً، في الظاهر امتثالياً إلى حد كبير تجاه هذه المؤثرات الأجنبية مما عرضه، وبالتالي، للوقوع تحت تهمة التبعية الثقافية التي تشغل أذهان المفكرين والمبدعين العرب على السواء.

ويبدو لي أن الخطاب النقدي العربي أكثر من غيره عرضةً لمثل هذا الاتهام بحكم طبيعته التجريدية والذهنية واحتكاكه المباشر بالثقافة الغربية، وبسبب ارتباطه بالثورة اللسانية والسيمايائية التي فجرت سلسلة من المناهج والمقاربات والاتجاهات النقدية الجديدة مثل البنيوية والتفكيك والتأويل ونظريات القراءة والتلقي وغيرها، ولأن الخطاب النقدي العربي الحديث تجاوب إلى حد كبير مع هذه المعطيات النقدية وتفاعل معها بسرعة وجدية فقد أثار الكثير من الاعتراضات وردود الأفعال المتباينة بين مختلف الأوساط الثقافية والفكرية. فما هي حقيقة هذه التهمة وما هو مدى مشروعيتها، وهل أن نقداً العربي الحديث قد فقد هويته وأصالته وأصبح أسير خطاب الآخر وقيمة ومصطلحاته؟ لكي نكون قادرين على مواجهة هذه التساؤلات، لا بد لنا، قبل كل شيء من فحص جوهر إشكالية التبعية الثقافية التي نحن بصدد الخوض فيها. تمثل موضوعة أو (ثيمة) التبعية الثقافية وما يتفرع عنها أو يرتبط بها من موضوعات ومفاهيم كالغزو الثقافي والمثاقفة والتغرب والتأثير

والاستشراق المضاد والفراكونية وغيرها، واحدة من الاشكاليات الكبرى التي تواجه الثقافة العربية اليوم التي تؤرق المفكر العربي الحديث بشكل خاص. فنحن نعيش اليوم في عصر تتفاعل فيه الحضارات والقيم والايديولوجيات وتتصارع أو تتبادل التأثير بطريقة سريعة وعميقة، بحيث بات من المستحيل على أية ثقافة أن تقف بمنأى عن هذا التفاعل، أو تغلق أبوابها في وجه المؤثرات الخارجية في زمن الانفجار المعلوماتي والمعرفي الهائل ونظم الاتصالات المتقدمة فالعالم اليوم قد غدا حقاً قرية كونية صغيرة: وهي حقيقة موضوعية يتعين علينا الاعتراف بها ومواجهتها بوعي كامل، ولكن ما هو يا ترى مصدر هذه الاشكالية؟

يخيل لي أن السبب الجوهرى ناجم عن النمو غير المتناظر وغير المتكافىء للمجتمعات والحضارات الحديثة في عصرنا، ومنها الحضارة العربية، فقد كانت الحضارة العربية في عصور إزدهارها مركزاً للتأثير والاشعاع والفعالية جعل منها حضارة مركزية مكثفية بذاتها وقادرة في الوقت ذاته على أن تترك تأثيرها الثقافي في الثقافات الثانوية والفرعية والصغرى، عن طريق التأثير فيها، وأحياناً امتصاصها وتمثلها، إلا أن سقوط الحضارة العربية، وتحولها من ثقافة مركز مشع إلى ثقافة هامش تعيش في منطقة الظل والتخلف والظلام، جعلها تكتشف فجأة الفجوة الحضارية التي تفصلها عن الغرب الذي استطاع أن يحقق نهضة حضارية وثقافية كبيرة جعلته يتحول إلى مركز جديد للاشعاع وال جذب والتأثير. فقد نهض الغرب، في العصر الحديث، متسلحاً بالعلم والمعرفة وبقيم انسانية (هيومانية) تعتمد العقل والحرية والانفتاح، ومستنداً إلى قاعدة اقتصادية وتكنولوجية متطورة مكنته من إنتاج بنية ثقافية عقلانية وعلمانية تتخذ من الحرية والحدثة والتحديث شعاراً لها، وفي مقابل ذلك، ظلت حضارات ومجتمعات أخرى، منها الحضارة العربية تعيش في

حاله تخلف وجمود وانحطاط، فالحياة الاقتصادية كانت مختلفة وشبه إقطاعية، والبنى الاقتصادية وقوى الانتاج في حالة ضمور، كما أن الحياة السياسية كانت تضع الوطن العربي تحت التبعية الأجنبية للدولة العثمانية، ولذا فقد جاءت مدافع نابليون لتنبه الوطن العربي إلى عمق الفجوة الحضارية التي تفصل الحضارة العربية عن الحضارة الغربية. ومن هذا الاحساس بالفجوة الحضارية بدأت الرغبة في التغيير تتضح شيئاً فشيئاً داخل بنية المجتمع العربي وطبقاته وشرائحه الاجتماعية، وفي مقدمتها شريحة المثقفين التي اضطلعت في ظروف صعبة، بمهمة تأسيس وعي نهضوي جديد، وراحت الرغبة في التغيير تتخذ عدة مسارات في آن واحد: في الجانب السياسي ظهرت النزاعات الاستقلالية والقومية والقطرية التي تطالب بالانفصال عن جسد الدولة العثمانية والتحرر من كافة أشكال الهيمنة الأجنبية، وعلى الصعيد الاقتصادي كانت هناك محاولات لتحديث البنية الاقتصادية والانتاجية والعلمية للمجتمع العربي، إلا أن المعركة كانت أكثر احتداماً على الجبهة الثقافية التي راح يتضح فيها بشكل حاد الصدام بين ثقافتين ورؤيتين متباينتين. فلئن كانت المؤثرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية تمر داخل بنية المجتمع العربي عبر القنوات الغربية دونما مقاومة أو اعتراض كبيرين في الغالب فقد توجهت المؤثرات الثقافية الغربية مقاومة واضحة من قبل البنية الثقافية العربية لأنها كانت تحمل قيم مجتمعات أخرى، ولم تكن برئية أو محايدة أبداً، ومن هنا راحت تتضخم هذه الاشكالية وتتسع وتواجه ردود أفعال متباينة من قبل مفكري النهضة العربية في مختلف المراحل، وقد تركزت ردود الفعال هذه في ثلاثة مواقف أساسية: الموقف الاول يدعو إلى الانفتاح الكامل على ثقافة الغرب لتحقيق العمق الكامل للحدثة، وهو الموقف اللبرالي، أما الموقف الثاني فقد كان رافضاً للثقافة الغربية وداعياً إلى غلق الأبواب بوجهها بدوافع وتبريرات مختلفة منها ذات طابع قومي،

باعتبار أن الثقافة الغربية تسعى لإستلاب الهوية الثقافية القومية وتشيع بدلها ثقافة كوسموبوليتية مهجنة، ودوافع ذات طابع ديني إسلامي، ترى أن ثقافة الغرب تؤدي إلى طمس القيم الدينية الإسلامية، وتدعو في مقابل ذلك للعودة إلى أصول سلفية ودوافع ذات طابع ايديولوجي ترفض الموقف الوجودي والانطولوجي والفلسفي الذي تنطوي عليه الثقافة الغربية بوصفها ثقافة طبقة برجوازية، وهي بالتالي ثقافة طبقية معادية للجوهر الثقافي المتحرر للثقافة العربية الحديثة. وفي مقابل هذين الموقفين برز موقف ثالث يحاول التوفيق بين هذين الموقفين بدرجات متفاوتة، فهناك من يدعو إلى إقتباس بعض عناصر الثقافة الغربية والبعض الآخر يدعو إلى الأقتباس المشروط بينما يدعو آخرون إلى إعادة تكييف وتأصيلا لعناصر الثقافية الغربية وتكييفها لحاجات الثقافة العربية وقيمها الروحية والأخلاقية وصولاً إلى تحقيق شعار "التبادل الثقافي المتكافئ" بدلاً من مفهوم التبعية الثقافية¹. وفي مثل هذا المناخ راحت تزداد المخاوف من التأثيرات السلبية للثقافة الغربية على الثقافة العربية الإسلامية، وراحت معها تبرز الموضوعات أو المفهومات المتعلقة بالتبعية الثقافية والغزو الثقافي والمثاقفة والاستلاب والتغرب وغيرها، وهي مصطلحات تنطوي على الكثير من التعقيد والتداخل والتشابك وتتطلب على الدوام إعادة فحص ومراجعة وتمحيص، فمصطلح التبعية الثقافية مثلاً هو مصطلح اقتصادي وسياسي قبل كل شيء، ولم يقترن بالثقافة إلا حديثاً، ويلاحظ برها غليون أن مفهوم التبعية الثقافية قد انتقل إلى الحقل الثقافي من النظرية الاقتصادية العالمية التي أرتبطت بالبحث في مشكلات التخلف الاجتماعي والاقتصادي في العالم الثالث عموماً وأن هذا الانتقال للمفهوم إلى ميدان الثقافة بالذات قد حصل بعد الحرب العالمية الثانية على أيدي المدرسة الاقتصادية الأمريكية اللاتينية اليسارية، واعتبرت التبعية الثقافية، منذ ذلك الوقت، بعداً من الأبعاد الرئيسية لظاهرة

التبعية العمة الاقتصادية والسياسية^٢، والتي تنطوي على نمط العلاقة التي تجعل الثقافات تعتمد اعتماداً بنوياً في اندماج القيم والمعاني والأفكار والمعارف التي تحتاج إليها مجتمعاتها على ثقافات أخرى تمارس اتجاهها سيطرة ما، سواء كان ذلك بسبب تفوق هذه الثقافات الموضوعي في مقدرتها على مثل هذا الانتاج، أو بسبب انعدام الثقة بالنفس لدى لثقافات الضعيفة^٣. ولو فحصنا بقية المصطلحات المماثلة مثل الغزو الثقافي والامبريالية الثقافية والتغرب والاستلاب والمثاقفة لوجدناها تحمل بدرجات مختلفة الوجوه المتنوعة لإشكالية التبعية الثقافية، وهي مصطلحات ذات حدين: فهي تصلح لأن تكون سلاحاً بأيدي تلك الفئات والشرائح التي ترفض أي لون من ألوان التفاعل الثقافي، وتدعو إلى الانغلاق والانكفاء على الذات بدوافع قومية أو دينية أو أيديولوجية، لكنها من الجبهه الاخرى يمكن أن توظف بوعي أكبر للوصول إلى صيغة مقبولة وعملية تمكن الثقافة العربية من التفاعل مع الثقافات الأخرى، وفي الوقت ذاته تحافظ فيه الثقافة الوطنية على خصوصيتها وأصالتها.

رؤية خاصة: تفعيل الثقافة

وبدورنا نرى أن هذه المفاهيم يجب أن لا تتحول إلى شعارات للتخويف من الآخر ومن ثقافة بأي حجة كانت، وبالتالي تبرر المزيد من الإنكفاء والتشردن والارتداد نحو الماضي بعيداً عن جدل الحاضر وأفاق المستقبل، نحن أبناء الحاضر والمستقبل معا: وعلينا أن نواجه هذه الحقيقة بجسارة، ومثلما نبيع لنفسنا حق اقتباس الجوانب العلمية والتكنولوجية والاقتصادية من الآخر، فمن حقنا أيضاً أن نفيد من ثقافته أيضاً ولا نغلق البواب في وجهها، لكننا من الجانب الآخر بحاجة إلى مواجهة ثقافة الآخر بثقافة قوية وخلاقة قادرة على أن تكون مكافئة لثقافة الآخر نفسه،

والثقافة العربية تمتلك خزيناً معرفياً وعمقاً تاريخياً وأصالة تمكنها من الارتقاء إلى مستوى ثقافة الآخر، وبالتالي الحوار معه على مستوى التكافؤ والمساواة إلا أن الثقافة العربية قبل كل هذا بحاجة إلى تفعيل وتوثير من أجل الإرتقاء إلى هذه الحالة. إن الثقافة قوية وخلقة أصلية لا يمكن لها أن تخشى الاحتكاك بالثقافات الأخرى، أما الثقافة الضعيفة والهامشية الجامدة فهي التي تخشى مواجهة الثقافة القوية، ولهذا فلنكن لا نكتفي بالتبكي والخوف من الآخر علينا أن نبدأ بثقافتنا ذاتها ونمدها بعناصر الحياة والقوة والديمومة لتكون قادرة على مواجهة الثقافات القوية، ولكن ما هو السبيل إلى ذلك؟.

إن الثقافة مثلها مثل أي كائن آخر، بحاجة إلى الهواء النظيف والغذاء الكافي والفضاء الواسع الحر لكي تنمو وتقوى. وثقافتنا العربية، ظلت تعاني من الإهمال والحرمان، وتنمو في الغالب اعتماداً على الطاقات الفردية غالباً، ولم تتحول إلى هم أساسي من هموم المؤسسة السياسية والاجتماعية، فهي أولاً وقبل كل شيء بحاجة إلى المزيد من الحرية: فالمثقف بحاجة إلى الاحساس بالأمان والحرية وهو يبدع ويكتب ويبتكر فلا يمكن له أن يبدع تحت سيف ديموقلطيس المشهر فوق رأسه دائماً، ولا أن يتحرك داخل أرض محرثة بال ممنوعات والمحرمات والألغام، المثقف بحاجة إلى حق التفلسف والتمنطق والرفض وحق أن يقول "لا" عندما يجد ذلك ضرورياً، المثقف بحاجة إلى أن يتحرر من الابتزاز والترويض ومحاولات التدجين والاعتراف وله بحق الاختلاف والجدل والابتكار والتجريب وتقع على عاتق المؤسسة الاجتماعية والسياسية أن تولي اهتماماً استثنائياً لشؤون الثقافة وأن توفر لها كل مقومات النمو والتراكم والارتقاء وأن تخصص لها الاعتمادات الكافية السخية التي تحرر من خلالها، المبدع من سلطة الجوع والفاقة والتسول الثقافي، إن ثقافة كهذه

كفيلة بأن تقف شامخة بوجه التحديات، وهي كفيلة بأن تفجر طاقات المبدعين وتدفعهم لمزيد من التآلق والخصوصية والابداع، وإذا ما استطعنا أن نضمن الشروط الموضوعية التي تضمن تفعيل الثقافة العربية ومنها خلق جيل مثقف محصن يؤمن بفعالية الثقافة نكون قد تجاوزنا منطق الخوف والتردد في تعاملنا مع ثقافة الآخر: لأننا عند ذاك سننطلق من بنية ثقافية متينة ومتماسكة قادرة على الحوار الحر المتكافئ، وعلى الاخذ والعطاء معا في عالم تشتبك فيه الاصوات وتتجاور وتتقاطع وتتعايش في آن واحد وفي كل لحظة. أن ثقافة عربية مشبعة بهواء الحرية وموصولة بمقومات الصحة والحياة قادرة على الدخول في عصرنا من أوسع ابوابه وبالتالي الاندراج دونما خوف بما يسميه د. عزيز العظمة "بالعالمية" أو "الزمانية" والذي يقترن في نظره "باشكال الحداثة والعلمانية"؛

الخطاب العربي النقدي الحديث: التبعية أم الخصوصية:

وفي مثل هذا المناخ الشائك وجد الناقد العربي الحديث نفسه منذ مطلع السبعينات، في مواجهة مخاض نقدي شامل هز المفهومات والمصطلحات والمقاربات النقدية في الثقافة الغربية والعالمية ذاتها، ولاحظ هذا ناقد بفراسسته أن المناهج والاتجاهات الجديدة إنما تسعى لتجريد الثقافة الغربية من نزعتها المركزية وتطلق العنان لعمليات تفكيك وتأويل وقراءة حرة ومتنوعة نفلت من فضاء المركزية الغربية ذاتها، ولذلك فقد واجهت هذه الاتجاهات في البداية مقاومة عنيفة من قبل المؤسسة الثقافية والنقدية العربية ومفهوماتها المركزية القارة التي كرستها منذ عصر النهضة وحتى الستينات من هذا الجذر الخفي، المتمحور من إطار المركزية الغربية والاوربية، وبدأ الناقد العربي الحديث يتحرك وهو سميك بما هو جوهري في هذه الثورة المنهجية: حرية التأويل والقراءة، والجسارة في

تفكيك النصوص وإعادة بنائها في سياقات جديدة - وهكذا فالناقد العربي كما يذهب إلى ذلك د. عبد الله إبراهيم لم يمثل في هذه المناهج والمقاربات إلى ما يكرس المركزية الأوروبية، بل إلى ما يفككها ويساعد على الإفلات منها⁹ فالمناهج النقدية بطبيعتها ذات شمولي وكوني وقابلة للتكيف وفق الحاجات الحسية الملموسة لهذه الثقافة أو تلك، ومنها الثقافة العربية الحديثة، كما نبهت هذه الثورة النقدية الناقد العربي إلى أهمية المطيات اللسانية والبلاغية والأسلوبية التي سبق للنقد العربي الموروث وأن إحتفى بها منذ البداية، ولهذا أسدت الاتجاهات الجديدة خدمة جلييلة للناقد العربي الحديث لأنها دفعته للعودة لفحص المورث النقدي العربي وإعادة دراسة المقومات النحوية والبلاغية والأسلوبية للنص الأدبي، وقد تطلب ذلك تبصراً أعمق في جماليات اللغة العربية وقواعدها وفنونها وعلومها وتبجراً في موروثنا الإبداعي، وكان من ثمرة ذلك أيضاً العودة إلى إعادة قراءة تراثنا الأدبي قراءة جديدة في ضوء المناهج الأدبية واللسانية الحديثة، وهي عملية ستقود بالضرورة إلى ردم الفجوة بين موروثنا النقدي وخطابنا النقدي الحديث، وهكذا يمكن القول أن هذه الاتجاهات لم تدفع بالناقد العربي الحديث بعيداً عن النص الأدبي العربي أو بعيداً عن موروثه النقدي وإنما دفعته للتركيز على بنية هذا النص اللسانية وامكانات قراءته وتأويله بشكل لم يسبق له مثيل من الموروث العربي الكلاسيكي الشعري والسردى، الشفوي والمدون على السواء إضافة إلى تقديم أدوات البحث المنهجي لمختلف الباحثين لفحص الخطابات والنصوص الفلسفية والصوفية والكلامية والفقهية المختلفة. ويتبين لنا من كل ما تقدم أن الناقد العربي الحديث لم يكن مجرد متلق للحديث لم يكن مجرد متلق سلبي واستهلاكي لثقافة الآخر، وإنما كان مبتكراً ومجدداً ومؤصلاً للمناهج والمفاهيم والمصطلحات، وأنه إنما كان يتعامل بوعي عال مع هذه المناهج والمقاربات جعلته يقف موقف النذ للند للناقد الغربي،

ذلك انه انطلق عبر مجهودات فردية في الغالب ومن موقف القوة والحصانة والتبصر وهو يتعامل مع ثقافة الآخر - حتى ليكن القول أن الناقد العربي - أو شريحته المتقدمة - قد حقق ما نطمح إليه من تفعيل للثقافة العربية ترتقي فيه من مستوى الإستهلاك إلى مرتبة الانتاج لتقف بتكافؤ ومساواة مع الثقافة الغربية إلا أن هذه المجهودات الفردية المحدودة للناقد العربي والتي جعلته يحافظ على أصالته واستقلاله وتبعده عن شبهات التبعية الثقافية، ولا تكفي بحد ذاتها للخروج بالثقافة العربية من شرنقة الامتثالية والاستهلاكية إلى فضاء الانتاجية والابتكار والتكافؤ الثقافي والاستقلال عن مظاهر التبعية الثقافية، إذ أن تحقيق ذلك يتطلب تضافر جهود المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتفعيل الثقافة بشكل عام وتوفير كافة الضمانات والمقومات التي تكفل لها الحياة والنمو في عالم يزدحم بالآراء والمؤثرات والصراعات ترى هل يمكن القول أن نقدنا العربي الحديث اليوم، يقدم النموذج الذي نطمح إليه للإرتقاء إلى مستوى المواجهه المتكافئة مع ثقافة الآخر وإشارة مهمة لإمكانية الخروج من نفق الماضي والهيمنة إلى فضاء التحرر والاصالة والخصوصية والتي تقترن بدورها بما هو إنساني وشمولي أيضا؟.

هذا التساؤل هو الإشكالية الكبرى التي يتعين علينا نقاداً ومثقفين مواصلة التصدي لها وتقديم الاجابات الأولية عنها مستقبلا.

الهوامش:

- ١- من التبعية إلى التبادل الثقافي المتكافئ (هيئة التحرير مجلة الوحدة، العدد ٩٢ طرابلس - ليبيا).
- ٢- التنمية الثقافية بين التبعية والنقض (برهان غليون / مجلة الوحدة، العدد ٩٢ طرابلس ليبيا).
- ٣- المصدر نفسه ص ١٤.

- ٤- العلمانية من منظور متخلف، د. عزيز العظمة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ١٩٩٢، ص ١٠.
- ٥- التفكير، الأصول والمقولات د. عبد الله ابراهيم، الدار البيضاء، ١٩٩٠، منشورات عيون.

النقاد وجريرة الأحكام النقدية المجانية

قبل سنوات نشرت مجلة "المصور" القاهرية مسرحية قصيرة للمسرح العبثي دورنمايت، تنتمي إلى المسرح اللامعقول، وطلبت من عدد من النقاد والكتاب المصريين الكتابة عن هذا النص المسرحي ودلالاته الرمزية بوصفه إضافة مهمة لمنجز هذا المسرحي الكبير وقد أفاض النقاد في إضاءة مختلف الجوانب المتعلقة بمسرح اللامعقول وبأهمية هذه المسرحية الجديدة. وكانت المفاجئة غير المتوقعة التي حملها العدد التالي تتمثل في إعلان هذه المجلة إن هذا النص ليس نصا لدورنمايت وإنما هو نص مصري كتبه الكاتب والصحفي المصري احمد رجب المعروف بكتاباتة الساخرة حيث أعلن احمد رجب انه هو كاتب هذه المسرحية، وانه كتبها بطريقة ملفقة كان يعتمد من ورأها تدبير "مقلب" لعدد من النقاد المصريين الذين استكتبهم المجلة آنذاك.

تذكرت هذه الواقعة وأنا أقرأ لعدد من الأدباء الشباب الذين يمارسون كتابة النقد هذه الأيام يكيلون فيها المديح لنصوص قصصية أو شعرية غاية في الرداءة والضعف، وكأنهم فقدوا القدرة على التمييز بين الرديء والجيد. وغالبا ما يمهد أمثال هؤلاء النقاد بمقدمات نظرية واقتباسات من نقاد عالميين لا علاقة لها لا من بعيد ولا من قريب بالنصوص التي يدرسونها. بلغ وتبلغ أحيانا لبعض هذه المقدمات والأحكام درجة التنظير النقدي والفلسفي الذي قد يصلح للقول في كل زمان ومكان ومن المؤسف إن يهمل مثل هؤلاء النقاد مواجهة النص قيد الدراسة مواجهة مباشرة وشاملة ونراهم يهربون إلى جوانب جزئية وصغيرة مثل الوقوف أمام الصورة الشعرية أو الانزياحات الأسلوبية أو تعدد الأصوات أو البنية الإيقاعية والموسيقية بمعزل عن كلية النص. ومن المؤسف إن يمتلك مثل

هؤلاء "النقاد" الاستعداد للكتابة عن أي نص مهما كان هزيباً أو ملفقاً أو طارئاً على الإبداع. أحسست بالخيبة في احد المرات، وأنا أقرأ نصاً نقدياً لأحد الأساتذة الأكاديميين الذين احترم جهودهم بحق نص في منتهى السذاجة والسطحية يحمل مثل هذه الأحكام المجانية المخيبة. والأسوأ من ذلك إن يتطوع البعض لكتابة تفريظات أو مقدمات أو كذيلات لمجموعات شعرية أو قصصية أو نصوص روائية لا تستحق ثمن الحبر الذي طبعت به. والأنكى من ذلك إن يعمد البعض ممن يطمون بالشهرة السريعة لجمع ما تيسر من هذه التفريظات والانطباعات الشخصية في كتاب أو كتيب مستقل يدفعه إلى أيدي القراء الكرام الذين سيكونون بالتأكيد في لهفة لمعرفة المزيد من الكشوفات الفنية والمعرفية والدلالية التي فاضت بها "قريحة" ذلك المبدع "الفلتة" فريد عصره وكل العصور.

أنا لا اعتب على المنشئين والمبدعين لكن اعتب على زملائي وأصدقائي الذين انحاز إليهم كثيراً وأعني بهم النقاد إن لا يلقوا بالأحكام النقدية بصورة جزافية وان يحتكموا أولاً وقبل كل شيء إلى ذائقتهم وعقولهم وقلوبهم لتميز الرديء من الجيد والرفيع مما هو في درجة الصفر في الإبداع.

الشاعر حسين مردان: استذكار متأخر

يبدو أن ذاكرة المثقفين العراقيين بدأ يصيبها العطب والبلى. فمن شقوق هذه الذاكرة راحت تتساقط وتنسى أسماء مهمة في تأريخنا الثقافي الحديث. ولم يعد المثقف العراقي، يستذكر ولو من باب الوفاء، قائمة طويلة لا تنتهي من أسماء مبدعيه في ميادين الشعر والقصة والنقد والفن التشكيلي والمسرح والسينما والاعلام والفكر والثقافة. ياترى هل اصبنا جميعا بمرض قصر النظر، بحيث لم نعد نرى الا الرموز الثقافية القريبة منا زمنيا ومكانيا واصبحنا عاجزين عن رؤية القامات التي كانت يوما ما شامخة ومؤثرة في حياتنا وتاريخنا.

ويخيل لي أننا لكي لاننسى علينا ان نشحن ذاكرتنا جيدا لكي نستحضر تلك الاسماء لتشارك معنا، من خلال عطاءاتها في اثناء رصيدنا الروحي والجمالي والفكري، ولكي لاتظل فقط جزءا من الماضي، او صفحة باهتة من صفحات النسيان. نفعل ذلك لكي نصل وعي الحاضر بتجربة الماضي ووعيه. فالثقافة التي لاتحترم تأريخها وتاريخ رموزها تظل ثقافة مقطوعة الجذور وعائمة في سديم لا تاريخي.

خطر لي ذلك فجأة وانا اقف امام خبر على الانترنت يشير الى اعادة طبع ديوان (قصائد عارية) للشاعر حسين مردان من قبل احدي دور النشر اللبنانية مؤخرا. كيف تسنى لنا طيلة هذه الفترة ان ننسى بهذه القسوة هذه القامة العالية لواحد من مبدعينا الذين استطاعوا ان يهزوا اوصال المجتمع العراقي وقيمته الساكنة في فترة دقيقة من تاريخنا الاجتماعي والثقافي، اواخر اربعينيات ومطلع خمسينيات القرن الماضي، واستطاع ان يفرض ظله الشفاف على المشهد الثقافي طيلة اكثر من عقدين من الزمن.

لقد كان ظهور حسين مردان (١٩٢٧-١٩٧٢) حدثا لافتا في حياة الشعر العراقي بل وفي المجتمع العراقي، وشكل بروزه ظاهرة اجتماعية وشعرية معا.

واليوم عندما نراجع بهدوء وموضوعية منجز هذا الشاعر المتمرد، نجد انفسنا مضطرين لتصحيح الكثير من الاحكام والتقييمات غير المنصفة عن هذا الشاعر واتي كانت تنظر اليه بوصفه يمثل ظاهرة اجتماعية متمردة صدمت الذوق الاجتماعي وسلم القيم انذاك ليس الا، وتجرده من اي اضافة مهمة لرصيد الشعرية العراقية. قد لاختلف كثيرا عندما نقر بأن البؤرة المركزية للحدثا الشعرية في الخمسينيات قد تركزت على رائدي قصيدة الشعر الحر في العراق بدر شاكر السياب ونازك الملائكة واللذين سرقا الاضواء لأنهما حقا كانا المؤسسين الحقيقيين للبواكير الاولى للحدثا الشعرية العربية التي خيمت منذ ذلك التاريخ على المشهد الشعري العربي، لكننا ينبغي ان نعترف ايضا بأن حسين مردان قد كان-دون ان نغير ذلك انتباها جادا- هو المؤسس الحقيقي لقصيدة النثر من خلال اجتراحه الشخصي لضرب من الكتابة الشعرية اطلق عليه مصطلح (النثر المركز). ومع ان الشاعر حسين مردان نفسه كان قد قال بتواضع بأن النثر المركز ليس شعرا وانما هو تطوير للشعر المنثور والقصيدة النثرية، الا ان الفحص الفني المتأمل يدفعنا الى الاقتناع بتوافر الكثير من مقومات قصيدة النثر في كتابات حسين مردان الشعرية تلك، مما يجعل من (النثر المركز) شكلا جنينيا ارهص في وقت مبكر ب (قصيدة النثر) لا في الشعر العراقي فقط، بل وفي الشعر العربي ايضا.

كان حسين مردان انسانا كبيرا، عاش حياته بصورة تلقائية وشبه فطرية ورفض ارتداء الاقنعة المزورة التي كان يرتديها البعض. وخلال سنواته الطويلة كسب حب جميع الادباء والمثقفين وتحول الى اسطورة

وامثولة يختلط فيها الواقع بالخيال، لكنه قبل هذا وذاك مبدع حقيقي، امسك بشجاعة في وقت مبكر جمرة الكتابة والتجديد والتجاوز، وكان متطابقا مع نفسه وذاته، وهو ما يرتب علينا نحن مثقفي مطلع القرن الحادي والعشرين مسؤولية استذكاره واستذكار عشرات الاسماء التي انسلت وللأسف بصمت من خلال شقوق ذاكرتنا التي راحت تصاب بالعطب والبلى.

علينا ان نفعل ذلك، على الاقل، من باب الوفاء وسعيا لإستكمال اجزاء الصورة الناقصة لثقافتنا الحديثة.

بين صراحة الناقد و"زعل" الشاعر

في ندوة احتفالية خاصة نظمت لمناسبة صدور ديوان "تفاحة في يدي الثالثة" للشاعر حسين القاصد في مطلع تموز ٢٠٠٩ في فندق الشيراتون ببغداد تحدثت عن الشاعر والديوان فأشرت إلى إن الشاعر قد قطع مسافة طيبة من التطور الشعري بين ديوانه الثاني سَاهز وجه الليمون "وديوانه الثالث" تفاحة في يدي الثالث "وأنه تخلص من الكثير من نرجسيته ورومانسيته وأنه يسير بخطوات واثقة نحو النضج واختتمت كلمتي القصيرة بعبارة موجزة أثارت كما يبدو "زعل" الشاعر قلت فيها:
إننا أمام مشروع شاعر قطع أشواطاً طيبة في الكتابة لكنه في النهاية سيصل."

وفوجئت بالشاعر يخرق الأعراف والتقاليد الأدبية وينبري لمهاجمتي بحدة بصوت عال: "لقد انتهت مرحلة المشاريع الشعرية أنا شاعر رغم انف النقاد الذين هم مجرد مشاريع نقدية". ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أرسل لي صديق الشاعر رسالة عتاب غاضبة يتهمني فيها بإتخاذ موقف العداء منه في حكمي النقدي ذاك ترى هل جاء الزمن الذي يفترض فيه من الناقد إن يحصل على إذن خاص من الشاعر ليقول ما يقول، أم أنه مطالب قبل كل شيء بالاحتكام إلى رؤيته النقدية وقناعته وقراءاته وإحساسه بالمسؤولية وهو يمارس سلطة النقد المرآة - في الجوهر - من الهوى والانحياز والعدوانية. هل يتعين على الناقد، هذه الأيام، إن يتملق للشاعر أو المبدع ويكتفي بكيل المديح له بمقولات واحكام هلامية فقيرة نقدياً متخلياً بذلك عن وظيفته التي تفترض الأمانة والنزاهة والموضوعية، وقبل كل شيء الشجاعة لقول الحقيقة، وإيقاظ النائم من نومه في العسل أو في الأوهام التي يتخيلها عن نفسه أو تلك التي يوهمه بها أنصاف

المتأدين وأرباع النقاد المتزلفين لإعتبارات خاصة.
النقد مسؤولية، ولا سلطة على الناقد غير ضميره وقناعته، إما الناقد
الذي يجامل ويزور الحقيقة إرضاء للمشاعر أو المبدع فهو يخون الأمانة
الموكلة إليه، أو هو يفتقد إلى الفراسة النقدية والى القدرة على التمييز بين
ما هو ردىء وجيد. بين ما هو محتشد الشعري الحقيقية وما هو مجرد نظم
يفتقد إلى الحياة والإبداع والتخيل.
على الناقد هذه الأيام إن يعيد قراءة المنجز الإبداعي لشعرائنا وأدبائنا
وان يكون شجاعا وأميناً وصادقاً في أحكامه النقدية، وان يلقي بسلة
القمامة كما هائلاً من الكتابات الرديئة والسطحية وإذ لم يفعل ذلك فعليه
إن يصمت.

الوعي المنهجي شرطاً

يشكل الوعي النقدي المنهجي أحد المرتكزات الأساسية في نضج أية حركة نقدية جادة، ولذا فقد كان الناقد العربي، ومنذ مطلع هذا القرن مشغولاً بمحاولة صياغة موقف منهجي واضح في الرؤيا النقدية، ويمكن القول أن تاريخ النقد العربي الحديث في القرن العشرين هو إلى حد كبير تأريخ الصراع من أجل اكتشاف منهج عربي خاص في الممارسة النقدية. لكن هذا الصراع لم يكن يسيراً ومباشراً، وظل على الدوام يصطدم بمواقف وعقليات متزمتة ومتحجرة من جهة وبعقليات منفتحة لكنها تأخذ المناهج الجديدة بألية واستلام ودونما تمحيص أو فحص من جهة أخرى. ويبدو، لهذا السبب ولأسباب أخرى أن الحديث عن المنهج أو النقد المنهجي سيظل أحد محاور الجدل النقدي المثير في ثقافتنا الحديثة، ذلك أنه يؤشر وعياً صحياً بأهمية المنهج والتفكير المنهجي في النقد الأدبي تحديداً، وفي العلوم الانسانية والطبيعية بشكل أعم. إذ لا يمكن الحديث عن أية حركة نقدية جادة ما لم يتوفر لديها شرط الوعي المسبق بألية المنهج النقدي. فقد كان الوعي الذاتي بأهمية المنهج هو المنطلق الأساس لتأسيس مسارات جديدة منظمة ومنسجمة ومتماسكة في النقد الحديث وفي العلوم الاجتماعية، حتى بات في الامكان الحديث عن عصر جديد هو عصر المناهج. ولو عدنا إلى مورثنا النقدي لوجدنا أن الوعي المنهجي كان هو الشرط الأول لتجاوز مرحلة الانطباعات الذاتية غير المنهجية في تأريخنا الأدبي. كما أسهم الوعي المعاصر في التخلي عن الكثير من المظاهر الانطباعية والذاتية التي ظلت ترافق الممارسة النقدية العربية في العصر الحديث. ومن الملاحظ أن الكثير من الممارسات النقدية العربية قد

ضاع، أو ظل خارج سياق الحركة النقدية لأنه كان يفتقد إلى رؤية منهجية واضحة، أو ظل عند حدود الأحكام الذوقية والانطباعية أو ضمن إطار التحليل البلاغي أو الأحكام المعيارية المضمونية المعزولة من الممارسة النصية الداخلية للعمل الأدبي. ولذا يمكن التأكيد هنا على اعتبار الوعي المنهجي أساساً مهماً وتأسيساً لقيام حركة نقدية فاعلة ومؤثرة في ثقافتنا المعاصرة. ولهذا يتعين على الناقد أن يكون مدركاً لمفهوم المنهج عموماً، ومتحمساً لحدود منهجه النقدي كي لا تفتقد ممارساته النقدية إلى التماسك وإلى توافر استراتيجية رؤيوية واضحة، وخطوات إجرائية محددة فالمنهج لم يعد مجرد خطة عمل عامة، بل أصبح منظومة فكرية ونظرية ورؤية شاملة تنطوي على وعي بالاستراتيجيات العامة والتكتيكات أو الخطوات الإجرائية التفصيلية للتحليل والوصف والاستقصاء معاً. لذا فقد كان الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت على حق عندما نظر إلى المنهج بوصفه الأداة الأساسية للبحث عن الحقيقة عن طريق اعتماد القواعد اليقينية والبسيطة التي تتضمن تحقيق ذلك، وأن بالغ - خلال ذلك في الدعوة إلى منهج شمولي ذي اتجاه واحد في البحث عن الحقيقة يتمثل في المنهج الرياضي، وهو أمر دفع بعدد من المفكرين للإعتراض عليه بالدعوة إلى تعدد المناهج والادوات والعقلانيات التي تقود إلى الاقتراب من الحقيقة. وفي زمن الحوار الخصب بين المفهومات والنظريات والأيديولوجيات والاعتراف بحق القراءات والتأويلات المختلفة، حري بنا أن نؤمن بتعددية المناهج النقدية وحقها في الحوار والجدل بعيداً عن المصادرة أو محاولة فرض منهج أحادي يزعم لنفسه القدرة الشمولية على حل اشكالات الثقافة المتنوعة في مجالات العلوم الاجتماعية والطبيعية. بل إننا لنؤمن إضافة إلى ذلك، بحق كل ناقد في أن يجترح لنفسه منهجاً نقدياً خاصاً به يمكن أو أن ينتمي إلى واحد أو أكثر من المناهج النقدية

الأساسية المعروفة، وهو طموح يمكن أن يتحقق بالنسبة للناقد العربي الجاد الذي يجيد التأمل في أدواته ويطلب التمعن في الخطابات الأدبية والظواهر الثقافية، ويقيم حواراً خصباً معها على وفق وضوح منهجي، الذي هو أساس كل فعالية نقدية أصيلة وجادة. ومما له أهمية بهذا الصدد إدراك الحدود الحقيقية لمفهوم المنهج النقدي وتحريره من الاشتباك مع مجموعة كبيرة من المصطلحات والمفاهيم المقاربة أو المجاورة كالتيار والمدرسة والمقاربة والمذهب والاتجاه والعلم والفلسفة والابستمولوجيا (نظرية المعرفة) والحذر أيضاً من تحويل المنهج النقدي إلى أيديولوجية أو فلسفة أو علم أو ابستمولوجيا. فالمنهج أداة للكشف والتحقيق والوصف والاستقراء. وهو في إتكائه على العلم أو الفلسفة أو الأيديولوجية أو الابستمولوجيا يظل محافظاً على جوهره الأصلي ولا يتحول، ولا ينبغي له ذلك أبداً إلى واحدٍ من هذه الفروع المعرفية، لأن ذلك يؤدي لا محالة، إلى طمس حدود المنهج ونقله إلى ميادين وحقول معرفية أخرى لا علاقة لها به. فالممارسة النقدية التي تنقل المنهج كلياً إلى حقل من العلوم الطبيعية والاجتماعية مثل علم النفس أو علم اللغة أو اللسانيات تجعل الممارسة النقدية بالضرورة فعالية بعيدة عن روح المنهج، فيتحول الفحص النقدي إلى فحص سيكولوجي وربما سريري في الحالة الأولى، وإلى فحص لغوي (لساني) في الحالة الثانية، وهو ما نجد له وللأسف، قرائن في الممارسة النقدية الحديثة عربياً وعالمياً. ومثل هذا ينطبق إلى حد كبير عند تجاوز تخوم المنهج النقدي نحو حقل الأيدلوجيا أو السوسيولوجيا (علم الاجتماع) أو التاريخ، حيث تتحول الممارسة النقدية عند ذاك من حدود المنهج النقدي إلى أيديولوجيا أو سوسيولوجيا أو تاريخ وما إلى ذلك، وبذا لا تمتلك أية وشائج متينة بالخطاب النقدي الحقيقي. ومن الإشكاليات الكبرى التي تتعلق بوضوح المنهج علاقته بالنظرية، وبالنظرية الأدبية

تحديداً. فالنقد المنهجي الحديث، ينطوي بالضرورة على بعدٍ نظري، لم يكن واضحاً أو متأسلاً في الماضي، إذ يظل الجدل الداخلي قائماً بين النظرية والمنهج، إلا أن ذلك لا يبرر الإسراف في التنظير على حساب الممارسة وعلى خصوصية المنهج النقدي ذاته. ولذا فقد كان الناقد تزفيتان تودوروف على حق عندما حذر مما سماه بفائض التنظير، الذي يلحق ضرراً فادحاً بالممارسة التطبيقية والنصية. وقد كان الناقد الألماني آيزر – أحد منظري منهج القراءة والتلقي دقيقاً عندما حاول التمييز بين المنهج والنظرية حيث ذهب إلى أن النظرية تزودنا، بعامّة، بالمقدمات التي تُرسي الأساس لإطار المقولات، على حين تمدنا المناهج بالأدوات المستخدمة في عملية التفسير. وأخيراً فإن من الضروري جداً الفرز الواعي والدقيق بين مختلف المناهج النقدية ومعرفة حدودها وأصولها ومنطلقاتها الفلسفية وضبط أو تحديد للإتجاهات والتسميات والتفريعات التي تدور في الوسط النقدي حول عدد غير محدود من المناهج.

فهناك تسميات عديدة لا يمكن القبول كلياً بها لمناهج مفترضة. فنجد من يتحدث مثلاً عن المناهج البلاغية واللغوية (اللسانية) والتاريخية والنصية والجامعية، (الأكاديمية)، والدينية، والأخلاقية والصحفية والنفسية والاستقرائية والشكلانية والجمالية والانطباعية والاجتماعية، والايديولوجية والفلسفية والبنوية والتكاملية والتأويلية والقرائية وغير ذلك من تصنيفات منهجية فرعية غير مستقرة تماماً، ولذا تدعو الضرورة إلى إعادة فحص هذه التصنيفات ودمجها في فروع منهجية محدودة ومعقولة، والتمييز بين الأصول والفروع، وهو أمر يتطلب حواراً متصللاً وجاداً بين ممثلي مختلف المناهج النقدية الحديثة، وقد سبق لنا وأن بينا تصوراتنا فيما ينبغي أن تكون الحالة عليه، وبشكل خاص فيما يتعلق بتقليص عدد المناهج وضبط حدودها وهو ما يتطلب منا

ربما ومن زملائنا النقاد والباحثين والادباء تدخلاً مثيراً ومفيداً. ومن هنا يمكن القول أن المنهج النقدي يفترض وعياً انطولوجياً شاملاً وإدراكاً للأدوات الاجرائية الموظفة في الممارسة النقدية، وهو يظل، قبل كل شيء المنطلق والبدائية لكل حركة نقدية جادة ومنها حركة النقد الأدبي العربي الحديث.

أين يقف خطابنا النقدي اليوم؟

ثمة أسئلة دقيقة وحساسة لا يمكن التهرب منها تتعلق بالوضع الراهن للممارسة النقدية في الأدب العربي عموماً وفي الأدب العراقي بشكل خاص: ماهي الصورة الحقيقية الراهنة التي يقدمها النقد الأدبي لنفسه خلال المرحلة الراهنة وما هي خطوط سيره الأساسية وهل هنالك مسالك مغلقة أو ملغومة أمامه؟

يخيل لي أن الإجابة عن مثل هذا التساؤل ليس بالأمر الهين أو اليسير، فلو وجهنا مثل هذه الأسئلة في منتصف السبعينات ومطلع الثمانينيات في القرن الماضي لقلنا بأن هذا النقد منهمك بالبحث عن أدوات ومناهج جديدة أطلقها الانفجار النقدي اللساني الحدائفي في ستينيات القرن الماضي، وأنه معني بتقليب ومراجعة مصطلحه النقدي وإعادة تشغيله في ضوء متغيرات الذائقة النقدية وفي ما تراكم من معارف وعلوم أقتحمت فضاء الممارسات النقدية بقوة وعنف. وربما تكون إجابتنا أكثر وضوحاً حول مسؤوليات الحركة النقدية في مطلع القرن العشرين أو في منتصفه، فقد كانت المهمات النقدية واضحة ومرتبطة بآلية الفعل الثقافي والأدبي وبالتغيرات في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية آنذاك.

أما اليوم فلا يمكن القول – بوثوقية بان نقدنا مازال يمر بتلك الثورة الحدائية التي استمرت أكثر من أربعة عقود. يخيل لي أن نقدنا اليوم مازال يراوح في مكانه وأنه في الجواهر يقوم بمراجعة ما حققه وأنجزه في مسيرة أربعة عقود من الإشتباك مع المفاهيم الحدائية النقدية، وأنه يبدو أحياناً متردداً وحائراً وغير واثق مما ينبغي عليه عمله مستقبلاً وهو يقف في مفترق طرق حاد وحاسم.

لقد خطا نقدنا الأدبي خطوة مهمة عندما أنفتح على مناهج النقد الأدبي الحديثة اللسانية والأسلوبية والبنوية والتفكيكية والقرائية والتأويلية، وقد مكنت هذه الخطوة نقدنا من التحول من طرائق نقدية تقليدية أو ذوقية إلى آفاق الحداثة النقدية بما فيها من تنوع ووضوح منهجي، إلا أن هذه النقلة كان لها مالها وعليها ما عليها.

صحيح استطاع هذا النقد أن يحقق بعض الإنجازات المهمة على صعيد التنظير والممارسة النقدية، إلا أنه من الجانب الآخر اكتشف الكثير من جوانب القصور والمحدودية والإخفاق في هذه العملية، فقد اكتشف هذا النقد أن الكثير من الممارسات كانت شكلية ومظهرية ولم تمس الجوهر الحقيقي للمناهج النقدية الحداثية، وأن الكثير من النقاد ظل يتعكز على سيل جارف من المصطلحات النقدية لتغطية العجز عن التوغل إلى دقائق المناهج الحداثية.

كما أن عملية الانبهار الكلي منعت الكثير من النقاد من القدرة على تشكيل رؤيا نقدية خاصة تفيد من المعطى الحداثي في النقد دون أن تكون أسيرة له. يمكن القول أن نقدنا قد أسرع الإندفاع دون ترو أو دون استخدام الكوابح التي لا بد من استخدامها في نقاط الاجتياز الخطرة والحساسة، وهو يشتبك بحرارة بهذا الكم الهائل من المنهجيات الحداثية التي وجدها أمامه.

لقد اكتشف الناقد العربي مثلاً أن تلك المناهج الحداثية قد مكنته من معاينة وفحص المكونات الداخلية للخطاب الإبداعي، لكنها عجزت عن إضاءة المستويات العميقة الخاصة بالمعنى والدلالة والموقف الفكري. ولاحظ هذا الناقد أن الكثير من الممارسات النقدية اكتفت بانتقاء جوانب جزئية لسانية أو بلاغية أو أسلوبية أو سيكولوجية دون أن توفق في الوصول إلى إكتناه الرؤية الكلية الشمولية للنص الأدبي وفق ما تقتضيه

آليات التحليل النصي الحداثي. وفي الكثير من الممارسات النقدية السريعة أصبح النص الأدبي هامشاً ومجرد شاهد لفحص المنهج النقدي ذاته.

ولهذه الأسباب، وربما لإعتبارات أخرى، يجد الناقد العربي نفسه أمام ضرورة التوقف قليلاً للقيام بمراجعة شاملة لمنهجه النقدي وأدواته ومصطلحه النقدي قبيل الإقدام على اتخاذ أية خطوة جديدة مستقبلاً...

ويبدو لي أن هذا التوقف المؤكد قد أوحى بحالة من الركود في صعيد الفعل النقدي أتاح الفرصة لعودة وانتعاش الكثير من المناهج النقدية التقليدية والانطباعية التي فقدت فاعليتها وحضورها خلال فورة التحديث النقدي في الربع الأخير من القرن العشرين بل أن المشهد قد يوحي أيضاً بإحتمال حدوث ردة في المشهد النقدي وبشكل خاص الأكاديمي منه، وبالتالي قطع الصلة مع مناهج الحداثة النقدية.

أن فحص المشهد الثقافي العربي لا يبرر مثل هذا القلق. فحركة النقد الأدبي العربي الحديث قد اختارت الحداثة النقدية الواعية طريقاً أساسياً لها، وهي لا يمكن لها التراجع عن مثل هذا الخيار، وأن وجدت توقفات أو مراجعات لا يعني بالضرورة تراجعاً أو رفضاً لمناهج الحداثة النقدية. واعتقد جازماً بأن المرحلة القادمة سوف يشهد نضجاً أفضل للخطاب النقدي العربي الحديث الذي سيفيد من فترة المراجعة هذه لتجديد رؤيته النقدية والتخلص من كافة مظاهر المراهقة والعشوائية والتسرع التي كانت تظهر بين حين وآخر.

ولا شك أن الناقد العربي الحداثي بحاجة إلى إدراك مسؤولياته الثقافية والاجتماعية معاً وهو يواجه الألف الثالث للميلاد بكل ما فيه من تغيرات وألغام وأنفجارات معرفية ومعلوماتية وتحديات خطيرة تتقنع وراء لافتة "العولمة" البراقة، ولهذا لا بد لهذا الناقد أن يعيد تأسيس خطابه النقدي الجديد لكي يكون أكثر قدرة على الإيفاء بمسؤولياته تجاه النص وتجاه

الواقع الاجتماعي المتغير معا.

وقد يجد هذا الناقد نفسه ملزما للإفادة من بعض مستويات التحليل الخارجي والداخلي في أن واحد دون أن يقيد نفسه بالآليات التقنية الداخلية للخطاب الأدبي، وهو منحى بدأت تضح بعض ملامحه في بعض الممارسات النقدية الجديدة في النقد العربي الحديث خلال السنوات القليلة الماضية.

من كل ما تقدم يمكن القول أن نقدنا العربي الحديث اليوم يراجع نفسه وربما يقدم نقدا ذاتيا أيضا وأنه بصدد القيام بخطوة جديدة على طريق الحدائث النقدية: خطوة أكثر وعيا، وأكثر تجذرا واصالة تجعله قادرا على الإسهام في خلق مشروع نقدي وثقافي شامل و تفعيل الفعل الثقافي والنقدي في وجه محاولات التهميش والتحييد والشكلية.

أخلاقيات الكتابة النقدية

قبل فترة قليلة دفع لي احد الأدباء الذين أكن لهم احتراما خاصا برواية مطبوعة حديثا لأحدى الكاتبات قال لي جئتك بـ "شغل" "بزنس" فتساءلت عن مقصده فقال "أنا مكلف بإبلاغك بعرض للكاتبة عن هذه الرواية مقابل مبلغ مادي" لم اصدق ذلك للوهلة الأولى ورجوته إن يعيد لي مضمون الفكرة التي عجزت عن هضمها وتصديقها في بداية تلقيها لكن تأكد لي أنها هي هي أي أن امدح مقابل النقود. كان ذلك من الصعب عليّ في تلك اللحظة السيطرة على مشاعري الشخصية وردود أفعالي فقلت ما قلت ومما قلته له وما يمكن إن أقول له ألان إن الكتابة النقدية ليست سلعة قابلة للبيع أو الشراء ذلك إن الضمير الإنساني الذي يبدعها لا يمكن إن يكون "أيقونة" في مزاد علني أو في سوق النخاسة. فالناقد بل الكاتب بشكل عام يكتب على وفق ما يمليه عليه ضميره، أو ما تمليه عليه قناعته وقراءاته أما الناقد الذي يكتب عن هذا النص أو ذاك في مقابل ثمن مهما كان عاليا أو واطئا فهو نقد لا أخلاقي بمعنى انه يتخلى عن ابسط مقومات الخلق النقدي، واعني بها النزاهة و الموضوعية و الأمانة وعدم التأثر بالضغط أو الدوافع الذاتية والخارجية واهم من ذلك عدم النظر إلى مقامات كتاب تلك النصوص ومراكزهم ودرجة القربى أو الصداقة التي تشدك إليهم عائلية أو عشائرية أو مدنية أو حزبية أو ايدولوجية أو دينية أو قومية وما إلى ذلك. الناقد قبل كل شي ضمير اجتماعي مسؤول وهو مثل القاضي العادل والتي توضع قضايا الناس أمانة في عنقه، ولذا فلا يحق له أخلاقيا ولا اجتماعيا التفريط بهذه الأمانة لأي سبب كان، لا يمكن الحديث بأي معنى من المعاني عن أي لون من المقايضة المادية لجهد الناقد الإبداعي النزيه.

بالتأكيد مرت في تاريخنا الثقافي القديم و الحديث مراحل رديئة كان فيها إبداع الكاتب يباع و يشتري، و نعرف كلنا قصة الشعراء الذين كانوا يقفون على أبواب الخلفاء و السلاطين و الموسرين عارضين أشعارهم في سوق التكبس. كما نتذكر بصورة جيدة لا تنسى الأثمان "المليونية" التي كانت تدفع من قبل الطاغية و زبانيته و أعوانه لأنصاف الشعراء من الطباليين و المزمريين الذين يصبغون على الجلود صفات القديس لكن ذلك زمن مضى.

وولت والى الأبد تلك الفترة المظلمة من تأريخ بلدنا و ثقافتنا التي امتهنت فيها الثقافة و أريققت فيها كرامة المبدع الحقيقي، فلم يعد لقصيدة المديح موطىء قدم في أدبنا، ولم تعد للتكبس غير الشريف من الكتابة الإبداعية مكان تحت شمس الإبداع الحقيقي اليوم.

التاريخ يدخل بوابة الرواية

علاقة التاريخ بالرواية، كما يبدو، علاقة أكثر من أن تكون عابرة أو عرضية. فعندما ظهرت الرواية جنساً أوروبياً حديثاً أقترنت في الغالب بالتأريخ فوجدنا روايات السير والترسكوت التاريخية وروايات الكسندر دوماس و مئات غيرها. كما أن الرواية العربية قد أقترنت في بدايتها بالتاريخ كما هو الحال في روايات جورجى زيدان التاريخية وفي روايات نجيب محفوظ التاريخية المبكرة. ولكن مع صعود الواقعية في العصر الحديث حدثت قطيعة واضحة مع التاريخ وبالتالي مع الرواية التاريخية. و راحت الرواية وكل فنون السرد تعنى بوصف الواقع الاجتماعي والسياسي و أحيانا السيكولوجي لما يدور في عصرنا. بل أن الدراسات والكشوفات التي أطلقها الفيلسوف الفرنسي بول ريكوز وخاصة في كتابه "الزمن والسرد" قد زهبت الى القول ان التاريخ هو سرد، ولذا الحق الخطاب التاريخي، خاصة في دراسات الناقد الامريكى هايدن وايت بالسرد جملةً مع التمييز الضروري طبعاً بين السرد التاريخي والسرد التخيلي.

لكن الانعطاف الاخطر في علاقة التاريخ بالرواية تمثل في سبعينيات القرن الماضي بصعود اتجاهات (ما وراء الرواية) أو ما وراء السرد التي تكشف أصلاً عن وجود نص حكائي او سردي، تاريخي في الأغلب، داخل المحكي او المروي بقصدية واضحة. وبما ان الروائي كان يميل في الغالب الى الافادة من الوثيقة او المخطوطة التاريخية، لذا وجد التاريخ طريقه بسهولة وشرعية حدثية الى قلب الفعل الروائي.

الا أن هذه العودة للتاريخ في حاضنة الرواية تختلف جذريا عن كيفية ظهورها في بداية ظهور الرواية جنساً ادبيا. فهناك ثمة تعالق داخلي وبنوي بين السرد والواقعة التاريخية التي غالبا ماتحمل اسقاطات و

احالات الى الخاضر، الى ازمنة ووقائع و أماكن أخرى. ولذا وجدنا نقاد السردية الحديثة يحتفون بهذا اللون من حضور التاريخ في السرد الحديث بوصفه مظهراً من مظاهر ما بعد الحداثة في الفن الروائي.

و ربما يمكن أن نستحضر هنا بعض الاعمال الروائية العالمية الحديثة التي دمجت عضويًا بين التاريخ والرواية ومنها على سبيل المثال رواية " اسم الوردة" للروائي والناقد الايطالي امبرتو ايكو ورواية "امرأة الضابط الفرنسي" للروائي الأمريكي جون فاولز. كما شهدت الرواية العربية ومنها الرواية العراقية ظهور العشرات من الأعمال الروائية التي تنتمي الى الميمنة سرد منها روايات لأحمد خلف وعبدالخالق الركابي وعلي بدر وفاضل العزاوي وجهاد مجيد ومهدي عيسى الصقر وغيرهم.

ومما له دلالة هنا وجود تعالق بين التاريخ والحاضر، والحوار بين الشخصيات التاريخية والمعاصرة والذي يتحقق احيانا عن طريق الاسقاط والترميز أو الاستحضار و احيانا عن طريق العودة الاستكشافية الى الماضي، وهذه العودة الافتراضية تتم عادةً من خلال بحث عن مخطوطة او وثيقة تاريخية او سيرة شخصية عاشت في الماضي الافتراضي.

عودة الرواية الى أحضان التاريخ اصبحت مظهراً من مظاهر ما بعد الحداثة وقد تتحول الى "موضة" تفتن القاصين والروائيين في كل مكان.

التراث والحداثة بين الانقطاع والتواصل

تعد العلاقة بين التراث والثقافة علاقة أشكالية معقدة وملتبسة وذلك بسبب عدم وجود حوار صحي متواصل بين ممثلي التراث الذين يرفضون الانفتاح على الحداثة وبين ممثلي الحداثة الذين يرفضون التعامل الجاد مع التراث ويعلنون عن وجود قطيعة معرفية بتعبير المفكر الفرنسي ميشيل فوكو مع التراث بوصفه شرطا لتأسيس خطاب حداثي جديد.

لقد أدى هذا التصلب في الموقفين وغياب موقف وسطي معتدل في الثقافة العربية الى استقطابات متطرفة قادت الى نتائج وخيمة لا على المستوى الثقافي فقط والفكري والادبي بل تعدى ذلك الى المواقف السياسية والفكرية الحساسة حيث مهد ذلك الى ظهور التطرف والغلو والتيارات السلفية والاصولية في الثقافة العربية التي ترفض الانفتاح على معطيات العصر الحديث ومتغيراته وتصر على تقديم أنموذج سياسي وفقهي يعتمد على المقايسة والعودة الى اصول وتجارب وممارسات تعود الى أكثر من خمسة عشر قرنا مما أدى الى خلق حالة من الجمود في الفكر السياسي والديني أسهمت في تأجيج حالة العنف الاجتماعي وصعود النزعات التكفيرية والارهابية التي تستتر ظلما وراء المبادئ الحنيفة السمحاء للدين الاسلامي دين التسامح والمؤاخاة والحياة. ومن الجانب الاخر وجدنا أن الكثير من الاتجاهات الحداثية قد أسست خطابها وتجربتها وممارستها في ضوء الطلاق مع التراث مما أدى الى حالة من الاستغراب الثقافي البعيد عن فهم شروط الواقع الاجتماعي والفكري الملموس المرتبط بمؤثرات وطقوس اجتماعية وفكرية او تراثية لا يمكن اغفالها. وجاءت الكثير من الاحكام الحداثية منطلقة من زاوية التعالي على التراث و منجزاته المتنوعة التي اصبحت جزءاً من وعينا الجمعي و

ثقافتنا وسلوكنا.

و من المؤسف ان تتجنب معظم الاتجاهات الحدائيه اقامة حوار صحي ومنفتح مع النص التراثي للكشف عن حمولاته المعرفية وأنساقه البنيوية والفكرية وتمثالاته الجمالية المختلفة. وللخروج من هذه الازمة المستحكمة و لغرض توفير مناخ ثقافي و فكري و نفسي صحي لا بد من تجاوز حالة الاستقطاب هذه والبحث عن صيغة للحوار المثمر والايجابي بين ممثلي التراث والحدائيه لان استمرار هذا التنافر سيقود الى نتائج كارثية على الثقافة العربية وعلى التجربة السياسية وبناء المجتمع المدني والديمقراطي.

و أعتقد شخصيا ان التأسيس لمثل هذا الحوار الصعب ممكن اذا ماتوفرت الرغبة والنية الصادقة والاحساس بالمسؤولية لدى طرفي المعادلة. ويمكن للمفكر الحدائيه أن يعتمد على معايير حدائيه لفهم النص التراثي من خلال الكشف عن ادبية او شعرية النص الادبي. اذ ان الاحتكام الى معايير الشعرية ومكونات الخطاب الادبي والبحث عن الانساق الداخلية للنص هي مجسات نقدية صالحة للتعامل مع النصوص الحدائيه والتراثية على السواء. ومثل زاوية النظر هذه سوف تجنب الناقد الحدائيه اشكالية الوقوع في صدام مباشر مع النص التراثي او رفض معطياته واحكامه القيمة جملة وتفصيلا مما يعمق من مستوى القطيعة لتتحول الى ظاهرة مرضية خطيرة ستترك نتائجهما الخطيرة على بنية الثقافة العربية الحديثة وتضع العقل العربي بشكل عام في غربة عن واقعه وماضيه.

لا بد لنا في الثقافة من الاعتراف بجملة من الحقائق والوقائع والمشخصات التي يفرضها الواقع الحي منها زببقية هذا الواقع واحتشاده بالشفرات والرموز والايقونات المتشابهة. ولكي نكون جديرين بالانتماء الى العصر واشكالياته علينا جميعا حدائيين وتراثيين ان نغادر ابراجنا

وقلاعنا المحصنة وان نهبط الى ارض الواقع الصلب ونبدأ حواراً غير
مشروط ربما تمثل معرفة الآخر والاعتراف به الخطوة الاولى في هذا
السبيل.

الترجمة وأضاءة النص المترجم

لم تعد عملية ترجمة النصوص الأدبية والإبداعية مثل الروايات والمسرحيات والدواوين الشعرية والدراسات النقدية تقتصر على عملية نقل للنص الأدبي المترجم وإنما أصبحت ترتبط بأضاءة هذا النص من جوانبه المختلفة من خلال التعريف بالمؤلف وطبيعة الجنس الأدبي والدلالات المختلفة التي يحملها النص إذ لا يمكن للقارئ العادي أحياناً أن يدخل إلى أسرار العملية الإبداعية وخفايا النص المترجم دونما قراءات تمهيدية أو مقارنة أو موازية. فلكي تفهم مسرحية من مسرحيات الكاتب الألماني (برتولد بريخت) لا بد وأن تعرف أن هذا النمط من التأليف المسرحي يرتبط برؤيا ما يسمى بالمسرح الملحمي. وإذا ما شئت أن تقرأ رواية حديثة للروائي الفرنسي (الن روب غرييه) لا بد وأن تفهم السياق العام لمدرسة الرواية الجديدة في فرنسا واحتفائها بالوصف وإهمالها أحياناً لنظام تسمية الشخصيات الروائية وإذا عكفت على قراءة رواية لماركيز لا بد وأن تفهم الأصول الجمالية لمدرسة الواقعية السحرية وكذلك هو الحال بالنسبة للروايات التي تنتمي إلى اتجاهات ما وراء السرد أو الميتا - سرد.

وهذا الأمر ينطبق أيضاً على قراءة النصوص الشعرية المعقدة لشعراء أمثال: ت.س. أليوت ورامبو وبودلير والن غنزبرك لا بد وأن نلم بالمبادئ الأولية الخاصة بتجربة كل شاعر وطريقة توظيفه للرموز واللغة والتاريخ والأساطير.

ويخيل لي أن الناقد العربي القديم لم يكن بعيداً أمام مثل هذا الوعي فعمد إلى تفسير النصوص الأدبية والشعرية والتعريف بها ومحاولة فك جوانب الألغاز أو الإعجاز فيها.

هذه المقدمة اسوقها لاعبر عن اعجابي الشخصي باثنين من المترجمين العراقيين هما الشاعر نصير فليح الذي قام بترجمة مختارات شعرية للشاعرة اميلي ديكسون والمترجم السيد علاء شطنان التميمي الذي ترجم دراسة نقدية مهمة كتبها الروائي الفرنسي فرانسوا موريك تحت عنوان "الروائي وشخصه". اذ لم يكتف المترجمان الفاضلان بتعريب النصوص الاجنبية و انما قدما احاطات غنية و وافية تعرف بهذه النصوص و تجعلها ممكنة الادراك من قبل القارئ الاعتيادي.

فالشاعر نصير فليح قد اشفع كتابه بمقدمة وافية عن الشاعرة أميلي ديكسون وسبب اهتمامه بتجربتها الشعرية كما ترجم فضلاً عن ذلك اربع دراسات نقدية قصيرة تتناول الاوجه المختلفة لتجربة الشاعرة عبر مستويات دلالية واسلوبية مختلفة واشفعها بمحاولة شخصية لتقديم قراءات جديدة لثلاث من قصائد الشاعرة، مما مهد للقارئ السبيل للوصول الى اسرار التجربة الشعرية للشاعرة بيسر اكبر. اما المترجم الاستاذ علاء شطنان التميمي فقد لجأ الى تقديم مجموعة من المقدمات الموضوعية والمترجمة التي تتعلق بالنص المترجم وما حوله. فقد عرف القارئ اولاً بالروائي الفرنسي فرانسوا موريك متوقفاً عند المكانة التي احتلها في الرواية الفرنسية. ولان المترجم ادرك ان الموضوعية النقدية التي سبق لموريك وان قدمها تتعلق باشكالية نقدية معقدة حول علاقة الروائي بشخصه فقد اشفع كتابه هذا باصداً مهمة تركتها هذه الدراسة في ذلك الوقت و اهمها السجال النقدي الذي اثاره آنذاك جان بول سارتر عندما كان شاباً وفي مقتبل تجربته الادبية والفلسفية، حتى يمكن القول أن النص النقدي لموريك لا يشغل الا ثلث حجم الكتاب فقط. وبذا نجح المؤلف في ان يضع القارئ داخل هذه الاشكالية النقدية والابداعية وقريباً من السجال النقدي الخصب الذي أثارته وما زالت تثيره في الحياة الادبية

والنقدية.

من هنا فنحن ندعم هذا التوجه الجاد والمسؤول من قبل المترجمين العراقيين نصير فليح وعلاء شطنان التميمي ونبارك مجهودهما الذي يدل على ثقافة واسعة وإلمام شامل بأسرار العملية الادبية والإبداعية ونعد عملهما هذا يمثل جسراً مهماً بين الثقافة العالمية والقارئ العربي الذي يحتاج الى وسيط مثقف وواع لطبيعة مثل هذه الوساطة الثقافية والتثاقفية في الوقت ذاته.

الرواد الذين طال انتظارهم

في لقاء مع الفنان ياس خضر نشرته مؤخرا احد الصحف المحلية تساءل فيه بوجع وحزن متى سوف تمنحه الدولة راتبا تقاعديا لائقا وهو تساؤل يطرحه كل يوم العشرات من رواد الادب والفن والاعلام والرياضة والعلم والثقافة، خاصة بعد ان تشكلت في ديوان مجلس الوزراء هيئة خاصة لرعاية الرواد اخذت على عاتقها دراسة الوسائل التي تستطيع بها ان تقدم الرعاية والدعم الى المبدعين العراقيين الرواد الذين قدموا خدمات جليلة للثقافة العراقية ولوطنهم.

ومن المعلوم ان الكثير من الدول تشرع قوانين خاصة لرعاية الرواد توضع في ضوئها ضوابط وآليات للاستفادة من خبرات الرواد كخبراء ومستشارين في مختلف مؤسسات الدولة فضلا عن توفير المراكز الثقافية الخاصة بهم والضمانات الصحية والاجتماعية التي تقدم لهم، ذلك انهم يمثلون خلاصة خبرة الامة والمجتمع ويحق لهم ان يرد لهم الجميل الذي اسدوه لابناء شعبهم وللاجيال السابقة، لكن وللأسف طال انتظار الرواد الذين باتوا يتحسرون على ماضيهم ويتألمون من وضعهم الراهن ومن تجاهل ماقدموه للمجتمع والثقافة وبعضهم راح يشعر برعب وهو يشعر بنفسه وهو يقترب من حافة الموت دون ان تدركه رحمة الدولة التي ظلت مؤجلة ومرجأة وتدور بين الاقبية والكواليس دون ان تخرج من عنق الزجاجة.

ولكي نستطيع ان ننصف المبدعين من روادنا علينا جميعا العمل بجدية من اجل تجاوز الاليات البيروقراطية والتشريعية الثقيلة والسلفياتية للاسراع باصدار قانون الرواد واعادة الامل الى العشرات من كبار مبدعينا الذين اتعبهم هذا الانتظار الطويل حتى باتوا يشككون في وجود مصداقية

لدى الدولة واجهزتها المختلفة وبشكل خاص في الجوانب التنفيذية حيث نفتقد وللأسف الى الاجهزة التنفيذية المرنة والشجاعة التي تحول القرارات الى اشكال وكيانات عينية ملموسة ولتكن الخطوة الاولى هي عملية توصيف الراءد المبدع وتحديد سنه وعطائه وسنوات ابداعه والشروع فوراً بصرف مخصصات مقطوعة وثابتة لهؤلاء الرواد شهريا على ان تصدر هذه القوائم تباعا بعد انجازها من قبل الجهات المعنية والتي يتعين لأنجازها التعاون بشكل وثيق مع النقابات والروابط والمؤسسات الثقافية والعلمية والاعلامية الرسمية منها والشعبية للوصول الى صيغة مقبولة وموضوعية لالية رعاية الرواد. وهناك بالامكان القيام بخطوات آنية اخرى مثل تزويد هؤلاء الرواد بهويات خاصة تمنحهم امتيازات وتسهيلات في المؤسسات الطبية وفي وسائل النقل المختلفة ومن ثم الانتقال الى خطوات اكثر جدية واتساعا مثل فتح مراكز ابحاث استشارية خاصة بهم وعقد سلسلة من المؤتمرات والحلقات الدراسية خارج العراق وداخله يقدمون فيه خلاصة خبراتهم ويتم تكريمهم بطريقة كريمة تليق بهم لا كما حدث وللأسف في التكريم المزعوم الذي قامت به الجامعة العربية مؤخرا للرواد العرب حيث تعرض رواد الثقافة العراقية المكرمين الى اهانة لاتليق بهم وبالثقافة العراقية.

الامة التي لاتنصف روادها ومبدعيها الكبار لايمكن ان تجد لها مكانا لائقا تحت الشمس.

لكي نرتفع بمستوى ذائقتنا النقدية

ثمة ظاهرة مريعة ومؤسفة متفشية في حياتنا الادبية والثقافية تتمثل في ذلك السيل الجارف من الكتابات النقدية الساذجة والاحكام التقييمية العشوائية التي يطلقها البعض على اعمال ادبية لاتملك ابسط مقومات الابداع الحقيقي. ومن المؤسف ان تسود خلال ذلك ظاهرة النقد الاخواني الذي يعتمد على المجاملات المتبادلة وكيل المديح المجاني لكل من هب ودب.

احيانا اشعر بالاحباط وانا اتصفح ديوانا شعريا هزيلا وقد تصدرته وذيلتة كلمات الهراء والتقريظ بعضها يتخذ سمت النقد الجاد وكلها وللأسف تكشف عن تردي مستوى الذائقة النقدية، بل افاجأ احيانا بمطبوعات وكتيبات كاملة مكرسة لتلميح صورة هذا الاديب السطحي او ذاك بمباركة، لاتنم عن مسؤولية ثقافية او اخلاقية من بعض الكتاب او انصاف الكتاب الذين غالبا مايحدثون عن كل شي تقريبا، لكنهم يعجزون عن تقديم قراءة نقدية امينة وعميقة للنصوص التي يفترض فيهم دراستها وتقويمها.

ومن المؤسف ان تتسلل هذه الحالة المرضية الى منابرنا الثقافية والادبية حيث يعتلي المنصة ادباء لاعلاقة لهم من قريب او بعيد بالنقد الادبي ليلقوا كلمات مجاملة وبرقيات تحية للسيد المحاضر او للسيدة المحاضرة ضاربين عرض الحائط بكل القيم الموضوعية والفنية والأخلاقية التي تفرض عليهم وعلى غيرهم الالتزام بها حفاظا على التقاليد الادبية والنأي بها عن التزلف والتملق والتلفيقية ومجانبة الحقيقة.

لاشك ان ضعف الحركة النقدية، وتوقف الكثير من النقاد الحداثيين والاكاديميين عن مواصلة الكتابة قد شجع على استفحال هذه الظاهرة وانتشارها في ظرف تنتشر فيه العشرات من الصحف والمجلات التي تنتظر بفارغ الصبر المساهمات الجادة، لكنها تضطر احيانا الى ملء صفحاتها الفارغة بهذا النتاج الرديء والسطحي المحسوب ظلاما على النقد الادبي.

ولكي لا تختلط الاوراق ويزول تاريخنا الثقافي، على الناقد العراقي الجاد ان ينهض بمسؤوليته، ويعيد الامور الى نصابها الحقيقي من خلال تثبيت منظومة القيم النقدية وترسيخها وتقديم ممارسات نقدية انموذجية حية قادرة على ازاحة ما هو ملفق و غث و سطحي.

وربما يدفعنا ذلك الى الدعوة الى تشكيل هيئة خاصة بنقاد الادب تأخذ على عاتقها مهمة حشد طاقات النقاد العراقيين وتحفيزها وتنظيمها للنهوض بدورها التاريخي في التعامل الجاد والمسؤول مع المنجز الابداعي والفني والفكري بعيدا عن هذه الظاهرة المرضية المعيبة التي راحت تسيء الى ثقافتنا وتاريخنا. ان تأسيس منتدى للنقاد أو إعادة تشكيل رابطة نقاد الأدب التي سبق وأن تشكلت في الثمانينات وناصبها بعض مسؤولي النظام السابق العداء قد يسهم في وضع الحركة النقدية العراقية امام مسؤولياتها، ويشخص امامها السبل الكفيلة بالارتقاء بالعملية النقدية، والارتفاع بالذائقة النقدية والقرائية ثانياً، لكي تكون جزءاً عضويًا من وعي المثقف العراقي بعصره وواقعه ومجتمعه وثقافته.

أكباراً لمبدعة عراقية كبيرة

في الثمانينات، وفي غمرة نهوض الاتجاهات النقدية الحداثية في العالم وفي البلدان العربية، استرعى انتباهي اسم نسوي ابداعي على صفحات مجلة "فصول" القاهرية التي كان يرأس تحريرها انذاك الدكتور عز الدين اسماعيل وخلفه فيما بعد الدكتور جابر عصفور. كانت هذه الكاتبة ذكية ولماحة ومجددة وتمتلك روحاً مميزة بين قريناتها الكاتبات المصريات آنذاك امثال د. سيزا قاسم واعتدال عثمان وهدى وصفي وغيرها من الناقدات والمترجمات المرموقات والمعروفات على صفحات مجلة فصول. واحسست بألفة خاصة مع كتاباتها وخاصة اطروحتها الجريئة عن "الف ليلة وليلة" التي اعتمدت فيها مبادئ التحليل البنيوي، وقيل في وقتها ان هذه الكاتبة من اصل عراقي. الا اني لم احظى بشرف اللقاء بها آنذاك. ونظراً للمكانة العلمية والنقدية والاكاديمية التي اكتسبتها طيلة هذه السنوات فقد اصبحت رئيسة تحرير مجلة "الف" الخاصة بالشعر والنقد الادبي والتي تصدر عن الجامعة الامريكية باللغتين العربية والانجليزية واحيانا باللغة الفرنسية.

وخلال حضوري مؤتمر الحوار بين الحضارات والشعوب الذي عقد في باريس برعاية الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، التقيت لأول مرة بهذه المبدعة المتألقة وتأكيدا لعراقيتها وحيويتها فقد كانت تضع شالاً عبارة عن (يشماغ) عراقي لفت اليها انظار الجميع. وكنت اعتقد انها سوف تتصرف بوصفها جزءاً من الوفد المصري، لكنني فوجئت باصرارها على ان تمثل العراق وبشكل خاص عندما صافحت الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك وقدمتني له قائلة: (نحن من العراق)! ساعتها شعرت بنوع من التقدير والاكبار لهذه المبدعة الكبيرة التي غادرت العراق منذ سنوات طوال

لكنها ظلت تحمل بين جوانحها صوت العراق وكبريائه، ولم تنس ان تطلب
مني نقل تحياتها الى بعض زميلاتها وزملائها، تلك هي الناقدة الكبيرة
فريال جبوري غزول.

الادب الشعبي بوصفه جزءاً من ثقافتنا الوطنية

تبرز الحاجة في الوقت الحاضر الى ايلاء اهتمام اكبر بدراسة ادبنا الشعبي بمافيه موروثات وامثال وحكايات واغاني الاطفال فضلا عن اغاني الرعاة والملاحين والبحارة وقصائد الاغاني الشعبية بشكل عام ودراسة الشعر الشعبي بشكل اخص. ومن المؤسف ان تتعرض دراسات علوم الفولكلور في العراق الى التجاهل والاهمال واحيانا المحاربة. فمازلنا نفتقد الى قسم متخصص في جامعاتنا بالدراسات الفولكلورية اسوة ببعض الجامعات العربية، او الى مراكز للابحاث تعنى بمختلف جوانب الادب الشعبي. ويتجلى ذلك بشكل اخص في غياب حركة نقدية منهجية منظمة تتولى فحص وتقييم تجارب الشعر الشعبي العراقي والكشف عن قيمته الفنية والتعبيرية والاسلوبية. ولذا فنحن اليوم بأمس الحاجة الى تطوير آليات نقدية حديثة لدراسة القصيدة الشعبية تفيد من المنهجيات النقدية الحديثة، وتبتعد عن المناهج التقليدية المتداولة التي تعنى غالباً بفحص المضامين والقيمات والموضوعات بطريقة خارجية، او تقتصر على فحص البنى العروضية واضرب الشعر الشعبي المختلفة، دونما فحص متأن للبنيات النصية واللسانية والاسلوبية الداخلية للخطابات الشعرية الشعبية. وهذا الحكم لا يصادر بالتأكيد الكتابات النقدية التي تنهض بدور كبير في سد جزء من الفراغ الذي نعاني منه. وأود هنا أن أشيد بالدور الكبير الذي اضطلعت به في هذا المجال مجلة متخصصة مرموقة هي مجلة "التراث الشعبي" وعدد من الصفحات الثقافية التي فتحت أبوابها امام الأدب الشعبي.

وربما يتقدم على ذلك اعتراف المثقفين العراقيين أنفسهم بالأدب الشعبي وعدم الاستهانة به ومن ثم ادراجه ضمن المتن النقدي للثقافة الوطنية

والتخلص كلياً من المنظور الشوفيني المتطرف الذي يرى ان الأدب الشعبي يتعارض والحفاظ على نقاء اللغة العربية. ومعروف جيداً مدى اهتمام الأمم والشعوب بأدابها الشعبية عبر التاريخ. نحن لا نطالب بأحلال اللغة العامية بدل الفصحى بل نطالب بأحترام المنجز الأدبي للمخيلة الشعبية بكل ما تتصف به من تلقائية وشفافية وصدق.

ومن المؤكد ان دعوتنا هذه قد تواجه بمعارضة صريحة أو مبطنية من قبل دوائر ثقافية شوفينية أو تقليدية ناصبت عبر التاريخ الادب الشعبي العدا. فقد ظل الكثير من القيمين على الثقافة الكلاسيكية العربية يزدرون أنماط التعبير الشعبي في العصر الوسيط مثل ألف ليلة وليلة ويرفضون ادراجها في المتن الثقافي العربي انذاك لكن معظم الدارسين المحدثين أعادوا الإعتبار لها. وفي السبعينات حظرت المؤسسة الثقافية الفاشية نشر الشعر الشعبي بحجة انه يتعارض ووحدة الثقافة القومية ونقائها لكنها عادت في الثمانينات، لدوافع براغماتية، الى الغاء هذا الحظر وسعت الى توظيفه تعبويًا لتبرير سياسة الحروب العدوانية التي شنها النظام مدركة خطورته وقدرته الايصالية السريعة، وبذا فقد ألحقت بسمعته اساءة كبيرة ما زال يعاني منها. ولا أريد أن أبرئ هنا بعض شعر الفصحى من هذه الخطيئة القاتلة.

ومن هنا يتعين علينا العمل على الحصول على اعتراف المؤسسات الثقافية الرسمية والشعبية بالأداب والفنون الشعبية وفي مقدمتها الشعر الشعبي والسعي لتأسيس معاهد ومراكز أبحاث متخصصة بالموروثات الشعبية. ومنها الشعر الشعبي والنظر اليها بوصفها جزءاً من ثقافتنا الوطنية العراقية ومحاربة نظرة الازدراء والتجاهل لها. واتمنى ان ننظر الى هذه الموروثات والمدونات والنصوص الشفاهية والمكتوبة في الثقافة العراقية نظرة شمولية بوصفها جزءاً من الثقافة العراقية الجديدة التعددية

اللغات والثقافات والألوان من خلال ادراج نتاجات المبدعين العراقيين من العرب والكورد والترکمان والسريان – الكلدو اشوريين في المتن الثقافي العراقي المشترك الذي ينهض على اساس الاعتراف بالتعددية الثقافية ويرفض الانغلاق عند منظورات قومية ضيقة معينة. ومثل هذا الامر سوف يسهم بمرور الزمن في تعميق وترسيخ مفاهيم الهوية الوطنية وقيم المواطنة الصالحة والفاعلة التي نحن بحاجة الى تفعيلها للاسهام ببناء المجتمع العراقي الديمقراطي المنشود.

ثقافة الطفل في خطر

يتعرض وعي الطفل في المرحلة الراهنة الى خطر التشويه والتدمير والاستلاب وبالتالي فان ثقافته وسلوكه وموقفه من الحياة ومن قضية الخير والشر معرضة بالكامل الى "اعادة برمجة" عولمية واخلاقية تجعل الطفل ضحية سهلة ولقمة مستساغة لأجندات العنف والانحراف والتطرف. ومع أن هذه الظاهرة المؤلمة تعود الى جملة عوامل موضوعية وذاتية، منها النتائج السلبية التي تركتها تداعيات المرحلة الحالية ومنها إستشراء ظاهرة العنف والتطرف وتغذية مشاعر الصراع الطائفي، والدور الضعيف للمؤسسات التربوية والاعلامية والاسرية، الا ان ما تقدمه الشاشة من برامج وأفلام وأنشطة يكاد أن يكون العامل الأساس الذي يكمن وراء تردي وعي الطفل وثقافته. فالعشرات من القنوات الفضائية الموجهة للأطفال تضخ يومياً المئات من البرامج التي تستحوذ بشكل لافت على إنتباه وعقل وسلوك الطفل، حتى أنها تحولت بمرور الزمن الى مربية أو أم ثانية. ومن المؤسف أن لا تأخذ معظم هذه القنوات والبرامج الجوانب التربوية الخاصة بشخصية الطفل ووعيه وتسرف في تقديم برامج تشجع العنف والقوة مجارةً للاتجاه العام في افلام الكبار في السينما العالمية التي تميل الى.. الاكشن أو الافعال العنيفة، وأحياناً الى افلام تتحدث عن مخلوقات غريبة آكلة للحوم أو مصاصة لدماء البشر أو "روبوتات" هدفها التدمير والقتل والسيطرة على العالم. وما يحز في النفس أن يفضل الأطفال حالياً اللُّعب التي على شكل أسلحة مثل المسدسات والبنادق تشبهاً بالكبار أو بأفلام العنف والجريمة. ولذا فنحن جميعاً آباء ومربين وسياسيين واعلاميين وأكاديميين وتربويين مطالبون بأن نقف موقفاً واضحاً من هذا الطغيان المستفحل لثقافة التشويه والمسخ التي تقدمها القنوات التلفزيونية

الموجهة للأطفال، ووضع خطط عقلانية وواعية هدفها الحد من هذه الظاهرة أولاً، وإعادة تأهيل وعي الطفل وثقافته ثانياً.

لاشك إن تدخل الاسرة في توجيه الطفل نحو البرامج التربوية البناءة أمر مفيد وايجابي، لكنه بحد ذاته أمر لا يكفي ان يمتلك الطفل داخل البيت الحرية في اختيار القناة أو البرنامج الذي يستهويه، ولذا يكون من الافضل إطلاق قنوات فضائية بديلة موجهة للأطفال تعنى بتقديم ما هو مفيد وتربوي واخلاقي للطفل وتبتعد عن تقديم مسلسلات العنف والتدمير والقتل. أما الجانب الآخر فيتمثل في مناشدة هذه القنوات من خلال الجامعة العربية أو عبر ندوات مفتوحة لمنع تقديم مثل هذه البرامج، بل ومخاطبة الشركات المنتجة لمثل هذه البرامج للكف عن انتاجها والتوجه الى تقديم برامج انسانية وتربوية تخفف من الضغط الواقع على عقل الطفل ووعيه وشخصيته بفعل هذه البرامج.

لقد اصبحت صناعة أفلام الكارتون صناعة وتجارة وطنية وقومية رابحة. ومن المؤسف أن تكف معظم القنوات العربية الموجهة للأطفال عن انتاج افلام الكارتون او برامج تربوية خاصة بها وتكاد تعتمد كلياً على إستيراد برامج وافلام الكارتون من مناشىء أجنبية لا تراعي في الغالب الجوانب التربوية والنفسية للطفل، بل وكأنها تتعمد في الكثير من الاحيان في "اعادة برمجة" وعي الطفل ليتقبل تدريجياً مثل هذه البرامج وبالتالي يستسلم لنواياها المبطنة، ويكون في المستقبل مجرد مستهلك ضعيف أمام عالم الاقوياء المريب.

كلنا نتذكر الصدى الطيب الذي تركته برامج الانتاج الخليجي المشترك في نفوس الاطفال ووعيمهم، وبشكل خاص في برامج تربوية واعية منها "أفتح ياسمسم" فلماذا كفت ياترى هذه القنوات عن انتاج مثل هذه البرامج. من البديهيات القول أن لكل قناة فلسفة تربوية وفكرية تنطلق

منها، فما هي الفلسفة أو الرؤية التي تتحكم في تخطيط وتوجيه مثل هذه القنوات؟ وهل يجوز في هذا العصر المحترم بالتناقضات والمخاطر أن تترك قنواتنا دونما إستراتيجية تربوية أو فلسفية تهتدي بها. نحن إذ ندق ناقوس الخطر، نطالب من جميع المؤسسات السياسية والثقافة والتربوية في العالم العربي أن تتدخل رسمياً لإعادة صياغة وعي أطفالنا. وليس عيباً أن تكرر الجامعة العربية أو الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب أو نقابات الفنانين والصحفيين العرب جزءاً يسيراً من برامجها واجتماعاتها الى هذه النقطة، بل نحن ندعو لقاءات اكبر مثل إجتماعات القمة العربية الى أن تتدارس بين آونة وأخرى مثل هذه الجوانب التربوية والثقافية الخاصة ببناء المجتمع العربي وتنمية شخصية الفرد فيه ومنها وضع ضوابط واضحة للعمل الثقافي الاعلامي والتربوي وإلزام القنوات العربية الموجهة للطفل للكف عن عرض مثل هذه البرامج المثيرة لمشاعر العنف والعدوان لدى أطفالنا والتركيز على تقديم برامج إنسانية واعية وموجهة. علينا أن نعمل بروح المسؤولية والحرص على مستقبل أجيالنا القادمة على إيقاف كافة العوامل المدمرة لشخصية الطفل وتوفير ضمانات نمو سليم وبناء ايجابي له. وربما تكون الخطوة الاولى بالنسبة لنا مناقشة شبكة الاعلام العراقية لاطلاق قناة عراقية خاصة بالاطفال تقدم -ربما- إنموذجاً جديداً في مخاطبة الطفل ورعايته وتوجيهه والتوجه نحو صناعة أفلام كارتون وبرامج ترفيهية ومسلية وأغان والعاب متنوعة للأطفال تؤسس لخلق وعي جديد، وثقافة إنسانية بناءة لدى أطفالنا.

هل انتهى زمن قصائد المديح؟

بعد فترة قصيرة من سقوط الدكتاتورية قدم لي احد الشعراء الأصدقاء قصيدة مديح يمدح فيها احد المسؤولين الجدد في الحكومة العراقية. قرأتها جيدا وتمعنت مليا في وجه صديقي الشاعر، وبدأت رويدا رويدا بتمزيق القصيدة امام عينيه المصدومتين، ويبدو ان صديقي هذا قد تجمدت الكلمات على شفثيه، فكان علي ان ابرر فعلتي هذه أمامه.

قلت له: يا صديقي لقد انتهى زمن قصائد المدح منذ ان سقط شبخ الدكتاتورية، وأتمنى ان يمحي هذا الضرب من الشعر من ذاكرة الشاعر العراقي والى الابد، فهو ضرب مصطنع وملفق ومهين لكرامة الشاعر وانسانيته، قد يبرر البعض شيوع قصائد المديح في التراث الشعري العربي الكلاسيكي في العصر الوسيط ضمن تحليل سوسيو تاريخي لموقع الشاعر العربي آنذاك في المجتمع العربي وعلاقته بالسلطة او بذوي الجاه والنفوذ لكنني اعتقد ان ذلك الضرب حتى في ازهى عصوره كشف عن تبعية مهينة للشاعر لمدوحه ولرنين الذهب والفضة، فالشاعر في الغالب، عدا استثناءات نادرة، كان في موقع المنافق الذي يامل في كسب رضا ممدوحه من خلال اظهاره بمظهر القوي والشجاع وذي المروءة والجاه والسلطة، لكنه من الجانب الاخر كان يسهم بطريقة غير مباشرة في صناعة الاستبداد وفي صعود شخصيته الطاغية ويبدو لي ان الدكتور عبد الله الغزامي كان على حق، وهو يستخدم ادوات التحليل التي بلورها "النقد الثقافي" في الربط بين فحولة الشعراء وصناعة الطاغية في تاريخنا العربي، فالشاعر العربي انما كان يمهد ثقافيا لتضخيم "انا" الممدوح ونفخها وصقلها على حساب العباد وبالتالي تحويلها الى سيف مسلط على رقاب الرعية واداة للقهر والاستبداد والعبودية، ولذا كان المرحوم

الدكتور جلال الخياط على حق عندما فضح بأكاديميته الهادئة ذلك المنحى المهين في كتابه "التكسب بالشعر" وهو بالمناسبة اضافة مهمة اخرى تضاف الى مساهمات الدكتور علي الوردي وغيره من الكتاب العراقيين في مجال كشف الانساق الثقافية الكامنة والتي يضعها ممثلو "النقد الثقافي" نصب اعينهم هذه الأيام.

وكلنا نتذكر باسى موقف الشاعر الكبير المتنبي من مديح كافور الاخشيدي والذي كان يعلق الآمال فيه على رضا ممدوحه مؤملاً النفس بالجاه والسلطة والولاية لكنه عندما لم يجد مبتغاه تحول الى هجاء كافور، وهذا ما يؤكد تلفيقية مثل هذا المديح وعدم صدقه، والامثلة كثيرة في تاريخنا القديم والوسيط والحديث ولا استثناء كما يبدو الا فيما ندر من حالات خاصة يشعر فيها الشاعر بانه غير مدفوع برغبته في التملق والتزلف والتقرب من الممدوح، وانه يفعل ذلك ارضاء لدافع نفسي او اعترافاً بدور تاريخي كبير. وقد كان أبو حيان التوحيدي على حق عندما قال "لا ترى شاعرا الا قائماً بين يدي خليفة او وزير أو أمير باسطا اليد، ممدود الكف يستعطف طالبا ويسترحم سائلاً، هذا مع الذلة والهوان والخوف من الخيبة والحرمان."

وكلنا نتذكر الماساة التي حلت بالشعر العراقي في زمن الدكتاتورية عندما راح يتبارى عشرات الشعراء كبارهم وصغارهم، في كتابة قصائد المديح والتملق طعماً في جاه او منصب او مال، حيث فتحت ابواب المال العام والخاص آنذاك للمنافقين والطبالين الذين اراقوا ماء وجوههم في حضرة الدكتاتور المهووس بالمديح والتمرئي في الاف المرايا المكبرة كل يوم، حتى تحول هذا الدكتاتور الى طاغية كبير تلهمه اكاذيب وقوافي وتلميحات شعراء الفصحى والعامية على حد سواء.

واليوم وبعد ان سقط كابوس الرعب وانتفت الحاجة الى تدبيح قصائد

المديح بحق هذا المسؤول او ذاك، اتمنى حقا ان نسدل الستار والى الابد
على هذا الباب المهين: باب شعر المديح، حفاظا على انسانية الشعر
وكرامته وعفته.

التصوير الفوتوغرافي فنا صعبا

قصة صورة

كان ذلك قبل ثلاث سنوات تقريبا. كان يقف الى جانبي الاستاذ عقيل المندلاوي، مدير عام العلاقات الثقافية في وزارة الثقافة، والفنانة الكبيرة الدكتورة شذى سالم عندما طلب منا المصور الاجنبي الوقوف سوياً لالتقاط صورة فوتوغرافية توثق لزيارة وفد ثقافي عراقي الى الدنمارك فما كان منا الا ان وقفنا بهدوء واستقامة واحترام، كما يقف طلبة المدرسة الابتدائية في الطابور الصباحي تماماً، وقطعنا انفاسنا لكي نتيح الفرصة للمصور لالتقاط صورة مريحة تخلو من الحركة والتشوش.

كانت نظراتنا تتجه الى الامام وتحديدا نحو عين الكاميرا، ربما فكر بعضنا اضافة ابتسامة خفيفة على شفثيه لكي "تطلع" الصورة حلوة، كما ورد في عنوان احد الافلام العربية، طبعاً لم ننس ان نضع الفنانة شذى سالم بيننا، بوصفها واسطة العقد، والتي اعادت تصفيف شعرها ومظهرها ممنية النفس كما يفعل كبار الفنانين والممثلين في السينما في "سرقة" الكاميرا وبالتالي سرقة انتباه المشاهدين، وهو اسلوب مشروع الى حد كبير في العمل السينمائي. لكن المفاجأة الكبرى جاءتنا من المصور الاجنبي الذي هز رأسه معترضا جملة وتفصيلا على وقفنا تلك حيث اضطرب (البوز Pause) بصورة كاملة. وراح المصور يعيد ترتيب وقوفنا، كما غير الارضية والمنظور واختار بلغة اهل السينما مكانا Location جديداً و (كادراً) مغايراً ووزعنا بطريقة تبدو وكأننا في حركة تهدف الى الانتقال من رصيف عال الى الشارع. ثم طلب من الزميلة الفنانة شذى سالم ان تتطلع جهة اليسار وكأنها تراقب اقتراب سيارة مسرعة عابرة، اما

انا فقد طلب مني الوقوف في الوسط وتوجيه النظر الى الامام ولكنه بصورة منخفضة وتلقائية بحيث يغطي بجسدي وكتفي اجزاء مهمة من جسدي زميلي في الصورة. فأحتلت صورتي الجزء الامامي له وما يسمى بـ **Foregrounding** بينما احتلت الزميلة شذى الجهة الخلفية البعيدة العميقة اليمنى من الصورة **background**، أما صورة الزميل عقيل فقد كانت تحتل الموقع الايسر من الصورة وتشغل عمقا متوسطاً بيني وبين الفنانة شذى. للوهلة الاولى ظننا اننا لم ننته بعد من تحديد وقفتنا تلك، لكن عين الكاميرا رمشت فجأة وأضاء بريق (الFLASH) المكان بضوء ساطع وجارح قطعته صوت المصور "شكراً. لقد انتهينا" وغادرنا ونحن ما زلنا تحت وطأة الصدمة.

عندما نشرت الصورة في الصحافة الدنماركية أثارت إنتباه المشاهدين ورحت أتأمل فيها، وبحث عن زوايا النظر الجمالية المعلنة والمظمرة في هذه اللقطة. وفكرت: كم كنا سانجين في الماضي ونحن نقف أمام عدسة الكاميرا مثل أحجار الشطرنج وقد إرتسمت على وجوهنا إبتسامة فاترة ومصطنعة بانتظار أن تفتح الكاميرا عينها السحرية، لكن فنانا فوتوغرافياً واحداً قلب المعادلة الطفولية الساذجة هذه وعلمنا كيف ينبغي للتصوير الفوتوغرافي أن يكون فناً متميزاً، وفناً صعباً في الآن ذاته.

تضامناً مع كتاب مصر في دفاعهم عن (الف ليلة وليلة)

أتابع باستغراب، مع الآلاف من كتاب و مثقفي العراق، الحملة المنظمة التي تشنها منذ سنوات جهات وحركات وتيارات أصولية مصرية ضد واحد من ابرز الأعمال الأدبية السردية العربية التراثية واعني به كتاب (ألف ليلة وليلة).

وقد تجددت هذه الحملة مؤخراً بتسميات وأقنعة جديدة لمناسبة الأعداد لإصدار طبعة جديدة من (الليالي) ووجه بعض الأصوليين والمتأسلمين من ممثلي الإسلام السياسي المتطرفين المقنعين التهم الجراف ضد مثقفي مصر وكتابها وفي مقدمتهم الدكتور جابر عصفور، حيث كالمتهجمون مجموعة من الشتائم وكلمات القذف البعيدة عن الرصانة والاحتشام ضد الدكتور جابر عصفور لدفاعه عن نشر (ألف ليلة وليلة) مما دفعه إلى رفع دعوة قضائية ضد المتهجمين عليه. والأغرب من ذلك كله أن تقود بعض هذه الهجمات جهات اصولية استغلت مواقعها في الوسط القانوني متقنعة بأسم (محامون بلا قيود) لمنع إعادة طبع الكتاب والمطالبة بمراقبة الكتب والمطبوعات بحجة شطب العبارات التي تصفها بالماجنة التي يعتقدون أنها تتعارض والتقاليد الأصولية، علماً بأن الكتاب نشر ووزع وطبع في جميع البلدان العربية والإسلامية ومنذ قرون عديدة دون أن يثير مثل هذا اللغط والاعتراض.

أننا ننظر إلى هذه الظاهر المستشرية، التي تهدد حرية التعبير والتفكير في العالم العربي، وندعو جميع الكتاب والأدباء والفنانين الإعلاميين والمثقفين العرب إلى التضامن مع كتاب مصر في دفاعهم عن كتاب (ألف ليلة وليلة) فهو ليس كتاباً مصرية بل كتاب عربي صاغته العبقرية السردية الشعبية العربية بصورة خلاقية، وكان لبغداد والقاهرة حضور

بهي في حكايات هذا السفر الشعبي الغني الذي أدهش العالم الغربي منذ قرون مثلما استأثر بلب المتلقين والقراء البسطاء في العالمين العربي والإسلامي. ولذا فنحن نخشى أن تكون هذه الدعوة مقدمة لمصادرة حرية التعبير والنشر وفرض قيود وتابوات ضد الثقافة العربية.

أننا نرى أن الحركات الأصولية المتطرفة التكفيرية والجهادية المتطرفة تغذي مثل هذه الاتجاهات وتدفع بها لتتبناها بعض التيارات الدينية التقليدية التي تحولت مع الأسف إلى حاضنات للفكر التكفيري والتي خدمتها وللأسف ظروف معينة في العالم العربي اتسمت بمصادرة الحريات الفكرية والديمقراطية من قبل بعض الأنظمة السياسية الشمولية وتشجيع مثل هذه الحركات لإيقاف نمو وتقديم المجتمع المدني العربي وتجذير مفاهيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في العالم العربي.

ان هذه الهجمات غير منقطعة عن هجمات سابقة طالبت بمنع نشر كتاب تراثي مهم للمفكر الكبير محي الدين بن عربي، كما طالبت بمنع نشر رواية للكاتب السوري حيدر حيدر، فضلا عن منع أجهزة الرقابة في العالم العربي، وبشكل خاص تلك التي تقع تحت تأثير التيارات والحركات الأصولية والسلفية والشمولية - تداول ونشر وتوزيع المئات من العناوين الثقافية والفكرية وسحبها من السوق والمكتبات العامة.

ولذا فنحن ندعو إلى تنظيم حملة فكرية منظمة ومتواصلة للدفاع عن حرية التعبير والنشر والثقافة في العالم العربي والتضامن الشجاع مع الكتاب والفنانين والمفكرين الذين يتعرضون إلى الهجوم الظالم من قبل أصوليين وسلفيين متطرفين وتدفعهم أحيانا إلى الانكفاء والتراجع أو الهجرة كما حدث مع المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد. أننا نعتقد أن الصمت والسلبية واللامبالاة ستقود إلى تشديد قبضة المتشددین والأصوليين على مقادير الثقافة وقد تؤدي إلى فرض لون من (الحجاب)

الثقافي على المخطوطات والكتب والمصنفات الفكرية شبيه بالحجاب الثقيل المتطرف الذي يفرض الآن في العديد من البلدان العربية والإسلامية على المرأة.

وبوصفي رئيساً للاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق (والذي ما زالت عضويته معلقة) أدعو الأخ الأمين العام لإتحاد الكتاب العرب الأستاذ محمد سلماوي والزلاء في المكتب الدائم إلى تخصيص محور متكامل في إحدى دورات اجتماعات المكتب الدائم او المؤتمر العام لدراسة ظاهرة الزحف الأصولي و السلفي المقلق ضد حرية الثقافة والتعبير واستنهاض همم الأدباء والكتاب والمفكرين والمثقفين العرب لتحمل مسؤولياتهم التاريخية الجسيمة للوقوف ضد مختلف التيارات المتشددة للسلفية العربية والتي تضمن العداة التاريخي والايولوجي ضد ثقافة الحياة، والحرية والجمال لأننا اذا لم نتكلم اليوم فقد لا يكون بمستطاعنا ان نتكلم أبداً في المستقبل.

و إذا كان لا بد للثقافة من شهداء يعمدون ترابها بالدم لكي تواصل الازدهار فنحن على استعداد لان نكون أول شهداء الثقافة ضد التحجر و الإرهاب الفكري و تكميم الأفواه..

نحن وجائزة نوبل للاداب: الطريق الصعب الى العالمية

اعلنت الاكاديمية السويسرية يوم الخميس التاسع من شهر تشرين الاول الجاري اسم الفائز بجائزة نوبل للآداب وهو الكاتب الفرنسي (جان-ماري غوستاف لوكليزيو). وقد كان هذا الاختيار مفاجئاً للتوقعات والتكهنات التي عبرت عنها بعض الاوساط الادبية والمواقع الالكترونية نظرا لشدة التنافس على الجائزة من قبل كتاب معروفين من مختلف انحاء العالم منهم الايطالي (كلوديو مارغوس) والامريكي (فيليب روث) والياباني (هاروكي موراكامي) والفرنسي (ايف بونفوي) واللباني (اسماعيل كادارية) والسويدي (توماس ترانسترومر) والاسرائيلي (عاموس أوز) وغيرهم، وكان اسم الشاعر (ادونيس) قد هبط الى نهاية قائمة التكهنات بعد ان كان متقدما خلال الدورتين السابقتين، حسبما اشار الى ذلك موقع (كنساس ستي) الالكتروني.

ويتضح من قائمة المرشحين الاقوى ان الفرص راحت تتضاءل امام الكتاب والادباء العرب لاعتبارات كثيرة منها عدم اهتمام البلدان العربية والمؤسسات الثقافية والسياسية بالتعريف العربي من خلال ترجمة الاعمال الابداعية المهمة الى اللغات الحية، وعقد مؤتمرات عالمية لتسليط الضوء على ما انجزه المبدعون العرب خلال العقود الاخيرة، واقامة صلات مباشرة مع المراكز الثقافية الاوربية والغربية والعالمية وانهاء العزلة التي تعيشها الثقافة العربية وابتعادها عن الاندماج في الثقافة العالمية.

لكن بالتأكيد لايمكن لنا ان نتجاهل بعض الاسباب الاساسية التي لايمكن انكارها والتي تشير صراحة الى وقوع الجائزة تحت تأثيرات أهواء سياسية معينة، اذ كثيرا ما استخدمت الجائزة كاداة للضغط السياسي وللترويج لقيم ومفاهيم محددة لاعتبارات سياسية، وخاصة خلال فترة

الحرب الباردة.

ويبدو ان تسييس الجائزة ما زال مستمرا، وان اتخذ مسارا جديدا تمثل هذا العام في الصراع الثقافي الصريح بين اوربا والولايات المتحدة. ان سبق للامين العام الدائم للاكاديمية السويسرية (هوراس انغدال) الذي اعلن اسم الفائز هذا العام، أن أطلق مجموعة من التصريحات النارية ضد الثقافة الامريكية معلنا انحيازه الصريح للثقافة الاوروبية. فقبل ايام من اعلان الجائزة اعلن (هوراس انغدال) في لقاء مع وكالة (الاسوشيتدبرس) بان امريكا معزولة وضيقة الافق وجاهلة ولا تقدر على تحدي اوربا التي تعد مركز العالم الادبي. وشدد على ذلك اكثر من مرة عندما قال طبعاً، هناك اداب قوية في الثقافات الكبرى، ولكنك لايمكن ان تبتعد عن حقيقة ان اوربا ما زالت هي مركز العالم وليس الولايات المتحدة.

وقد اثارت هذه التصريحات ردود فعل غاضبة في الولايات المتحدة التي اعتبرت هذه التصريحات غير موضوعية و لا تقدر قيمة الانجازات الادبية الكبرى في الثقافة الامريكية، وكان الامريكيون يتوقعون فوز الروائي الامريكي (فيليب روث) بجائزة نوبل هذا العام، ومن المعلوم ان اخر مرة حصل فيها الكتاب الامريكان على الجائزة كان عام ١٩٩٣ عندما منحت الجائزة الى الكاتبة الأمريكية الزنجية (توني موريسون).

لا شك ان دخول الصراع السياسي هذا المستوى بين كتلتين كبيرتين هما الكتلة الأوروبية والكتلة الامريكية له جذوره العميقة في الصراع الثقافي السياسي قد يؤشر مستقبلا ولادة محاور استقطاب جديدة على الساحة الدولية. وبالتاكيد لا يخلو اختيار الفرنسي (لوكليزيو) من دلالات عرقية ولغوية بوصفه انحيازا للاتجاه الفرانكوفوني الفرنسي الاوربي ضد الاتجاه (الانكلوفوني) الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا. في مواجهة خارطة صراع معقد على النفوذ والثقافة في عالم اليوم تزداد

مسؤولية الثقافة العربية لاثبات وجودها في عالم التحديات والصراع الصعب تحت شمس القرن الواحد والعشرين، لكي نكون قادرين على ان نتقدم الصفوف بثقة اكبر لحصد الجوائز العالمية الكبرى، ومنها جوائز نوبل للآداب. لكن ذلك لا يمكن ان يتحقق بعفوية ودونما تخطيط مسبق. واذا ماكان فوز الروائي المصري نجيب محفوظ قد جاء بفعل مجموعة من العوامل المساعدة، منها بالتاكيد عوامل سياسية ودولية، الا ان الفضل الاكبر يعود الى الاشعاع القوي الذي تركته كتابات نجيب محفوظ في الفضاء الثقافي العالمي.

ولكي نكون قادرين على ايجاد موقع لنا ولثقافتنا نحن بحاجة الى رسم استراتيجية ثقافية شاملة تساهم فيها الجامعة العربية من خلال ترشيح امين عام مساعد للشؤون الثقافية تلحق به دائرة ثقافية متخصصة تعنى بالحوار الثقافي والتعريف بالثقافة العربية، وتحمل جميع الدول مسؤوليتها المادية والمعنوية. كما تتحمل اتحادات الادباء والكتاب العرب مسؤولية استثنائية في ترشيح الاعمال الادبية المتميزة وتقديمها لهيئات من المترجمين لنقلها الى لغات العالم الرئيسية، وبذل مجهودات مماثلة لنشر دراسات باللغات الاجنبية عن الثقافة العربية من اجل الوصول الى عقل القارئ الاجنبي وقلبه، ولكي يصبح النتاج الادبي والثقافي العربي مطلوباً ومثيراً وحاملاً لنداءات وشفرات ثقافية تجتذب القارئ الاجنبي على الدوام. وهذا الأمر يتطلب اتقان صناعة النجومية والتي نجهل أولياتها.

وربما قبل هذا وذاك على العالم العربي ان يخطو خطوات جديدة في مجال اقامة حوار متكافى وعادل مع الاخر، وتحسين صورته في مجال احترام حقوق الانسان وقضايا الديمقراطية وحماية البيئة، فهي عوامل مؤثرة تشجع الاخر على التعامل معنا بندية وشفافية على اسس الاحترام

المتبادل والتفاهم المشترك.

ولكي لا يظل مبدعوننا غائبين عن قائمة الترشيحات لجائزة نوبل علينا جميعا مسؤولية تاريخية للدفاع عن ثقافتنا وفتح افاق رحبة امامها للدخول الى فضاء العالمية.

كامل شياع: قوة المثال الذي لا يخبو

لست أدري لماذا ترتبط صورة الشهيد كامل شياع في ذهني دائماً بصورة تمثال "المفكر" للنحات رودان. ربما لان هذا الكائن الصغير الهادئ، الصموت غير المشاكس يخفي وراء صمته المخادع شعلة متقدة من الذكاء وبصيرة عميقة، وقدرة مذهلة على ايجاد حل عقلائي لإشكاليات تبدو معقدة ومستحيلة الحل. فهو - ومعدرةً لهذه المقارنة مثل جهاز الكمبيوتر قادر بلمسة واحدة لان يقدم لك برنامجاً متكاملأ لفعالية ثقافية كبيرة او لاشكالية ثقافية. هذا ليس حكماً خارجياً مبنياً على المراقبة الخارجية، بل متأثراً من معايشة ميدانية مع الصديق الراحل و المفكر والانسان الذي خسرنه كامل شياع.

ربما كانت المرة الاولى التي عرفتة فيها كانت بعد سقوط النظام الدكتاتوري وتحديداً بعد استيزار الاستاذ مفيد الجزائري وزيراً للثقافة، حيث شغل الشهيد شياع مركز مدير عام دائرة العلاقات الثقافية اولاً، ثم مستشاراً لوزير الثقافة لاحقاً. كان في عمله وعلاقاته مثال الرقة والدمائة والخلق الرفيع. كان يتعامل مع موظفيه واصدقائه ومع الرؤساء والمرؤوسين على السواء بمقياس انساني واحد. لا يحب التملق والتزلف واستجداء رضا المسؤولين. كان الوازع الذي يعمل به اجتماعياً واخلاقياً ومهنياً ايضاً. كنت اتقاطع معه احياناً، بوصفي رئيساً لاتحاد الادباء، حول مواقف محددة من وزارة الثقافة، لكنه كان يقول ان مركزي يملي علي مهنياً ان اقف الى جانب الوزارة في هذه النقطة، وان كنت في الاعماق اتعاطف معكم. وفي الاسبوع الثقافي العراقي الذي اقيم في طهران القى الاستاذ جابر الجابري كلمة وزارة الثقافة في لقاء ضم وزير الثقافة الايرانية وعدداً من المسؤولين والعاملين في الحقلين الثقافي والاعلامي.

وطلبت الاذن بالقاء كلمة تمثل الادباء والمثقفين، وكانت الكلمة مختلفة تماما، تتسم بالصراحة والشفافية ولا تخلو من عناصر النقد. حتى شعرت بان كلمتي ربما تكون قد سببت احراجا للوفد الرسمي لوزارة الثقافة. وعند الانتهاء اشاد المرحوم كامل شياح بكلمتي واثنى على صراحتي وتشخيصي لكثير من الاشكاليات الثقافية، وقال انه يتمنى ان يكون قادراً على قول افكار كهذه، لكن صفته الوظيفية والمهنية تفرض عليه الحدود المرسومة لسلوكه انذاك.

واضافة الى التزامه بالمهنية العالية التي جعلته محط احترام جميع العاملين معه في الوزارة، فقد كان متواضعا ومحباً للعمل وخدمة الثقافة على الرغم من حالة التهميش التي عاشها في وزارة الثقافة بعد استيزار وزير اخر.

اذ بقي مركزه شكليا، وجرى فعليا من جميع او اغلب صلاحياته، وترك فترات طويلة دونما مكتب او حمايات او سيارة خاصة به، ومنحت مثل تلك الصلاحيات لمسؤولين اخرين يقلون عنه كفاءة ونزاهة وعلمية بعشرات المرات.

لكن هذه المهنة العالية هي التي كانت تدفع بالوزراء الجدد الى تكليفه بمهام يصعب على الآخرين تحقيقها ومنها رئاسة اللجنة التحضيرية لمهرجان بابل التي خطط لها بمهارة وذكاء وادار منذ البداية سلسلة من الاجتماعات التمهيديّة الناجحة التي مهدت الطريق لانطلاق فعاليات المهرجان، لكن المفارقة هي ان يتقدم الصفوف الاولى موظفون ومسؤولون لاعلاقة لهم بالمهرجان ويدفع المقعد المتواضع لكامل شياح الى الصفوف الاخيرة حيث دعوته للجلوس الى جانبي، وكنت انذاك عضوا في اللجنة التحضيرية لمهرجان بابل التي كان يرأسها، وكنا نرقب بإشفاق رجال الحميات وهم يبعدون المنظمين الحقيقيين عن مواقعهم

الطبيعية، لكنه لم يتذمر، كان يدرك في اعماقه بأنه كان يضع لبنة متواضعة في صرح الثقافة العراقية، ولم تكن المظاهر تشكل له اية اهمية خاصة.

وقبل عامين كلف برئاسة الهيئة العليا لمهرجان المربد، والتي اطلق عليها دورة سركون بولص وكانت قصيدة النثر هي المحور النقدي الاساسي. وكان له الفضل الاكبر للتخطيط لمحاور المهرجان وانشطته، ولايمكن تجاهل الدور الذي لعبه في الهيئة آنذاك الدكتور مالك المطلبي الذي ضمه الشهيد كامل شياح الى الهيئة، ووجدنا آنذاك صعوبة في اختيار المحاور والانشطة، لكنني عتبت عليه لاحقا، عندما انسحب من رئاسة الهيئة مخلصاً المجال الى مسؤول آخر انضم لاحقا الى عضوية اللجنة، وعلل انسحابه بمشاغل طارئة اضطرته الى السفر الى خارج العراق، لكن الجوهر كما تراءى لي يتمثل في الرغبة في تفادي الاصطدام بالآخرين من ذوي الاجندات المتصلبة.

وحرصنا انذاك وكنت عضوا في الهيئة العليا لمهرجان المربد على ان نحافظ على الاطار العام للمهرجان كما رسمه وخطط له صديقنا الراحل كامل شياح.

كثيرة هي الفعاليات والانشطة التي اشتركنا فيها معا، وكنا نسعد بزياراته العديدة الى اتحاد الادباء التي كان يطرح من خلالها اضاءات مهمة وثاقبة عن المشهد الثقافي وعمل اتحاد الادباء، لكن التظاهرة الثقافية الكبيرة التي لايمكن لها ان تنسى كانت تتمثل في تنظيم مؤتمر المثقفين العراقيين في زمن ولاية الاستاذ مفيد الجزائري. في ذلك المؤتمر تجلى بشكل واضح الدور القيادي الكبير للمرحوم كامل شياح بوصفه منظما ومفكرا واداريا من الطراز الاول. وربما تجلى هذا الدور اولا في المؤتمر الاستشاري التمهيدي للمثقفين العراقيين الذي عقد في مبنى

اليونسكو في باريس والذي كان لي شرف المشاركة فيه. فقد تجلت في هذه الملتقى القدرة التنظيمية والفكرية والحوارية للمرحوم كامل شياح الذي كان بحق لولب ذلك اللقاء وكل فعاليات مؤتمر المثقفين في بغداد. فعلى الرغم من ان الاستاذ مفيد الجزائري كان هو الذي يرأس اجتماعات اللجنة التحضيرية، الا ان العقل المنظم الحقيقي للمهرجان كان يتمثل في عقل كامل شياح الذي كان يلهم الجميع، ومن مختلف الاجيال، ويدفعهم الى المزيد من العمل المثابر لانجاح المهرجان بندواته وورشه وقراراته وتوصياته. لقد كانت لمساته الرقيقة الذكية مرسومة على كل ملمح من ملامح المهرجان. وكان في كل ذلك اداريا يعمل بشفافية ونزاهة، حتى اني علمت لاحقا ان بعض موظفي وزارة الثقافة الصغار من اداريين ومحاسبين حاولوا تصيد الاخطاء الادارية في عمل المهرجان او بعض مظاهر الفساد الاداري والمالي فيه لكنهم فشلوا ان يجدوا شيئا وظلت صفحته بيضاء ناصعة ومنزهة من كل سوء او غش، فقد كان كامل شياح اكبر من كل ذلك واسمى. وعندما تغيرت ولاية الاستاذ مفيد الجزائري، كان اساه الاكبر رفض الوزير الجديد الاعتراف بقرارات مؤتمر المثقفين، بل وحتى رفض طباعة الكراس الصغير الذي كان يضم توصيات مؤتمر المثقفين وقراراته وانشطته. اذ تعود المسؤولون في العراق الجديد ان يشطبوا على اعمال المسؤولين الذين سبقوهم وكأن عهدهم قد "جب" ما قبلهم، ليعلنوا في النهاية انهم انما يبدأون من نقطة الصفر، وغالبا ما يظل هذا الصفر صفرا مكررا الى مالانهاية. وربما كان الإستثناء الوحيد هو الوزير الحالي الدكتور ماهر دلي الحديثي الذي عقد سلسلة لقاءات مثمرة مع المرحوم كامل شياح والذي كان يعول كثيرا على دور المرحوم كامل شياح في مشاريع الوزارة الثقافية في قابات الايام. وقد عبر لي المرحوم كامل عن انطباعاته الايجابية بعد لقاءاته بوزير الثقافة الجديد وتفاؤله الكبير، لكن قوى الارهاب، كما يبدو لم تمهله وضغطت في لحظة

غدر، على الزناد الاصم الذي اودى بحياة واحد من كبار مثقفينا ومفكرينا وكتابنا.

لم تكن رصاصات الغدر اللئيمة بقادرة على ان تطمس صوت كامل شياع او تطفىء شعاعه المتألق، ولذا فهو سيظل حيا بيننا بقوة المثال الذي قدمه لنا، بسلوكه المهني الاداري والثقافي الرفيع، بقوة الحجّة التي يمتلكها، بقدرته على تقديم تحليل، جدلي متماسك للظواهر الثقافية والاجتماعية بعمق فلسفي نفتقد اليه في خطاباتنا الثقافية والسياسية، ولكل ممارسة حياتية يومية يقوم بها في حياته.

كامل شياع سيظل في تاريخنا الثقافي، اسما للشفافية والنقاء، ورمزا للوطنية العراقية، وللثقافة العراقية الحية المتجددة، وصوتا يلامس شغاف القلب. ولذا فإن الموت المجاني غيلةً أعجز من أن يغيب قامة شامخة ونظيفة مثل قامة كامل شياع. ربما كانت الشهادة هي الجسر الذي عبر منه شهيدنا الراحل نحو مملكة الخلود ومحبة الناس. فها هم شعراء العراق في مهرجان المربرد الماضي، ودونما إتفاق مسبق، يتغنون بأجمل القصائد عن الشهيد الراحل.

إطمئن ونم قرير العين أيها الصديق الراحل عبر مملكة الضوء اننا سنظل أمناء للرسالة التي إستشهدت من أجلها، لأنك ستظل تمنحنا الأمل وقوة المثال الذي لا يخبو.

في المسلسل التركي ميرنا وخلييل: لماذا قتل المؤلف البطل.

في مسرحية "ست اشخاص تبحث عن مؤلف" للكاتب المسرحي الإيطالي لويجي بيرانديلو تحتج شخصيات المسرحية على المؤلف لأنه فرض عليها مصائر لا تنسجم مع رغباتها. وفي إنكلترا إحتج قراء المسلسل الروائي "هاري بوتر" الذي اعد للسينما بنجاح على مؤلفته عندما أعلنت عن رغبتها بكتابة جزء ختامي للرواية وطالبها بالاستمرار في الكتابة ويقال إن الجمهور تدخل أكثر من مرة لتغيير نهاية بعض المسلسلات التي لم تتوافق وتوقعات أفق المتلقين.

تذكرت ذلك وأنا أتابع مع أسرتي ألحقة الأخيرة من المسلسل التركي ميرنا وخلييل في حلقاته التي جاوزت الخامسة والسبعين والذي عرض على فضائيات MBC4 الإماراتية الخاصة بعرض الأفلام الأجنبية (والذي يعرض أيضاً القناة المشفرة MBC+DRAMA بحلقات متقدمة على العرض الاعتيادي).

فحبكة هذا المسلسل الدرامي تدور حول نضال شاب وشابة هما "ميرنا وخلييل" للتغلب على الصعوبات التي كانت تقف في طريق تحقيق حبهما. وفعلا وفقا لاجتياز اغلب العقبات والتحديات وبات واضحا إن هذا الحب سينتصر في النهاية لانهما يمثلان جانب الخير والطيبة في الصراع مع قوى الشر والتقاليد الاجتماعية المتخلفة. لكن فجأة وفي الحلقة الأخيرة يقلب المؤلف وربما المخرج هذه المعادلة الإنسانية البسيطة التي ينتظرها المتفرج ويقتل فيها بطل المسلسل (خلييل) من اطلاقات غادرة يوجهها إلى صدره (مصطفى) الذي تحول إلى رمز للشر والجريمة وانعدام القيم.

ترى لماذا يسمح المؤلف وكذلك المخرج بموت البطل؟

والسؤال الأشمل متى يصبح موت البطل مبرراً ومقنعاً؟

وهل كان موت خليل مبرراً ومقبولاً ومتوقفاً؟.

أسئلة كثيرة بالتأكيد يطرحها هذا المسلسل التركي وغيرها من المسلسلات التركية التي غزت القنوات الفضائية العربية ومنها "سنوات الضياع" و"نور ومهند" و"أسمر" وقصر الحب وغيرها والتي ينطبق عليها جميعاً توصيف مسلسلات رغوة الصابون OPERA SOAP. ويبدو إن المصطلح قد استخدم لأن أحداث هذه المسلسلات تنتشر وتتسع وتتناسل مثل رغوة الصابون، وهو توصيف ينطوي على نقد وإدانة وسخرية.

لن أدخل في التفاصيل، فذلك أمر اتركه إلى زملائي نقاد السينما والدراما التلفزيونية لكنني أركز على حقيقة معينة هي إن المسلسلات العربية وبشكل خاص المصرية والسورية والعراقية هي أفضل منها بدرجات لكن غياب هذه المسلسلات (واقصارها اللافت للنظر على شهر رمضان الكريم) قد ترك فراغاً ملأته المسلسلات التركية هذه والتي راحت وللأسف تعيد صياغة الذوق الفني وربما الاجتماعي للمتلقي العراقي وتدفع به نحو هبوط محزن.

السطحية والتلفيق والإطالة والحشو والميلودراما عناصر وسمت دائرة إنتاج المسلسلات التركية التي تحولت أحياناً إلى عروض فاخرة للأزياء والمأكولات والمشروبات التركية.

وإذا ما عدنا إلى سؤالنا الجوهرى لماذا قتل المؤلف بطله خليل، وبشكل

اعم متى يصبح موت البطل في الدراما التلفزيونية مشروعاً؟

يمكن للبطل إن يغادر موقعه داخل العمل الدرامي متى ما أنجز مهماته ورسالته ودوره ومتى ما خلف وراءه من يكمل رسالته وقد يقتل البطل غدراً في بداية المسلسل أو منتصفه لكن موته يتحول إلى قضية ورمز ونقطة انطلاق لفعل درامي أوسع. قد يموت البطل إذا ما ارتكب سلسلة من

الأخطاء والجرائم التي لا يمكن إنقاذه منها احتراماً لقواعد "العدالة الشعرية" POETIC JUSTICE وقد يموت البطل للتكفير عن إساءات ارتكبها بحق أناس آخرين وقد يدفعه ضميره في النهاية إلى إنهاء حياته عن طريق الانتحار أو تدبير حادث عرضي ينهي حياته مثلاً. بالتأكيد ثمة خيارات لا تنتهي، لكنها في النهاية يجب إن تتوافق وتتماشى مع مبادئ "العدالة الشعرية" عندما ينتصر الخير على الشر وأحياناً من خلال قلب هذه المعادلة إذا أراد مؤلف أو مخرج أن يضعنا أحياناً أمام واقع صادم: انتصار الشر وهزيمة الخير ومنه موت البطل أو قتله أو تصفيته.

لكن موت البطل المجاني غير مبرر إطلاقاً من وجهة نظر المتلقي الذي قد يتماهى أحياناً مع بطله ويحرص على وصوله إلى نهاية شاطئ الأمان. ولذا من حق المتلقي أن يحتج على مؤلف المسلسل "ميرنا وخليل" لأنه قتله غدرًا وبصورة مجانية غير مشروعة وغير مسوغة. لقد كان موت (مدحت) مشروعاً لأنه ارتكب سلسلة من الجرائم وإن حاول في النهاية التكفير عنها لكنه يستحق أن ينال عقابه الأخلاقي المشروع كما كان بالإمكان أن تقتل (زينب)، لأنها هي الأخرى ارتكبت سلسلة من الجرائم ساعدت فيها القتل في مراحل سابقة على تنفيذ أعمال إجرامية بحق بطل المسلسل. أن موت بطل المسلسل إن دل على شيء فإنما يدل على غياب حقيقي من جانب المؤلف والمخرج معاً للرؤية الاجتماعية والدرامية معا ولروح القانون والعدالة، وقصور عن إدراك حاجات المتلقي النفسية والروحية ومنها ضمان تحقيق "أفق التوقع" المشروع للمتلقين أو لغالبيتهم ولذا من حق أبطال "ست شخصيات" تبحث عن مؤلف "كبيرانديلو" أن يحتجوا، كما من حق أبطال مسلسل "ميرنا وخليل" ومشاهديه أن يحتجوا بقوة ضد مقتل خليل ويطالبوا بإصرار بإعادة ترتيب المائدة الدرامية بما يضمن إنتصار الخير وهزيمة قوى الشر، وإستمرار الحياة وقوة الأمل والخير في فضاء إنساني نظيف.

اتحاد الأدباء في العراق واشكالية عضويته المعلقة

تابعت باهتمام موضوعات الملف الشامل الذي نشرته وكالة اخبارالشعر العربي والذي أعده الشاعر عمر عناز وأود بداية إن احيي هذا المنبر الشعري والثقافي المتميز واحيي جميع الزملاء والأصدقاء من المبدعين والشعراء العرب والعراقيين الذين عبروا عن وجهات نظرهم في قضية عودة الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق وأعرب في الوقت ذاته عن احترامي لجميع وجهات النظر التي اطلعت عليها ومنها تلك التي اختلف معها أيماننا بان الثقافة الحقيقية تقوم في الجوهر على مبادئ الحوار والاختلاف والتنوع والمشاركة أحيانا وليس على مواقف التطابق والتماثل والاستنساخ وأتمنى إن تكون ملاحظاتي هذه بمثابة دعوة صادقة لفتح صفحة جديدة بين الأدباء والكتاب العراقيين المنضوين تحت لواء الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق وأشقائهم الأدباء والكتاب العرب المنضوين تحت لواء الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب وبداية مسئولة لغلق هذا الملف والى الأبد. لاشك إن القضية التي نحن يصدها قضية إشكالية ومعقدة ربما ازدادت تعقيدا بسبب هيمنة المواقف المسيسة على قرارات المكتب الدائم لاتحاد الأدباء والكتاب العرب والمناهضة في الجوهر لعراق ما بعد ٢٠٠٣ ولاتحاد الأدباء في العراق، لاعتبارات كثيرة لا نريد إن نخوض فيها ذلك إننا كنا قد بذلنا مجهودات كبيرة لبسط وجهة نظرنا وتأكيد حسن نوايانا، لكننا وللأسف، وجدنا الأبواب مغلقة بوجهنا ولكي نركز الحوار، سأحاول تلخيص ملاحظتنا في شكل نقاط جوهرية أساسية تبدأ باشتراطات اتخاذ الكتاب العرب الثلاثة.

١- قضية الانتخابات وشرعية الاتحاد: من المعروف إن العراق تعرض بعد الاحتلال إلى حالة خطرة من الانفلات الأمني بسبب غياب سلطة

مركزية أو إدارات محلية وبسبب تركيز قوات الاحتلال على تنفيذ أجندياتها الخاصة وترك مؤسسات الدولة العراقية عرضة للدمار وحالة مقصودة ومرسومة من (الفوضى الخلاقة) حسب تعبير كبار المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين. لكن هذه الإدارة لم تنس إن تحمي وزارة واحدة فقط هي وزارة النفط. ولتذهب بقية الوزارات ومؤسسات الدولة العراقية وبنائها الداخلية إلى الجحيم. وكان مصير مبنى اتحاد الأدباء شبيها بما آلت إليه حال عدد من الاتحادات والنقابات والمؤسسات الثقافية للبلد حيث تعرض المبنى للسرقة والخراب. لكن مجموعة من الأدباء العراقيين الذي ما بارحوا العراق قط تنادوا وعقدوا اجتماعا انتخابيا مصغراً وطارئاً ضم ما يقارب من الخمسين أدبياً أسفر عن انتخاب لجنة تحضيرية مؤقتة يرأسها الزميل القاص حميد المختار الذي سجن في العهد السابق بتهمة سياسية وأودع في سجن أبي غريب سي الصيت. وقامت هذه اللجنة بإعادة تأهيل مبنى الاتحاد وإطلاق ندواته وأنشطته الثقافية، وهيئات لإجراء انتخابات أصولية في ٢٥/٤/٢٠٠٤. وسبق إجراء هذه الانتخابات نشاط ملموس منه إرسال وفد للقاء الزملاء في المكتب الدائم في سوريا إضافة إلى حضور وفد يمثل اللجنة التحضيرية إلى مؤتمر الجزائر عام ٢٠٠٣ الذي إصر على تعليق عضوية اتحاد الأدباء في العراق ولم يمنح الوفد حق الدفاع عن النفس أو بيان وجهة نظر الأدباء العراقيين في المسألة: أي انه بامتياز حكم غيابي مع سبق الإصرار. عفوا لا نريد إن نفتح "المواقع" ثانية. المهم كنا نأمل حضور ممثلين عن المكتب الدائم لكنهم لم يحضروا على الرغم من إبلاغهم بموعد الانتخابات. وربما يكون لهم بعض العذر بسبب سوء الأوضاع الأمنية آنذاك، لكنهم التزموا جانب الصمت والتجاهل وجرت الانتخابات أصولية. فقد حضر الانتخابات قاض منتدب من وزارة العدل اشرف على الانتخابات، وكان هناك نصاب قانوني، على موافق للنظام الداخلي للاتحاد رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٠ والذي جرت

الانتخابات على ضوءه. وقد تفضل آنذاك الشاعر الدكتور عبد المطلب محمود بصفته سكرتير اتحاد الأدباء في العهد السابق وأعلن بصورة أصولية عن حل الهيئة السابقة والمباشرة بانتخابات جديدة وقد قام الزميل الدكتور عبد المطلب محمود مشكوراً ودونما ضغوط، بالإشراف على سير الانتخابات بسبب غياب ممثل المكتب الدائم وأرسل تقريراً بذلك إلى المكتب الدائم الذي تكتم على ذلك (لأسباب نجهلها).

وبذا فإن الهيئة السابقة للاتحاد قد حلت قانوناً ولم تعد قائمة، لأننا عملنا بوصايا مؤتمر الجزائر الذي طالبنا بأجراء تلك الانتخابات. وأود إن اطمئن زملائي جميعاً إن الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق الآن نجح في تذليل الصعوبات والعراقيل التي حالت دون أجرائه لانتخابات الدورة الجديدة ومنها: صدور قرار ظالم يمنع إجراء انتخابات الأتحادات والنقابات الثقافية، تجميد أرصدة الأتحادات ومنها اتحادنا، صدور قرار من ديوان مجلس الوزراء يمنع تفويض أو أنتداب أي قاض للأشراف على انتخابات المنظمات الثقافية. ولكي لا نطيل فقد بذلنا مجهودات كبيرة لتجاوز هذه المعوقات أسفرت عن صدور (خارطة الطريق) لإجراء انتخابات الأتحاد تتشكل في ضوءها لجنة تحضيرية من تسعة أعضاء تشرف على تنظيم الانتخابات خلال فترة زمنية أقصاها تسعون يوماً. ونحن الآن بانتظار صدور امراللجنة الوزارية المشتركة باعتماد أسماء اللجنة التحضيرية التي اقرها اجتماع المجلس المركزي للاتحاد مؤخرًا. ومعنى هذا إن الامور إذا سارت بشكل طبيعي فإن نهاية الصيف الحالي ستشهد عقد المؤتمر الانتخابي الجديد. وبدورنا سوف نوجه الدعوة رسمياً إلى المكتب الدائم لاتحاد الكتاب العرب لحضور هذه الانتخابات والإشراف عليها لكننا نخشى إن يتجاهل المكتب الدائم دعوتنا هذه بذرائع جديدة. لنقل إننا سنلقي بالحجة على المكتب الدائم وسيكون الكتاب والأدباء العرب واتحادا تهم الحكم والفيصل في ذلك.

وبصراحة فنحن الآن نعمل في ضوء القانون المشرع في العهد السابق لسبب بسيط هو لا أنه يجوز إلغاء قانون إلا بقانون جديد، ولهذا يظل القانون الحالي ساري المفعول حتى تشريع قانون بديل. ومعنى هذا إن الانتخابات ستجرى عند إكمال النصاب القانوني، أما إذا لم يكتمل النصاب القانوني فتجرى الانتخابات بعد أسبوع، بغض النظر عن اكتمال النصاب أو عدمه. وهو ما عمدت إليه نقابة الصحفيين في العراق مؤخرًا والتي أجرت انتخاباتها في ضوء ذلك ومعروف للجميع إن نقابة الصحفيين أفلحت في استعادة عضويتها في اتحاد الصحفيين العرب. ومعنى هذا إن لا شرعية للتصريحات التي يطلقها البعض حول لزوم حضور جميع الأدباء العراقيين في الداخل والخارج لكي تكتسب الانتخابات شرعيتها إذ ستوجه الدعوة لجميع الأدباء في الداخل والخارج لحضور الانتخابات والمشاركة بها ونتوقع إن نجد مشاركة واسعة من قبل الجميع كما سنشهد منافسة انتخابية شديدة لانتخابات قيادات جديدة للاتحاد. وفي حدود علمنا لا توجد مواقف ضد عودة أدباء الخارج للمشاركة في الانتخابات ونحن نرحب بهم في بيتهم الحقيقي اتحاد الأدباء واذكر الجميع بان مئات من الأدباء والكتاب العراقيين في العقود الثلاثة الأخيرة التي حكم فيها النظام السابق اضطروا لأسباب سياسية تتعلق بغياب الحريات العامة بصورة عامة وحرية التعبير بشكل خاص، للهجرة خارج العراق والتوزع في عشرات المنافي. ويكفي إن اذكر من بين الأدباء الذين عاشوا في المنفى الجواهري والبياتي وسعدي يوسف وفاضل العزاوي وبلند الحيدري ومصطفى جمال الدين و احمد مطر و عبد الكريم كاصد و محمد سعيد الصكار و نبيل ياسين و حميد الخاقاني و ياسين النصير و طالب غالي وزهدي الداوودي وسليم كامل مطر و عبد الله صخي و فاضل الربيعي وسعيد الغانمي، وحسن ناظم و عبد الاله الصائغ و عبد الرضا علي و صالح هويدي و عبد الله ابراهيم و جمعه الامي و حميد قاسم

و عبد الرزاق الربيعي وهاشم شفيق وإبراهيم احمد و فوزي كريم و مخلص خليل و رضا الظاهر و عدنان حسين وفاضل السلطاني و عدنان الصائغ و صادق الصائغ و دينا ميخائيل ووسام هاشم و وارد بدر السالم و محسن جاسم الموسوي و صلاح نيازي و سميرة المانع و فاطمة المحسن و فالح عبد الجبار و زهير الجزائري و علي السوداني و عبد الستار ناصر وهدية حسين و زهير الدجيلي وإبراهيم الزبيدي و شوقي عبد الأمير و جبار ياسين و حسين الموزاني و عبد القادر الجنابي و خالد المعالي و محسن الرملي و أنور محمود سامي و فاضل عباس هادي و سلام عبود و سلام إبراهيم وبرهان شاوي و علي بدر و صلاح حسن و مظفر النواب و رياض النعماني و محمد مظلوم و زاهر الجيزاني و مهدي محمد علي و جمال جمعة و نصيف الناصري و مي مظفر و عواد علي و سالمة صالح و صموئيل شمعون و سركون بولص و نجيب المانع و سعد البزاز و إبراهيم الحريري و عبد الستار الدليمي و كاظم السماوي و كاظم جواد و امجد حسين و علي الشواك و غائب طعمه فرمان و سعدي المالح و هادي العلوي و حسن العلوي و شاكر لعبيبي و علي الشلال و عشرات غيرهم ممن اضطروا لاختيار المنافي بحثاً عن أوكسجين الحرية المفقود في وطنهم. ومع ذلك فلم يشترط اتحاد الكتاب العرب يوماً على اتحاد الأدباء في العراق لزوم حضور هؤلاء الأدباء وغيرهم الانتخابات لكي تكسب شرعيتها بل لم يفكر القيمون على فعاليات الأمانة العامة آنذاك بمجرد تذكر الأمانة الإنسانية التي كان يعانيها في تلك السنوات الصعبة المئات من خيرة مثقفي العراق من أدباء وفنانين وإعلاميين فضلاً عن التصفيات الجسدية التي طالت بعض كتابنا و مثقفينا المعروفين أمثال عزيز السيد جاسم و حاكم حسين و حميد ناصر الجيلاوي و صفاء الحافظ و شفيق الكمالي وغيرهم. لا نريد إن ننكا الجراح القديمة: حسبنا حسن النوايا، و تجنب طرح اشتراطات غير معقولة أو فرض لزوميات لما لا يلزم.

٢- الموقف من الاحتلال: طالما وجهت لنا ولزملائنا الأدباء والكتاب العراقيين ولاتحادنا تهمة كوننا جننا على ظهور الدبابات الأمريكية وإننا عملاء للاحتلال وان الدبابات الأمريكية كانت هي التي تشرف على عملية الانتخابات وهناك من كتب في صحيفة أدبية نحترمها للأسف هي (إخبار الأدب) القاهرية إن رئيس اتحاد الأدباء في العراق فاضل ثامر كان قد صرح بان السفير بول بريمر (سء الصيت) هو محرر العراق وتصريحات وأكاذيب مفبركة أخرى يضحك لها الصغار والكبار وأصبحت موضع تندر وتفكه الأدباء والمثقفين لسذاجتها وغبائها. والحقيقة التي لا جدال فيها قلناها عشرات المرات. وشخصيا كنت قد فصلت فيها في رسالة حوارية مع الشاعر الكبير سعدي يوسف وخلصتها إننا ضد الاحتلال جملة وتفصيلا وضد الحرب كمبدأ عام لتغيير الوضع السياسي آنذاك مع إننا كنا ننظر إلى النظام السابق بوصفه نظاما دكتاتوريا ومعاديا للحريات العامة والفكرية وانه أهان الأدباء والكتاب واستدرجهم بالترغيب والترهيب للتحويل إلى طبالين وبواقين ومزمرين ومبررين لسياسة النظام العدوانية التي قادت إلى حروب مجانية مع الدول المجاورة منها إيران والسعودية واحتلال الكويت إضافة إلى شن حملات إعلامية ضد معظم الدول العربية وفي مقدمتها سوريا ومصر وليبيا وغيرها. لقد كان جميع الأدباء العراقيين يدركون الطبيعة الوحشية للنظام السابق ومنهم الأدباء المواليون للنظام السابق الذين كان لا يغمض لهم جفن خوفا من بطش النظام العشوائي وكانوا في واقع الأمر مغلوب على أمرهم. وعندما يحين الوقت المناسب سيبوح الصامتون منهم بمعاناتهم وأوجاعهم تحت ظل ذلك النظام الدموي كما فعل مثلاً الزميلان حسن العلوي وجبار محسن. لكننا نقول على الرغم من ذلك كنا ضد فكرة تغيير النظام من خلال الحرب أو الاستقواء بقوات احتلال أجنبية، وكنا نأمل إن يتحقق مثل هذا التغيير بالقوى الذاتية للشعب العراقي، لكن بطش النظام وأجهزته البوليسية

السرطانية كانت تحبط معظم محاولات التغيير السلمية والمسلحة ولذا عندما احتلت القوات الأمريكية والاجنية المسلحة العراق، لتنفيذ أجندة سياسية خاصة بالمحتلين أصيب المثقفون العراقيون وفي مقدمتهم الأدباء والكتاب بصدمة عنيفة سببت لهم أزمة صراعية لم يخرجوا منها حتى اليوم. صحيح أنهم تخلصوا من نظام عدوه دكتاتوريا ومعاديا للثقافة لكنهم من الجانب الآخر وجدوا سرفات الدبابات الأجنبية وأحذية المحتلين تدنس التراب الوطني. لقد أحس المثقفون العراقيون آنذاك بالعار والخجل لأنهم عجزوا عن تحقيق التغيير بقدراتهم وقدرات أبناء شعبهم مما وفر الذريعة لقوى الاحتلال الأجنبي بالتدخل، لا حبا بسواد عيون العراقيين بل تنفيذاً لمخططات إمبريالية قديمة هدفها السيطرة على منابع النفط في العراق والمنطقة. لكن المثقفين العراقيين أدركوا بعد حين أنهم إمام واقع جديد يتمثل في غياب نظام القمع الدكتاتوري ووجود قوات الاحتلال وبداية انهيار كامل في مؤسسات المجتمع العراقي المدنية والعسكرية وكان إمامهم احد الخيارين: اللجوء إلى اسلوب المقاومة المسلحة أو الاكتفاء بأسلوب المقاومة الثقافية والسياسية الذي لجأت إليه معظم القوى الوطنية العراقية آنذاك. فالخيار الأول يخلط الأوراق ويجعل المثقفين العراقيين يقفون في خندق واحد مع الإرهابيين والتكفيريين من جزاري الشعب العراقي الذين اتخذوا من شعار المقاومة العراقية ضد الاحتلال لافتة مزورة لهم.

كما إن هذا القرار يجعلهم يقفون مع رجال النظام السابق وأجهزة مخابراته و أمنه الذين يطمون بعودة نظام الامتيازات والتعسف والقمع والمقابر الجماعية والأسلحة الكيماوية التي جربوها في أطفال وشيوخ ونساء حلبجة. لذا كان الخيار الثاني المتمثل في اللجوء إلى أسلوب المقاومة السياسية للاحتلال للنضال تدريجيا مع معظم القوى السياسية

الوطنية التي قررت سرا وعلنا العمل من اجل استكمال شروط السيادة الوطنية وإخراج قوات الاحتلال وبذلت خلال ذلك مجهودات كبيرة سياسية ودبلوماسية وجماهيرية لتحقيق هذا الهدف الذي بات تحقيقه الآن وشيكا وبأقل الخسائر. فالعام ٢٠١١ سيشهد رحيل آخر جندي أمريكي من العراق.

وانتقلت معظم المسؤوليات السياسية حاليا إلى القوى الأمنية العراقية ونحن واثقون كل الثقة بإمكانية انتصار إرادة الوطنيين العراقيين هذه اعتمادا على الحركات الجماهيرية العريضة وعلى دعم أشقائهم العرب وعلى مساندة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وكل دول العالم التي ترى مصلحتها في خروج قوات الاحتلال الأجنبية. قد يقال إننا لا يمكن إن نثق بوعود المحتلين. هذا جائز لكننا نثق بقدرات شعبنا قبل كل شيء وبالدمع العربي والدولي لقضيتنا العادلة كما نراهن على تغيرات الوضع الدولي وتبدل الإدارة الأمريكية. إما عن وضع الدولة العراقية فالأمر أكثر تعقيدا ربما بدأت بمراسيم أصدرها بريمر بتشكيل الحكومة العراقية الانتقالية عشوائيا لكن الفترة اللاحقة شهدت انتخابات برلمانية أصولية صعدت فيها قوى سياسية ممثلة للطيف السياسي الاثني والطائفي في العراق. هل كان المثقفون العراقيون راضين عن تلك التشكيلات التي ظهرت؟ وهل كانوا راضين بوقوف البلد على حافة حرب طائفية سادت فيها لغة العنف والقتل؟ الجواب واضح فقد كان المثقفون العراقيون وفي مقدمتهم الأدباء والكتب يناضلون من اجل الخروج من الازمة السياسية والعمل من اجل بناء المجتمع المدني بعيداً عن الطائفية والمحاصصه وبناء مجتمع يؤمن بقيم ومفاهيم حقوق الإنسان ويساهم في ترسيخ دولة المؤسسات والقانون والحرية. ثمة فارق بين الاماني وبين حقائق الواقع الصلبه على الأرض. فانا مثقف علماني أتمنى صيغة معينة لبناء

الديمقراطية، لكني هل أملك بوصفي مثقفا علمانيا القاعدة الشعبية الكفيلة بتحقيق مثل هذا الحلم الجميل؟

لذا علينا الاحتكام لما يقوله الواقع ولما تقوله في مختلف المراحل صناديق الاقتراع والعمل في حدود إمكانات كل مرحلة. ربما افرز الواقع السابق وتوازنات القوى السياسية صيغة طائفية تناحرية لكني اعتقد إن المستقبل سيؤكد استعادة الناخب العراقي لحريته ووعيه بعيدا عن الامتثال لسلطة الطائفة او القبيلة أو الصفة الاثنية أو المرجع الأعلى أو المرشد العام ليكون مؤهلا لبناء مجتمع ديمقراطي مدني مبرأ من عيوب التطرف والعنف ويؤمن بمبادئ التسامح والمصالحة والمشاركة. ولكن أين يقف الأدباء والكتاب العراقيون واتحادهم طيلة هذه الفترة وما هو موقفهم من الاحتلال؟ بصراحة مطلقة نقول إن كل المثقفين العراقيين كانوا ضد الاحتلال ورفضوا فتح أية قنوات معه أو مع سفارته فنحن في اتحاد الأدباء رفضنا كل الإغراءات التي قدمت لنا من قبل بعض السفارات أو الأطراف المرتبطة بقوات الاحتلال لدعم اتحادنا ورعاية النشاط الثقافي واكتفينا بإمكانياتنا الذاتية لإدارة نشاطنا الثقافي، بل ورفضنا الدخول في مشروعات لها صلة بإدارة الاحتلال قد تكون لها علاقة من بعيد أو قريب بأحد أطراف الاحتلال الأجنبي. إما ما يقال من إن القوات الأمريكية هي التي كانت تشرف على اجتماعات ومؤتمرات اتحاد الأدباء، وان هؤلاء الأدباء قد جاءوا على ظهور الدبابات الأمريكية فهو محض هراء فارغ، ذلك إن جميع القيادات الأدبية التي اختارها الأدباء كانت تمثل الأدباء العراقيين في الداخل، وليسوا بحاجة إلى دبابة أمريكية لكي توصلهم إلى بغداد أو إلى مدن العراق ذلك أنهم كانوا في قلب الوجود العراقي وجزء من التراجيديا الرهيبة التي مرت بالعراق وبتحدى أي مدع إن يثبت بالبينة إن اتحادنا كان جزءاً من الاحتلال أو داعماً له، اللهم إلا

إذا قبلنا بالفتاوى التكفيرية المضللة التي تزعم بكل سذاجة ومكر وغباء: مادام العراق تحت الاحتلال فان كل المؤسسات الرسمية والشعبية (وطبعا لا بد وان يكون منها اتحاد الأدباء) هي ملعونة وجزء من الاحتلال. ما هذا الغباء يا مفبركي الفتاوى الغبية بحق كل المقدسات: هل يمكن إن نعد المثقفين والكتاب والفنانين الفلسطينيين جزءا من نظام الاحتلال الإسرائيلي؟ ونؤكد اننا كنا دائما في كتاباتنا وندواتنا وتصريحاتنا ضد وجود الاحتلال الأجنبي وكان لي شرف القول في ندوة ثقافية عقدت في مدينة السليمانية خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ خلال انعقاد مهرجان كلاويز الثقافي بان التاريخ سوف يحاسب كل أديب ومثقف لم يدن جرائم الاحتلال في بلادنا بل وان وفدنا الذي ذهب إلى الجزائر لحضور مؤتمر اتحاد الكتاب العرب عام ٢٠٠٣، ولم يسمح له بالمشاركة في أعمال المؤتمر، كان قد أصدر بيانا شاملا وزعه على معظم المشاركين وعلى الصحف ووكالات الأنباء وساعدنا الأستاذ الشاعر عز الدين ميهوبي رئيس اتحاد الأدباء الجزائريين في طبعه وتوزيعه ضمن وثائق المؤتمر أدنا فيه الاحتلال وحذرنا من مغبة المس باستقلال الشقيقة سوريا التي كانت تتعرض إلى تهديدات مباشرة من قبل قوات الاحتلال وأسرايل. ولا يخلو بيان من بيانات الاتحاد ووثائقه من إدانة للاحتلال ووجوده لكن الإخوة في المكتب الدائم يسمعون فقط ما يرغبون فيه ويصمون الآذان عن سماع الحقيقة ويفضلون تلقي المعلومة من أفواه وأقلام محترفة تجيد صناعة وتزوير الحقيقة لتمرر أهدافها وأجنداتها الخاصة. وتقول للرأي العام العربي ولجميع الكتاب العرب إننا لو أصدرنا يوميا بيانا بإدانة الاحتلال فلن يتزحزح موقف غلاة الصقور الذين يناصبون العداة للأدباء العراقيين لأنهم لا يذرفون الدموع على جلادي النظام الدكتاتوري السابق الذين أرتدوا زورا أردية القومية والوطنية والورع والتدين وكلها منهم براء.

٣- الموقف من المقاومة العراقية: هذه الحجة هي من الحجج الرئيسية الثلاث التي تعكزت عليها تصريحات (صقور) الأمانة العامة. فالمطلوب منا هنا إن ندعم ما يسمى بالمقاومة الوطنية العراقية، وهو تعبير جذاب وجميل، فقد كانت كلمة المقاومة من الكلمات المقدسة للشعوب التي ناضلت ضد الفاشية والنازية خلال النصف الأول من القرن الماضي، كما مازالت هذه الكلمة تمتلك قداستها في نضال شعبنا الفلسطيني ضد الاحتلال ولكن أين نحن من تلك المقاومة. نحن لا نواجه مقاومة ضد الاحتلال، بل نواجه قوى تكفيرية وظلامية جاءتنا من عصور التوحش والبدائية وهي تحمل رسالة إبادة لكل ما هو شريف وحي في العراق. لو يصغي بعض (صقور) الأمانة العامة إلى صوت الضمير الحي ويتعرفوا إلى حجم الجرائم التي ارتكبتها الزرقاوي وخلفاؤه وسيفاهو لأحسوا بالخل والعار. سادتي لدينا هنا كلمة حق أريد بها باطل. فالجزارون من قتلة الأطفال والنساء والشيوخ والعمال اليوميين في تجمعاتهم الصباحية بانتظار فرصة عمل شريفة لا يمكن إن نوحشهم زورا برداء المقاومة الشريفة. افتحوا عيونكم جيدا أيها الأصدقاء لا يمكن لكم إن تستغفروا أكثر مما ينبغي واعلموا إن دفاعكم عما يسمى بالمقاومة إنما يسهم كل يوم في إراقة انهار من دماء العراقيين الأبرياء وسوف تكتشفون عاجلا أو آجلا توحش هؤلاء القتلة وقسوتهم عندما يعودون إليكم حاملين أجندهم الضلامية مثلما عاد من قبل (العرب الأفغان) ليمسخوا باسم الدين والقيم السامية كل ما هو عقلاني وتنويري. أيها الكتاب والمثقفون يا حاملي راية التنوير، أيها القابضون على جمر الكتابة والحقيقة والإبداع لا يمكن لكم إن تقبلوا باستمرار الخديعة الساذجة وحان الوقت لكي تمزقوا الأقنعة المزيفة عن الوجوه المتوحشة الصفيقة لان التاريخ وضمائركم سوف تحاسبكم إن واصلتم الانخداع بهذه اللعبة المضللة المكشوفة. وتذكروا دائما إن هؤلاء التكفيريين هم أولا وقبل كل شيء أعداء للكلمة الحرة وللثقافة ولكل ما هو

تنويري. إن استسلامكم هذا إنما يجعلكم تغلقون كوى الحقيقة والأمل على أنفسكم وستجدون أنفسكم في النهاية وقد سقطتم مثل ثمرة ناضجة ضحايا ولكن بعد فوات الأوان في فخ مخططات التكفيريين والإرهابيين حيث ستكونون دائما الهدف الأول الذي ينبغي التخلص منه.

٤- السلوك المهني والنقابي لاتحاد الأدباء في العراق: نود هنا إن نؤكد إن الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق قد تصرف بمهنية عالية في تعامله مع جميع أعضاء الاتحاد، وطيلة هذه الفترة لم يفصل او يرقن قيد أي عضو من أعضائه، وبأية حجة كانت، حتى ولو كانت بحجة إعادة جرد العضوية التي لجأت إليها قيادة الاتحاد في العهد السابق وشطبت بموجبها المئات من أسماء الأدباء (ومن هنا اسمي). وذلك في السجل الذي نحفظ به والموقع من قبل الزميل مرشد الزبيدي احد أعضاء المكتب التنفيذي آنذاك. بل واؤكد إننا لم نخضع أعضاء الاتحاد لأي لون من ألوان الإقصاء أو الأبعاد والاجتثاث لأي سبب كان ونتحدى من يقدم دليلا واحد على ذلك ونزيد القول بأننا تجنبنا شطب اسم أي أديب لم يجدد اشتراكه في السنوات الماضية بل فعلنا العكس طالبنا الجهات الرسمية تقديم منح للأدباء جميعا وخصصنا قائمة كاملة بأسماء أعضاء اتحاد الأدباء الذين يعيشون لظروف اضطرارية خارج العراق ومنهم الأدباء المقيمين في سوريا والأردن ومصر لغرض شمولهم بمثل هذه المنحة أسوة بإقرانهم أدباء الداخل. وللتذكير فقط أقول إن إعدادا غير قليلة من الأدباء المقيمين في سوريا الشقيقة زاروا الاتحاد مرارا وقاموا بتجديد هوياتهم. حيث استقبلت شخصيا وبالترحاب وحتى القبلات عددا من هؤلاء الزملاء ومنهم: عبد المنعم حمندي وامجد توفيق وعادل إبراهيم وعبد القادر جبار وغيرهم كما رحبت في وقت آخر بالزميل مؤيد عبد القادر وأخبرتهم بان الاتحاد هو اتحادهم. فنحن زملاء نلتقي مهنيا وان اختلفنا سياسيا. وهنا

لا أريد إن أدافع عن السلطة السياسية ولكن أؤكد إن أيا من الأدباء غير ممنوع من دخول العراق وإن الجميع يقومون بزيارات إلى أسرهم دونما صعوبات كما إن رواتب جميع الأدباء التقاعدية مستمرة ولم تنقطع لأي سبب كان وإذا ما كنا نسمع أحيانا عن وجود تهديدات فنحن جميعا نتلقاها يوميا وندفع ثمنها وثنم صبرنا وصمودنا حيث نتلقى تهديدات من قوى إرهابية وتكفيرية وقوى مرتبطة بمخابرات النظام السابق وأخرى مرتبطة بمليشيات شيعية وسنية تضم العدا للثقافة ولكل فكر تنويري. يكفي إن نذكر إن المثقفين العراقيين أدباء وفنانين وإعلاميين قدموا زهاء ثلاثمائة مثقف تنويري شهداء وقربان على مذبح الحرية والحقيقة والكلمة الصادقة. وما نتمناه إن يشارك جميع الأدباء والكتاب في المؤتمر العام القادم في نهاية هذا الصيف ومنهم الأدباء الذين يعيشون في الخارج، فحرية الترشيح والانتخاب متاحة للجميع دونما اشتراطات مسبقة، ولنقل إننا سنناضل من أجل إسقاط أية اشتراطات قد تطالب بها أية جهة رسمية أو غير رسمية. وهذه السياسة المهنية النزيهة هي برنامجنا الحقيقي في التعامل مع أدباء المحافظات، فنحن لا نتدخل في اختياراتهم وقياداتهم وخير دليل على ذلك اختيار القيادات الاتحادية في عدد من المحافظات التي كانت تعد من المناطق الساخنة مثل الموصل والانبار وصلاح الدين، ومن يمتلك دليلا مغايرا فليقدمه. ولذا نأمل إن تكون الجولة الانتخابية القادمة فرصة حقيقية لممارسة الديمقراطية ولتجديد دماء قيادة الاتحاد بقيادات شابة وفعالة تنقل الاتحاد إلى مصاف جديدة. وتظل هناك قضية أساسية تتعلق بالجوهري المهني لعمل اتحاد الأدباء في العراق، بوصفه مؤسسه مدنية ثقافية وعلاقته بالسلطة أو الدولة في العمل. اتحاد الأدباء مؤسسه اجتماعية وديمقراطية، وهو جزء من بنية المجتمع العراقي، يمثل صوت الأدباء والكتاب العراقيين ودونما تمييز قومي أو طائفي أو ديني أو سياسي فهو يضم العرب والكرد

والتركمان والسريان وباقي المكونات الاجتماعية الاثنية في المجتمع العراقي. له الحق في افتتاح فروع أو اتحادات في بقية المحافظات ويحاول تمثيل أدباء القوميات المختلفة من خلال مكاتبه المتخصصة الثلاثة: المكتب الكردي، المكتب التركماني، المكتب السرياني. كما يعتمد الاتحاد على التمثيل الفردي ويحرص على ضمان استقلالية الاتحاد عن الدولة والسلطة وكذلك عن بقية الأحزاب والتيارات السياسية. ولا تعني استقلالية الاتحاد رفضه انخراط أعضاء الأحزاب السياسية داخل صفوفه، بل يعني إن ينتمي الحزبي إلى الاتحاد بصفته الفردية وإن يعلق شارة عضويته خارج بوابة الاتحاد عندما يدخل لممارسة نشاطه الإبداعي. هناك من يقترح صيغة تحالف شبيهة بالمحاصصة تنطوي على تمثيل لمختلف التيارات السياسية، لكننا نخشى إن يحول ذلك الاتحاد إلى ساحة للصراع السياسي وينقل في الوقت ذاته أمراض المحاصصة السياسية إلى العمل الثقافي. ويفضل الاتحاد أن يترك مسافة بينه وبين الدولة والحكومة، ربما كرد فعل تجاه ما لحق به من تسييس في زمن النظام السابق من خلال الاشتراطات التي كانت تملئها عليه المؤسسات الحزبية والحكومية مثل مكتب الإعلام القومي والمكتب المهني فضلا عن وزارة الثقافة التي كانت تمتلك ولاية على الاتحاد على وفق قانون الاتحاد المعمول به ولا يمكن أن ننسى الهيمنة المذلة التي مارسها عدي صدام حسين تجاه اتحاد الأدباء التي دفعت الصراع في التسعينات إلى نزول قائمتين انتخابيتين الأولى تمثل سلطة الحزب الحاكم ومكتبه المهني والحزبي الرسمي والثانية تمثل قائمة عدي صدام حسين. وهذا يؤكد إن اتحاد الأدباء خلال العهد السابق كان خاضعا لتوجيهات وسياسة النظام الرسمي ولم يكن مستقلا كما يزعم البعض. ولذا فنحن نحرص على إيجاد صيغة متوازنة تحفظ استقلالية الاتحاد من هيمنة الأحزاب والتيارات والقوى السياسية والاجتماعية والقومية والطائفية. ونتمنى أن تتفهم

جميع هذه الأطراف طبيعة الاتحاد وحاجته لتكريس موقفه الاستقلالي هذا.

وبصراحة كاملة أقول إن اتحاد الأدباء الآن قد نجح إلى حد كبير في الحفاظ على استقلاليته عن الدولة والحكومة وربما يعود الفضل في ذلك، فضلا عن إرادة الأدباء الذاتية لانشغال مؤسسات الدولة والحكومة بشكل عام بالملفات الساخنة مثل الملف الأمني والسياسي والاقتصادي مما أدى إلى إهمال الملف الثقافي، ومنه ملف اتحاد الأدباء جملة وتفصيلا وبدأنا نكشف تدريجيا بوجود صراع خفي بين رجل السياسة والمتقف، تتمثل أحيانا في وجود بعض مواقف العداء للثقافة وللمشروع الثقافي العراقي بشكل عام من قبل أطراف معينة في مجلس النواب ورئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية مما أدى إلى شلل جزئي في النشاط الثقافي والى ضعف الدعم الذي تقدمه الدولة للثقافة ومنها وزارة الثقافة التي تعد اضعف وزارة بين الوزارات بحيث إن احد ممثلي المحاصصة في دورة سابقة رفضها بحجة أنها وزارة تافهة، كما إن ممثل التحالف الكردستاني رفض استلامها مفضلا عليها وزارة الصناعة. ولذا فان جميع الاتحادات والنقابات الثقافية تفتقد إلى الدعم والرعاية ولا تمتلك ميزانيات ثابتة من المال العام. يمكن القول إن عمل اتحاد الأدباء يعتمد على التمويل الذاتي المتأاتي عن إيجار النادي وبعض العقارات التابعة للاتحاد وفشلت جهودنا سدى، طيلة هذه السنوات للحصول على ميزانية ثابتة للاتحاد وعمل جميع قيادات الاتحاد (المركز العام) وبقية المحافظات هو عمل تطوعي مجاني ودونما مقابل مادي بل واعترف صراحة في إننا لا نمتلك الإمكانيات المالية لاستضافة وفد أدبي ما لم نرتب ذلك مقدما بالحصول على منحة محدودة من هذه الجهة أو تلك وما كنا نحصل عليه خلال السنوات الماضية مجرد منح محدودة وظرفية لتغطية هذا المهرجان أو

ذاك من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وأحياناً من مكتب السيد نائب رئيس الوزراء د. برهم صالح وما عدا ذلك لم نستلم أي دعم مالي مباشر، لكننا في مقابل ذلك ننسق مع وزارة الثقافة لتنظيم بعض الفعاليات والمهرجانات الثقافية المشتركة مثل مهرجان المرشد والمتنبي. وما لم تحصل معجزة تدفع بالدولة للاعتراف بالثقافة العراقية سوف نظل عاجزين حتى عن استضافة مؤتمر بسيط للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، ونحن بدورنا نرفض إن نقف أمام الدولة موقف المستعطف أو المتسول وإنما نقف موقف صاحب الحق الذي يطالب بحقوقه الشرعية والقانونية التي تترتب على الدولة والحكومة في ضرورة دعم النشاط الثقافي أسوة بالأنشطة الإعلامية (الممثلة بشبكة الأعلام العراقي) وغيرها.

٥- علاقة الأدباء بالسلطة: ثمة حقائق عامة تمثل السياسة الثقافية العامة لاتحاد الأدباء في العراق منها تجنب الخوض في التفاصيل الخلافية للقوى السياسية المختلفة والاقتصر على ثوابت وطنية ومهنية وثقافية منها رفض الاحتلال والمطالبة باستكمال شروط السيادة الوطنية، ورفض سياسة الاحتراب الطائفي والقومي والدعوة إلى تبني مواقف التسامح والمصالحة بين مختلف مكونات الشعب، ورفض العودة إلى أي شكل من أشكال الأنظمة الشمولية والاستبدادية ومنها رفض العودة إلى الدكتاتورية التي مارسها النظام السابق، بل وأجراء قطيعة نهائية مع برامج ثقافته المطبلة للعنف والدكتاتورية دون إن يعني ذلك قطع الطريق أمام عودة أعضاء حزب البعث الذين لم تلتخ أيديهم بدماء أبناء الشعب العراقي إلى الحياة الاجتماعية والسياسية بوصفهم مواطنين يؤمنون بآليات الديمقراطية ويرفضون الأساليب الانقلابية والتامرية التي أشاعها النظام الدكتاتوري السابق. كما يخوض نضالاً من أجل اشاعة ثقافة

عراقية تؤمن بقيم الحياة الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان، ورفض أي شكل من أشكال التقييد على الحريات العامة بصورة عامة وعلى حرية التعبير بشكل اخص والسير قدما على طريق بناء مجتمع مدني ديمقراطي بعيدا عن هيمنة الإشكال المختلفة لسيطرة المؤسسات الدينية على السياسة والثقافة من خلال الأيمان بمبدأ الفصل بين السياسة والدين. ولذا حاول اتحاد الأدباء إن يتعامل بحذر مع أجهزة السلطة السياسية المختلفة وان يضع مسافة معينة بينه وبينها خشية من تدخلها المباشر في الشأن الثقافي، وبسبب خصوصية الخطاب الثقافي الميال إلى الحرية والتمرد والانفلات من القيود والممنوعات في مقابل خطاب السلطة (أي سلطة) البراغماتي الميال إلى المركزية والهيمنة والقمع. ولذا كنا نسعى دائما إلى رفض التدخل في الشأن الثقافي ونطالب بحرية الحركة والتعبير وطالبنا ببناء استراتيجية ثقافية شاملة للنهوض بالحياة الثقافية من خلال إيجاد آليات وأدوات جديدة منها تأسيس مجلس أعلى للثقافة أسوة ببلدان عربية أخرى مثل مصر والكويت وقطر ورصد ميزانية كافية لإدارة الفعل الثقافي واستكمال بناء البنية التحتية للثقافة العراقية من خلال إنشاء مراكز ثقافية وقاعات للمؤتمرات وصلات للعرض المسرحي والسينمائي والتشكيلي واهم من هذا وذاك الكف عن تهميش الثقافة والاعتراف بحق الثقافة العراقية في التنوع وعدم مناصبة بعض إشكالها مثل الموسيقى والرسم والسينما والمسرح العداء المبطن أو المعلن لكننا من الجانب الآخر لا نعد أنفسنا أعداء للتجربة العراقية الجديدة التي اعقبت التغيير بكل ما لها وما عليها، ونحن أكثر ثقة بوعي شعبنا وقواه السياسية الوطنية على اجتياز هذا الاختبار الصعب وصولا إلى شاطئ الأمان والسلام. ولذا فنحن نرفض التحريض ضد العراق الجديد والتأمر عليه من قبل بعض الأطراف الإقليمية والمنظمات التكفيرية والإرهابية. مع إننا نمتلك الكثير من التحفظات على مسيرة هذا النظام لانجراره في مراحل معينة وراع الصراع

الطائفي وتكالب بعض إطرافه على السلطة والامتيازات لكننا في المقابل نعد أنفسنا جزء من هذه التجربة ونناضل كل يوم من أجل تصويب مسيرتها نحو الأفضل. وحين نقول ذلك لأننا نشعر إن بعض هذه الإطراف في اتحاد الكتاب العرب إنما تحلم بإيقاع أفرقة بيننا وبين مؤسسات العراق الجديد بل وندرك جيدا إن العداء الظاهري لاتحاد الأدباء إنما هو عداء ضد الوجه الجديد للعراق نفسه. لكن الغريب إن التهم التي تكال للثقافة العراقية ولاتحاد الأدباء تحديدا هي تهم مسيسة وملفقة، سبق لمعظم الدول العربية والإقليمية والعالمية وأن تخلت عنها بعد إن استعاد العراق مركزه وعضويته في الجامعة العربية وبعد إن عزز موقفه في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية المختلفة وراحت البعثات الدولية والعالمية تعود لممارسة أعمالها الدبلوماسية في العراق بفضل تحقيق الاستقرار النسبي لنتائج ملموسة على أرض الواقع. ولذا ليس هناك مبرر لدى البعض لإطلاق هذه التهم الجراف التي لا يمكن إن يقبلها العقل والمنطق. وحين الوقت لنبذ مثل هذه المواقف بل والتكفير عنها بمواقف عقلانية نابعة من إحساس عميق بالمسؤولية وبأهمية وحدة جميع الأدباء والمثقفين العرب في المرحله الراهنة وإدراك إن أي تمزق في وحدة المثقفين إنما يخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة أهداف أعداء شعوبنا المتطلعة نحو الحرية والديموقراطية والتغيير.

إن ما يحز في أنفسنا تماما إن تدفع هذه السياسة المعادية لاتحاد الأدباء في العراق العديد من الأدباء والكتاب العراقيين إلى اتخاذ مواقف متطرفة كرد فعل ضد سياسة الإقصاء والتهميش. إذ نجد الكثير من الأصوات التي تطالب بالابتعاد نهائيا عن اتحاد الكتاب العرب وصرف النظر عن المطالبة بحقه باستعادة عضوية الاتحاد ما لم يعتذر المسؤولين عن سياسة الإقصاء هذه للأدباء العراقيين بل وللشعب العراقي بسبب ما

الحقته مواقفهم هذه من إضرار بكرامة الأدباء العراقيين ومن تحريض على إدامة دوامة العنف والإرهاب بحجة التغني بالشعار البراق والمزوق للمقاومة التي هي منهم براء. ولذا فنحن لا نريد للأدباء العراقيين إن يفقدوا عمقهم العربي وعلاقتهم الوطيدة مع الكتاب والأدباء العرب بسبب مواقف بعض (الصقور) من محترفي العمل البيروقراطي والمدافعين عن الاستبداد والذين لا صلة أبداعية حقيقية تربطهم بالمنجز الإبداعي الخلاق للأدباء العرب.

لقد كنا نأمل خيرا بمجي الأستاذ محمد سلماوي أميننا عاما لاتحاد الكتاب العرب حيث عبر مرارا عن رغبته في استعادة عضوية اتحادنا لكننا تبينا مقتنعين انه مغلوب على أمره، وان أصوات المجمعين بالشعارات العنصرية الزائفة يظلون أقوى منه، وشعرنا بالحزن عندما أعلن عن استعادته لتبني أي مجموعة أدبية تعمل باسم الأدباء العراقيين ومنحها الشرعية بديلا عن الاتحاد الشرعي في الوقت الذي لم تحسم فيه قضية الاتحاد الشرعي الوحيد في العراق.

والذي ظلت عضويته معلقة وقابلة للإعادة في أية لحظة. ونعتقد إن السيد محمد سلماوي إنما يرتكب بذلك خرقا قانونيا فاضحا للمبادئ التي يهتدي بها الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب. ولذا فنحن نتطلع إلى إن يقف موقفاً شجاعاً ومسؤولاً لإعادة الحق إلى أهله الشرعيين وكفى خضوعاً لهيمنة الظاهرة الصوتية الملققة والمتخلفة في ثقافتنا العربية الحديثة.

مرة أخرى نؤكد إننا نرفض إن نستجدي عضويتنا من احد ولكننا نطالب بحقنا الطبيعي والشرعي وسوف نقاضي كل أولئك المسؤولين والمحرضين على إقصائنا وتهميشنا وسوف نظل بانتظار اللحظة التي ينكسر فيها صوت الصقور والمتشددين والمزورين لتعاد لنا عضويتنا ونحن مرفوعي

الرؤوس. فنحن دائماً ملح الأرض وفضاء لكل عطاء لما هو جديد وخلاق
ونظيف ونرفض دائماً المزايدة على وطنيتنا وكرامتنا وإبائنا. حسينا أن
نبسط الحقائق أمام الأدباء والكتاب العرب المبدعين والذين يقدسون
الصدق والحقيقة وليحكموا بعد ذلك بأنفسهم، وليذهب عرابو الإرهاب
والتكفير والمقععين بالسلاح والكلمات الرنانة الفارغة إلى الجحيم.

قرار مجحف آخر يصدره اتحاد الكتاب العرب

باستمرار تعليق عضوية اتحاد الأدباء في العراق

تلقي الأدباء والمثقفون العراقيون بمزيد من الاستياء والاستغراب القرار المجحف الذي أتخذه اجتماع المكتب الدائم للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب في مدينة العريش بمصر في ٤/٦/٢٠٠٧ والقاضي باستمرار تعليق عضوية إتحادنا: الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق بحجج سياسية واهية، لا علاقة لها بالروح الثقافية والنقابية الموضوعية التي يفترض فيها ان تسم مواقف اتحاد الكتاب العرب وقراراته، ان طالبت الرسالة التي وجهها المكتب الدائم الى اتحادنا بوقاحة بمساندة ما أسموه بـ "المقاومة" والتي أصبحت وللأسف مظلة تستظل بها المنظمات الإرهابية والتكفيرية وفي مقدمتها منظمة "القاعدة" الإرهابية "والتي تهدف الى تقتيل أبناء الشعب العراقي ومحاولة فرض الوصاية عليه من خلال إقامة ما سمي بدولة العراق الإسلامية" ولم تشر الرسالة من بعيد او قريب الى أعمال الإرهاب والعنف المدعومة سراً وعلانية من قبل مراكز القرار في العديد من دول الجوار وفي مقدمها - وللأسف - العديد من الدول العربية، ونعد بيان اتحاد الكتاب العرب هذا بمثابة دعم مباشر لقوى الإرهاب والتكفير وتحريض على المزيد من أعمال العنف والقتل والاحتراب في بلادنا، وتدخّل في الشأن الوطني الداخلي للعراق الجديد الذي يرغب في ان يبني تجربته السياسية والديمقراطية بعيداً عن سياسة التدخلات والوصايات والإملاءات الأجنبية وعن كل وجود مباشر او غير مباشر لسلطة الاحتلال على التراب الوطني العراقي.

هذا وكان إتحاد الأدباء في العراق أكثر تفاؤلاً من خلال النتائج التي أسفر عنها مؤتمر اتحاد الكتاب العرب في القاهرة الذي أقصى الدكتور علي

عقلة عرسان الذي ناصب اتحادنا العداة وانتخب الأستاذ محمد سلماوي رئيس اتحاد كتاب مصر أميناً عاماً جديداً لإتحاد الكتاب العرب والذي بادر لفتح قناة اتصال مع اتحادنا حيث وجه الدعوة لوفد من إتحادنا لحضور مؤتمر العريش لكن الجهات الأمنية المصرية - كما ابلغنا السيد سلماوي نفسه- لم توافق على منح تأشيرة لأعضاء الوفد العراقي، ولذا فقد اكتفينا بتكليف احد الأدباء العراقيين المقيمين في مصر الشاعر جبار سهم السوداني بحضور المؤتمر بصفة مراقب، وكانت النتيجة مخيبة لآمالنا، وتؤكد إستمرار النهج المعادي لتطلعات الأدباء والمثقفين العراقيين.

وبدورنا نؤكد مرة اخرى ان إتحادنا مؤسسة ثقافية مناضلة معروفة بتاريخها الوطني وبمعاتها لكافة أشكال العنف والإرهاب والتطرف الطائفي والقومي والديني وبمواقفها الصريحة الراضة لوجود الاحتلال الأجنبي والداعمة لتعزيز السيادة الوطنية الكاملة، وهي ليست بحاجة الى تزكية من اية جهة اخرى، لانها تستمد شرعيتها الحقيقية من الانتساب العميق الى الأدباء والكتاب العراقيين ولتطلعات ابناء شعبنا العراقي المشروعة، وستظل ثقافتنا العراقية رافداً قوياً ومشعاً يصب في مسيرة العطاء الثقافي والفكري العربي والإنساني.

الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق

الأستاذ محمد سلماوي الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب

العرب المحترم

تحية طيبة

منذ اجتماع المكتب الدائم في القاهرة في الأول من شهر حزيران (يونيو) ٢٠١٠ الذي ناقش قضية عضوية الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق بحضور ممثل إتحادنا الزميل الناقد ياسين النصير عضو المجلس المركزي، كنا ننتظر بلهفة انعقاد الدورة الجديدة للمكتب الدائم في البحرين التي كنا نعوّل عليها كثيراً في حسم قضية عضوية اتحادنا المعلقة، وكنا خلال ذلك ننتظر وصول وفد الأمانة العامة الى بغداد للاطلاع عن كثب على الآليات التي يعتمدها اتحادنا في عمله وعلاقاته وكذلك التعرف الى التفاصيل الدقيقة للانتخابات الاتحادية التي جرت في الثالث من نيسان ٢٠١٠ والتي زودناكم بتفاصيلها ونتائجها بالصوت والصورة والوثيقة.

ولكننا وللأسف لم نحظ بشرف استقبال وفد الأمانة العامة في بغداد، ربما لأسباب قاهرة تتعلق بظروفكم الخاصة، لكننا يمكن ان نفسر ذلك بأنه إشارة الى اقتناع اللجنة الخاصة بدراسة الملف العراقي بالأدلة والبيانات والوثائق المقدمة من قبل اتحادنا وخلال هذه الفترة أنجز الاتحاد الكثير من المتطلبات والاشتراطات التي قدمها المكتب، وزودناكم بتفاصيل دقيقة عن أنشطتنا الثقافية ومنها الآلية التي جرت فيها الانتخابات الفرعية في مختلف اتحاداتنا في المحافظات وقد قمت شخصياً بصحبة الزميل إبراهيم الخياط عضو المكتب التنفيذي في مطلع

شهر أيلول/ سبتمبر بزيارة دمشق واللقاء بالدكتور حسين جمعة رئيس اتحاد الكتاب العرب في سوريا، وقد ناقشنا بشفافية وصراحة كل القضايا المتعلقة بقضية عضوية اتحادنا المعلقة، وما أثار استغرابنا هو نفيه الاطلاع على الوثائق والبيانات الخاصة بانتخابات اتحادنا وقال ان السيد الامين العام لم يطلع على مثل هذه التفاصيل مما دفعنا الى اعادة شرح وايضاح بعض المسلمات والحقائق التي سبق لنا مراراً ايضاحها وتأكيدھا.

وقال صراحة ان السيد الامين العام يحاول ان يفرض علينا بالقوة عودة إتحادكم الى الاتحاد، وعلى الرغم مما نشعره من حرج لإدراج هذه الحقائق لكننا مجبرون على الالتزام ببيان حقيقة ما يجري في السر والعلن.. فقد شعرنا بوجود خطط مبيتة لدى البعض لإطالة أمد تعليق عضوية اتحادنا لأسباب لم تعد مبررة او قائمة، وربما لقرارات قديمة او غير دقيقة لوضع اتحادنا مهنيًا وثقافياً وفكرياً وللمشهد السياسي العراقي بشكل عام حيث اعلن صراحة في حزيران ٢٠١٠ عن انسحاب قوات الاحتلال من اراضيه وابقاء قوة محدودة لأغراض التدريب ستغادر العراق نهائياً عام ٢٠١١، وهو امر نطالب به يومياً وندعو الى إخراج آخر جندي من على ترابنا العراقي وايكال مهمة حماية الامن الوطني للقوات المسلحة العراقية وترك ابناء الشعب العراقي يحلون مشاكلهم فيما بينهم بعيداً عن تدخلات الاحتلال او أية جهة اخرى.

ومما يقلقنا من وجود خطط لايجاد ذرائع جديدة لمواصلة حرماننا من عضويتنا تصريحات السيد سعود قليبات رئيس رابطة الكتاب الأردنيين حول البيان الجديد الذي أصدره عدد من الأدباء العراقيين المقيمين في دمشق وعمان ومنهم الشاعر عبد الرزاق عبد الواحد والقاص فاضل الربيعي والذي طالبوا فيه بمعاملتهم بالطريقة التي كان يعامل بها ادباء

فلسطين، ومنحهم الحق في التمثيل الرسمي في عضوية الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، وهو أمر غريب ولا يتماشى مع الضوابط المرعية في القانون والنظام الداخلي لاتحاد الكتاب العرب الذي يتعامل فقط مع الاتحادات الرسمية داخل الأقطار العربية ذاتها، وان المقايسة مع وضع الكتاب الفلسطينيين هنا غير وارد اطلاقاً وينطوي على مغالطات كبيرة، خاصة وان العراق يشهد في المرحلة الاخيرة استقراراً افضل واحتراماً لارادة الفرد العراقي وغياباً لتاثير الاحتلال على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ولا نعتقد بوجود معوقات امام عودة جميع زملائنا الأدباء والكتاب العراقيين الذين ما زالوا يحتفظون بكامل حقوقهم في اتحادنا، ويعاملون باحترام وتقدير ودونما وجود أي لون من الحساسية تجاههم ولذا لم يعد مبرراً اطلاقاً المناداة بخلق مركز آخر انشقاقي خارج العراق للأدباء المقيمين في عدد من العواصم العربية.

ونتذكر جيداً ان المئات من الادباء والكتاب العراقيين الذين غادروا العراق لأسباب سياسية في زمن العهد السابق قد شكلوا عدداً من الاتحادات والروابط الثقافية، واجروا اتصالات مع الامانة العامة لإتحاد الكتاب العرب التي ابغتهم أنهم لا يقيمون علاقة الا مع الاتحادات الرسمية. ولذا فنحن نأمل ان لا تستغل هذه العملية لايجاد مبررات جديدة لتعليق عضوية اتحادنا، او لإقحام طرف بديل عن اتحادنا في اتحاد الكتاب العرب.

واخيراً فقد فوجئنا بالإعلان عن مكان جديد لعقد اجتماع المكتب الدائم بدلاً عن البحرين يتمثل في اختيار مدينة (بنغازي) الليبية لهذا الاجتماع للمدة بين ٢٤ - ٢٦ من شهر تشرين الاول (اكتوبر) الجاري وكنا نأمل ان يتم ابلاغنا بهذا التغيير واعلامنا عن امكانية حضور ممثلين عن اتحادنا لهذا الاجتماع للإجابة عن تساؤلات الزملاء اعضاء المكتب الدائم، ولكي لا

يصدر الحكم بحقنا غياباً كما جرت العادة في الدورات السابقة.
نحن نشعر بان هناك من يحاول أن يدفعنا الى حالة اليأس من الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب وبالتالي دفعنا بعيداً عن العودة الى صفوف اشقائنا الادباء والكتاب العرب واشعارنا بان وجودنا غير مرغوب فيه من قبل البعض، وبالتالي تحريضنا على الكف نهائياً عن المطالبة الشرعية بحقنا القانوني والأصولي في عضوية اتحاد الكتاب العرب.
ختاماً نعبر لكم ياسيادة الامين العام عن ثقتنا الشخصية بكم وبحكمتم وشجاعتكم وبمواقف بقية الزملاء من اعضاء المكتب الدائم للوقوف الى جانب حقنا المهضوم وتفويت الفرصة على المخططات المسيسة والمبيتة التي ترمي الى حرماننا من حقنا الطبيعي في استعادة موقعنا في الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

على السيد سلماوي الاعتذار والا ساً قاضيه

بثت قناة MBC في الساعة الحادية عشرة من صباح الاربعاء ٢٨/١٠/٢٠٠٩ ندوة ثقافية مكرّسة لمناقشة قضية تعليق عضوية الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق من قبل الاتحاد العام للادباء والكتاب العرب شارك فيها السيد محمد سلماوي، الامين العام لاتحاد الكتاب العرب، إضافة الى عددٍ من الكتاب العراقيين. وكان يفترض بي بوصفي رئيساً للاتحاد أن أشارك في الندوة، حيث وفرت لي القناة مشكورة سيارة خاصة لنقلي الى مكتبها لكن الازدحام الاستثنائي الذي أعقب أحد الانفجارات في بغداد قد حال دون وصولي في الوقت المناسب مما دفع بالقناة الى الاعتذار عن تأخري وإنهاء الندوة.

ومن المؤسف أن يعيد السيد محمد سلماوي في هذه الندوة مجموعة ملفقة من الاكاذيب والاضاليل والادعاءات ضد اتحاد الادباء في العراق، وضدي شخصياً بوصفي رئيساً للاتحاد لتبرير مواصلة تعليق وعضوية اتحادنا وأود أن اركز على قضية أساسية تتعلق بتوجيه تهمة باطلة ضدي أطلقها السيد سلماوي من خلال القناة ودونما سند صحيح. إذ جاء في قول السيد سلماوي " قيل أن رئيس إتحاد الادباء في العراق قد قال بأن السفير الامريكي بريمر هو محرر العراق" وهي تهمة ملفقة ولا أساس لها من الصحة ولم تستند إلى أية مرجعية إعلامية أو ثقافية، كتابية أو مرئية أو مسموعة، بل ودونما شهود ثقة أو سياق محدد للقول. والسيد سلماوي، الذي يتبوأ الان وللمرة الثانية أكبر مركز ثقافي في الوطن العربي، ويحمل أمانة تاريخية وثقافية وفكرية كان عليه أن يكون موضوعياً ودقيقاً في تحري الحقائق وأن لا يتبنى أية مقولة، خاصة اذا كانت تعرض صاحبها الى المساءلة القانونية إلا بعد تمحيص وإسناد وان إطلاق

الأحكام العشوائية يشكل إساءة كبيرة للطرف الذي تلصق به مثل هذه الأحكام والتهم. ولا ادري كيف سيكتب تأريخنا المعاصر إذا ما إحتكنا الى السنة التي شرعها السيد سلماوي في توثيق التاريخ الثقافي المعاصر، وأية أكاذيب وتلفيقات مغرضة يمكن أن تمر أمام أنف المؤرخ الثقافي أو السياسي ولا شك أن السيد سلماوي يعلم أكثر من غيره، وهو المؤتمن على ثقافتنا العربية وتراثها وتقاليدنا العريقة، أن الحقيقة التاريخية أو أي نص أو قول، لا يعد صادقاً مالم يستند الى سلسلة إسناد موثقة ومزكاة. والمؤرخ النزيه غالباً ما يرفض القبول بالكثير من المرويات والاقوال والادعاءات اذا ما كانت تفتقد الى الاسناد الصحيح من خلال علم خاص هو "علم الرجال" أو "الجرح والتعديل" والذي في ضوءه أبطل المؤرخون والمدونون الآلاف من الاحاديث النبوية التي أسندت زوراً الى الرسول الكريم. اذ لا يعقل أبداً أن يقبل الأمين العام لاتحاد الكتاب العرب، المسؤول المباشر عن شرف الكلمة العربية أن يطلق التهم جزافاً دونما سند صحيح وإعتماداً على الفعل المبني للمجهول "يقال" والذي غاب فاعله لأسباب سياسية تأمرية واضحة تفتقد الى الامانة والنزاهة والموثوقية.

ومن المؤسف أن اذكر هنا أن هذه التهمة الملققة سبق وأن لفقت وأطلقت بخبث عشية التحضير لمؤتمر اتحاد الادباء والكتاب العرب والذي كنت مدعواً إليه لكن السيد سلماوي اخبرني في اللحظة الاخيرة أن الجهات الامنية المصرية رفضت منحي "فيزا" دخول في المطار. وكانت جريدة "أخبار الأدب" القاهرية الأدبية التي يرأس تحريرها الروائي جمال الغيطاني هي التي حسب علمي قامت بنشر تلك التهمة الملققة من خلال الفعل المجهول "يقال" ذاته والتي إستقبلها السيد سلماوي وبعض أعضاء المكتب التنفيذي ممن يحملون كراهية خاصة ضد العراق وكتابه وراحوا يتداولونها وكأنها وثيقة رسمية معتمدة دونما تساؤل عن مصدرها

وسندها ومرجعيتها وأتمنى من كل ذي ضمير حي ومبرأ من الاهواء والنوايا المبيتة أن يعيد قراءة وتقليب وتمحيص تلك التهمة والتأكد من صحتها أو بطلانها لكي ينام وضميره الحي يشعر بالراحة والسكينة وهو يتمثل النص القرآني الكريم: "يا أيها المؤمنون إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين".

ومن المحزن أن تتحول تلك التهمة الباطلة الى اللحن المفضل أو "علكة اللبان" التي يعضها البعض ودونما حياء في كل المحافل الثقافية ومؤتمرات اتحاد الادباء والكتاب العرب حيث أعيد اطلاقها في مؤتمر "المنامة" وأخيراً في مؤتمر "سيرت" بليبيا وها هي تتكرر - وهذا هو المهم - على لسان الامين العام للاتحاد السيد محمد سلماوي ومن خلال قناة MBC.

ونظراً لأن مثل هذه التهمة ملفقة وتفتقر الى الصحة والى أي سند إعلامي أو قانوني، ولانها ألحقت الضرر الشخصي بي بصفتي الشخصية أولاً بوصفي ناقدًا ومترجمًا وناشطًا إجتماعياً ونقابياً وثانياً بصفتي المعنوية بوصفي رئيساً للاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق وعرضت حياتي - ولا تزال للخطر-، ولانها أسهمت أيضاً، وربما بصورة أساسية في أيجاد المبررات لمواصلة تعليق عضوية الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق، أطالب السيد محمد سلماوي، الذي كنت أتوسم فيه الحكمة والرصانة والموضوعية والامانة وهو يتبوأ للمرة الاولى المسؤولية، أن يتراجع عن إطلاق هذه التهمة الباطلة وتقديم الاعتذار المناسب لي، أو تقديم الاسانيد والسياقات والوقائع التي تثبت تلك الادعاءات، على أن تكون تلك الاسانيد بنت تاريخها وظرفيتها وسياقها لا أن تكون طازجة ومعدة حديثاً في المطابخ الاعلامية والثقافية التي تعودت على تزوير تاريخنا الثقافي والاعلامي المعاصر.

وبخلاف ذلك، يؤسفني أن أعلن بأني سأجد نفسي مضطراً لإقامة دعوى قضائية شخصية ضد السيد محمد سلماوي أطالبه فيها بدفع تعويض مادي لي بسبب ما لحق بي من ضرر مادي ومعنوي وتعريض حياتي للخطر من جراء التهمه الظالمة التي أطلقها مراراً ضدي وأهيب بجميع المحامين ورجال القانون والمفكرين والكتاب العراقيين والعرب الى الوقوف الى جانبي في إقامة هذه الدعوى التي أتوخى منها أن تكون أمثلة للدفاع عن الحقيقة وعن قيم الحق والعدالة وأدانة لكل أشكال التزوير والتضليل والتلفيق التي تسيء الى تاريخنا الثقافي والى سمعة الثقافة العربية.

اتحاد أدباء العراق يشجب قرار "المنامة" بمواصلة تعليق عضويته في اتحاد الكتاب العرب

مرة أخرى وبإصرار غريب، يؤكد المكتب الدائم للإتحاد العام للأدباء والكتاب العرب عداءه المكشوف لشعبنا العراقي وخياره الوطني، وبشكل خاص مناصبته العداء للإتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق، الممثل الشرعي للأدباء والكتاب العراقيين من خلال القرار الذي اتخذته المكتب الدائم في اجتماعه الأخير في المنامة بالبحرين بمواصلة تعليق عضوية اتحادنا في اتحاد الكتاب العرب، (علماً بأننا لم نقدم طلباً لهذا الاجتماع لإعادة النظر في القرار السابق الذي سبق وأن أكدته اجتماع المكتب الدائم في "العريش" بجمهورية مصر العربية بسبب القرار الذي اتخذته المكتب الدائم في اتحادنا بتعليق الاتصالات باتحاد الأدباء العرب بعد المناورات الرخيصة التي مورست ضد اتحادنا في مؤتمر "العريش" في حزيران الماضي ٢٠٠٧).

إن قرار اجتماع المكتب الدائم للإتحاد الأدباء العرب بمواصلة تعليق عضوية اتحادنا لا مبرر له، ولا يضيف شيئاً جديداً لكنه يؤكد مرة أخرى إصرار المكتب الدائم على فرض وصايته على سياسة اتحادنا المستقلة من خلال مطالبته بجملة إملاءات سياسية مكشوفة منها اشتراط عودة العضوية "مقابل إعلان موقفهم -قيادة الاتحاد- من الاحتلال الأمريكي الى جانب موقفهم من المقاومة العراقية إضافة الى عقد مؤتمر يضم الأدباء العراقيين". وواضح ان هذه الاملاءات مسيسة ويقصد بها التشكيك بوطنية الأدباء العراقيين وبشرعية اتحادهم على الرغم من الإيضاحات الكثيرة التي سبق لاتحادنا وان تقدم بها في هذا الصدد.

فموقف اتحادنا من الاحتلال واضح منذ البداية من خلال رفض أي

مظهر من مظاهر الاحتلال يخل بسيادتنا الوطنية وقد تأكد ذلك في الخط
الفكري والسياسي لاتحادنا الذي رفض إقامة أي شكل من العلاقات مع
التحالف ومع دول التحالف بشكل عام، كما أننا رفضنا مراراً طلب الأمانة
العامة لدعم ما يسمى بـ"المقاومة" وقلنا اننا نواجه في العراق إرهاباً
تكفيرياً تدعمه منظمات إرهابية معروفة مثل القاعدة ولا يمكن لنا ان نقف
الى صف الإرهابيين والتكفيريين إرضاء للمكتب الدائم الذي يحول نفسه
بهذا الإصرار الى عراب للإرهاب ولقوى التكفير والظلام التي تمارس أبشع
جرائم القتل والإبادة ضد الأبرياء من أبناء شعبنا، كما ان قرار المكتب
الدائم ينطوي على مغالطات مكشوفة منها الساذج الذي يروج له
الإرهابيون والتكفيريون وهو ان اتحاد الأدباء في العراق قد "تشكل في
عهد الحاكم الأمريكي بول بريمر" وبذا فهو لا يمثل الأدباء العراقيين وهذه
فرية مكشوفة لا يمكن ان تنطلي على احد، ذلك ان العشرات من المنظمات
والاتحادات والنقابات الأدبية والفنية والثقافية والإعلامية قد تشكلت بعد
سقوط النظام الدكتاتوري باستقلالية تامة عن قوات الاحتلال، وكانت
تحمل موقفاً صريحاً معادياً لوجود الاحتلال الأجنبي وتطالب باستكمال
شروط السيادة الوطنية.

أما الزعم بعدم شرعية الانتخابات التي جرت في ٢٥/٧/٢٠٠٤ فهو أمر
غريب حيث سبق وان قدم اتحادنا كافة الوثائق والأدلة الرسمية التي تؤكد
شرعية تلك الانتخابات في حينها وقد أكدها برسالة شخصية الدكتور
الشاعر عبد المطلب محمود الأمين العام للإتحاد في العهد السابق كما لم
نسمع طوال هذه السنوات أية ادعاءات تشكك باتحادنا وشرعيته وذلك
لأننا منذ البداية وقفنا موقفاً مسؤولاً إزاء جميع أعضاء الاتحاد السابقين
وقادته ووقفنا ضد أية محاولة لترقين قيد او فصل أي من المسؤولين
السابقين في الاتحاد والذين ما زالوا يحتفظون بعضويتهم في اتحادنا،

وقدمنا، ومازلنا، إشكال الدعم التي نستطيع لجميع الأدباء العراقيين في الداخل والخارج دونما تمييز، ويعلم السادة في المكتب الدائم ان الغالبية من الأدباء العراقيين الذين عقدوا مؤتمراً تأسيسياً في دمشق لنادي القلم الدولي فرع العراق كانوا يعدون أنفسهم جزءاً من اتحاد الأدباء في العراق كما ان غالبية الذين حضروا المؤتمر التأسيسي للمجلس العراقي للثقافة في العاصمة الأردنية عمان كانوا متعاطفين مع اتحاد الأدباء في العراق ومدافعين عن برنامجه وسياسته، بل ان غالبية الأدباء والكتاب العراقيين في مصر والذين اجتمع بهم السيد محمد سلماوي الأمين العام لإتحاد الأدباء العرب أعلنوا صراحة دفاعهم عن اتحاد الأدباء ورفضوا كافة الاتهامات ضده، وهذا الأمر ينطبق على معظم الأدباء العراقيين الموجودين في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي خارج العراق وداخله، وللتدليل على ذلك لم يرفع احد من الأدباء العراقيين اصبع اتهام واحدة ضد اتحادهم ولم ينبثق أي اتحاد بديل داخل العراق او خارجه، مما يدل على تضامن أدباء العراق في الداخل والخارج معه فضلاً عن شرعية الانتخابات التي أجراها اتحادنا على وفق النظام الداخلي المعتمد حالياً... وهو القانون ذاته الذي كان معمولاً به أبان النظام السابق.

لذا فنحن نعبر عن احتجاجنا الشديد إزاء الموقف المسيس للأمانة العامة وبشكل خاص نيتها المبيتة في توجيه دعوات رسمية شخصية لأدباء عراقيين لحضور فعاليات اجتماعات مؤتمرات اتحاد الأدباء العرب ابتداءً من الاجتماع القادم في يونيو حزيران ٢٠٠٨ كما ورد صراحةً في بيانات السيد محمد سلماوي الأمين العام لإتحاد الكتاب العرب، ونحن بدورنا نرفض محاولة التجاوز على شرعية اتحادنا والالتفاف عليها من خلال تجاهل قيادته الشرعية والاقتصار على توجيه دعوات فردية بما تمثل إساءة للشرعية، وإيغالا في طريق التآمر ضد اتحادنا ووحدته، ودعوة

صريحة للخروج على وحدة الأدباء العراقيين واتحادهم بهذا المنحى
التحريضي المكشوف.

وبدورنا نهيب بكل الأدباء العرب الشرفاء للوقوف إلى جانب الأدباء
العراقيين واتحادهم ورفض كافة أشكال التآمر ضدهم انطلاقاً من مبادئ
تعزير وحدة الأدباء والكتاب والمثقفين العرب في المرحلة التاريخية
الحاسمة التي نمر بها.

بيان اتحاد أدباء العراق حول اجتماع القاهرة

شهدت العاصمة المصرية، القاهرة، للفترة من ١ - ٣ حزيران ٢٠١٠ اجتماعا اعتياديا للمكتب الدائم للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، نوقشت خلاله قضية إعادة النظر في قرار تعليق عضوية اتحادنا المعلقة عضويته منذ عام ٢٠٠٣، ولأول مرة يحضر رسميا ممثل عن المجلس المركزي في اتحادنا هو الزميل ياسين النصير بصفة مراقب، وقد شارك جزئيا في بعض المناقشات الخاصة بالعراق، حيث لاحظ سيادة أجواء ايجابية تدعم عضوية اتحادنا، وبلغ عدد الاتحادات المؤيدة (تسعة)، حيث أيدت جميع اتحادات دول الخليج وكان موقف اتحاد أدباء الإمارات متميزا وشجاعا، كما وافقت على ذلك مصر والسودان ولبنان وعدد من دول المغرب العربي وبشكل خاص الدور الشجاع لممثل اتحاد أدباء المغرب، لكن من الجانب الآخر كان هناك بعض الممانعات والاعتراضات والتحريصات من قبل عدد من الاتحادات التي سبق لها أن وعدت بالموافقة على عودة عضويتنا مثل اتحاد الكتاب في سوريا عند توفر الوثائق الخاصة بانتخاباتنا الأخيرة التي جرت في ٣ نيسان ٢٠١٠ بصورة قانونية وشفافة، لكن الدوافع المسيسة - كما يبدو - لم تتزحزح، للأسف، لدى بعض هذه الاتحادات التي رفضت عودتنا دونما مسوغات نظامية ملموسة، خاصة بعد تلبية جميع مطالب المكتب الدائم السابقة، وبلغ بهذه الاتحادات - تونس وليبيا بخاصة - التطرف والإصرار حدّ رفض إجراء تصويت عددي لإصدار قرار بذلك وهددت بالانسحاب من عضوية الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب في حال إجراء هذه الممارسة الديمقراطية المعتمدة من قبل النظام الداخلي للاتحاد كما نصت المادة ١١ منه.

ازاء هذه الضغوط والتهديدات اتخذ د. محمد السلماي الأمين العام

للاتحاد موقفاً مسؤولاً ومدافعاً عن حق اتحادنا في العودة، والدعوة الى استصدار بيان يشار فيه الى أن الأمانة العامة قد قررت تثبيت عضوية اتحادنا في الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق، وهذا القرار -بالتأكيد- لا يلبي طموحاتنا لاسترداد حقنا الشرعي، لكنه -على الأقل- يقطع الطريق في المستقبل على أية جهة تحرض على تشكيل اتحاد بديل ليحل محل اتحادنا، وهو خطوة وان كانت متواضعة على استعادة عضويتنا خلال الاجتماع القادم للمكتب الدائم الذي سيعقد بعد ستة أشهر حيث يعيد النظر في هذا القرار بعد الاطلاع على التقرير الذي سيرفعه وفد من الأمانة العامة يفترض أن يقوم بزيارة العراق للاطلاع على بعض التفاصيل الخاصة بالآليات التي اعتمدت في انتخاباتنا الأخيرة.

ومن باب الحرص على وحدة الأدباء والكتاب والمثقفين العرب وتماسك مواقفهم ازاء القضايا المصرية المشتركة، نؤكد أننا لا نريد أن يكون تمزق اتحاد الأدباء العرب أو انسحاب بعض أعضائه ثمنا لعودة اتحادنا، فنحن من دعاة وحدة الكلمة والإرادة والفعل رافضين مختلف أشكال التشرذم والتشردق والانشقاق التي كنا نقاومها طوال سبع سنين عجاف من علاقتنا باتحاد الأدباء والكتاب العرب.

إننا نؤكد، مرة أخرى، لأشقائنا، أننا صادقون وحريصون في أن نظل دائماً جزءاً فاعلاً من الجسد الثقافي العربي، ولا نريد أن يكون أي اتحاد عربي سبباً مباشراً أو غير مباشر في قطع صلتنا الطبيعية بالثقافة العربية وبالهموم والإشكاليات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي نعاني منها بصورة مشتركة، ولا نريد لأحد من أشقائنا أن يتحمل مسؤولية دفعنا بعيداً عن الصف العربي، وهو هدف يسعى إليه البعض في العراق وخارجه، والبحث عن خيارات انعزالية أو إقليمية أو دولية بديلة، ونقول للأشقاء: إن أدباء العراق، كما عرفتموهم دائماً، منهل عذب للإبداع

والابتكار والكلمة الخلاقة النظيفة والصادقة، وهم دائما مثال للوطنية والعفة والإحساس بالمسؤولية، فلا تخسروهم لدوافع باتت غير مقنعة وتفقد الى المنطق والحجة بعد ان اتضحت جميع الحقائق.

وفي الوقت الذي نشكر فيه جميع الاتحادات التي كانت منصفة وعادلة وأمينة في مواقفها المساندة لنا وفي المقدمة منها اتحاد كتاب مصر، ورئيسه الأستاذ محمد سلماوي واتحاد أدباء المغرب، واتحاد أدباء الإمارات، واتحادات السودان وعمان والكويت ولبنان والجزائر والبحرين، ولا نريد ان نلحق في العتب على أشقائنا الذين اعترضوا على عودة اتحادنا، ولكننا نهيب بهم ان يحتكموا الى ضمائرهم ويعيدوا قراءة المشهد الثقافي والسياسي في العراق قراءة مبرأة من الهوى والضغينة والنوايا المسيئة، وان يتخذوا قرارا شجاعا بانصاف أشقائهم أدباء العراق من سلالة المبدعين الكبار.. مبدعي الثقافة العربية الموصولة بجذر وطني وقومي وإنساني عميق.

ولا يسعنا الا ان نشكر أدباء العراق وكتابه ومثقفيه وإعلاميه الذين وقفوا موقفا متفهما لقضيتنا العادلة، ونحيي بشكل خاص وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة على تغطيتها الواسعة لهذا التحرك الثقافي التضامني مع أدباء العراق، ونقول لهم: إننا سنظل أمناء على رسالة الثقافة العراقية وعلى إعلاء دورها ومكانتها في المجتمع العراقي وانتزاع حقوقها التي كفلها دستور جمهورية العراق، هذه الحقوق التي تنكر لها رجل السياسة في العراق جهلا او عدا، وركنها جانبا وفشل في التعامل الايجابي مع الشأن الثقافي وبناء إستراتيجية ثقافية مشتركة للمجتمع العراقي وللدولة العراقية، وهو ما يجعلنا ان نتطلع بأمل كبير الى المرحلة القادمة التي نأمل ان تفتح السلطان التشريعية والتنفيذية الملف الثقافي وان تجيدا قراءة تفاصيله، بل والتعلم منه، للحد من أمية الكثير من رجال

السياسة في العراق والذين -للأسف- غلبتهم المصالح الشخصية والنزاعات الحزبية والطائفية وعضوا النظر عن ابسط مسؤولياتهم في بناء دولة ديمقراطية تعددية اتحادية ومنها دعم الثقافة دعما صادقا لا من خلال الأعطيات والصدقات والمكررات بل من خلال تشريعات تضمن التعامل مع الثقافة بوصفها مقوما أساسيا من مقومات بناء المجتمع المدني الحديث.

معا، نسير خطوة خطوة لبناء العراق الديمقراطي الجديد، العراق الذي تخلو أراضيه من أي اثر من آثار الاحتلال والعنف والطائفية والإرهاب والتشكيلات المسلحة التي تعبت بالقانون وامن المواطنين.

معا نسير ونحن نطلق في فضاء الإبداع سرب حمامات الشعر واللون رسالة حب موجهة الى كل أبناء شعبنا والى كل الشرفاء في العالم العربي وفي المعمورة.

أدباء العراق: نرفض توصيفكم الجائر لنا

السيد محمد سلماوي رئيس اتحاد الكتاب المصريين المحترم

تحية طيبة:

قرأ أدباء العراق وكتابه في الداخل والخارج على موقع "إيلاف الإلكتروني" في ٧/١١/٢٠٠٦ بأسى وغضب تصريحات منسوبة لكم حول مؤتمر اتحاد الكتاب العرب في القاهرة تتضمن توصيفكم للاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق بأنه "الاتحاد الذي عينته الحكومة العراقية بعد الاحتلال" وهو حكم ظالم وجائر وتعسفي وبعيد كل البعد عن الحقيقة التي يجب ان تتوخاها وانت في مركز المسؤولية، الا ان تكرر التهم جزافاً وتتلقفها من أفواه دهاقنة السياسات السرية في الأمانة العامة للإتحاد خاصة أولئك الذين ينطبق عليهم توصيفكم ممن "عينتهم حكوماتهم" بفرمانات حزبية، وإدارية، سرية او علنية مفضوحة، ويؤسفنا ان نقول لكم ولكل الأدباء والكتاب العرب الذين لا يمثلون لإملاءات "الحكومات" واغلب الأنظمة الدكتاتورية العربية بأن إتحادنا، مؤسسة ثقافية غير حكومية مستقلة لا علاقة لها من قريب او بعيد بالحكومة العراقية او وزارة الثقافة، وهي ايضاً بمنأى عن تأثير قوات الاحتلال، بل نعلن هنا بان اتحادنا قد إكتسب شرعية قبل ان تمتلكها اي حكومة عراقية بعد سقوط النظام الدكتاتوري الصدامي، ذلك ان الأدباء العراقيين تداعوا لإعادة تشكيل اتحاد الأدباء في ٢٨/٤/٢٠٠٣ أي قبيل الإعلان عن أي حكومة عراقية آنذاك ومارس هذا الاتحاد نشاطه متحدياً كل الصعوبات ومتمسكاً باستقلاليتة وقيمه الأدبية والثقافية والمهنية النظيفة ونجح في ٢٥/٧/٢٠٠٤ في إجراء إنتخابات شرعية شاملة وفق القواعد المعمول

بها، وبحضور قاضٍ من وزارة العدل وبمباركة جميع الأدباء والكتاب العراقيين، وطوال هذه الفترة لم يشعر إتحادنا بأي تأثير على سياسته وقراراته من قبل المؤسسات الحكومية لأننا تمسكنا بحقنا في رسم سياستنا الثقافية والوطنية والمهنية باستقلالية تامة ورفضنا كل الاغراءات التي حاولت تقديم منح مالية لإتحادنا من اية جهة أجنبية كانت، وكنا نشكو خلال هذه المدة من مواصلة سياسة التهميش التي تمارسها الحكومة العراقية تجاه المثقفين والأدباء العراقيين ذلك ان أصوات الانفجارات والمفخخات التي يزرعها الإرهابيون والتكفيريون كل يوم لم تمكن المؤسسات الحكومية من الاصغاء الى مطالبنا ونداءاتنا، وظلت منشغلة بالملف الأمني وملفات أخرى كانت تبدو لها أكثر سخونة وأهمية من الملف الثقافي المنسي.

وإذا كان من الضروري الحديث عن إستقلالية إتحادنا، نود ان نؤكد ان إتحادنا الآن يمتلك إستقلالية لم يكن يمتلكها خلال العهد الدكتاتوري الغابر وللذين يتباكون على غياب الديمقراطية في انتخابات إتحادنا اليوم نود فقط ان نذكرهم بحقائق معروفة للجميع منها ان الإتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق في العهد السابق لم يكن مستقلاً، وكانت إنتخاباته ينطبق عليها توصيفكم المذكور مما كان يجعله بحق "الإتحاد الذي عينته الحكومة العراقية" ذلك ان وزارة الثقافة كانت تمتلك ولاية على إتحاد الادباء، ويحق لوزير الثقافة على وفق قانون إتحاد الأدباء ونظامه الداخلي عند الضرورة حل هيئات الإتحاد الشرعية وتشكيل هيئة تحضيرية جديدة، اضافة الى ذلك كان الإتحاد مرتبطاً إرتباطاً رسمياً وتنظيمياً بما يسمى بـ "المكتب المهني" التابع للحزب الحاكم آنذاك (حزب البعث) وكان بعض قادة الإتحاد آنذاك يتضايقون من هذه العلاقة ويحاولون بإستمرار التملص منها ومن إملاءاتها، وبالإضافة الى ذلك فقد

كان الاتحاد يأتّم بالخط السياسي والأيدولوجي لما يسمى بـ (مكتب الإعلام القومي) الذي كان يشرف عليه مباشرة طارق عزيز ويرتبط مباشرة بصدام حسين.

أما إنتخابات اتحاد الأدباء فكانت تجري من خلال توجيهات حزبية صارمة حيث يرشح الحزب الحاكم قائمة محددة ويعلن مقدماً رئيس الاتحاد فيها، وكانت هناك شروط قاسية ومعلنة لمن يحق له الترشيح للانتخابات منها توفر ما يسمى بـ "السلامة الفكرية" والمشاركة بما يسمى بـ "الجيش الشعبي" أو "فدائيي صدام".

وعندما دخل عدي صدام حسين اللعبة الثقافية في العراق شاء ان ينافس قائمة حزب البعث في إنتخابات إتحاد الأدباء بقائمة خاصة تعتمد على الولاءات الشخصية له، وفعلاً تمكن من الفوز في أكثر من دورة انتخابية ضد القائمة الحزبية التي كان يدعمها صدام حسين شخصياً. وهذه حقيقة قد لا تكون سرية للصراع بين الأب والابن على مراكز النفوذ آنذاك - إلا ان آخر الانتخابات قد رجحت كفة قائمة حزب البعث بعد معركة بالأيدي واللكمات داخل قاعة الانتخابات وجه فيها عبد الجبار محسن - مسؤول التوجيه السياسي آنذاك لكمة ألقى فيها منافس القائمة الحزبية الشاعر لؤي حقي وممثل قائمة عدي صدام حسين أرضاً وبالضربة القاضية، وهكذا فازت القائمة الحزبية التي رأسها آنذاك الرئيس الأخير في العهد المباد لإتحاد الأدباء الصحفي هاني وهيب الذي يتباهى بان حزب البعث قد إختاره لينتقل اتحاد الأدباء من الفوضى التي تسبب فيها كما يقول الأدباء الشباب من مؤيدي قائمة عدي صدام حسين، ولا اذيع سراً اذا ما قلت بأن رئيس الاتحاد السابق الزميل هاني وهيب لم يكن أديبا بالمرّة بل كان إعلامياً ورئيساً لتحرير جريدة "القادسية" التابعة لدائرة التوجيه السياسي في الجيش العراقي، وهو لا يميز بين

المرفوع والمنصوب، ولا يستطيع ان يرتجل كلمة قصيرة وبلغه سليمة لمدة خمس دقائق مما جعل زملاءه في المكتب التنفيذي يتندرون عليه ويطأطئون رؤوسهم عندما يعتلي المنصة خشية ان يرتكب أخطاء، لغوية وفكرية تخرجهم أمام ضيوفهم من الأدباء والكتاب العرب.

هذه بعض الحقائق، وهي غيظ من فيض، عن ديمقراطية المؤسسات الثقافية في العهد السابق التي يتباكى البعض عليها هذه الأيام وهي حقائق لم تكن تخفى بالتأكيد على ممثلي "المكتب الدائم" الذين يفترض حضورهم آنذاك للدورات الانتخابية المختلفة.

إننا نعتقد بأن التصريحات المنسوبة لكم -ان صحت- فهي تمثل إستباقاً منحازاً لقرار جائر سوف تتخذونه ضد اتحادنا، اذ يفترض فيك ان تكون حكماً عادلاً ومنصفاً ويصغي الى جميع الأطراف، لا ان تتماهى شخصية الحاكم والمدعي العام والجلاد بشخصية واحدة.

واخيراً فنحن نقولها الآن وسبق ان قلناها في العديد من مذكراتنا الى الأمانة العامة والى رئيس الاتحاد ومنها رسالتنا الأخيرة التي وجهناها لكم ولإتحادات الأدباء العرب ونشرت في العشرات من مواقع الانترنت بأن إتحادنا الحالي يمثل الضمير الحي النظيف للأدباء والكتاب العراقيين الشرفاء الذين كانوا يناضلون دوماً ضد الدكتاتورية والتعسف -دكتاتورية صدام حسين- والتي كان البعض -وللأسف- من الأدباء والمسؤولين العرب يطبلون لها ويروجون المقالات والقصائد العصماء في الدفاع عنها وتملقها وتصويرها بالبطولة والقومية المدافعة عن "الجبهة الشرقية للوطن العربي"! وان أدباء العراق اليوم يواصلون سوية مع كل مثقفي شعبنا وقواه الوطنية والديمقراطية نضالهم من اجل إخراج آخر جندي من جنود الاحتلال كما يواجهون بشجاعة ومسؤولية كل المخططات الواهمة التي تحلم بعودة الدكتاتورية وتطبيق الاجندات

التكفيرية والإرهابية التي ترمي الى إقامة ما يسمى بـ "الإمارة الإسلامية في العراق" لتكون حاضنه لقوى الإرهاب والعنف في المنطقة والعالم ولذا فنحن ندعوكم -بروح المسؤولية- الى إعادة النظر في مواقفكم تجاه إتحادنا، وشعبنا ومؤسساتنا النيابية والدستورية وأن تنتصروا للحقيقة وهي اننا نقف مع الحياة والمستقبل والأمل، اما أعداء شعبنا فيقفون مع الموت والإرهاب والتكفير والعنف والدكتاتورية، ولذا فان وقوفكم ضدنا هو وقوف الى جانب قوى التكفير والظلام والموت التي تحصد أرواح الأبرياء من ابناء شعبنا كل يوم والتي تتستر زوراً وراء شعار "المقاومة" ولأنكم بذلك إنما تغمضون أعينكم عن حقائق واضحة لا يمكن ان تخفى على ممثلي الفكر والثقافة والكلمة الشريفة.

نحن لا نريد بصرختنا هذه ان نستجدي مقعدنا في اتحاد الكتاب العرب فذلك حق شرعي لنا - وانما نستصرخ ضمائرکم لكي لا تظل مخدرة او مغيبة مما يدفعكم بالتالي الى ارتكاب مظالم غير مبررة بحق أدياننا وشعبنا، ولان صحوتكم المتأخرة او المؤجلة ستحملكم مسؤولية تاريخية كبيرة وتضعكم في صف الإعلام العربي المغيب او المخدر والذي إرتضى بمقولات التكفيريين والإرهابيين وأيتام الدكتاتورية حول الشأن العراقي، وظل يلوکها وينشرها مشجعاً -بعلم او دون علم- قوى الإرهاب والتحريض التي يقودها فقهاء التكفير والظلامية في عصرنا.

مرة اخرى نعلنها من على كل منابر الدنيا باننا الممثلون الحقيقيون للأدباء والكتاب العراقيين في الداخل والخارج دون ان نعارض حق أي مجموعة أدبية لتشكيل روابط أدبية وثقافية جديدة، وليس من حق أي جهة اخرى ان تدعي تمثيلنا داخل اتحاد الكتاب العرب او خارجه، واننا نظل نطالب بحقنا الشرعي في اعادة عضوية اتحادنا في اتحاد الكتاب العرب وبحضور مؤتمر القاهرة خاصة بعد ان استكمل العراق مؤسساته

الدستورية الشرعية واستعاد منذ زمن بعيد عضويته في الجامعة العربية.
في الختام تقبلوا منا ومن جميع أدباء العراق وكتابه في الداخل
والخارج أطيب التحيات.

المتن و الهامش علاقة اتحاد الأدباء بالمحافظات

الدعوة التي وجهها القسم الثقافي في صحيفة الصباح الغراء في ملحقه الثقافي أدب وثقافة الصادر في الثاني من حزيران ٢٠١٠ تحمل رسائل متنوعة بعضها غير مبرأة من الانحياز المكشوف لموقف معين وبعضها الآخر ينطوي على تحريض صريح ضد مؤسسة ثقافية عريقة ديمقراطية ومستقلة في الجوهر هي الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق وهي أيضا غير بعيدة عن الآراء و التصريحات التي رافقت العملية الانتخابية لاتحاد الأدباء التي جرت في ٣/٤/٢٠١٠. افترض مقدما إن الصباح بوصفها صحيفة وطنية مستقلة تمثل الخط الإعلامي المتوازن لشبكة الإعلام العراقية ليست طرفا في أية لعبة من لعب شد الحبل بين الأدباء أنفسهم وبمعنى آخر أنها يجب أن تظل محايدة ومنبرا حرا لجميع الآراء والأصوات في المشهد الثقافي لا أن تستغل لنشر آراء عدد من محرريها هم أساسا من قادة هذه المؤسسة وان اختلفوا معها في التفاصيل وفي آليات إدارة العمل النقابي والثقافي في اتحاد الأدباء. نحن لا نضيق بالنقد اذا كان رائده التصويب والبناء والمصلحة العامة، لكننا نخشى من وجود مشروع تخريبي لتدمير وحدة الأدباء والكتاب العراقيين تحت لافتة هذه الدعوة والتي بدأت بالترحيب الخفي بالمطالبة بانفصال أدباء محافظة الناصرية تمهيدا لانفصال أدباء الجنوب من خلال هذا الزعم. كما جاء في ملحق الصباح إن الاتحاد أدار ظهره لأهل المحافظات ونحن نرى عيانا إجحافا مستمرا لهم نادرا ما كرم الاتحاد أديبا من المحافظات فاز بجائزة أو اصدر كتابا إلى الحد الذي يصدق على الاتحاد قول بعضهم انه اتحاد بغداد.

أهذه دعوة مفتوحة للحوار والاختلاف أم هي مصادرة على المطلوب؟

كما يقول المنطقة للوصول إلى نتائج وأفعال يتمناها وللأسف بعض العاملين في الملحق الثقافي. وبالتأكيد فإن الملحق يتمنى إن وصله تلك المشاركات التي تصب الزيت على الرماد الخالي من أجل إن تزيده اشتعالا وان لا تصله تلك التي تؤكد على أهمية الفعل الثقافي ووحدة الأدباء والكتاب والمثقفين العراقيين من خلال وحدة منظماتهم واتحاداتهم الثقافية.

ثم لماذا هذا التشكيك بقيادة الاتحاد التي انتخبت بصورة شرعية ولماذا نعترض على الخيار الحر للناخبين الذين اختاروا بقناعاتهم ممثلهم الذين يمثلون بدورهم أطيفا وملا ونحلا تظل خاصة بهم ولا تؤثر على آليات العمل المهني والنقابي والثقافي ولماذا اتهم الاتحاد بأنه قد أصيب بأمراض السياسة "و الدليل المحاصصة التي في نصاب الاتحاد والقوائم المسيسة" ترى هل كانت الصورة تتغير لو اختار المجلس المركزي المنتخب زملاء احمد عبد الحسين، حميد قاسم، وزاهر الجيزاني لكي يتبوءوا مراكز القيادة في الاتحاد (رئاسة الاتحاد والأمانة العامة)، لكي تترسخ الصفة الديمقراطية المستقلة للاتحاد وضاربين عرض الحائط بأصوات اغلب أعضاء المجلس المركزي (باستثناء أربعة أصوات فقط). ابسط تقاليد اللعبة الديمقراطية احترام النتائج التي تفرزها صناديق الاقتراع واتحادنا ليس استثناء من ذلك إما مواصلة التحريض ضد قيادة اتحاد الأدباء لان النتائج النهائية جاءت عكس مايشتهيه ويتمناه البعض فهو أمر غير مشروع وقلنا مرارا ونقولها مرة أخرى ماكان جائزا في المرحلة التي سبقت الانتخابات لم يعد مقبولا أو مبررا الآن والمنطقي إن يعمل الجميع وخاصة في المجلس المركزي والمكتب التنفيذي لتطوير عمل الاتحاد و إعادة تشكيل هيئاته على وفق أسس جديدة ووضع برامج تتفق مع تطلعات الأدباء والكتاب العراقيين في المرحلة الراهنة، وهذا ما تفعله الآن

قيادات الاتحاد الجديدة. لكن المهم بالنسبة للبعض ليس ما يمكن إن نحققه من خلال الشراكة الثقافية لجميع المثقفين و الأدباء. بل من خلال تحقيق برامج محددة في أذهان عدد قليل من أعضاء المجلس المركزي ليس الا.

وكان لسان حال بعضهم يقول: إما أن تعطونا رئاسة الاتحاد و الأمانة العامة وإلا فان كل ما تفعلون هو ضلال و أمية و جهل و كفر، فنحن وحدنا قادرون على أن نقدم إكسير الحياة للثقافة العراقية و لاتحاد الأدباء، فنحن النخبة المصفاة و نحن الفرقة الناجية الوحيدة و أما انتم ففي دار ضلال و أمية. و من الواضح انهم بعملهم هذا انما يستهينون بخبرات و ثقافة و اخلاص زملائهم الذين حصلوا على ثقة الأغلبية ديمقراطياً.

حسنا انتم تتباكون على غياب العدالة في التعامل مع أدباء المحافظات. لكن ماذا يمكن لكم أن تفعلوا انتم؟ اعتمادا بصورة أولية على ممارسة ثقافية لكم ممثلة في «بيت الشعر العراقي» و تطبيقها على نهجكم في (أنصاف) أدباء المحافظات، هل ستتسع صدوركم لاحتضان عشرات الأصوات الشعرية و الأدبية من أدباء المحافظات، أم ستعدونها تجارب فاشلة و ضعيفة و لا علاقة لها بالشعر مثلما أسقطتم بجرة قلم واحدة منجز شعراء (نادي الشعر) في اتحاد الأدباء. ينبغي لنا إن لا نسوق كلمات للاستهلاك أو للضحك على نقون الأدباء و الشعراء و نحن "نبطن" نوايا "نخبوية". الشعراء لا يمكن لهم إن يمرروا الا عبر "فلترات" صعبة لكي ينالوا الرتبة البابوية في بيت الشعر.

وإذا كان الحديث، كما يريد له القيمون على القسم الثقافي في صحيفة "الصباح" أن ينصب على العلاقة بين اتحاد الأدباء (المركز العام) و أدباء المحافظات فمن الأولى إن نضع الأمور في مسارها الصحيح و أن نقدم قراءة متكاملة لجوهر المشكلة لا أن نقفز على الحقائق و الأصول و نصل

إلى نتائج لا علاقة لها بجوهر الإشكالية.

من المعروف أن اتحاد الأدباء قد اختط له بعد سقوط النظام الدكتاتوري سياسة جديدة تجاه أدباء المحافظات تمثلت أساسا في منح هذه الاتحادات صلاحيات كبيرة لا مركزية، وتخلي عن تسميتها بـ "الفروع" وتعامل معها بوصفها اتحادات لا مركزية.

لكي تنفى عنها أي شبهة تتعلق بثنائية المتن والهامش أو المركز والفروع.

وقد أثمرت هذه السياسة نتائج ايجابية كبيرة في تحرر الاتحادات من السلطة المركزية للاتحاد في بغداد حيث راحت الكثير من الاتحاد تعيد ترتيب برامجها وأنشطتها في ضوء ذلك ونجح البعض من في إصدار مطبوعات ومجلات خاصة به وفي الانفتاح على الحياة الثقافية في المحافظات.

وخلال هذه الفترة كنا - نناضل - واؤكد على كلمة «نناضل» من اجل انتزاع الحقوق الثقافية المادية والمعنوية للثقافة والمثقفين العراقيين، وتحقيق مكاسب ملموسة في مختلف المستويات وكنا نعمل دونما كلل أو توان وبنكران ذات بصورة تطوعية ودونما مقابل مادي لانجاز مهماتنا اليومية المتعددة. لكننا كنا نصطدم بحقيقة مرة وهي أن الدولة العراقية بمؤسساتها كافة بدءا من مجلس النواب إلى الرئاسات الثلاث لم تكثرث للشأن الثقافي ولم تحاول إن تفتتح الملف الثقافي، ربما كما كنا نعتقد في السابق لانشغالها بالملفات الأكثر سخونة (مثل الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية) وكما بدأنا نعتقد حاليا بسبب وجود أجنداث خفية لدى رجل السياسة العراقي ضد الثقافة العراقية اعتقادا منه بان الثقافة تتعارض مع بعض الثوابت الشرعية والفقهية وان إغلاق ملفها امن انطلاقا من مقولة "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" وهو فهم

يتعارض والمبادئ المنفتحة السمعاء للدين الإسلامي الحنيف.

ونحن بدورنا لانتالب بمنة أو منحة من هذا المسؤول أو ذاك بل نطالب بحقوق كفلها لنا الدستور الدائم لجمهورية العراق ونحن لسنا جمعية خيرية أو منظمة وهمية من منظمات المجتمع المدني حديثة التكوين بل نحن منظمة ثقافية عراقية يزيد عمرها على النصف قرن وتمثل اغلب الأدباء والكتاب وحتى المثقفين العراقيين. نحن ضد محاولة فرض تابوات ضد الثقافة العراقية أو بعض فروعها وخاصة في مجال الفنون المختلفة مثل المسرح والسينما والفن التشكيلي والموسيقى وضد كافة المشروعات المؤجلة لقمع الثقافة العراقية وتدجينها لصالح ثقافة طائفية أو عرقية ضيقة الأفق، ولذا فنحن دائما نحرص على تعزيز لحمة المثقفين العراقيين ضد النوايا السود الظلامية لعقول تعودت على الظلمة واللون الأسود والقاتم للحياة.

لقد كنا "نناضل" مرة أخرى لانتزاع مكتسبات للأدباء والمثقفين في العراق أمام جدار صلب من الجحود و المناورة، فواصلنا الإصرار على تشريع قانون لتأسيس مجلس أعلى للثقافة في العراق من خلال العشرات من الاجتماعات واللقاءات مع المسؤولين في مجلس الوزراء ومنهم السيد رئيس الوزراء والأستاذ ياسين مجيد المستشار الصحفي للسيد رئيس الوزراء وتشريعات أخرى مثل قانون جوائز الدولة التقديرية وتشريعات خاصة بالرواد وحماية الحرية الفكرية للمبدعين، كما كنا وراء المطالبة بتحديد رواتب أو منح للأدباء والفنانين منذ عام ٢٠٠٥ وحصلنا على موافقة مجلس الوزراء في زمن ولاية الدكتور إبراهيم الجعفري على ذلك، وظل هذا المطلب الأخير يدور مثل الكرة بين وزارة المالية ووزارة الثقافة ويبدو أن ثماره قد أتت أكلها أخيرا إذا ما رق قلب السيد وزير المالية و أسرع بإنقاذ المثقفين من روتين و مطالب العمل البيروقراطي المحاسبي

الذي يبدو إنه بلا نهاية.

ومن الجانب الأخر كونا نطالب بحقنا الشرعي في استعادة عضوية اتحادنا في الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب وقد خضنا معارك ثقافية ونقابية لتحقيق ذلك، دفاعا عن الثقافة العراقية و العراق الجديد ضد أولئك الذين ساءهم سقوط دكتاتورية كويونات النفط فكادوا لأسباب سياسية للثقافة و المثقفين في العراق الجديد.

لا أريد أن اكرر ما تحقق لحد الآن في مجال النشاط الثقافي الملموس للاتحاد، فضلا عن النشاط الثقافي المتمثل في إقامة أربع فعاليات ثقافية أسبوعيا، يساهم الاتحاد و أعضاؤه في جميع المهرجانات الثقافية مثل المربد و المتنبي ومصطفى جمال الدين والحبوبي والسياب ويحرص على إقامة أنشطة مشتركة مع المؤسسات المعنية بالثقافة في وزارة التربية وفي الجامعات العراقية المختلفة.

كل هذا لم يذهب سدى كما يتخيل البعض عندما يقلل من أهمية الندوات و المهرجانات الثقافية، بل أسهم في تنظيم الحراك الثقافي وفي احتضان ورعاية طاقات شابة جديدة ورعاية أدب المرأة، كما أسهم هذا النشاط في تقديم صورة مشرقة وبديلة للعراق التي تناقض صورة العراق الممزق و المخرب و الذي تعبت فيه قوى الإرهاب والعنف و الجماعات المسلحة و الطائفية وتنتهك فيه حقوق الإنسان.

مرة أخرى كل هذا و اتحاد الأدباء يفتقد الى الدعم و إلى الميزانية والى المخصصات التي يفترض أن توفرها له الدولة لإدامة عمله ونشاطه، وكل ما حصل عليه في سنوات سابقة كان مقتصرًا على إقامة هذا المهرجان او ذاك قبل أن يتوقف نهائيا أي دعم حقيقي من لدن الدولة في الفترة الأخيرة، مما كان يدفعنا للاعتماد على بعض الموارد والإمكانات المحدودة التي يوفرها لنا إيجار النادي و بعض الدكاكين الملحقة

بالاتحاد، وهي موارد محددة لا تسد إلا جزءا يسيرا من احتياجات الاتحاد اليومية. ولهذا فظل ظل مبنى الاتحاد دونما تعمیر أو إعادة بناء أو صيانة مع أننا كنا قد حصلنا على موافقة مجلس الوزراء لإعادة بناء الاتحاد وتخصيص مبلغ ٥٥٠ مليون دينار عراقي ولكن لم يحدث شيء سوى زيارة الهيئة الهندسية لموقع الاتحاد ووعدها بالشروع بالعمل "قريبا".

ضمن هذه الظروف الصعبة والمعقدة كنا نقسم رغيف الخبز مع جميع زملائنا من أعضاء الاتحاد ومنهم أدباء المحافظات ولا نحاول أن نوفر أية امتيازات خاصة بنا. وكنا نتابع شؤون الاتحادات بحرص ونرسل لها بين حين وآخر مبلغا معيناً - بالتأكيد محدوداً - لدعم نشاطها وعملها. لكن الموارد ظلت محدودة وضئيلة. ولذا فلسنا هي الجهة التي تمنع الدعم عن الاتحادات لكي نكون هدفا للنقمة والتحريض.

ان الدولة بمؤسساتها كافة هي التي تحجب عنا حقوقنا المادية والمعنوية بل وتحاول وضعنا في زاوية خانقة. نحن أيضا ضحايا الدولة المعادية للثقافة، وعلينا جميعا أن نعيد قراءة المشهد لنفهم جيدا من المسؤول عن الأزمة الحقيقية. ولكي نضع الأمور في نصابها الحقيقي أمام زملائنا أدباء المحافظات الذين يحرضون من قبل البعض للانشقاق عن اتحاد الأدباء ونقول أن في كل محافظة محافظ ومجلس محافظة و يفترض كحد أدنى ان تنهض الحكومات المحلية بمسؤولياتهما تجاه الثقافة في المحافظات. قليلة هي المحافظات التي استجاب فيها محافظوها ومجالسها لنداءات الأدباء والمثقفين، فلماذا لا تتوجه الانتقادات والإدانان تجاه هذه المجالس التي تصم أذانها عن سماع مطالبات الاتحادات والمنظمات الثقافية وتشطب على المخصصات الثقافية أو تحولها إلى أبواب صرف ثانوية معروفة.

ترى هل حاولت هذه المجالس في موازنتها السنوية العديدة أن تطالب

بميزانيات دعم خاصة للثقافة في المحافظات أم أنها كانت تشارك في لعبة التجاهل و التهميش و الإقصاء لكل فعل ثقافي جاد؟ لماذا لا تواجه الحقائق كما هي و نبحت دائما عن صدر برئ نطلق عليه رصاص غضبنا. لكي ننتزع حقوقنا بوصفنا أدباء وكتاب و فنانيين و إعلاميين و مثقفين علينا أن نعمل ضمن مشروع وطني ثقافي موحد للدفاع عن حقوقنا و المطالبة بتشريعات تحمي هذه الحقوق و تشرعنها كي لا تكون عرضة لمزاج هذا المسؤول او ذاك، و أن نعرف الجهة أو الجهات التي تتحمل هذه المسؤولية و أن لا نذهب بعيدا او ننظر في المرايا لنطلق على أنفسنا رصاص الغضب. علينا أن نطالب بنسبة معينة من إيرادات النفط تثبت في الميزانية العامة لدعم النشاط الثقافي و أن نعمل لإعادة تأهيل العمل الثقافي و الارتقاء به و الحفاظ على كرامة المبدع العراقي و مكانته و سمعته.

ترى لماذا تقرر الدولة حاليا ببعض الحقوق للحركة الرياضية فتبني الملاعب الرياضية العملاقة و مراكز التدريب و تخصص الميزانيات السخية لإرسال وفود رياضية كبيرة الى مختلف دول العالم. نحن لا نريد أن نقلل من أهمية النشاط الرياضي فهو مهم و يقدم صورة مشرفة للعراق الجديد و لشبابه المتوثب، لكننا نقول إن الثقافة العراقية يجب أن تحظى بمثل هذه الحقوق التي تحظى بها الرياضة في أقل تقدير.

و أخيرا أؤكد لزملائي في المحافظات أننا معهم دائما في الهم، في السراء و الضراء كما يقال، و لا نحاول أن نجني مكاسب شخصية أو مكاسب لأدباء المركز كما يتخيل البعض. ربما نكون كلنا فقراء ماديا، لكننا نظل أغنياء إبداعيا و روحيا و فكريا و ثقافيا، لأننا نمثل كما يذهب إلى ذلك المفكر الفرنسي بورديو الرأسمال الرمزي للمجتمع. لنأمل أولا في صدقية الادعاءات و المزاعم التي يطلقها البعض لتحقيق

أهداف خاصة و لنكتشف الدوافع الكامنة وراءها ثم نحكم بهدوء و رويةً
دونما انفعالات على القضايا و الإشكاليات الثقافية و المهنية و
الاجتماعية التي تواجهنا، و نلتمس بعد ذلك الوسائل الكفيلة بحلها أو على
الأقل لتحديد موقف سليم و اع إزاءها.

من أجل دعم حقيقي للثقافة ووزارة ثقافة خارج المحاصصة

رسالة مفتوحة الى السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء
والسادة أعضاء مجلس النواب

استقبل الأدباء والكتاب والفنانون والإعلاميون و المتقفون العراقيون بكافة أطيافهم، أسوة بأبناء شعبهم، بالترحاب والتهاني إتفاق القوى السياسية والبرلمانية الأخير على تقاسم المسؤوليات والسلطات في إطار تأسيس تقاليد راسخة دائمة للشراكة السياسية بين مختلف مكونات الشعب العراقي الاثنية والسياسية والاجتماعية والدينية تخرج العراق من أزمة سياسية ودستورية وقانونية خطيرة و ترسي دعائم وحدة وطنية رصينة تقطع الطريق أمام أعداء شعبنا من إرهابيين وطائفيين و تكفيريين لشق وحدة شعبنا وجره إلى نزاع طائفي مقيت.

إن كتاب العراق و مثقفيه يتطلعون إلى أن تشهد المرحلة المقبلة تعزيز السيادة الوطنية وإنهاء كافة مظاهر الاحتلال و التدخل الأجنبي والإقليمي والدولي في الشأن العراقي، و الارتقاء بمستوى الخدمات، و وضع أسس سليمة لنهضة اقتصادية وسياسية و اجتماعية وثقافية شاملة تضع العراق في طليعة دول المنطقة التي تحترم سيادتها وتصون مبادئ حقوق الإنسان وتؤسس لدولة ديمقراطية حديثة تنهض على مؤسسات دستورية قوية توفر الضمانات لاستقرار سياسي و اجتماعي دائم.

وبهذه المناسبة يدعو كتاب العراق و مثقفوه إلى إيلاء اهتمام جدي بالشأن الثقافي خلال السنوات المقبلة بعد أن واجه هذا الشأن تجاهلاً و إهمالاً -وأحياناً- عداءً من قبل الكثير من مؤسسات الدولة التي لم تكثر بشكل مسؤول حتى لفتح الملف الثقافي الذي ظل مغلقاً بحجة الانشغال

بالملفات الساخنة كالمفد الديني والسياسي والاقتصادي والخدمي، ولم يكلف أعضاء الدورة الماضية في مجلس النواب أنفسهم عناء تخصيص ساعة واحدة من إجتماعاتهم لمناقشة المشروع الثقافي الوطني وأهمية تفعيله ودعمه لبناء عراق معافى من آفات العنف والعدوان والطائفية والتطرف والرضوض النفسية وقادر على الدخول إلى العالم المعاصر بخطى راسخة وواثقة.

لقد لمسنا، وللأسف طوال السنوات السبع الماضية بعض مظاهر العداء المكشوف أو المقنع لمبادئ حقوق الإنسان و للثقافة العراقية و أنشطتها المختلفة من قوى وأحزاب وحركات ظلامية متخلفة تجلت بشكل واضح في عدد من المحافظات مثلما جرى لمهرجان بابل وإغلاق سيرك للاطفال في البصرة فضلاً عن الكثير من التحديات والتهديدات المبطنة التي كانت تواجه للمثقفين العراقيين لترهيبهم أو منعهم من مواصلة ابداعاتهم. ولذا فنحن نهيب بمؤسسات الدولة كافة، والتزاماً بالدستور، والقوانين المرعية، الى الوقوف ضد هذه المظاهر و توفير الضمانات القانونية والدستورية لحماية المؤسسات الثقافية الرسمية و الشعبية ومنع أي تدخل غير مسؤول في شؤونها، كما ندعو جميع القوى السياسية والكتل الانتخابية إلى الإيفاء بالتزاماتها وعودها التي قطعتها على نفسها في برامجها الانتخابية للارتقاء بمستوى الفعل الثقافي ودعمه وحماية حرية التعبير و التفكير لجميع الأدباء والفنانين والإعلاميين والمثقفين.

وكتعبير مسؤول عن هذا التوجه الجاد نضع في أولوية مطالبنا أهمية إخراج وزارة الثقافة من آلية المحاصصة السياسية و الطائفية وإسناد حقيبة الوزارة إلى إحدى الشخصيات الثقافية المعروفة وإزالة كافة مظاهر المحاصصة الطائفية داخل الوزارة وأروقتها و تحويلها إلى وزارة سيادية وطنية قوية مفتوحة على جميع شرائح المثقفين ومنظماتهم

واتحاداتهم، كما ندعو الى إستكمال الخطوات الرامية إلى وضع مقترح السيد رئيس الوزراء القاضي بتشكيل مجلس أعلى للثقافة موضع التطبيق وإنجاز مجموعة من التشريعات التي ظلت مؤجلة ومنها قوانين حماية الملكية الفكرية، والحفاظ على حرية التعبير، وقوانين لرعاية الرواد والعلماء والمبدعين، وإطلاق جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية وإستكمال البنى التحتية المخربة أو المشلولة للثقافة العراقية ومنها إقامة مراكز ثقافية عصرية و استوديوهات للسينما والمسرح ومدينة للإعلام وبناء قاعات للعرض الفني ومكتبات عامة ومعارض للكتب وإقامة المهرجانات الثقافية خارج العراق وداخله وخلق مراكز متطورة للدراسات والبحوث الإستراتيجية والفكرية والاجتماعية والثقافية والسعي الجاد لإلتزام الدولة العراقية ومؤسساتها برسم سياسة إستراتيجية ثقافية شاملة للنهوض الثقافي تكون ملزمة و دليل عمل لمؤسسات الدولة الرسمية ولجميع المنظمات والاتحادات والنقابات الثقافية في العراق.

إننا إذ نتطلع بأمل و تفاؤل إلى آفاق المرحلة القادمة التي نتمنى أن تشهد ربيعاً حقيقياً للثقافة العراقية فإنما نعلق أوسع الآمال على الدور الذي سيضطلع به رجال الدولة العراقية وفي مقدمتهم السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء والسادة أعضاء مجلس النواب وجميع المسؤولين في الدولة و الوزارات والمؤسسات الرسمية والشعبية للارتقاء الجاد والمسؤول بالفعل الثقافي بوصفه الوجه الأبهى و الأجل لصورة العراق عبر التاريخ والضمانة الحقيقية لبناء مجتمع ديمقراطي حديث، و اسقاط جميع الحساسيات المغلوطة تجاه الثقافة ومنح دور أكبر للمتقنين العراقيين لان يسهموا بشكل فاعل ومعرفي في بناء العراق الجديد وفي رسم القرارات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تهتم جميع العراقيين.

من ثقافة العنف الى ثقافة المشاركة الديمقراطية

تجرى الاستعدادات هذه الايام، على قدم وساق كما يقال لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية يضم أطرافا سياسية عراقية بعضها كان يحمل السلاح ضد الدولة تحت لافتة "المقاومة العراقية". ولا اريد أن اوحى بأني ضد مثل هذا الانفتاح السياسي الذي يهدف الى تحقيق مصالحة سياسية شاملة مع القوى والتيارات السياسية العراقية داخل العراق وخارجه، لكنني ارى ان مثل هذه المصالحة هي في الجوهر عملية ثقافية تتعلق بالمبادئ والسياسات والقيم السوسيوثقافية ولها شروطها الاساسية المشروعة، وفي مقدمتها ان تعلن هذه القوى عن ايمانها العميق بلون مغاير من الثقافة السياسية، هي الثقافة التي تتوسل بالآليات الديمقراطية في الحوار، لحل مشاكل الاختلاف والنزاع و تؤمن بشكل أساسي بمبادئ التداول السلمي للسلطة. أما اذا كانت مثل هذه القوى تخطط للمدى البعيد للإنقلاب على اللعبة الديمقراطية، او استخدامها سلما للعودة الى ممارسة انماط جديدة من انماط الاستبداد والهيمنة الدكتاتورية سواء كان ذلك من خلال صناديق الاقتراع او اللجوء الى اعمال عسكرية وتأميرية وأنقلابية، انها بذلك انما تطعن العملية الديمقراطية بكاملها في الصميم وترتد على مفاهيم المصالحة السياسية التي يفترض فيها ان تتم بروح المكاشفة والصراحة والشفافية. ويخيل لي ان جميع القوى السياسية والتيارات الاجتماعية والدينية التي اشتركت في العملية السياسية او تلك التي ظلت بمنأى عنها بحاجة ماسة لاعادة النظر في ثقافتها ومنطلقاتها واستراتيجيتها المختلفة التي ظلت مشبعة - بسبب ظروف العمل السري التي فرضها عليها الاستبداد الفردي الدكتاتوري طيلة اكثر من ثلاثة عقود - بالكثير من القيم والممارسات والآليات غير الديمقراطية داخل

تنظيماتها التي قادت الى لون من المركزية الطاغية من خلال هيمنة سلطة الفرد او المرشد الأعلى او المرجع الديني على حساب مبادئ الاجماع والمشاورة وقبول مبادئ النقد والنقد الذاتي.

ولنقلها بصراحة ان جميع القوى السياسية العراقية تعاني - بنسب متفاوتة من هيمنة الممارسات والاليات والاساليب غير الديمقراطية في حياتها الداخلية وفي علاقتها مع المجتمع ومع القوى السياسية الاخرى، وبعضها لا تزال تحتفظ باجنحة عسكرية او تنظيمات مسلحة، وتؤمن بجدوى سياسة العنف او ما يسمى بالشرعية الثورية للوصول الى السلطة. ومن الجانب الاخر يتعين على القوى السياسية، الدخول في عقد اجتماعي وسياسي صريح وشفاف و القبول بمبادئ الشراكة السياسية والديمقراطية التوافقية والتخلي عن مبدأ الهيمنة والانفراد بالحكم او السلطة السياسية. فالكثير من الديمقراطيات تميل الى تشكيل ائتلافات سياسية لادارة الحكم وعدم الانفراد اعتمادا على اغلبية بسيطة، لأن مثل هذا التفرد بالمسؤولية سوف يقود تدريجيا الى الاستبداد والدكتاتورية والشمولية وتغليب الرأي الواحد على مبادئ المشاركة والتعددية السياسية.

وحي بني ان ندرس بامعان سر نجاح الديمقراطية في عدد من بلدان العالم الغربية منها والشرقية على السواء ومنها تلك التي تمتلك جذور تاريخية عريقة في الممارسات الديمقراطية، او تلك البلدان التي قبلت بشروط اللعبة الديمقراطية بعد فشل بعض التجارب السياسية الشمولية كما هو الحال في بعض بلدان امريكا السياسية اوبعض بلدان المنظومة الاشتراكية السابقة، والتي قبلت فيها جميع القوى السياسية التي خسرت السلطة الاحتكام الى شرعية صناديق الاقتراع والتخلي نهائيا عن اساليب العنف السياسي او الانقلابات و التمردات العسكرية التي تتعارض في

الجوهر مع ابسط مبادئ الديمقراطية. واستدراكا للنتائج التي قد يخلص اليها البعض من مقاربتني هذه فأنا لست من دعاة الديمقراطية اللبرالية او الاصلاحية التي تسقط والى الابد مفاهيم الشرعية الثورية، لكنني أرى ان هذا الخيار يمكن ان يمتلك شرعيته ضمن سياقات موضوعية وذاتية محددة يقطع فيها الطريق على التغيير السلمي والديمقراطي للسلطة والحاكمة.

وأخيرا فان جميع القوى السياسية العراقية في الداخل او في المنفى عليها اعادة النظر في سياساتها وممارساتها وقناعاتها وان تقطع الصلة بكل اليات العنف السياسي او النزوع لاحتكار السلطة بصورة انفرادية والانتقال جذريا من متطلبات ثقافة العنف الى ثقافة المشاركة الديمقراطية، والا فأنا سندخل ثانية في لعبة الفأر والقط وسنعود ثانية الى دوامة العنف والتامر والانقلابات حيث ستمثل الديمقراطية مجرد اداة جديدة لتحقيق الدكتاتورية وحلم الدولة الشمولية.

من حصانة البرلمان إلى حصانة المثقف

أثارت حادثة تدخل أجهزة الأمن في محافظة كربلاء قبل اشهر لمنع استمرار معرض للكاريكاتير نظمه رسام الكاريكاتير سلمان عبد رزود أفعال متنوعة في الأوساط الاجتماعية والثقافية والسياسية العراقية ومن حسن حظ الثقافة، إن جميع ردود الأفعال هذه كانت مع الدفاع عن حرية التعبير وإدانة تلك الممارسة المستهجنة التي تخلت عنها حتى الدوائر والوزارات الأمنية ذاتها.

هذا الانتصار للثقافة يدفعنا للمطالبة بتوفير لون من الحصانة للمثقف العراقي شبيه بالحصانة التي يمتلكها البرلمان، تعبيرا عن احترام المجتمع العراقي لدوره التنويري الكبير ولتساميه عن الصغائر والصراعات الخلافية التي تدور بين مختلف القوى والتيارات السياسية داخل السلطة أو خارجها.

فالمثقف العراقي ليست لديه أجنذات سرية وهو لا يتعامل مع المفخخات والأحزمة الناسفة ويكره العنف والإرهاب والتكفير كل ما يمتلكه هو قلمه أو فرشاة ألوانه أو أداء جسده فوق خشبة المسرح أو الأنغام الرقيقة التي قد تنساب من بين أنامله أو حنجرتة وهو يلامس برقة عوده أو يتفجر بغناء حزين. فلماذا الخوف من المثقف؟ بل ولماذا الخوف من الثقافة أصلا؟ فتشوا بيوت المثقفين لن تجدوا أكادسا للسلاح ولا قاذفات أو هاونات بل وأجزم إن معظم المثقفين لا يحبون استعمال السلاح البسيط. أو جنبيه. قد تجدون أكادسا من الكتب والمخطوطات التي تبحث لها عن ناشر أو لوحات تحلم بمعرض شامل أو مشاريع أحلام موؤدة تعشش في عقول الفنانين والأدباء والشعراء. ولن تجدوا شيئا آخر أبدا. نريد بعضاً من الحصانة التي يمتلكها البرلمان، عضو مجلس النواب الذي لا يجروء رجل امن على

الاقتراب منه أو تفتيشه أو مجرد زيارة بيته. لسبب بسيط لأنه يمتلك حصانة برلمانية منحها له القانون فهو بمأمن من القانون حتى وان حمل معه احزمه ناسفة وحرص على صناعة السيارات المفخخة. وتسبب من خلال التحريض والتوجيه بقتل العشرات من الأبرياء من أبناء شعبنا، بل ان رجل القانون يعجز عن اعتقاله حتى وان كان يرتكب فعلا جرميا أو يحاول الهرب خارج العراق دون إن يبلغ رسميا برفع الحصانة البرلمانية عنه. ما اتمناه إن يعلم رجل الأمن (الذي نجل دوره الكبير) وهو أملنا في إقامة سلطة القانون والعدالة إن المثقف رجل مسالم، وهو من خلال الدور الذي ينهض به في المجتمع يمتلك لونا من الحصانة الاجتماعية التي وفرتها له المؤسسة الاجتماعية قد لا تكون مثل هذه الحصانة (مشرعة) قانونا لكنها تمثل جزءا من القانون الحي العراقي الذي خلقه المجتمع. وتاريخيا العربي يشهد على المكانة الرفيعة التي يشغلها المثقف العربي. وكيف انه يمتلك حصانة رفيعة تمنع صغار المتطفلين من رجال السلطة من التجاوز على مقامه.

نحن لا نريد تشريعا خاصا من مجلس النواب لأننا نعرف إن ذلك سيطول انتظاره طويلا (حتى يأتي الربيع!) لكننا نأمل إن يدرك رجل السياسة ورجل القانون ورجل الأمن إن المثقف مواطن استثنائي ومحترم ولا يجوز انتهاك حرمانه لأسباب تافهة أو على خلفية اتهامات او تأويلات كيدية ظالمة أو ضيقة الأفق.

لا تمسوا حرية المثقف أو كرامته إلا بعد رفع الحصانة الثقافية (العرفية) عنه بعد إن تتأكد أدانته الكاملة وبعد الاستئذان من المؤسسة الثقافية التي ينتمي إليها. المجتمع الذي يحترم مثقفيه ومبدعيه ورواده هو وحده المجتمع القادر على إن يجد له مكانا رحبا تحت الشمس إما المجتمع الذي لا يحترم مثقفيه فلا.....!

نقدنا بانتظار خطوة جديدة في طريق الحداثة النقدية الأصيلة

ثمة أسئلة دقيقة وحساسة لا يمكن التهرب منها تتعلق بالوضع الراهن للممارسة النقدية في الأدب العربي عموماً وفي الأدب العراقي بشكل خاص: ماهي الصورة الحقيقية الراهنة التي يقدمها النقد الأدبي لنفسه خلال المرحلة الراهنة وما هي خطوط سيره الأساسية وهل هنالك مسالك مغلقة أو ملغومة أمامه؟

يخيل لي أن الإجابة عن مثل هذا التساؤل ليس بالأمر الهين أو اليسير، فلو وجهنا مثل هذه الأسئلة في منتصف السبعينيات ومطلع الثمانينيات في القرن الماضي لقلنا بأن هذا النقد منهمك بالبحث عن أدوات ومناهج جديدة أطلقها الانفجار النقدي اللساني الحدائني في ستينيات القرن الماضي، وأنه معني بتقليب ومراجعة مصطلحه النقدي وإعادة تشغيله في ضوء متغيرات الدائقة النقدية وفي ما تراكم من معارف وعلوم أقتحمت فضاء الممارسات النقدية بقوة وعنف. وربما تكون إجابتنا أكثر وضوحاً حول مسؤوليات الحركة النقدية في مطلع القرن العشرين أو في منتصفه، فقد كانت المهمات النقدية واضحة ومرتبطة بألية الفعل الثقافي والأدبي وبالتغيرات في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية آنذاك.

أما اليوم فلا يمكن القول – بوثوقية بان نقدنا مازال يمر بتلك الثورة الحدائنية التي استمرت أكثر من أربعة عقود. يخيل لي أن نقدنا اليوم مازال يراوح في مكانه وأنه في الجواهر يقوم بمراجعة ما حققه وأنجزه في مسيرة أربعة عقود من الأشتباك مع المفاهيم الحدائنية النقدية، وأنه يبدو أحياناً متردداً وحائراً وغير واثق مما ينبغي عليه عمله مستقبلاً وهو يقف في مفترق طرق حاد وحاسم.

لقد خطا نقدنا الأدبي خطوة مهمة عندما أنفتح على مناهج النقد الأدبي الحديثة اللسانية والأسلوبية والبنوية والتفكيكية والقرائية والتأويلية، وقد مكنت هذه الخطوة نقدنا من التحول من طرائق نقدية تقليدية أو ذوقية إلى آفاق الحداثة النقدية بما فيها من تنوع ووضوح منهجي، إلا أن هذه النقلة كان لها مالها وعليها ما عليها.

صحيح استطاع هذا النقد أن يحقق بعض الإنجازات المهمة على صعيد التنظير والممارسة النقدية، إلا أنه من الجانب الآخر اكتشف الكثير من جوانب القصور والمحدودية والإخفاق في هذه العملية، فقد اكتشف هذا النقد أن الكثير من الممارسات كانت شكلية ومظهرية ولم تمس الجوهر الحقيقي للمناهج النقدية الحداثية، وأن الكثير من النقاد ظل يتعكز على سيل جارف من المصطلحات النقدية لتغطية العجز عن التوغل إلى دقائق المناهج الحداثية.

كما أن عملية الانبهار الكلي منعت الكثير من النقاد من القدرة على تشكيل رؤيا نقدية خاصة تفيد من المعطى الحداثي في النقد دون أن تكون أسيرة له. يمكن القول أن نقدنا قد أسرع الإندفاع دون ترو أو دون استخدام الكوابح التي لابد من استخدامها في نقاط الاجتياز الخطرة والحساسة، وهو يشترك بحرارة بهذا الكم الهائل من المنهجيات الحداثية التي وجدها أمامه.

من كل ما تقدم يمكن القول أن نقدنا العربي الحديث اليوم يراجع نفسه وربما يقدم نقدا ذاتيا أيضا وأنه بصدد القيام بخطوة جديدة على طريق الحداثة النقدية: خطوة أكثر وعيا، وأكثر تجذرا واصالة تجعله قادرا على الإسهام في خلق مشروع نقدي وثقافي شامل و تفعيل الفعل الثقافي والنقدي في وجه محاولات التهميش والتحييد والشكلية.

اتحاد الادباء يهنئ الشعب العراقي بيوم السيادة الوطنية وخروج القوات المحتلة

سيدخل الثلاثين من حزيران ٢٠٠٩ تاريخ العراق الجديد بوصفه يوماً للسيادة الوطنية حيث تغادر جميع القوات المتعددة الجنسية التي احتلت العراق عام ٢٠٠٣ الى خارج المدن العراقية لتتحمل قوى الامن العراقية المختلفة مسؤولية الحفاظ على الامن الوطني العراقي. وتكتسب هذه المناسبة اهمية خاصة لانها تقترن بيوم عزيز من ايام الشعب العراقي هو ذكرى انطلاق ثورة العشرين التي استطاعت ان تواجه الاحتلال البريطاني وتمهد لتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١. وبهذه المناسبة يهنئ الاتحاد العام للادباء والكتاب في العراق الشعب العراقي وقواه السياسية ومكوناته الاثنية وقواته المسلحة بهذا اليوم التاريخي المجيد الذي طوى والى الابد صفحة مؤلمة من صفحات تاريخنا السياسي نجمت عن استهتار النظام الدكتاتوري ودفعه بالمنطقة الى حربين عدوانيتين وضعت العراق موضع الشبهات ووفرت التبريرات السياسية والدولية لاحتلال العراق وقبل ذلك فرض الحصار عليه ووضعته تحت طائلة المادة السابعة من بنود الامم المتحدة. لقد دفع الشعب العراق ثمناً غالياً وما زال جراء السياسات الحمقاء لنظام الاستبداد الفاشي ومنها وقوعه تحت الاحتلال الذي مثل جرحاً للكرامة الوطنية واستلاباً لسيادته وارادته. اذ لم يكن شعبنا العراقي راغباً في الاحتلال والحرب لأنه كان عازماً على إسقاط النظام الدكتاتوري بقواه الذاتية الوطنية حتى وأن كلفته التضحيات الجسام، لكن مغامرات النظام الدكتاتوري المجنونة هي التي مهدت السبيل لمثل هذا الوضع المهين. ان شعبنا العراقي يسجل اليوم انجازاً كبيراً في التخلص من هيمنة قوات الاحتلال على الشارع العراقي

في هذا الزمن القياسي القصير مقارنة بتجارب قاسية وطويلة لشعوب أخرى أستغرق منها ذلك عقوداً طويلة. أن تسليم هذه المسؤولية الى القوات المسلحة الوطنية يمثل مفصلاً حاسماً ومشرفاً في تاريخ هذه القوات التي ستنهض بلا شك بمسؤوليتها الوطنية والمهنية الكبيرة هذه والتي نأمل منها ان تكون جديرة حقاً بهذه المسؤولية الجسيمة وان تلقم بعملها هذا حجراً أولئك المتخربين والمتصيدين في الماء العكر الذين يزعمون ان الشعب العراقي وقواته المسلحة عاجزان عن حفظ الامن وكأنهم يباركون بصورة مباشرة او غير مباشرة استمرار الاحتلال الاجنبي لترابنا الوطني. كما نأمل ان ترتفع جميع القوى السياسية والاجتماعية وكل مكونات شعبنا القومية والدينية والطائفية الى مستوى هذا الحدث وان تتخلى عن تناقضاتها وصراعاتها ومناوراتها لارباك المشهدين السياسي والامني لحسابات خاصة قصيرة الامد تلحق امدح الضرر بالاهداف الاستراتيجية الكبرى للشعب العراقي الذي يناضل من اجل بناء دولة ديمقراطية تعددية حديثة تومن بمبادئ حقوق الانسان وتقيم علاقات متكافئة مع دول العالم المختلفة، دولة تؤمن باهمية المعرفة والثقافة والعلوم والفنون في بناء صرح المجتمع العراقي الجديد، مجتمع ما بعد الدكتاتورية و الاحتلال و الصراع الطائفي.

ونهيى بجميع ادباء العراق وكتابه وفنانيه ومثقفيه ان ينهضوا بمسؤولياتهم الجسيمة للحفاظ على هذا المنجز التاريخي وان يعززوا استقلالنا الوطني ووحدة فصائل شعبنا المتأخية من العرب و الكورد والتركمان والسريان وغيرهم من أبناء شعبنا، وان يقفوا بشجاعة في وجه عودة الدكتاتورية وكل محاولات الألتفاف على مكتسباته وحقوقه واستقلاله، وأن يجعلوا هذه المناسبة فرصة لتحقيق نهوض ثقافي شامل وأدانة كافة مظاهر القبح والفساد والأضطهاد التي أشاعها الاحتلال في

بلادنا أو التي تسببت فيها قوى العنف والأرهاب والطائفية.
مجدا للثلاثين من حزيران عيداً السيادة الوطنية وبوابتنا لتحقيق
استقلالنا السياسي الناجز.

في تعرية الانساق الثقافية المغيبة: ثقافة الأطفال بين

حبة البازلاء وسندريلا.

يعاد مرارا هذه الأيام عرض حكاية "حبة البازلاء" وهو من أفلام الكارتون القصيرة من قبل عدد غير قليل من القنوات الفضائية المتخصصة بالأطفال والتي يتابعها الأطفال بشغف في كل مكان في العالم. وتدور فكرة هذه الحكاية حول ملكة كانت ترغب في تزويج ابنها ولي العهد من أميرة حقيقية وغير مزيفة. ولكي تحقق رغباتها هذه كانت تلجأ إلى اختبار تراه مناسبا لمعرفة أصالة الزوجة القادمة إذ كانت تضع في سرير الأميرة المفترضة حبة بازلاء أو فاصولياء وتغطيها بعدة طبقات من المفروشات فإذا ما أخفقت الفتاة في اكتشاف وجود حبة البازلاء تلك ولم تشكو منها فهي ليست أميرة مؤصلة إما إذا شكت من وجود تلك الحبة فهي بالتأكيد أميرة مؤصلة ومن دم ملكي ازرق. وكان للملكة ما أرادت إذ اكتشفت من بين الفتيات المتقدمات واحدة فقط شكت من وجود شيء صغير تحت فراشها ارقها وربما منعها من النوم فما كان من الملكة إلا إن تستبشر خيرا فما هي أخيرا تعثر على أميرة حقيقية أصيلة وغير مزورة وهو دليل بالنسبة للملكة يؤكد نبالة الأميرة وأحقيتها في إن تتزوج ابنه ولي العهد. وبالتأكيد يتلقف الأطفال العراقيون وكل أطفال العالم هذا النسق الثقافي الرجعي بالفرح والتلهيل كما يتلقفون الطوى الجميلة الملفوفة بالسوليفان. إن هذه الحكاية تكشف عن تمرير العشرات من الأنساق الثقافية والاجتماعية ومنها نسق النبالة هذا الذي يؤسس للتوارث الملكي أو الجمهوري للسلطة القائم على النبالة أو المشروعية الثورية أو الصفة الأسرية والقبلية شبه المقدسة للحاكم الأول وهذا الأنساق سوف تسهم بالتأكيد في تدمير وعي الطفل وتشويهه ودفعه إلى تقبل مفاهيم

وقواعد السياسة الميكافيلية التي تبلورت في كتاب الأمير لميراث الاستعباد والتبعية في المستقبل حيث يصبح الحاكم ظل الله على الأرض بل وتلزم الرعية بإطاعة أولي الأمر منهم والقوامين على شؤون العباد. ترى إلا يفترض من المسؤولين والقوامين على الشأن الثقافي فحص ما يشترونه بالآلاف من الدولارات على وفق منظور وطني وثقافي وإنساني قبيل تقديمه لأطفالنا ولأجيالنا التالية وعدم الانخداع بالقلب الفني والجمالي الذي تقدم من خلاله مثل هذه المفاهيم المختلفة والمتعارضة جذريا مع مبادئ التربية الحديثة.

نحن بحاجة إلى تربية الطفل بروح ديمقراطية تعزز الإحساس بقيم العدالة والمساواة واحترام الناس بغض النظر عن لونهم أو دينهم أو عرقهم أو مركزهم الاجتماعي. ولا شك إن هناك الآلاف من قصص الأطفال في كل ثقافات العالم التي تتفق وهذا المنظور التربوي الإنساني الحديث. فكهاية الشاطر حسن مثال جيد لهذا الفهم لأنها لا تركز على نسق النبالة أو التوارث وإنما على قيم الكفاءة والصدق والإخلاص والفرسية. كما إن قصة سند ريبلا في الثقافة الإنسانية انموذج آخر لهذا المنظور عندما يصر الأمير الشاب ولي العهد على إن يختار زوجة له الفتاة التي أحبها بغض النظر عن مركزها الاجتماعي ونبالتها وفعلا يقع اختياره على فتاة فقيرة تعمل خادمة في احد البيوت الأرستقراطية ولكنها استطاعت بذكائها ومهارتها وجمالها إن تأسر قلب الأمير الشاب وهكذا يختار الأمير الشاب هذه الفتاة الكادحة زوجة له وملكة للمستقبل مع أنني أتخفظ على نهاية الحكاية الأصلية والتي تقع في فخ الانبهار بنسق النبالة المغيب بمهارة هذه المرة عندما تكتشف الأسرة المالكة أن هذه الفتاة الفقيرة هي أميرة حقيقية تجري في عروقها دماء النبلاء الزرقاء النقية وان كنت إميل إلى تبرئة الأمير الشاب من التمسك بنسق النبالة هذا. وللأسف تتكرر في الكثير

من قصص وحكايات الأطفال وأحياناً الكبار هذه الغواية عندما يهوى أمير شابة فقيرة أو متنكرة لنكتشف في النهاية إن نسق النبالة هو القاسم المشترك بينهما وإن اللعب لا يمكن لها أن تتم إلا كما يجري مجرى الأمثال بين الأسر الأرستقراطية والإقطاعية وشبه الإقطاعية "ابنة الشيخ لا تصلح إلا لابن الشيخ".

حان الوقت لكي نسلط ضوء النقد الثقافي لتعرية جميع الأنساق الثقافية المتخلفة والرجعية وغير الإنسانية والتي تمرر كما يقول الدكتور عبد الله الغدامي رغم أنوف النقاد والقراء والمشاهدين على حد سواء.

الموهبة والثقافة: البيضة ام الدجاجة؟

يحاول البعض ان يصور العلاقة بين الموهبة والثقافة على انها مفاضلة بين اسبقية البيضة أو الدجاجة. فهناك من يؤمن بأن الموهبة هي كل شيء وبأن الثقافة لاهمية لها البتة ومن الجانب الاخر هناك من يذهب الى ان الثقافة هي الاساس لان الموهبة وحدها لا تكفي.

وقبل ايام زارني احد الروائيين الذي سبق له وان نشر رواية تعتمد اساسا على الجانب الوثائقي من تجربته الحياتية لكني وجدتها تفتقد الى ابسط مقومات اللعبة السردية وعندما اشرت له الى بعض جوانب الخلل الفني وضرورة الاطلاع على اصول السرد الحديث والتعرف الى كيفية استخدام الضمائر السردية المختلفة وتجنب الطريقة التقريرية في الكتابة من خلال اعتماد مبادئ السرد الذاتي وتجنب الراوي العليم والعمل على رصد المرئيات والحوارات اعتمادا على وجهة نظر شخصية روائية محددة وغير ذلك من الشروط والمبادئ الاساسية لصياغة البنية السردية وتطوير اللغة السردية بما يلائم التجربة ذاتها، عبر هذا الروائي عن امتعاضه واكد انه يمتلك الموهبة الكافية وان الاطلاع على التقنيات الحديثة امر غير ضروري واورد اسماء عدد من المبدعين في العالم الذين اعتمدوا على الموهبة فقط دون الالمام بشروط الكتابة الروائية. وهذه الظاهرة وللأسف بدأت تستشري في الوقت الحاضر ان اقتنيت قبل ايام من شارع المتنبي رواية اخرى يغلب عليها الجانب الوثائقي والسيرى (البيوغرافي) لكنها تفتقد الى الكثير من شروط القص الحديث والامثلة كثيرة. واعجب احيانا للذين ينشرون كتباً ادبية دون ان يكونوا قد قرأوا شيئاً من خزانة الادب والثقافة وطلبت مرة من مؤلفة اصدرت كتاباً حديثاً طبعته على نفقتها الخاصة ان تذكر لي التجارب القصصية التي تعلمت منها واكتشفت انها لا

تعرف الا اسما او اسمين من الادباء العراقيين الذين قرأت لهم أو عنهم في الصحافة العراقية. وهذا الامر بدء يثير قلق الاوساط الثقافية والنقدية التي لاحظت ان بعض الموسرين الذين يمتلكون القدرة على طبع مؤلفاتهم على نفقتهم الخاصة بدأوا يغزون الحياة الادبية بوصفهم مبدعين حقيقيين والاسوأ من كل ذلك ان تنشأ مجموعات وشلل ادبية ترفع من شأن بعضها البعض بطريقة غير موضوعية وتعتمد الى حد كبير على المجاملة والاخوانيات. وهذه الظاهرة المعيبة يجب ان تواجه من قبل النقاد والادباء والمسؤولين عن الحياة الثقافية بالرفض والتحفظ والإدانة. شخصيا لا اريد ان اقلل من شأن الموهبة وارفح من شأن الثقافة والتدريب والتعلم فأنا أدرك جيدا ان المئات من المثقفين والاكاديميين وعلماء اللغة والبلاغة الذين يمتلكون ثقافة نظرية لاصول الكتابة وشروطها يعجزون في الغالب عن كتابة نص شعري او سردي او نقدي ناجح لسبب بسيط يعود الى افتقارهم الى الموهبة شبه الفطرية التي ينبغي توافرها في المبدع.

ولذا ينبغي الاقرار بان قضية اولوية البيضة على الدجاجة او العكس لاتنطبق على قضية الابداع الادبي وذلك لوجود تلازم عضوي بين مقومي الموهبة والثقافة فهما مثل جناحي الطائر الذي يطلق عاليا بجناحين قويين في فضاء الابداع والخيال والحرية.

بدري حسون فريد: ملك لير في غربته

نشر موقع "إيلاف" الإلكتروني تقريراً مصوراً عن الظرف الصعب الذي يعيش فيه الفنان المسرحي العراقي الكبير بدري حسون فريد في الغربية، بعد أن ألفت به عصا الترحال في المغرب، ربما بحثاً عن فردوس مفقود أو اختياراً لأبعد نقطة عن الوطن الذي أحب وبغض النظر عن دقة المعلومات والحقائق التي أوردها التقرير، فالوضع الذي يعيشه هذا الفنان العملاق مأساوي ومحزن، وهو بالتأكيد لا يليق بأي فنان أو مبدع عراقي نذر حياته للفن والأبداع والحياة. أذ يعيش هذا الفنان منذ سنوات في غرفة صغيرة وصفها التقرير بـ "الزريبة" وهي لاتليق بأنسان كبير قدم الكثير للفن ولطلبته ومحبيه وللانسانية. وتبدأ مشكلة الفنان كما يبدو من داخل بيته. فهو ربما قتل الملك (لير)، وزع ما يملك من بيت وأثاث لأفراد أسرته، ولأقرب الناس إليه، ضماناً لمستقبلهم ولسعادتهم ولكنه تماماً مثل الملك (لير) قوبل بالجمود واكتشف بأنه قد أصبح طريداً بلا مأوى، ولم يعد يملك شبراً واحداً يأوي إليه في وطنه. ولذا عندما انهى عقده بصورة تعسفية وظالمة في أحد البلاد العربية التي ظن أنها ستكون ملاذ الأمان، أندفع غاضباً غرباً. وألتقيته في تونس في أواخر التسعينات في وضع يائس وكأنه طارق بن زياد الذي أحرقت سفنه.

ترى هل كان هذا بدري حسون فريد يدرك انه سيصبح يوماً ما ضحية تراجيدية شبيهة بتلك الأعمال المسرحية التي قدمها للمسرح العراقي أو درسها لطلبته في كلية الفنون الجميلة، وانه سيصبح بالذات نسخة معاصرة أخرى للملك (لير) في منفاه وغربته. وهل كتب على المبدع العراقي أن يتحول الى العراقي التائه الذي تتقاذفه أمواج المنافي بعيداً عن وطنه. ألم يحن الوقت لكي يفتح هذا الوطن لبدري حسون فريد قلبه

ليعود الى مأوى الطفولة والصبا ليقتضي كهولته بسلام بين أبنائه ومحبيه
وعشاق فنه

هل يستحيل على الدولة العراقية بسلطاتها الثلاث مجلس الرئاسة
ومجلس الوزراء ومجلس النواب اتخاذ قرار يعيد لهذا الفنان كرامته
وكبريائه ألا يحق لهذا الفنان العملاق وللعشرات من فناني وكتاب
ومبدعي هذا الوطن المعطاء أن يجد من أبناء وطنه اليد الرؤوم التي تمتد
أليه لتزيل عن وجهه تجاعيد الزمن وغبار النسيان، أم سنظل عاقين بحق
ابناءنا، أو في اقل تقدير عاجزين كلياً عن تقديم يد العون لهم، لأننا
وبأختصار بلا حول ولا قوة وربما لانملك إلا أن ننتظر بصمت وبخشوع
وقوع المأساة التي ستمثل بشكل أو بآخر إدانة لنا جميعاً سوف لن يغيرها
لنا التاريخ أبداً.

اوراق مبدعينا التي تذرورها رياح النسيان

قبل فترة قصيرة وبعد رحيل الباحث والناقد الاكاديمي المرحوم الدكتور عبد الاله احمد رغبت بصورة شخصية نظرا لعلاقتي الشخصية الوطيدة بفقيدينا الراحل ان اتعرف الى المخطوطات والدراسات التي تركها فقيدينا الراحل ومنها دراسة كان قد وعدني بتقديمها للنشر عن احدى روايات الروائي والقاص مهدي عيسى الصقر (بيت على نهر دجلة) ولم استطع حتى هذه اللحظة الحصول على اية تفاصيل حول ما خلفه الراحل من مخطوطات واعمال مكتملة او غير مكتملة وهذه ليست حالة وحيدة او استثنائية فالكثير من مبدعينا يرطون فجأة دون ان نجد اليد الحانية والمسؤولة والتي تعنى بجمع وثائق ومخطوطات مبدعينا فعندما رحل الشاعر الكبير محمود البريكان بقي الوسط الثقافي والادبي حتى هذه اللحظة يجهل الحجم الحقيقي للمتن الشعري الذي خلفه البريكان نظرا لإختفاء الكثير من تلك الوثائق او توزيعها بطريقة غامضة ومقلقة. وهذا الامر ينطبق ايضا على الشاعر عقيل علي الذي نجهل اين ذهبت مخطوطاته ودواوينه وفيما اذا كانت في اياد امينة حقا وفي مقابل هذا نجد بعض الاسر التي تحرص على جمع وثائق مبدعيها ومنهم عائلة الدكتور علي جواد الطاهر التي اعتادت على استذكار ذكرى وفاته سنويا في حفل ثقافي.

يشارك فيه عدد غير قليل من زملاء ناقدنا الكبير وتلامذته ومحبيه كما احترم الجهد الذي يقوم به الزميل معتز عناد غزوان الذي حرص على جمع مخطوطات ابيه غير المنشورة واعادة نشرها ولا يمكن ان ننسى الجهود الكبيرة التي بذلتها اسرة شاعر العرب محمد مهدي الجواهري في جمع ولملمة وثائق وهوامش ومذكرات الشاعر الكبير وهذا الامر ينطبق على

اسرة القاص والشاعر عبد المجيد لطفي وعائلة الباحث والمفكر الشهيد عزيز السيد جاسم الذي غيبه النظام الاستبدادي في ظروف غامضة لكن اسراً اخرى عجزت عن ايجاد وسيلة لمواصلة نشر اعمال مبدعيها ومنهم على سبيل المثال الناقد محمد مبارك والناقد سامي محمد والقاص نزار عباس، حيث بقيت الكثير من مخطوطاتهم في الادراج او مركونة على رفوف منسية وانا اذ اذكر الشواهد هنا بوصفها مجرد امثلة قليلة من حالات شاملة او كما يقال في البلاغة هي غيظ من فيض. وهذا الأمر يشملنا جميعاً نحن مبدعي العراق وكتابه اذ سرعان ما تلقى مخطوطاتنا واعمالنا غير المنشورة في سلة النسيان مادامت لاتجد الجهة او المؤسسة المسؤولة عن حماية ورعاية ونشر مثل هذه الاعمال ذلك ان مثل هذا الارث الثقافي قد يرقى الى مستوى الوثيقة التاريخية او الادبية او السياسية التي يمكن ان تعنى بها مراكز متخصصة للتوثيق والارشافة.

وكل ما اتمناه ان تنتبه مؤسساتنا الثقافية الى اهمية تأسيس مركز وثائقي جديد يعنى بفحص وجمع وطبع الارث الابداعي المدون او المسموع والمرئي لمبدعينا من خلال الحصول اذونات خاصة من اسر المبدعين الراحلين وتحت اشرافهم للقيام بعملية جرد شاملة للتركة الثقافية لمبدعينا الراحلين. وبهذه الطريقة نكون قد اوفينا بعض مافي اعناقنا تجاه مبدعينا وذاكرتنا الثقافية التي نخشى عليها أن تذروها رياح النسيان.

جوائز الدولة التقديرية في انتظار جودو

استقبلت الاوساط الثقافية بالترحاب فوز الشاعر الشاب ياس السعيد بجائزة كبرى في ايطاليا بوأته مكانة كبيرة بين شعراء العالم كما استطاع القاص شوقي كريم من الحصول على جائزة مهمة من جوائز المهرجان التلفزيوني والاذاعي في القاهرة عن كتابته لسيناريو اذاعي مستمد من رواية النخلة والجيران للروائي العراقي غائب طعمة فرمان وثمة اشارة وردتنا توا ان عددا من الشعراء العراقيين منهم الشاعرة رنا جعفر ياسين قد حصدوا المراتب الاولى في مسابقة الشارقة الادبية وقبل ذلك وفق الابداء الشبان في اكتساح الكثير من المسابقات الادبية في العديد من البلدان العربية.

لكن المفارقة هنا تتمثل في ان المبدعين العراقيين راخوا يجدون الرعاية والدعم والتشجيع من قبل مؤسسات ثقافية عربية او اجنبية بينما هم مازالوا يفتقدون الى وجود نظام للتكريم للمبدعين العراقيين الاحياء، ومن وسائل هذا التكريم اطلاق جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية في مجالات الابداع كافة، الادبية منها والفنية والاعلامية على السواء. ومن المعلوم ان هنالك مشروعا متكاملا مقدما امام الهيئات المختصة في مجلس الوزراء لوضع الضوابط والاليات والتشريعات الخاصة باطلاق هذا القانون الذي يفترض فيه ان يعطي اولوية خاصة لتكريم المبدعين الرواد وفاء لهم واعترافا من المجتمع العراقي بأهمية العطاءات التي قدموها للمجتمع العراقي بشكل عام وللثقافة العراقية بشكل خاص.

نريد للمبدعين العراقيين ان ترتفع قاماتهم وان يتباهوا برعاية الدولة لهم من خلال منحهم الجوائز التقديرية والتشجيعية مقابل عطائاتهم

وتضحياتهم وجهودهم لإغناء المشروع الثقافي الوطني العراقي، الركيزة الاساسية لبناء مجتمع التآخي والتسامح والحوار على انقاض مجتمع ثقافة العنف والتعصب والتطرف القومي والطائفي.

فمن المعروف جيدا ان جميع الدول العربية تقريبا ومعظم دول العالم تعلن سنويا وفي مواعيد محددة عن سلسلة من جوائزها التكريمية والتشجيعية في اجواء احتفالية وجماهيرية واعلامية واسعة تدخل البهجة والسرور والامل الى نفوس المبدعين الذين يشعرون بان مجتمعهم لم يتجاهلهم ولم يتناساهم من خلال هذه الجوائز والتي ستشكل لاحقا دافعا قويا لهم لمواصلة ابداعهم ولتقديم مزيد من العطاء لثقافتهم ولأوطانهم. ان استمرار تجاهل الدولة والمجتمع للمبدعين العراقيين سيخلق حالة من الاحباط واليأس والتشاؤم لدى المثقفين العراقيين قد يدفعهم في النهاية ذلك الى مواقف سلبية او الى قطيعة نهائية مع الابداع وهو ما حصل مرارا مع العشرات من المبدعين الذين راودهم الاحساس بالعبث واللاجوى فاعتصموا بالصمت او ركنوا الى موقع هامشي في الحياة بعيدا عن الابداع.

ولكي لا ينكسر مبدعوننا او يتحطموا على الدولة والمجتمع الاسراع بتقديم اشكال الرعاية لجميع المبدعين والعلماء الرواد منهم والشباب على حد سواء وفي مقدمتها تشريع قانون خاص بجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية في مختلف حقول الفنون والاداب والعلوم والاعلام. ونأمل ان لا يطول هذا الانتظار حتى يظهر جودو الذي لن يظهر ابدا كما يوحي لنا صمويل بيكيت في روايته في انتظار جودو.

كي لا تكون الإدارة الثقافية عائقاً

من البديهيات والمسلّمات المتفق عليها انك اذا رغبت في إنجاح مشروع ثقافي أو سياسي أو اجتماعي معين لابد لك وقبل كل شيء من أيكال مسؤولية تنفيذ المشروع بعناصر كفوءة تؤمن أيماناً عميقاً بالأهداف البعيدة والقريبة لهذا المشروع وأنها على استعداد للعمل بإخلاص ونكران ذات من اجل بعثه إلى الحياة معافى وسليماً وقادراً على تحقيق الأهداف المرجوة منه.

إما إذا شاء سوء طالعك أو سوء اختيارك بإناطة مثل هذا المشروع إلى أناس لا صلة لهم بالمشروع لا من بعيد أو من قريب، وقد يناصرونه العدا، لأسباب ومبررات خاصة. فتكون تلك كما يقال هي الطامة الكبرى، وتكون قد حكمت مقدماً على هذا المشروع بالإخفاق أو الشلل أو التلكؤ، إذ قد يعمد هؤلاء الأشخاص لتخريب المشروع وإفشاله جملة وتفصيلاً.

ولو قمنا بمراجعة متأنية وموضوعية وهادئة لأسباب فشل وإخفاق الكثير من المشاريع السياسية والخدمية والدبلوماسية والثقافية منذ التغيير وحتى هذا اليوم لوجدنا أن في مقدمة أسباب الفشل تكمن في أيكال مثل هذه المشاريع إلى اناس لا يؤمنون بها، وربما يقفون بالصد منها ومن أهدافها. ولو اقتصرنا على الشأن الثقافي حصرياً لوجدنا مجموعة من الخبراء والمستشارين الذين يقدمون بوصفهم مستشارين ثقافيين لهذا المسؤول أو ذاك، وهم قد يصلحون لإدارة أي عمل آخر باستثناء الثقافة. كما نجد في الجانب الآخر وزراء ونواب ووكلاء وزراء ومديرين عامين ومسؤولي لجان وهيئات ثقافية مختلفة يفترض فيهم أن يعنوا بالشأن الثقافي، ولكنهم في الحصيلة النهائية لم يقدموا شيئاً يذكر، واكتفوا أحياناً بالمرآوحة في أماكنهم وفي أحياناً أخرى قاموا بوضع

العصا في عجلة النشاط الثقافي. وألا اخبروني ما الذي حققته لجنة فرعية في مجلس النواب العراقي متخصصة بالثقافة للحياة الثقافية في العراق، وهل جرّوت يوماً على دعوة مجلس النواب لتخصيص ساعة واحدة لمناقشة الشأن الثقافي العراقي، هذا المجلس الذي سيدخل التاريخ قريباً بوصفه المجلس الذي لم يشرع حتى اليوم أي تشريع يخص الثقافة العراقية، بل ولم يكلف نفسه بل ولم يكلف نفسه عناء تخصيص ساعة واحدة لا أكثر للتعرف إلى إشكاليات الحياة الثقافية والإسهام في رسم استراتيجية ثقافية عراقية شاملة تسهم في بناء العراق الجديد ومؤسساته الثقافية والفكرية والإعلامية. نحن جميعاً مراقبين ومثقفين ومسؤولين بحاجة ماسة لإجراء مراجعه صريحة ومسؤولة لجميع مشروعاتنا ونشاطاتنا الثقافية وإعادة النظر في الكثير من المسلمات الخاطئة أو المختلفة واستبدال جميع العناصر المعيقة للعمل الثقافي بعناصر مخرصة ومنسجمة على إن لا يتم ذلك من باب المحاصصة المقيتة، بل من باب الكفاءة والإخلاص والنزاهة والوطنية. وهناك قضية إدارية قد تغضب الكثيرين في دوائر الدولة ووزاراتها لا بد من مواجهتها بصورة قانونية وتشريعية تتمثل في استمرار المسؤولين الإداريين من المدراء العاميين ومعاونيهم وكلاء الوزارات والسفراء والدبلوماسيين وممثلي العراق في البعثات الدبلوماسية المختلفة في الاحتفاظ بمراكزهم الوظيفية لفترات طويلة، على الرغم من تبدل الأهداف الثقافية والآليات المعتمدة في هذه المرحلة أو تلك مما يؤدي إلى تخلف الممارسة الإدارية من جهة وتحول هذا الحرس القديم إلى عائق بوجه الدماء الجديدة التي تحتاج إليها الدولة العراقية بين آونة وأخرى. لذا اقترح إن تحدد فترة زمنية لولاية المدير العام أو الوكيل أو المسؤول الإداري والدبلوماسي بسقف زمني محدد، ويجرى بعدها استبداله بعنصر جديد، على الأقل أنطلقاً من قاعدة تغيير الوجوه والتداول السلمي للسلطة وإتاحة الفرص للكفاءات الشابة لأن تجد طريقها، المسدود غالباً، نحو تسنم مراكز المسؤولية في الدولة والمجتمع.

من يخاف الثقافة؟

سأستعير عنوان مسرحية الكاتب المسرحي الأمريكي (ادوار ألبى / الموسومة "من يخاف فرجينيا وولف؟") الصادرة عام ١٩٦٣ للتساؤل عن يخشى الثقافة بشكل عام والثقافة العراقية بشكل محدد.

قد يبدو السؤال للوهلة الاولى سانجاً: فلا احد يخشى الثقافة من الناحية الظاهرية، بل ان اولئك المتهمين بالخوف من الثقافة على استعداد لأن يقسموا اغلظ الايمان انهم ايضاً مثقفون بصورة او باخرى، ولا يمكن لهم ان يكونوا في صف اعداء الثقافة او المتربصين بها.

اعداء الثقافة في التاريخ الانساني كثيرون، فاولئك الذين القوا بالكتب في نهر دجلة كانوا يخشون الثقافة، واولئك الذين احرقوا امهات الكتب التي انتجتها العقل الانساني كانوا اعداء مكشوفين للثقافة، واولئك الذين قاموا بـ "تطهير" المكتبات العراقية، في ظل الحكم الدكتاتوري مما يريب من كتب ومؤلفات انسانية ووطنية مرموقة، هم الاعداء الثقافة. واعداء حرية الفكر في التاريخ، على اختلاف مللهم ونحلهم ولغاتهم، كانوا اعداء للثقافة وحرية التعبير والتفكير معا، لكن لا احد يعترف بانه عدو للثقافة، ربما يمثل غوبلز، رجل الاعلام النازي الاول استثناء في هذا الجانب، فقد اعترف الرجل بكل رباطة جأش بانه عندما يسمع كلمة "ثقافة" يضع يده على مسدسه.

لا نريد ان نثير المخاوف والرعب ونحن نتحدث عن الثقافة، فالثقافة ليست وحشا اسطورياً ولا ديناصوراً او عملاً من رجس الشيطان، بل هي خلاف ذلك تماماً، فهي كائن اثيري رقيق لا يمكن ان يلحق الاذى بالانسان، انها في الحقيقة بلسم الروح والعقل والقلب معاً، ويستحيل على اي مجتمع مهما كان ان يعيش خارج الثقافة، وبالتأكيد فان مجتمعاً بلا

ثقافة هو مجتمع ميت، يقع خارج التاريخ والوجود، فالثقافة في نهاية المطاف ركن اساس في بناء المجتمع والدولة معاً، وهو ركن مهم لا يمكن تجاهله أو هدمه.

وجميع المجتمعات والحضارات الحديثة ادركت هذه الحقيقة، ولذا اولت الثقافة جل اهتمامها، بل ان الدول لا تعرف، عبر التاريخ، الا بثقافاتنا واسماء مثقفينا ومتنورينا من مفكرين ومصلحين وشعراء ومسرحيين وموسيقيين ورسامين ونحاتين، ولا يمكن ان تعرف بأسماء سماستها ومرابيتها وقراصنتها ومافياتها وطغاتها.

وانطلاقاً من معايير الصراحة والشفافية والمكاشفة: هل هناك من يخاف الثقافة العراقية بالتحديد؟ والا كيف نفسر هذا التجاهل شبه المقصود للثقافة التي ظلت طيلة ما يقرب من خمسة اعوام منذ سقوط الدكتاتورية دونما رعاية او اهتمام او متابعة جدية؟ لقد بات يتشكل لدى المثقفين العراقيين هاجس مقلق ينبعث من الاعتقاد بوجود قوى سياسية واجتماعية ودينية تخشى الثقافة العراقية بشكل عام وربما تناصب العداء بعض الوانها ومظاهرها مثل الموسيقى والغناء والفنون التشكيلية والسينما والمسرح، وان هذه القوى غير راغبة في دعم التنوع الثقافي والفني المشروع داخل جسد الثقافة العراقية، ولذا فهي تضع العوائق امام اية مشروعات جادة وترجئ البت في الطلبات العديدة للمثقفين والادباء والفنانين ومنظماتهم واتحاداتهم ونقاباتهم الثقافية، وهذه الحقيقة المؤلمة تتعارض مع مواقف سياسية اخرى. فالمثقفون العراقيون، بشكل عام، كانوا الى جانب عملية التحول السياسي وبناء المشروع الديمقراطي وانجاز مهمات استكمال السيادة الوطنية واخراج القوات الاجنبية، وكان المثقفون ايضاً الد اعداء الارهاب والنزعات التكفيرية والطائفية واسهموا في تضييد جراح الانسان العراقي الذي مزقته سياسات الدكتاتورية

وحروبها وجيوش الاحتلال الاجنبي والمجازر الارهابية والطائفية المختلفة، لكن القوى السياسية والاجتماعية داخل السلطة وخارجها لم تحاول بشكل جدي تقييم هذا الموقف الوطني للمثقفين العراقيين وتجاهلتهم ولم تستشرهم في أي من مؤتمراتها الجماهيرية المعروفة، لكن هذه القوى ذاتها كانت وما زالت تبذل جهوداً استثنائية ومستميّة لا ستمالّة الأعداء، وفي الوقت ذاته متورطة فعلياً او جزئياً في اعمال الارهاب والتكفير والاحتراب الطائفي. ترى هل كان يتعين على المثقفين ان يتحولوا الى ارهابيين وتكفيرين وقتلة لكي يضمنوا الاعتراف بهم ويقنعوا الاطراف السياسية الرسمية وغير الرسمية بجدوى فتح حوار صريح معهم او محاولة استمالتهم وزجهم في العملية السياسية؟.

المثقفون العراقيون يطالبون جواباً صريحاً من جميع القوى السياسية والتيارات الاجتماعية والدينية يتعلق بتحديد مواقفهم من الثقافة العراقية وكيفية فهمهم لها، وتحديد ما هو شرعي وغير شرعي في هذه الثقافة من وجهة نظرهم دونما ازدواجية في المعايير او ثنائية الظاهر والباطن في المواقف.

بالتأكيد... المثقفون العراقيون لا يعارضون ان يمتلك بعض ممثلي القوى السياسية والاجتماعية والدينية وجهات نظر خاصة في قضية الثقافة، فهذا حق طبيعي لهم، لكنهم يخشون ان تتحول هذه القناعات الخاصة الى سياسة عامة ملزمة للمجتمع والدولة والسلطة، وبالتالي تجرى عملية تقنين للثقافة وتصدر التشريعات والتابوات التي تحدد الخطوط المستقيمة التي يجب على الثقافة العراقية ان تسير فيها.

في احد المهرجانات الثقافية التي اقيمت في العراق بعد سقوط الدكتاتورية استأذن بعض المدعوين من رجال الدين المحترمين في مغادرة القاعة اثناء تقديم الفقرات الموسيقية والفنية التي قدمت فيها

قصائد مغناة للشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري ومنها قصيدته
”يادجلة الخير” ونظرنا الى ذلك الموقف بوصفه موقفاً مقبولاً ومفهوماً،
لكننا من جهة اخرى لا نريد ان يتحول هذا الموقف الخاص الى سياسة
ملزمة تمنع فيها الموسيقى والغناء والرسم والسينما والمسرح في الحياة
العامة والمجتمع لسبب بسيط ان السقف الذي يحمي الحريات العامة
والثقافة هو دستور جمهورية العراق الدائم الذي اقره مجلس النواب وهو
دستور مدني وعصري ولا يمكن كما لا يجوز الالتفاف عليه واللجوء الى
وسائل وآليات تؤدي في النهاية الى شل الثقافة العراقية.

من العقل الامتثالي الى العقل المتسائل

عمد النظام الدكتاتوري السابق، على تكريس ثقافة العقل الامتثالي وقطع الطريق امام تشكل ثقافة العقل المتسائل والمتمرد والرافض، فمن اجل ترسيخ تقاليد الولاء المطلق والاعمى للحاكم الفرد اسهمت اجهزة النظام الايديولوجية والسياسية والثقافية لخلق منظومة من التبريرات السيكولوجية والعرفية والمثيولوجية لتعميم واشاعة ونشر مفاهيم الخضوع والخنوع لما هو سائد بوصفه يمثل القيمة العليا في الحكم والعدالة و(الحاكمية) وربما بوصفه تجلياً لـ (نهاية التاريخ) العراقي على ما يقوله فوكوياما وتكريساً لركام من المرويات الكبرى المهيمنة.

ويمكن القول ان النظام الدكتاتوري السابق لم يكن الإستثناء الوحيد في تاريخ العراق في هذا الشأن فقد كان هذا هو ديدن جميع الانظمة الدكتاتورية والاتوقراطية والشمولية التي حكمت العراق عبر التاريخ، وهو ديدن اغلب الانظمة والسلطات التي حكمت العالم العربي والمنطقة بشكل عام، ومن المؤسف ان توظف هذه الانظمة بطريقة غير موضوعية وغير نزيهة، بعض قيم تراثنا السياسي والفكري والعقائدي العربي والاسلامي عن طريق التلصيق والتلفيق معاً.

فعلى الرعية اطاعة (أولي الأمر) والقبول بالحاكم الظالم تجنباً للفتنة العمياء، ويكاد يتحول الحاكم الظالم في بعض التبريرات الى ظل الله على الارض.. وحامل رسالته ولجات بعض اجهزة الدكتاتورية الثقافية وبعض الطباليين والمنافقين من مثقفي السلطة الفاشية الى التبشير بصفات واسماء للدكتاتورية شبيهة بأسماء الله الحسنى.

ولكي تكتمل الصورة كان لابد للقائد الضرورة ان يصور بوصفه الحاكم

المؤمن وقائد الحملة الايمانية والحكيم الذي تناولت حكمه كل مناحي الحياة، ما دفع بالمسؤولين الى الصاق هذه الحكم على الاوراق والمراسلات الرسمية واصبحت مادة ملزمة للحفظ لطلبة المدارس ولببغاوات اعضاء الحزب الحاكم الذي كانوا يصفقون لكل حكمة جديدة يتفوه بها. لافض فوه حكيم زمانه، وكان لابد للصورة ان تدعم موقف الكلمة فرسمت الصور العملاقة للدكتاتور التي يتمرأى فيها نرجس العصر في الشوارع والساحات العامة، حتى بدا الناس يشعرون بالغثيان والاشمئزاز. هكذا كانت تحشد كل الاكاذيب والافتراءات السياسية والمثيولوجية والفكرية من الماضي والحاضر التي تضمن خلق عقل امثالي خانع يزدرد ما يقدم له من سياسات ومواقف حتى وان ادت الى كوارث وحروب مجنونة.

لكننا نقول ان الغالبية من ابناء الشعب العراقي كانت ترفض هذا النمط السلبي الخاضع للعقل الامثالي الذي تطلع النظام الدكتاتوري لصياغته وكانت تؤكد استقلاليتها ورفض المعلن او المبطن لعملية مسخ العقل العراقي وتحويله الى عقل القطيع السلبي الخانع الذي يقاد من خلال منظومة قهر وارغام الى محارق الموت والعدوان. ان النضالات المجيدة لشعبنا العراقي اكدت ان سياسة النظام الايديولوجية لم تستطع كلياً تشكيل عقل امثالي للفرد العراقي، وانها فشلت في قهر الطبيعة المتسائلة والمتمردة والرافضة للعقل العراقي ازاء سياسات الدكتاتورية وشعاراتها ونواياها، لذا فقد وجدنا ان العقل العراقي المتسائل سرعان ما استعاد وعيه وحضوره بعد سقوط النظام الدكتاتوري فانطلق يتساءل ويحاور ويعارض ويعيد تمحيص كل ما يقدم له قبل ان يزدرده او يتمثله.

وفي مرحلة ما بعد الدكتاتورية يتعين على جميع المؤسسات الثقافية والاكاديمية والتعليمية النضال الجاد من اجل تحرير العقل العراقي من

جذور العقل الامتثالي الخانع لان هذا العقل هو الحاضنة الاساسية لاعادة انتاج الدكتاتورية والانظمة الشمولية وهو الذي يمهّد الطريق امام صعود قيادات (كاريزمية) او تيارات سياسية ودينية متطرفة على حساب المشروع الديمقراطي الوطني الذي راح يتشكل في المجتمع العراقي الحديث.

نحن بأمرّ الحاجة الى ان نعيد للعقل العراقي اعتباره ومكانته بوصفه عقلاً تنويرياً متسائلاً ورافضاً للمسلمات والاحكام السلطانية وغير السلطانية التي تسخر من وعي المواطن وحكمته وحده، وان نتصدى لكل محاولة جديدة لاسقاط العقل من عرشه والسعي ثانياً لتأسيس نمط مغاير من انماط العقل الامتثالي الخانع استناداً لتفسيرات وتأويلات فقهية او شرعية بعيدة عن الجوهر العقلاني للاسلام او احتكاماً الى بعض المفاهيم القومية والشوفينية والطائفية والسياسية الضيقة التي تحلم بقيادة المجتمع بوصفه قطعاً خاضعاً وخانعاً ومستسلماً لسياسية ومنظورات فكرية ومثولوجية جاهزة يملئها الامير او المرشد الاعلى او المرجع الذي تصبح احكامه احكاماً (سلطانية) تتحول ازاءها عقول المواطنين وانواتهم الى اصفار على اليسار.

ان الاستسلام الى الاجندات الامتثالية سيؤدي بالضرورة الى تمهيد الطريق امام انماط اكثر وحشية وبدائية من (حاكميات) او توراتية تحكم زوراً باسم الله او باسم الشعب او القومية او الطائفة مثلما كانت تحلم منظمة القاعدة التكفيرية بتحقيقه من خلال سلطتها الدموية.

فلنعد للمواطن العراقي عقله وحرّيته ولنمنحه فرصة التفكير الواعي المستقل وحقه في الاختيار العقلاني بديلاً عن الانصياع المهين للكرامة الانسانية وللعقل التنويري المتسائل، نريد للمواطن ان يقول (لا) مثلما يقول (نعم) وان يتحدث بلسانه بوصفه انساناً وفرداً وعقلاً، وليس بوصفه

صفرأً او جزءاً من قطيع خانع لاملاءات فرد او حزب او سلطة.
ان ابسط مبادئ حقوق الانسان الحفظ على العقل الانساني من المسخ
والتشويه والمصادرة، فلنعد للعقل العراقي براءته وعفويته ونبله وكرامته،
ولنرفع عنه كل شكل من اشكال الوصاية، فلم يعد هذا العقل طفلاً قاصراً
بحاجة الى وصي عاقل عليه، ذلك لانه الامتداد الطبيعي لخبرات حضارية
وفكرية تمتد الى اكثر من سبعة آلاف عام.

ثقافة العدو الافتراضي والعنف الرمزي في اللغة

بعض الناس يفترض، مجرد إفتراض، أن لكل شخص عدو رئيسي، وربما عدد من الاعداء. وعندما لا يجد مثل هذا الشخص مثل هذا العدو الافتراضي يقوم بخلقه واصطناعه افتراضياً، من عالم الوهم. وتنتقل هذه العدوى أحياناً إلى الدول. فمن المعروف تبحث لها دائماً عن عدو إفتراضي، وإذا ما تصالحت مع هذا العدو، فإنها سرعان ما تبحث لها عن عدو جديد. ومعروف إن الولايات المتحدة من هذه الدول التي تصطنع لها دائماً عدواً بديلاً. فبعد سقوط الإتحاد السوفياتي وعودة المياه إلى مجاريها مع النظام الجديد في روسيا راحت الولايات المتحدة تبحث لها عن عدو جديد، وربما وجدت في ما أسمته بالإرهاب مثل هذا العدو المركزي الإفتراضي.

وإنتشرت مثل هذه العدوى إلى الفضاء الثقافي والفكري والسياسي. فأقيمت المتاريس وحفرت الخنادق واطلقت سهام، وتحولت هذه الفضاءات البريئة إلى ساحة حرب وقائية. ولم تسلم الرياضة المحلية والمعمولة من مثل هذا الإحتراب:- فداًئماً - محلياً - الزوراء عدو تقليدي لفريق الجوية، وعالمياً برشلونة خصم عنيد لفريق ريال مدريد. وكذلك هو الحال بالنسبة لمختلف الميادين والسوح والحقول في الحياة الإنسانية.

ترى ما هي العقدة السايكولوجية - وربما الجينية - الموروثة و المترسخة في اللاوعي الجمعي لدى البشر والتي تجعلهم يبحثون عن عدو إفتراضي، بدل البحث عن صديق حقيقي يمكن الركون إليه والإطمئنان إلى سلوكه؟ ربما يعود ذلك - في واحد من التفسيرات المحتملة - إلى إن حياة الإنسان على سطح الأرض كانت دائماً موسومة بالصراع ضد آخر إفتراضي:- الطبيعة أولاً والحيوانات الكاسرة ثانياً وأخيراً الصراع بين

العوائل والقبائل والدول والأديان والقوميات - ربما - دفاعاً عن الوجود. والسؤال:- ألا يمكن للإنسان المتحضر أن يخفف من هذه الثقافة - وربما العقدة - التي تتحكم في سلوكه وممارساته وعلاقاته ومجمل نظرتة إلى العالم؟ ألا يمكن للإنسان المتحضر والمتعلم أن يقيم سلاماً مع الذات ومع الآخر وأن يخفف من غلواء العنف والإستقطاب والإصطراع. تعالوا نقرأ ما تكتبه الصحف والمجلات وبشكل خاص الصفحات الرياضية والثقافية و السياسية لنجد مصداقاً على ما نقول: فالحرب الكلامية مستعرة على أشدها، وتصبح اللغة ذاتها عدوانية، ويمارس لون من العنف الرمزي في اللغة تنتهك فيه- أحياناً- الاعراف والبروتوكولات الاجتماعية و الحوارية بشكل عنيف لا يخلو من السادية و القسوة والرغبة في تدمير الآخر وسحقه، فهو في النهاية العدو الافتراضي الذي ينبغي له أن يهزم.

رحمة بأعصاب الناس وسلامهم الداخلي من هذا الهياج المتعصب والاحساس بلون من البارانونيا المرضية التي توهم الانسان بانه دائماً عرضة للاضطهاد والكراهية، ولهذا فهو يشحذ أسلحته المختلفة، ومنها اللغوية، استعداداً لمعركة فاصلة قد تأتي وقد لاتأتي مع عدو افتراضي موهوم يذكرنا بقصيدة الشاعر اليوناني كفافيس "في انتظار البرابرة".

من ثقافة المونولوج الى ثقافة الديالوج

انها لحظة تاريخية نادرة ومتوترة تلك التي يقف فيها المثقف العراقي اليوم وهو يستشرف آفاق ثقافية عراقية مستقبلية قادرة على ان تعيش في هذا العصر، وتطوي الى الابد صفحات ثقافة الاستلاب والتدجين والتطويل التي اسس لها النظام الدكتاتوري المقبور طيلة اكثر من خمسة وثلاثين عاماً.

ولذا يضطلع المثقف العراقي بمهمة توعية صعبة وهو يكنس بقايا الخراب والدمار والبؤس التي خلفها النظام الفاشي الشمولي. امامه مهمة تأسيس ثقافة يراد بها ان تكون اداة بيد المثقف لاستكشاف المستقبل والاشتباك الحار والفاعل والمنفعل معا بالحاضر وهمومه وازماته وتطلعاته، ثقافة كهذه لا بد لها وان تكون ثقافة ديالوجية (حوارية) لثقافة مونولوجية احادية الصوت بمعنى انها لا تنغلق على صوت الانا فقط، بل تحتزن صوت الآخر وكل الاصوات الغيرية في داخلها. انها ثقافة الشيء ونقيضه، ثقافة التنوع والتعدد والاختلاف، وهي ايضاً ثقافة انسانية قادرة على اختراق ثقافة الاخر ومحاوراتها الا انها ليست ثقافة نكوصية متشرنقة على ذاتها او منكفئة على الماضي او اسيرة النرجسية الذاتية.

ان الثقافة العراقية وبما امتلكته من عناصر الاصاله والقوة والشفافية قادرة على ان تؤسس خطابات ابداعية خلاقة قادرة على الوقوف بقوة داخل حشد الاصوات الابداعية في عالم اليوم، لانها طاقة متفجرة ترفض الوقوف والتحجر والقبول الامتثالي بالصيغ والقوالب والرؤى المحنطة، ولذا فهي تمتلك عناصر الحياة والتجديد والتنوع التي تجعلها قادرة على اعادة صياغة خطابها باستمرار، ان ظاهرة الانتماء الى حقبة معينة او

جيل محدد هي احدى السمات الاساسية التي منحت هذه الثقافة قوة دافعة كشفت فيها عن تناوب موجات الحداثة في ثقافتنا. ان احساس المثقف العراقي مثلاً بالانتماء الى حركة جيلية جديدة(الخمسينيات، الستينيات، السبعينيات... الخ) كانت دافعاً قوياً للمغايرة والتميز.

ورفضاً للنمطية والتكرار والاجترار. فهذا المبدع يحاول دائماً ان يجترح له مساراً خاصاً به في الابداع وان لا يكتفي بالسير على الخطوط المحددة للمبدعين الذين سبقوه، وهي خاصية قلما نجد لها ما يماثلها - بهذه الحرارة- في الثقافات الاخرى، وهذا يفسر لنا سر ذلك التألق الذي تميز به المثقف العراقي خلال العقود الاخيرة على الرغم من سياسات عسكرية الثقافة وتدجينها في الداخل والاحساس بالاغتراب والاقتلاع عن التربة في الخارج.

ان المثقف العراقي: مثقف الداخل / مثقف الخارج قادر على ان يرفد الثقافة الإنسانية بعطاء ثقافي متميز وان يصبح جزءاً عضواً منها.

ولذا يتطلع المثقف العراقي لان ينهض بدور متزايد ومتميز في عراق اليوم وهو يرفض سياسة الامتثال والتغيب التي تمارس ضده ويشعر احياناً بلون من الاحباط والغضب لأن المؤسسة السياسية العراقية مازالت تتجاهل حضوره ودوره في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولذا فهو يعمل من اجل انتزاع دور اكبر واكثر فعالية لا في صياغة القرار الثقافي وحسب بل وفي صياغة السياسي الذي يقرره هذه الايام العراق بكامله، ان من غير المعقول ابدا ان تنزع مراكز القوى السياسية المختلفة، بما فيها هيئات ووزارات واحزاب ومجالس بلدية الى تجاهل دور المثقفين بشكل يكاد مقصوداً، ويتضح ذلك بشكل جلي باستثناءهم من الحوارات الجارية لصياغة مستقبل العراق والاكتفاء بإستشارة مؤسسات عشائرية وظائف ودينية، على الرغم من اهميتها الا انها لاتسوغ تغيب المثقفين

واقصائهم عن الفعل الثقافي والسياسي، فالمثقفون العراقيون بوصفهم شريحة اجتماعية فاعلة ومؤثرة قادرون على ان يغنوا المشروع الوطني الديمقراطي التعددي في عراق اليوم بالكثير من الرؤى والافكار والقرارات الجادة.

ان لم يعد هنالك في عصرنا من ينكر دور الثقافة في عملية التغيير الاجتماعي وفي تحقيق الاصلاح السياسي والفكري وفي الإرتقاء بمستوى الوعي الانساني الى مشاركة رفيعة تعجز المؤسسة السياسية بنزعتها البراغمية والعملية في الوصول اليها، لذا يقوم الفعل الثقافي داخل المجتمعات النامية بشكل اخص بدور ديناميكي مؤثر لايمكن تجاهله او اسقاطه بسهولة، لقد راحت بعض التنظيرات والدراسات الاجتماعية والسياسية تعترف بالدور المتميز للوعي والثقافة والفكر في تحقيق معادلة التغيير الاجتماعي، بل ان بعض هذه النظريات قد بالغت بهذا الدور وعدته احياناً العامل الحاسم في التغيير وتثوير بنية المجتمع.

ومهما يكن نصيب ذلك من الصحة فانه يدل على الدور المتعاضم للثقافة في تشكيل صورة العالم ومن المؤكد ان المثقف العراقي لا يحاول ان ينتزع من السياسي دوره او يستنسخه بل يرغب ان يقدم منظوره الخاص للواقع الاجتماعي والسياسي ولمعضلات الحاضر وأفاق المستقبل من خلال منظور رؤيوي مغاير قد يتناقض مع منطق السياسي اليومي، وربما هذه فضيلته الكبرى التي تجعله يتحول الى سلطة رقابة فكرية وثقافية واجتماعية من طراز خاص، واذا ما عدت الصحافة سلطة رابعة، فانا ارى ان الثقافة تمثل سلطة خامسة، سلطة قادرة على ان تعيد التوازن الى البنى الاجتماعية والثقافية المختلفة للمجتمع، ولا تدعن لما هو آني وعرضي في الحراك الاجتماعي والسياسي، بل تشخص ماهو جوهري في متواليه التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي.

ان اغفال دور الثقافة في عراق اليوم سوف يلحق اذح الضرر بمسيرة التحولات الاجتماعية والسياسية داخل مجتمعنا ويحرم مجتمعنا من البصيرة الراقية والعميقة التي يمكن للثقافة ان تقدمها.

ان المثقف العراقي مثقف عضوي بمفهوم غرامشي ملتحم بالواقع ومتفاعل معه وهو لذا يكشف عن بصيرة حوارية (ديالوجية) رفيعة تتجاوز الرؤيا (المونولوجية) الاحادية الضيقة وهو يرفض ان يكون مجرد اداة او شريحة "تكنوقراطية" في خدمة الخطاب السياسي او الاعلامي اليومي وهو يناهز بنفسه عن الانحطاط بخطابه الثقافي الى مستوى التبشير الرخيص بمشروع المؤسسة السياسية الاعلامية والدعائية ويختار لنفسه دوراً اكبر بوصفه يمثل سلطة خامسة ناقدة، ممثلة لخلاصة وعي التاريخ وعقل الانسانية والشاهد على شرعية التحولات الاجتماعية وأصالتها.

علاقة المثقف العراقي بالسلطة بين زمنين

يبدو لي ان علاقة المثقف العراقي بالسلطة كانت تقوم في غالب الاحيان على نوع من التضاد والصدام والشك. فالمثقف ينتمي الى فضاء الحرية والتمرد والاختلاف بينما تنتمي السلطة في الغالب الى فضاء الضبط والتقنين واحياناً الاستبداد والقمع والقهر. وكانت السلطات العراقية المتعاقبة تفرض نوعاً من التهميش المتعمد على المثقف العراقي ودوره في الحياة الاجتماعية والسياسية وتحاول ان تضعه دائماً تحت رقابتها او سلطتها لانها ترى فيه متمرداً ورافضاً ومنافساً خطيراً في طرح مشروعات فكرية وجمالية ومعرفية قائمة على الجدل والحوار والمشاكسة، ولذا فهي تمارس تجاهه سياسة التجاهل تارة او سياسة الاحتواء والتحجيم والترويض تارة اخرى. وعندما تفشل مثل هذه السياسة تلجأ الى القمع وتكميم الافواه. ومن هنا نرى الهامش الذي ظل يتحرك فيه المثقف العراقي منذ قيام الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي وحتى اليوم محدوداً ومدروساً بدقة.

واذا ما تجاوزنا طبيعة هذه العلاقة في المراحل الاولى من تأسيس الدولة العراقية وتوقفنا بشكل خاص امام هذه العلاقة تحت ظل الحكم الدكتاتوري لوجدناها قائمة على انعدام الثقة والخوف والشك، ان حاولت هذه السلطة في البداية ممارسة سياسة ديماغوغية مراوغة تجاه المثقف العراقي بهدف كسبه وتحويله الى تكنوقراط في خدمة اهدافها وبرامجها وايدولوجيتها الشمولية الفاشية المعادية اساساً لحرية الفكر والحوار وتعدد الاراء، ومن خلال اسلوب "الجزرة - الهراوة" نجحت في ترويض وكسب شريحة محدودة من المثقفين العراقيين الذين خدعوا في البداية بالشعارات الوطنية والقومية البراقة التي طرحتها اجهزة النظام الاعلامية

والايدولوجية لكن سقوط الاقنعة عن وجه النظام الدكتاتوري وانكشاف جوهره الفردي الفاشي عمق الفجوة بين المثقفين العراقيين والسلطة الدكتاتورية الفردية. فقد شعر المثقف العراقي انه بمواجهة سلطة مراوغة ومعادية للديمقراطية والحريات العامة، لذا سعى الى القطيعة التدريجية مع السلطة وراح يؤسس ولاسيما في سبعينيات القرن الماضي تقاليد الفنية والابداعية والفكرية بعيداً عن هيمنة السلطة ورقابتها او مغازلتها، الا ان ذلك لم يرق للسلطة الفاشية آنذاك فمارست سياسة جديدة تتسم بالعنف والقمع والمصادرة وحتى القتل تجاه المثقفين، وهي المرحلة التي بدأت في نهاية السبعينيات والتي بلغت ذروتها بهيمنة صدام على جميع السلطات التنفيذية والتشريعية في البلاد وقد شهدت البلاد آنذاك تصفيات مروعة ضد المثقفين العراقيين ومؤسساتهم انتهت بفرض شريعة الحزب الواحد والرأي الواحد والقائد الواحد استمرت لأكثر من ربع قرن من تاريخ العراق الحديث وبعد ان خيل للسلطة الفاشية ان الأمر قد استتب لصالحها بدأت وبشكل خاص منذ الثمانينات وبدء الحرب العدوانية ضد الجارة ايران بمحاولة توريث شرائح واسعة من الادباء والاعلاميين والفنانين والاكاديميين في برامجها ومشروعاتها الفاشية وقد تحقق لها جزئياً بعض ما ارادت من خلال سياسة مأكرة تقوم على التهديد والاغراء معاً، ان قدمت المنح والمكافآت والوظائف المغرية لأولئك الذين يشاركون في التطبيل لسياستها العدوانية والقمعية، ولم تكتف بذلك بل عمدت الى استخدام النهج نفسه لكسب اعداد غير قليلة من الاعلاميين والمثقفين العرب الذين كانوا يزايدون احياناً على وطنية المثقفين العراقيين. وفي مقابل ذلك كانت السلطة نفسها تمارس اقصى اشكال القمع ضد المثقفين الذين تشك بولائهم لها مما دفع بشرائح كبيرة من هؤلاء المثقفين الى سلوك احد السبيلين:-

الأول: يتمثل في ممارسة سياسية معارضة ثقافية وفنية وفكرية صامته وماكرة ضد مؤسسة السلطة الثقافية من خلال رفض الانصياع لدعوات الانخراط في سياسة التطويل لبرامج السلطة وحروبها وقائدها الضرورة والانشغال بهموم الابداع الفني مثل الاهتمام بالمنهجيات النقدية الحديثة مثل البنوية والتفكيكية والتأويلية والقرائية وغيرها، وفي مجال الشعر تعمق الاهتمام بالعناصر السيميائية واللسانية والاسلوبية للخطاب الشعري مع ميل واضح للترميز العميق فظهرت تجارب شعرية حدائية تعنى بالاساطير والميتافيزيقيا والتصوف والسحر وتمنح اللغة موقعا اماميا بوصفها غاية قائمة بذاتها، ومالت القصيدة الى الهمس والخفوت والحديث الاشاري شبه الصامت - ربما رداً على قعقة القوافي والقصائد المنبرية والخطابية التي تتملق جبروت السلطان. وهكذا وجدت قصيدة النثر فضاء للنمو والازدهار بعيداً عن حرائق الحرب ورائحة البارود والجثث المتفسخة على جبهات الحرب والانخاب التي يشربها ساسة النظام وشعراؤه وهم يقفون فوق خرائب الوطن المهان وقيمته الشريفة. وفي ميدان السرد راح الاهتمام يتعمق بصياغة البنى والاساليب السردية في حوار خصب مع الموروث الرافديني والشعبي والتاريخي للتملص من مواجهة استحقاقات الكتابة التعبوية والاعلامية التي يبتغيها النظام.

اما في ميدان الفنون المسرحية والتشكيلية فقد ازداد الاهتمام بالجوانب التجريبية والشكلانية وتجنب اشكال المباشرة التي يشجعها حزب السلطة من خلال اقامة مهرجانات اعلامية وتعبوية مؤدلجة مثل "معرض الحزب" للفنون التشكيلية او بعض العروض المسرحية التي تمجد الهة الحرب والعدوان وتزيينها للناس.

اما السبيل الثاني الذي اختاره المثقف العراقي فهو الهجرة مرغماً خارج

الوطن الى مناف مجهولة واحياناً ثلجية بحثاً عن فضاء الحرية والتعبير غير المشروط ونجح المثقف العراقي في المنفى في اقامة مملكته الخاصة التي تمثل رداً على الثقافة الفاشية للنظام الدكتاتوري فأسس قيماً فنية ورؤيوية وتعبيرية جديدة ظل الوطن يشكل محوراً جوهرياً فيها وبذا نجح المثقف العراقي في منفاه الجديد في تحقيق ما عجز المثقف العراقي في الداخل عن تحقيقه بسبب سيف الارهاب المسلط دائماً فوق حرите وقلمه وحياته، واذا ما كانت الحاضنة الاساسية للابداع العراقي هي التربة العراقية المعطاء التي صنعت مثقفي الداخل والخارج معاً، فان فضاء الحرية في المنفى قد فجر داخل المبدع العراقي طاقات كامنة وحبيسة ماكان لها ان تفجر في ظروف القهر والتعسف والرقابة داخل الوطن، لكن ماهو مؤكد ان تجربتي مثقفي الداخل والخارج تعانقتا وانصهرتا داخل بوتقة واحدة مشكلتين الصورة المتكاملة لثقافة عراقية بديلة ومناهضة للدكتاتورية والفاشية.

وعندما حدث التغيير المزلزل في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ بسقوط دكتاتورية الصنم الواحد، شعر المثقف العراقي -وربما لأول مرة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة- بأنه يمتلك حرته كاملة في التعبير والكتابة والاختلاف وان ظل في الداخل شيء من الخوف المتجذر من شبح السلطة الدكتاتورية، ولذا فقد بدا حائراً بعض الوقت في كيفية التعامل مع هذه الحرية، ان كان يشعر احياناً بان هذه الحرية تمثل بالنسبة له عبئاً ثقيلاً، ولذا فقد ظل لبعض الوقت مصدوماً ولم ينجز الا محاولات محدودة وصغيرة لا توازي حجم الزلزال التاريخي الذي شهده العراق، لكن هذا المثقف راح تدريجياً يستعيد وعيه وتوازنه ويعيد صياغة علاقته بالواقع الخارجي وبالسلطة وبالآخرين.

يمكن القول ان هذا المثقف قد امتلك حرية نسبية لم يمتلكها من قبل وان

لم يمتلك الحرية في التعبير كاملة، اذ وجد امامه مجموعة جديدة من الممنوعات "والتابوات" التي افرزتها التغييرات الجديدة التي لا يمكن تجاوزها او الاقتراب منها، ومنها ممنوعات تتعلق بالاعراف الاجتماعية والدينية وبالرموز السياسية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن صعود بعض القوى التكفيرية والارهابية والطائفية والاصولية المتطرفة المعادية لحرية التعبير والثقافة فضلاً عن التأثيرات المدمرة التي يتركها الاحتلال الاجنبي للعراق على الثقافة والقيم والمفاهيم الفكرية المختلفة والناجمة عن شيوع تأثير الثورة المعلوماتية وقيم العولمة ونظام السوق الحر والمفاهيم الجديدة في علوم الاقتصاد والسياسة.

وفضلاً عن ذلك فقد وجد المثقف العراقي نفسه بعد سقوط النظام الدكتاتوري مهمشاً الى حد كبير، فالقوى السياسية الفاعلة صاحبة القرار اصبحت فجأة التشكيلات الطائفية والاثنية والدينية والعشائرية ولم يحول حريته الى ابداع ملموس، فالكتاب يحتاج الى التمويل والدعم، والاعمال المسرحية والسينمائية والتشكيلية بحاجة كبيرة الى اشكال متعددة من الدعم والاحتضان لكي تتحول الى منجزات مجسدة في الواقع المادي. وبكلمة اخرى ان الديمقراطية السياسية التي وفرت هامش الحرية للمثقف العراقي - ومنه حرية التعبير - تظل قاصرة دون ضمان تحقيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل توفير الضمانات المادية لتحويل حرية الابداع الى اعمال فنية ملموسة "كتب"، عروض مسرحية، افلام سينمائية، لوحات ومنحوتات فنية، وفي الوقت نفسه تضمن للمبدع العراقي فرصة الاطمئنان الى متطلبات حياته المادية من خلال تقديم الدعم المادي له "رواتب" او مكافآت دائمية ورواتب تقاعدية مجزية، مع توفير الضمانات له ولأفراد اسرته و توفير سكن لائق، خدمة صحية، ضمان اجتماعي، ويظل المبدع العراقي بحاجة ماسة الى الاتصال بالآخر،

ومحاورته بعد عقود من العزلة القسرية التي فرضت عليه من خلال توفير فرص المشاركة في المؤتمرات والندوات و"الحلقات الدراسية" العالمية وضمن توفير دورات تدريبية خارج العراق لقطاعات مهمة من الادباء الشباب ولاسيما الاديبيات المحرومات من الكثير من فرص المساواة، ولذا فقد راح المثقف العراقي يللم صغوفه ويخوض معركة طويلة ضد مؤسسات الدولة الجديدة التي تواصل تجاهله وتهميش دوره، فعقد المئات من المؤتمرات والندوات التي شاركت فيها الاتحادات والروابط الثقافية والادبية والفنية ومؤسسات المجتمع المدني لاستعادة مركزه داخل المؤسسة الاجتماعية واسهم بشكل فاعل في الاعمال التحضيرية لكتابة الدستور العراقي الجديد واجرى سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين في الدولة وقادة الرأي في المجتمع معبراً عن وجهات نظره في القضايا المصيرية التي تهم الوطن وكاشفاً عن مخاوفه من استئثار بعض مظاهر مصادرة الحرية الشخصية وحرية التعبير الناجمة عن هيمنة بعض القوى اوالتيارات والمليشيات الدينية المتطرفة التي تحاول اقامة انظمتها ومفاهيمها وفرضها بالقوة على المجتمع العراقي من خلال مفاهيم"الامر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وفرض الحجاب على المرأة في العديد من المحافظات والمدن العراقية، التدخل في الحريات الشخصية ومنع الأنشطة الرياضية الخاصة بالمرأة في عدد من المحافظات، منع الاحتفالات والمهرجانات الثقافية وقمعها بالقوة كما حدث في جامعة البصرة، محاربة الاعمال الفنية الراقية كما حصل في اكاديمية الفنون الجميلة عندما هاجم عدد من الطلبة الاصوليين المتطرفين نصباً فنياً بحجة انها حرام.

ويمكن القول ان المثقف العراقي اليوم يواجه اشكاليات جديدة في علاقته بالواقع الجديد وبالسلطة السياسية القائمة. فالواقع الجديد متنوع

ومتشابه ويضم قوى اجتماعية واثنوية وطائفية وسياسية متعددة ويسعى المثقف العراقي للحوار مع القوى للتفاعل معها واقامة شراكة عادلة معها تضمن انجاز المهمات الكبيرة التي تتطلبها العملية السياسية والمشروع الديمقراطي التعددي الجديد في العراق، اما السلطة السياسية فهي الاخرى غير منسجمة ولا تمثل كلاً واحداً وانما تمثل تيارات وقوى وأجنحة متباينة، لذا ينبغي التعامل معها بحذر وجدية وعلى مستوى التكافؤ غير المخل بمكانة هذا المثقف وقيمه.

وهذا يتطلب من المثقف العراقي التخلص من بعض الامراض التي ورثها من النظام الدكتاتوري المقبور ومن علاقاته المتشنجة مع الانظمة السياسية في العراق قبل هذا التاريخ ومن الخوف من السلطة والرهبة منها. ان يجب مواجهتها بندية وتكافؤ وعدم طأطأة الرأس امام رموزها، كما يتطلب ذلك تجنب مرض تملق السلطة او استجدائها او طلب الاعطيات المجانية منها، فمن المعيب على اي مثقف ان ينبري في هذه المرحلة لكيل المديح لهذا المسؤول او ذاك اذا ما اجزل له العطاء في مناسبة معينة او اذا ما وفر له فرصة للعمل يستحقها اصلاً فيصبح هذا المسؤول بين ليلة وضحاها "اباً" رؤوفاً بعد ان كان يوصد ابوابه بوجه المثقفين، وانه لمن الفرح حقاً ان تنتهي والى الابد قصائد المديح التي كان يدبجها بعض الشعراء، وضعاف النفوس للمسؤولين في العهود الماضية طمعاً في مكرمة "او جاه او تقية" من شر مستطير.

ولذا فعلى المثقف العراقي ان ينتزع حقوقه كاملة ومنها اتاحة الفرصة امامه للاشتراك بفاعلية في صياغة القرار السياسي والثقافي وعدم تهميش دوره او تجاهله وهذا لايمكن تحقيقه الا من خلال التعامل مع ممثلي السلطة على مستوى الندية والاحترام المتبادل والشراكة والمساواة. كل هذه الحقائق الجديدة التي تتعلق بتعميق الدور الذي يلعبه المثقف

في علاقاته مع القوى الاجتماعية ومراكز القرار في السلطة السياسية تتطلب من المثقف محاربة مرض اخر ورثه من الماضي يتمثل في الخوف من " فوبيا" تحمل المسؤولية اذ اعتاد المثقف العراقي -لعوامل تاريخية وذاتية معروفة- التهرب من تحمل المسؤولية الاجتماعية والثقافية والسياسية فتراه يحجم عن الاشتراك في الانتخابات البلدية او العامة ويمهد الطريق امام رجال السياسة والاداريين البيروقراطيين لأقتناص الفرصة للإستيلاء على مثل هذه المسؤوليات والمواقع.

ومن هنا نرى ان المثقف العراقي يجد نفسه اليوم في مواجهة مهمات جديدة واشكاليات معقدة ولاسيما في كيفية تعامله مع السلطة الجديدة وفي مقدمتها ضرورة الاحتفاظ باستقلاله عن هذه السلطة وعدم وقوعه تحت هيمنتها او املاءاتها الادارية والبيروقراطية، وفي الوقت نفسه مواصلة الحوار معها للحصول على حقوقه كاملة وعلى حقه في ان يكون شريكاً كاملاً ومتكافئاً مع السلطة السياسية دونما حاجة لإستخدام اساليب التملق والنفاق السياسي والاستجداء المذلة لكرامة المثقف العراقي وتاريخه وقيمه.

ان هذا الموقف لايمنع بالتأكيد مباركة المثقف ودعمه لجميع المواقف الايجابية والعملية التي تتخذها السلطة لصالح تعميق التحولات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية وبناء المؤسسات الثقافية والاكاديمية والتعليمية والعلمية التي تمهد لبناء المرتكزات الروحية والمعنوية للمجتمع العراقي الجديد. فالمثقف لعراقي لا يعد نفسه عدواً للسلطة السياسية الجديدة لكنه يؤثر ان يحتفظ باستقلاله الاداري والتنظيمي عنها، لانه لايامن تقلبات السلطة وتحولاتها من جهة، ولكي يظل ابداعه من جهة اخرى حراً وبعيداً عن مؤثرات بيروقراطية السلطة وديماغوغيتها وعليه والحال هذه ان يتعامل معها بروح المساواة والتكافؤ

والندية وان يظل دائماً مرفوع الراس في جمع التعاملات واللقاءات لانه يمثل صوت العقل وضمير الامة وخزين المعرفة الانسانية المبرا من الأهواء والمصالح الآنية والتقلبات المصلحية والفئوية والديماغوغية للسياسة.

وخلاصة القول ان المثقف العراقي اليوم يواجه اشكاليات جديدة في علاقته بالسلطة السياسية القائمة وعليه استراتيجية واضحة للتعامل مع هذه الاشكاليات تنهض على الاعتراف بالفضائل المتباينين اللذين تتحرك فيهما كل من الثقافة والسلطة ان تقترن الثقافة بفضاء الحرية والابتكار والاختلاف بينما تقترن السلطة بفضاء التقنين والضبط والقمع وهذا يتطلب من المثقف العراقي ان يظل محللاً في فضائه الخاص والا يضع حريته تحت رحمة السلطة السياسية ويحافظ على استقلاله من المؤثرات البيروقراطية لأية سلطة سياسية. ولكن ذلك لا يمنع من التعامل مع هذه السلطة من منطلق المساواة والتكافؤ من اجل الحصول على الحقوق الطبيعية العادلة للمثقفين العراقيين، ومن اجل ضمان حقه في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية وانهاء حالة التهميش المفروضة عليه وفي الوقت نفسه يتعين على المثقف العراقي ان يظل يقظاً ازاء اية محاولة لمصادرة حقه المشروع في الحرية وحرية التعبير بالذات وان يناضل ضد جميع الاتجاهات والمظاهر التي تؤثر في ابداعه وحقه في الاختلاف والتمرد والرفض ومنها الوقوف ضد جميع المظاهر والاساليب البيروقراطية التي تمارسها بعض اجهزة السلطة او تلك التي تحاول فرضها على المجتمع العراقي بعض القوى والتيارات الطائفية والدينية التي تحاول أن تدمر جوهر الحرية من خلال فرض سلسلة من التابوات والممنوعات التي تحد من حرية الإبداع والابتكار والتجديد.

د. عبد الاله احمد الباحث الذي وهب حياته
لدراسة القصة العراقية

خسارة كبيرة ومؤلمة تلك التي مني بها البحث الاكاديمي والقصصي برحيل أحد أبرز فرسانه وممثليه الاستاذ والناقد الدكتور عبد الاله احمد الذي غادرنا بعد ان صارع المرض لفترة طويلة. وهذا الباحث الذي كرس حياته كلها لدراسة القصة العراقية واطلق عليه استاذاه واستاذ الاجيال المرحوم الدكتور علي جواد الطاهر عبارة (باني عمارة القصة العراقية). وما يعزينا ان د. عبد الاله احمد ظل يعيش بين ظهرانينا مبدعاً ومفكراً ودارساً بفضل ما ترك لنا وللأجيال القادمة من ارث نقدي خصب يتمثل في كتبه: نشأة القصة وتطورها في العراق (١٩٠٨ - ١٩٣٩) الصادر عام ١٩٦٩ (والأدب القصصي في العراق منذ الحرب العالمية الثانية) الصادر عام ١٩٧٧ في جزئين و(فهرست القصة العراقية) الصادرة عام ١٩٧٣ و(الأدب القصصي ونقده) الصادر عام ١٩٩٣ فضلاً عن دراسات وابحاث ومدخلات لم تنشر. بعد وما يشرفني قوله هنا اني كنت دائماً قريباً منه ومن رفاق مسيرته القلائل الذين كان يثق بوجهة نظرهم، ورافقت معظم مراحل كتابته رسالتيه واعماله النقدية الاخرى. وفي هذه المسيرة الاكاديمية الخصبة قدم المرحوم كشوفات نقدية وبحثية جديدة لتأطير الثقافة العراقية في النصف الاول من القرن العشرين والقصة العراقية بشكل اخص. ومع ان الباحث اعتمد المنهج الاكاديمي الصرف الا انه لم يتجمد عند قوالبه الصارمة بل خرج منه الى فضاء النقد الادبي والتحليل السوسيو ثقافي للظواهر الثقافية التي درسها، فكانت مؤلفاته بحق سفيراً لحركة الابداع القصصي والروائي العراقي وتحولاته المختلفة، ويمكن القول انه يستحيل على اي دارس يعكف على دراسة القصة العراقية

الشروع بمثل هذا العمل دونما عودة الى ما انجزه الباحث الراحل. وتكتسب كشوفات الراحل انه عمل في ارض بور تقريباً اذ كانت المكتبة العراقية تخلو من دراسات اكااديمية في هذا الميدان، باستثناء دراسة الاستاذ عبد القادر حسن امين الموسومة (القصص في الادب العراقي الحديث) الصادرة عام ١٩٥٦، وهي دراسة اكااديمية رائدة في بابها كما ذهب الى ذلك بحق الناقد باسم عبد الحميد حمودي، فضلاً عن ذلك يجدر بنا التنويه الى اهمية المقالات التي نشرها الدكتور سهيل ادريس عام ١٩٥٣ حول القصة العراقية في مجلته (الآداب) اللبنانية، التي قدمت اضاءات نقدية لمحة وذكية في حينها في هذا الميدان المبكر.

وفضيلة الباحث انه كان قد استقى معلوماته وقاعدة بياناته من مصادر اصلية تتمثل في اكداس الصحف والمجلات العراقية التي درسها بعناية، وارهقته كثيراً كما كان يشكولي دائماً بسبب غياب مصادر التوثيق واساليب التبويب والفهرسة الحديثة آنذاك فضلاً عن صلاته الوثيقة بالعثرات من القصاصيين والأدباء الذين درسهم ولم يكن اعتماده على المصادر الثانوية إلا محدوداً، ولذا فقد جاءت النتائج التي توصل اليها جديدة ولصيقة باسمه، ونحن بالطبع لايمكن ان نغفل مجهودات اخرى مبكرة منها بعض الدراسات الاكاديمية والنقدية العامة لعدد من الباحثين العراقيين امثال د. جميل سعيد ود. يوسف عز الدين وجعفر الخليل ود. علي جواد الطاهر وغيرهم.

لكنني اود ان اشير الى دراسة مهمة ظهرت في وقت مقارب لكتاب الدكتور عبد الاله احمد واعني بها دراسة الدكتور عمر الطالب الموسومة (الفن القصصي في الأدب العراقي الحديث) الجزء الاول الرواية العربية في العراق الصادرة عام ١٩٧١ والتي كانت في الاصل رسالة دكتوراه حصل عليها من القاهرة تحت اشراف الدكتور عبد القادر القط. وكان عمر الطالب

قد حصل قبل هذا التاريخ على شهادة الماجستير عن دراسته حول "القصة القصيرة في العراق بعد الحرب العالمية الثانية" عام ١٩٦٥ وتحت اشراف الدكتور عبد القادر القط ايضاً، ولم ينشرها في كتاب مستقل الا بعد ان عاد اليها بالتنقيح والتوسع عام ١٩٧٩ وما يدفعني الى استذكار جهد الدكتور عمر الطالب الاكاديمي في هذا المجال موقف الدكتور عبد الاله احمد النقدي الحاد من مجهودات عمر الطالب الاكاديمية والذي تمثل في دراسته الموسومة (الرواية العراقية بين البحث الجاد والإدعاء)، و المنشورة في كتابه (في الأدب القصصي ونقده) اذ بدا الدكتور عبد الاله احمد آنذاك متشنجاً وحاداً. ومعروف ايضاً ان الدكتور عبد الاله احمد قلما يميل الى التوسط في الاشياء والاحكام والمواقف فهو بطبعه ميال الى التطرف في مشاعره ووجهات نظره، لذا شن هجوماً كبيراً على الدكتور عمر الطالب متهماً اياه بعدم اعتماد مناهج البحث العلمي السليمة و(السطو) على اعمال الاخرين النقدية والاكاديمية ومنها اطروحته وبالادعاء احياناً.

وقد حاولت في حينها التخفيف من غلواء الصديق الراحل لكن غضبه لم تكن له حدود، وقد عمد الى محاولة اقناعي بوجهة نظره من خلال اشاراته العديدة الى النصوص المسروقة من النسخة الشخصية التي كنت امتلكها من اطروحة الطالب حول (الفن القصصي) والتي استعارها مني عبد الاله احمد وترك على حواشيتها ومنتها العشرات من الملاحظات التي مازلت احتفظ بها حتى اليوم.

ولكي نعيد الحق الى نصابه نقول بأن الدكتور عمر الطالب باحث أكاديمي جاد ومجتهد وقدم للمكتبة النقدية والاكاديمية العراقية مجهودات كبيرة لا يمكن اغفالها، ليس في اطروحته للماجستير والدكتوراه حسب، بل فيما نشره لاحقاً، ولم يكن من اصحاب الواحدة او صاحب مؤلف واحد مقطوع الصلة بما قبله او بعده مثل بحث الدكتور عبد

القادر حسن امين للماجستير (القصص في الادب العراقي الحديث) وما يمكن ان يؤخذ على الدكتور عمر الطالب آنذاك إغفاله او ربما نسيانه وضع اشارات التنصيص التي يقتضيها البحث العلمي والاكاديمي في بعض المواضيع خاصة ان مثل هذه التنصيصات والاقتباسات لا يمكن ان تقلل من الجهد العلمي والنقدي للدكتور عمر الطلاب. ولو افترضنا جدلاً امكانية حذف كل هذه الإقتباسات غير (الموثقة) فان جهد عمر الطالب الاكاديمي يظل كبيراً ومتميزاً ولا يمكن الشطب عليه او الانتقاص منه بمثل هذه القسوة.

وانا مضطر للأدلاء بهذه الشهادة اليوم لان الدكتور عبد الاله احمد سبق ان حملني مثل هذه المسؤولية من خلال اشارته الصريحة لي في مقالته الحادة تلك عندما قال بالحرف الواحد:

(على ان هذا لم يمنني عن هذا الرأي اكثر من مرة، في جلسات خاصة جمعتهني ببعض الاصدقاء في احيان متباعدة اذكر منهم على سبيل المثال الاستاذ شجاع العاني والاستاذ فاضل ثامر والاستاذ غانم الدباغ)، وللحقيقة والتاريخ نقول ان الدكتور عبد الاله احمد كان صاحب رأي مستقل وجريء ولا يجامل في قول الحقيقة مهما كانت قاسية وعنيفة، لكنه يتطرف احياناً ويحول النقد الى موقف حاسم تجاه هذا الشخص او ذاك، وهو ما سبق ايضاً ان فعله في نقده لكتاب الاستاذ شجاع العاني (المرأة في القصة العراقية) الذي كان في الاصل اطروحة ماجستير، حيث تحول النقد الى موقف دائم تجاه الباحث.

لنقل ان الباحث رحمه الله كان صادقاً وصريحاً ومباشراً وكما يقال لا يماري في قول الحق.

حفاظاً على ذاكرتنا العراقية وحماية لأرشيونا الوطني

في رواية "الركض وراء الذئاب" للروائي علي بدر يشترى بطل الرواية وهو امريكي من اصل عراقي بعض الوثائق السرية من الاسواق الشعبية تماماً مثلما يشترى البطاطس. وبالتأكيد فان الرواية عمل تخييلي محض ولكن الواقعة ليست بعيدة عن الحقيقة او الواقع فاكداس هائلة من الوثائق الرسمية للدولة العراقية ومؤسساتها المختلفة قد تعرضت الى الدمار او الحرق او السرقة واحياناً عرضت للبيع باسعار بخسة، وهذه جريمة كبيرة بحق الذاكرة العراقية وبحق الارشيف العراقي تتحمل مسؤوليتها المباشرة قوات الاحتلال التي لم تحرص الا على حماية وثائق وزارة واحدة هي وزارة النفط لا استثمارها في اغراضها الخاصة فضلاً عما اشيع من نقل ملايين الوثائق السرية الى مراكز الابحاث والترجمة في قاعدة السيلية في قطر لغرض دراستها وتصنيفها. والاشاعات التي انتشرت في حينها كثيرة ومتنوعة منها قيام عدد من قادة الكتل السياسية الجديدة بالاستيلاء على كميات هائلة من هذه الوثائق وعرضها للبيع باسعار عالية لمراكز الابحاث والاستخبارات في العالم.

ومن المؤسف حقاً ان الدولة العراقية الجديدة لم تنتبه حتى اليوم وعلى الرغم من مرور ما يقرب من ست سنوات الى اهمية اعادة جمع هذه الوثائق المبعثرة مثلما سعت على سبيل المثال لبذل مجهودات استثنائية لجمع الآلاف من قطع الآثار العراقية التي نهبت وهربت او دمرت بطريقة بشعة ومهينة لتاريخنا وحضارتنا، وحرى بنا ان نعترف في موقف جاد للمراجعة والنقد الذاتي ان المجهودات الاساسية التي بذلت في هذا المجال كانت من جهات دولية وانسانية في مقدمتها جهود منظمة اليونسكو والكثير من مراكز الابحاث والجامعات والمتاحف العالمية التي كانت اكثر

قلقاً وخوفاً من ضياع هذا الكم الهال من موروثنا الرافديني العريق وان مؤسسات الدولة العراقية لم تقم الا بمجهودات لا ترتقي الى مستوى الكارثة التي حاقت بنا في هذا المجال.

وفي مؤتمر المثقفين العراقيين الذي عقد في اليونسكو في باريس عام ٢٠٠٤. احسست بالخجل وانا اقرن بين خوف الباحثين والآثاريين العالميين وضعف اكتراثنا بذلك، ولذا ادعو الى تشكيل لجنة وطنية او مركز ابحاث يرتبط بالمركز الوثائقي يأخذ على عاتقه مهمة جمع الوثائق الرسمية المختلفة الخاصة بتاريخ العراق والسجل المدني العام ووثائق الاحزاب والحركات السياسية المختلفة المدونة او المرئية او المسموعة ومنها على سبيل المثال الارشيف الخاص بمؤسسة الاذاعة والتلفزيون وذلك لاعادة فهرستها وتصنيفها وحفظها الكترونياً على وفق احدث الطرق العلمية في الارشفة والخزن والصيانة حماية لموروثنا الثقافي وذاكرتنا التي تعرضت للتدمير. ومن المفترض ان تمتلك هذه اللجنة صلاحيات كبيرة لمخاطبة مراكز الانترنت الدولية ومراكز الابحاث والصحف والقنوات الفضائية لاستعادة اصول الوثائق العراقية او نسخ عنها، ومن حق هذه اللجنة اقامة الدعوى ضد قوات الاحتلال وضد الكثير من الجهات التي سرقت او استولت على مثل هذه الوثائق ومقاضاتها امام القانون والزامها باعادتها ودفع تعويضات مالية عن هذه الاعمال المنافية للقانون الدولي وللاعراف الانسانية.

واتمنى في الختام ان تصدر الدولة قوانين او تعليمات عاجلة تمنع فيها اقتناء الاصول الرسمية للوثائق العراقية وتدعو مقتنيها الى تسليمها الى الجهات المختصة والاّ فإن المتعاملين بها سوف يتعرضون الى المساءلة القانونية. وحبذا لو تجرى في هذا السياق اتصالات مع المؤسسات البحثية التي عنيت بجمع بعض انواع هذه الوثائق وعرضها على شبكة الانترنت

مثل مؤسسة الذاكرة العراقية وغيرها وذلك لتحقيق جهد جماعي، شعبي
ورسمي لإعادة ترتيب ذاكرتنا الممزقة وجمع اشلء الصورة الناقصة
لتاريخنا السياسي والاجتماعي والثقافي.

حسب الشيخ جعفر طقس احتفالي خاص

في تقليد ثقافي جميل احتفت صحيفة (الصباح) البغدادية بالشاعر العراقي الكبير حسب الشيخ جعفر لمناسبة اصدارها ديوان الشاعر الجديد (الفراسة والعكاز) في حفل خاص وقع فيه الشاعر على مطبوعه الجديد، وكانت كلمات الادباء والنقاد والصحفيين الحاضرين تنم عن التقدير الكبير الذي يكنه الوسط الادبي العراقي لهذا الرمز الكبير.

والشاعر حسب الشيخ جعفر ليس اسماً طارئاً في سفر الشعر العراقي الحديث، انه بالاحرى علامة مميزة وفارقة في مسيرة الشعر الحديث منذ الستينيات عندما بدأ الشاعر يدخل عالم الشعر ويدق ابوابه بثقة وقوة، وها هو يطوي اكثر من خمسة عقود من تجربة شعرية خصبة، ربما بدأت لأول مرة، من خلال قصيدة متميزة نشرتها له مجلة (الآداب) اللبنانية في العام ١٩٦٢ لكن بدايته الرسمية كانت مع ديوانه الشعري الاول (نخلة الله) الصادر عام ١٩٦٩ ودواوينه اللاحقة (الطائر الخشبي) عام ١٩٧٢ او (زيارة السيدة السومرية) عام ١٩٧٤ و(عبر الحائط في المرآة) عام ١٩٧٧ وغيرها من الاعمال الشعرية والدراسات والترجمات الرائعة عن الشعر الروسي لرموز شعرية كبيرة مثل مايكوفسكي وسرجي يسنين وبوشكين والكسندر بلوك ورسول حمزاتوف وأنا أخصماتوفا، وبذا فقد دخل حسب الشيخ جعفر تاريخنا الثقافي بوصفه شاعراً ومترجماً ودارساً معاً، تكشف شخصية حسب الشيخ جعفر عن ثراء روحي خاص، ويمكن القول ان متنه الشعري هو بصورة او بأخرى تجسيد لتجربة روحية ونفسية وفكرية عاطفية عاشها الشاعر طوال حياته، فهو ابن التجربة الذاتية وقلما كان يخرج عن جلده او يستعير تجارب الاخرين وحتى عندما يستعير اقنعة الاخرين شعرياً كانت تجربته الذاتية هي المهيمنة في المشهد الشعري،

ويمكن النظر الى هذه التجربة بوصفها تجربة الاصطدام المدوي بين بيئتين ووعيين: الشاعر الريفي الساذج، ابن ميسان، المحمل بكل براءة الجنوب وعفاهه يجد نفسه داخل مدن فقدت عفافها وبراءتها فبدت له بغداد، اولاً بمثابة اللعوب التي تسخر من سرواله الفضفاض وسحنته الساحبة، وتمنياته الكبيرة وربما هو الاحساس ذاته الذي خلخل توازن الشاعر بدر شاكر السياب في مواجهة المدينة الكبيرة، لكن ما ارعبه حقاً هو الاصطدام المفاجئ بجبروت عنف مدينة عصرية وجريئة مثل موسكو، هذه المدينة التي جعلته بعض الوقت يشعر بالتضاؤل امام صخب المدن الكبيرة بنسائها (الوقحات) اللائي نزعن عن اوجهن اقنعة البراءة والطفولة لذا بدا مثل طفل يلاحق فراشة تهرب من بين اصابعه داخل اجمة (موسكوفية) متشابكة الاغصان. مرة اخرى، كان الشاعر شبيهاً بالسياب وهو يلاحق حبيبته اللائي كن ينفرطن عنه مثلما ينفرط عقد اللؤلؤ، فما ان (يصنع) حبيبته، كائناً بشرياً وشعرياً تفلت من بين يديه تماماً مثلما احس النحات فيدياس امام حبيبته التي صنعها بيديه وهي تتبختر امامه فجأة متحولة الى كائن اثيري عصي على العناق والامسك، وهكذا ظل حلم الامسك بالمثال الجمالي الأزلي هاجسه الاول والاخير. وحسب الشيخ جعفر هنا كان ربما قريباً من تجربة الشاعر الروسي الكسندر بلوك الذي ظل في اغلب تجاربه الشعرية يلاحق عبثاً نموذج (السيدة الجميلة) في تعارض بين حلم شعري شفاف وواقع قاس ومناكد وعاق.

وتجربة حسب الشيخ جعفر الخصبة هذه من التجارب التي تثير اشكاليات كبرى امام الناقد وخاصة فيما يتعلق بمسالة التحقيب او التجييل، اذ لا يمكن بسهولة الركون الى مقولة ان الشاعر كان ستينياً، ذلك ان تجربة الشاعر نضجت بعض الشيء قبيل تفتح الحداثة الستينية، كما ان هذه التجربة لم تكن معنية بهذا الخصب الذي اثارته الزوبعة الستينية في

الشعر على مستوى تفجير اللغة والتجريب والبناء، والرفض شبه العدمي للكثير من القيم والمسلمات الفنية والشعرية والاجتماعية ومنها التنكر لأبوة جيل الخمسينيات وحدثته التأسيسية.

لنقل ان تجربة حسب الشيخ جعفر كانت تجربة ستينية بمواصفاتها الخاصة، لم تلتزم ببيان شعري سريالي ولم تعلن كل هذه الادعاءات المكابرة التي رفعها - بشيء من المباهاة احياناً - ممثلو الموجة الستينية الصاخبة، ولم تقطع حبلها السري الذي يشدها الى تجربة رواد الحداثة الشعرية في الخمسينيات، وهي ربما شبيهة بتجربة مماثلة في مجال القصة هي تجربة محمد خضير التي برزت في الستينيات وبتزامن مع تجربة حسب الشيخ جعفر، لكنها ايضاً ظلت تتطور وتتشكل على وفق قوانينها الداخلية الخاصة. ولذا فهي كما يقال (تجربة ستينية ولكن...) حيث نقف امام سلسلة لا تنتهي من الاستدراكات النقدية والفنية التي لا مفر من بيانها.

هذا الشاعر الجنوبي النحيل المفزوع من صخب المدن ومن جليد العلاقات الانسانية حاول ان يواجه كل هذا الخواء بتعويضات الماضي الاليفة: الطفولة، كوز الفخار، نبات الحندقوق البري واهم شي بنخلة الله، رمز التوحد في الغربة ربما مثلما استنجد صقر قريش عبد الرحمن الداخل بالنخلة عليها تنجده في وحدته وربما فشل في ان يروض هذه الاشياء وان يجعلها طوع بنانه، على مستوى التحقق الحياتي من خلال تجربة حسية محسوسة، لكنه بالتأكيد وفق في خلق معادلات موضوعية رائعة شعرياً وجمالياً لهذه الاشكاليات الروحية والسيكولوجية والاجتماعية، وبذا نجح في ان يخلق متنه الشعري المتميز الموشوم بوشم التفرد والخصوصية والمكابرة.

حسب الشيخ جعفر الذي نحتفي به اليوم، ربما بطريقة متواضعة

ومصغرة هو رمز لجيل معطاء، ولذا فان الاحتفاء به هو احتفاء بالابداع العراقي بالتفرد والخصوصية والمثابرة على تشييد مدن الفرح والخيال والامل ويظل هدف الاحتفاء بالشعراء وبكل المبدعين العراقيين في حياتهم هدفاً سامياً اذ لا يكتفي الاحتفاء بالشاعر او المبدع ميتاً، وبعد فوات الاوان، ومثل هذا التكريم يمكن له ان يتحقق من خلال مظاهر عديدة منها تكريم المبدع في حياته بمنحه الاوسمة والجوائز التكريمية التي تليق به ونشر اعماله الادبية وتوفير فرص الحياة الكريمة له ولاسرتة، ليستطيع ان يواصل عطاءه في جو من الامان النفسي والاقتصادي والاجتماعي.

حسب الشيخ جعفر الذي نحتفي به اليوم هذا الاحتفاء المتواضع، سبق ان لقي تكريماً كبيراً من خلال منحه جائزة العويس في الشعر، مارلنا نحن وبعد سقوط الدكتاتورية نبخل عليه بحق انساني ووظيفي بسيط، حق التقاعد من خلال عدم ترويج معاملة اعادته الى الوظيفة في وزارة الثقافة واحالته الى التقاعد، فاي ظلم نلحقه بمبدعينا الاحياء، وماذا سنقول للتاريخ عندما يسألنا عن ذلك، ونحن شهود بل وشركاء عاجزون عن فعل اي شيء يتعلق بصميم حياتنا الثقافية؟

يظل احتفاؤنا المتواضع وبالتأكيد المتأخر كثيراً طقساً أليفاً له خصوصيته لانه نابع من نفوس نظيفة ونقية وقد يسهم في ترميم جزء مما فات وما عجزنا عن تحقيقه!.

المعلن والمغيب في مواقف العداء للثقافة العراقية

من المؤسف ان تتخذ الكثير من الكتابات التي تدبجها اقلام بعض الاعلاميين والمثقفين العرب تجاه الشأن العراقي بشكل عام والثقافة العراقية بشكل خاص منحى سطحياً وضحلاً وتحريضياً يفتقد النزاهة والموضوعية والشفافية ويلتقي مباشرة مع الاجندات السرية للقوى التكفيرية والظلامية وفتاوى فقهاء الموت والظلام.

ولو اعدنا قراءة وتفكيك هذه الكتابات والمواقف لوجدناها تنطوي على ظاهري وباطن، او معلن او مغيب. فالظاهر او المعلن يرتبط بحقيقة ان عملية التغيير التي جرت في العراق في ٩/٤/٢٠٠٣ قد تمت بفعل عامل خارجي يتمثل في التدخل الاجنبي والاحتلال الامريكي تحديداً ، ونحن لا نريد ان ندافع عن هذا الاحتلال ولسنا من الداعين الى تمديده لكننا نقول بان الاحتلال هو نتاج الثمرة الفاسدة التي افرزها نظام الدكتاتورية المقبور ومظهر من مظاهر الصراع بين ممارسات ذلك النظام ومصالح القوى الكبرى في العالم، اصبح فيها الشعب العراقي هو الضحية عندما أضحى وطنه ساحة مكشوفة لصراع الاضداد والمتناقضات والمصالح، شعبنا شأنه شأن الكثير من شعوب العالم التي تحولت اراضيها الى ساحات لحروب كونية شرسة أو لبعض النزاعات الاقليمية الكبرى ووجدت نفسها في نهاية المطاف في حروب طاحنة لا ناقة لها فيها ولا جملاً وضعتها في نهاية المطاف بفعل حماقات الحاكم (الوطني) تحت مظلة احتلال جديد، وفي مثل هذه الظروف كانت الشعوب تناضل من اجل استعادة سيادتها وبناء قدرتها الاقتصادية والدفاعية بما توفره لها امكانياتها الخاصة وهذا ما يفعله شعبنا اليوم الذي يحرص على استكمال شروط السيادة الوطنية واخراج آخر جندي اجنبي يصول ويجول فوق ترابنا

الوطني. وشعبنا، شأنه شأن معظم شعوب العالم في مثل هذه الظروف يعتمد الخيار السياسي لإنجاز مهامه الكبرى، لكي لا يكون طرفاً في صراع لا مصلحة له فيه قد تجعله يقف في جبهة واحدة مع قوى أكثر دموية وظلامية ورجعية. لقد أقام البعض الدنيا ولم يقعدوها وهم يتحدثون عن احتلال العراق هل ان عامل لاحتلال هو العامل الاساسي في موقف الاشقاء والاخوة الاعداء؟ ما نعتقد ان هذا العامل ما هو الا الظاهر او المعلن فقط اما الباطن او المغيب فهو الجوهرى، والدافع الاقوى لموقف العداء للعراق الجديد وثقافته ومنتقيه.

ثمة عوامل كثيرة تمثل المغيب او الباطن منها اسقاط نظام دكتاتوري دموي كان الاشقاء يعدونه نموذجاً للانظمة القومية العربية والاسلامية وحصناً (للامن القومي العربي). فالبكاء على ذلك النظام ورموزه وهو يتمثل كثيراً مع غالبية انظمة الحكم في العالم العربي، هو من العوامل المغيبة او المسكوت عنها الاساسية، خاصة وان هذا النظام كان قد استحدث منظومة كاملة للاعطيات والرشا الكوبونية او النقدية والعينية التي لا يمكن نسيانها.

العامل الثاني ان العراق الجديد قد كشف فجأة عن توازنات اجتماعية واثنية ودينية وطائفية لم تكن بالحسبان ولا يمكن لوهم المجتمع العربي المتجانس والموحد ان يهضمها. فالعراق الذي كان يبدو لهم مجتمعاً مكوناً من العرب الاقحاح فقط اصبح فجأة يضم قوميات ومكونات اخرى مثل الكورد والتركمان والسريان والشبك والايديين والصابئة، وهو أمر لا يمكن لمعدة (الامة العربية) ان تهضمه بسهولة والكارثة الاخرى تتمثل في قلب معادلة التوازن الطائفي، فقد كان من المألوف ان يتجانس العراق مع غالبية الانظمة العربية طائفيًا، اي هيمنة طائفة اسلامية داخل المجتمع العراقي، واذا بهذه المعادلة تنقلب رأساً على عقب بفعل التوازنات

الحقيقية الرقمية لمكونات الشعب العراقي طائفيًا والتي رفعت طائفة محكومة لتصبح هي الطائفة الحاكمة، وهو امر لا يمكن ان يقبل به العقل او الشرع او المنطق او فتاوى مشايخ فقهاء الموت والظلام.

هل نزيد: ثمة الكثير في الجعجة، لم تعد اللغة العربية لغة الضاد، لغة العرب الاقحاح هي اللغة الوحيدة في العراق، فقد اصبحت هنالك لغة ثانية معترف بها هي الكوردية كما سمح لاستخدام اللغة التركمانية والسريانية في المناطق السكانية لمتكلمي تلك اللغات، وربما ما هو اكثر ازعاجاً الحديث عن الديمقراطية والانتخابات البرلمانية وحرية الرأي والفكر وحق النقد بما فيه نقد اي مسؤول مهما كان مركزه فضلاً عن الحديث عن الاعتراف بحقوق الانسان وإدانة التطرف والارهاب والتكفير والايمان بمشروعية الحوار بين الأديان والحضارة لاقامة علاقات انسانية ودولية متوازنة وعادلة، وهي كلها وربما غاب عنها الكثير من عوامل ودوافع مغيبة هي التي تقف في الجوهر كذرائع سيكولوجية واستراتيجية وراء مناصبة العراق الجديد ومثقفيه العداء.

كلمة اخيرة، نقولها، نحن لانزعم باننا قد نجحنا في اقامة جمهورية افلاطون أو مدينة الفارابي الفاضلة ولا حتى (يوتوبيا) توماس مور وما زلنا نعاني من التشردم وهيمنة السياسات والاجندات الطائفية لكننا نحترم ارادة الناخب العراقي وصندوق الاقتراع ونحن غير مسؤولين عن سياسة هذه الحكومة او تلك بل نناضل من اجل خلق مجتمع اكثر عدالة واماناً وحرية.

المسافة الجمالية و إعادة قراءة الواقع

في المقدمة التي كتبها الروائي الجزائري الراحل الطاهر وطار لروايته " الشمعة والدهليز" الصادرة عن منشورات الجمل عام ٢٠٠٣، يعترف الكاتب أنه لا يستطيع اللحاق بما يجري في الجزائر "لا شيء آخر سوى أنني جزء لا يتجزأ من هذا التاريخ، أوثر فيه و أتأثر به، و أبذل كل عمري محاولاً فهمه".

هذه الحقيقة التي اكتشفها الطاهر وطار، ربما هي التي يكتشفها كل يوم كتاب العراق وهم ينهمكون في عملية اكتشاف تضاريس الواقع الزلزالي الذي خلقته متغيرات ما بعد ٢٠٠٣ من تداعيات وقائع تفوق الخيال في مقدمتها سقوط النظام الدكتاتوري والاحتلال الأجنبي والاحتراب الطائفي و جرائم الإرهابيين وغيرها. فالكاتب العراقي، في اشتباكه اليومي الساخن بالواقع يجد نفسه عاجزاً عن الارتقاء الى مستوى هذا الواقع المتفجر والمتحول في كل لحظة، ولذا يحس بصعوبة التعبير عن تجليات هذا الواقع أدبياً وفنياً وابداعياً. والسر كما لاحظ الطاهر وطار بحق يكمن في انه جزء من هذا الواقع ومشتبك به بطريقة عضوية لا فكاك منها.

من المعروف أن المرء عندما يكون داخل الغابة، لا يستطيع أن يرى الغابة كلها، بل يرى مجموعة من الاشجار ليس إلا. ولذا لكي يكون قادراً على رؤية الغابة كلها عليه أن يترك مسافة بينه وبينها. وهذا الأمر ينطبق على المبدع العراقي الذي يتعين عليه ان يترك مسافة بينه وبين هذه الوقائع الكثيفة، التراجيدية والغرائبية أحياناً، ولا اعنى بالمسافة هنا ان تكون بالضرورة مكانية او زمانية، بل يمكن أن تكون هذه المسافة جمالية، بمعنى أن يتحرر المبدع وبشكل خاص الروائي من عبء الواقع و

التزاماته وضغوطه نفسياً، وأن يكون قادراً على التعامل مع هذا الواقع وكأنه يراه لأول مرة ببراءة الطفل الذي يفغر فاه وهو يشاهد منظراً جديداً او يكتشف حقيقة تدهشه.

ولذا ولكي يكون المبدع، وأخص بالذكر القاص والروائي والمسرحي قادراً على استكشاف غابة الواقع العراقي المتشابكة الأغصان، عليه أن يترك بينه وبين غابة الواقع العراقي مسافة جمالية كافية تتيح له فرصة مشاهدة المنظر بالكامل.

وهذه القضية ليست جديدة تماماً في علم الجمال والفن. فقد سبق وأن طرحت من زوايا مختلفة. فقد أقترح الناقد الشكلاي الروسي شكوفسكي في مطلع القرن العشرين إجراء لون من المباعدة بين المبدع والواقع من خلال عملية التغريب ونزع المألوفية: أي التخلص من الإحساس بالألفة مع الواقع المحدد، والنظر اليه بوصفه واقعاً بكاراً يكتشف لأول مرة. كما يمكن ان نعد نظرية المسرح الملحمي التي قدمها الكاتب المسرحي الألماني بروتولد بريشت أنموذجاً لهذا المنحى وخاصة في تركيزها على مفهوم تغريب الواقع والانفصال عنه تجنباً لظاهرة التماهي بين الممثل والعرض المسرحي من جهة والمتفرج وأبطال العرض المسرحي من جهة أخرى. أن اعتماد قاعدة المسافة الجمالية هو ضمان لتقديم قراءة موضوعية و محايدة للواقع من قبل المبدع.

المجتمع العراقي والعالم العربي: اشكالية الاندماج والقطيعة

قد لا نختلف كثيراً اذا ما ذهبنا الى القول بان ثنائية الانقسام الثقافي بين النظام العربي والمجتمع العراقي تمثل واحدة من الاشكاليات الكبرى في الثقافة العربية الحديثة، وربما يعود ذلك في جانب منه الى الاستسلام العشوائي للون من المرويات الكبرى master narratives حول صياغة التاريخ العربي وتشكل مفهوم الامة ودور الايديولوجيات القومية في تشكيل وعي زائف لواقع شديد التعقيد والتنوع والحرباوية.

فمن المعروف جيداً ان التشكيل الحديث لمفهوم الامة العربية بالمعنى الحديث المقترن بتشكيل الدولة الوطنية "القطرية" او الدولة القومية "الموحدة" هو وليد العصر الحديث وربما يمكن تأشيرته بمطلع القرن العشرين عندما احتدم الصراع الاجتماعي والوطني لحركات التحرر العربي للتخلص من الهيمنة الاجنبية العثمانية بشكل خاص. وربما تمثل ما تسمى بالثورة العربية التي قادها الشريف حسين من الحجاز للتخلص من الاحتلال العثماني آنذاك ابرز مظهر من مظاهر هذا الاحتدام القومي الذي اسس لاحقاً لبناء مفهوم الامة. واذا ما كان قادة "الثورة العربية" آنذاك يفتقدون الى الوعي بمفهوم الامة والقومية فان جيلاً جديداً من المفكرين والكتاب والناشطين القوميين العرب امثال الارسوزي والحصري وفيما بعد حركة القوميين العرب وحزب البعث والحركة الناصرية التي اسهمت في صياغة مثل هذا الوعي الناقص.

ويمكن التأكيد هنا ان مظاهر هذا الوعي قد بدأت بالتبلور والصعود في المشرق العربي تحديداً سوريا، لبنان، الاردن، فلسطين، العراق، بينما ظلت بلدان عربية اخرى بعيدة الى فترة طويلة عن مثل هذا التاثر مثل بعض

بلدان الخليج العربي وغالبية بلدان المغرب العربي ومصر التي اقترنت فيها نزعة التحرر من الاحتلال الاجنبي بميول وطنية وقطرية كما هي الحال مثلاً في اهداف ثورة ١٩١٩ في مصر التي قادها سعد زغلول.

ومهما تكن التفاصيل الجزئية يمكن القول ان تشكل المفهوم الحديث للامة العربية وللوعي القومي يمثل نقلة تقدمية في مسار التقدم الاجتماعي في المنطقة يرتبط بظهور بيئات اجتماعية وسياسية وثقافية ترتبط بنشوء طبقة اجتماعية جديدة هي البورجوازية الوطنية اضافة الى طبقات اساسية اخرى مثل البورجوازية الصغيرة والطبقة العاملة وطبقة الفلاحين وشريحة المثقفين "الانتلجنسيا" العربية في اطار المرحلة الوطنية الديمقراطية التي بدأت بتصفية بقايا الانظمة الاقطاعية وشبه الاقطاعية في علاقات الانتاج الزراعي، وتحقيق لون من الفصل التأسيسي بين الدين والدولة ردا على ما سبق للهيمنة العثمانية ان كرسه من خلال توظيف مفهوم الخلافة الاسلامية ورابطة الاخاء الاسلامي.

وفي مجرى هذه العملية المعقدة كان العراق مندرجاً ضمن الالية ليس فقط لان احد قادة الثورة العربية وهو الملك فيصل الاول قد حطت به عصا الترحال ليقوم مملكة وطنية عراقية، بل لان العراق كان منذ البداية يمتلك اضافة الى بعده الرافديني القديم بعدا عربيا عميقاً يمتد ربما الى ما قبل الفتوحات الاسلامية للعراق "الحيرة مثلاً" لكنه تركز في زمن خلافة اخر الخلفاء الراشدين الامام علي بن أبي طالب عليه السلام وفي زمن الخلافة العباسية التي كانت تعد بغداد آنذاك حاضرة العرب الكبرى.

ولذا يمكننا القول باطمئنان الى ان العراق الحديث هو تاريخياً وثقافياً جزء من هذا المكون الاجتماعي المسمى "الامة العربية" الا أن الاشكالية نشأت عندما بدأت الايديولوجيات القومية بفرض وصياغة نمط من الوعي القومي الزائف القائم على الايمان بنزعات شوفينية متضخمة والقائم على

اقصاء الخصوصيات الوطنية والقومية والاثنية للشعوب والطوائف والاديان المتعايشة في الاطار الجغرافي والاجتماعي والسياسي للامة العربية، اذ تنطلق معظم مفاهيم "الوعي القومي" الجديد على فرضية الانسجام الكامل لمكونات المجتمعات العربية المختلفة باعتبارها تمثل جنساً واحداً هو الجنس العربي وتتكلم لغة واحدة هي العربية وتؤمن في الاعم بدين واحد هو الاسلام وربما بمذهب اسلامي واحد، ولذا فعندما جرى الحديث عن وجود نسيج فسيفسائي متعدد ومتنوع لبعض المجتمعات العربية ثارت ثائرة غلاة القوميين المتعصبين والشوفيين مؤكدين على وحدة الجسد العربي ونقائه مما ادى مثلاً الى رفض الاعتراف بالكيانات والاثنيات الامازيغية في بلدان المغرب العربي من خلال الزعم بعروبتها ونفي اصالتها التاريخية وخصوصياتها الاثنية ونفي القبول بوجود كيان اجتماعي وثقافي كبير يمثل الاقباط المصريين المسيحيين. أما المشكلة الكبرى فتتمثل في العراق الذي يتشكل من فسيفساء اثنية ودينية وطائفية متعددة والذي يصعب فيه على غلاة الفكر الشوفيني الاعتراف به على حقيقته التعددية، اصرروا على النظر اليه بوصفه يتكون من نسيج اجتماعي موحد هو النسيج العربي، الاسلامي الناطق بلسان واحد هو اللسان العربي بل وبمذهب فقهي واحد، وقد قاد ذلك الى رفض الاعتراف بالقومية الكردية في العراق وكذلك في سوريا والى عدم النظر الى الخصوصيات القومية والاثنية اللغوية والدينية لبعض مكونات الشعب العراقي مثل السريان "الكلدواشوريين" والايديين والشبك والصابئة ومما فجر حفيفة هذا الوعي القومية المتضخم سقوط النظام الدكتاتوري في العام ٢٠٠٣ الذي كان يكرس اسطورة المرويات الكبرى عن تشكل المجتمع العربي الحديث اكتشاف هذا الوعي ان في العراق انقساماً طائفيًا خطيراً لم يكن بارزاً بسبب سياسة القمع يتمثل في وجود اكثرية شيعية واقلية سنية، وهو امر لا يمكن لممثلي الفكر القومي المتعصبين القبول به لانهم ينطلقون

اساساً من مذاهب فقهية سنية وهابية متنوعة ظلت عبر التاريخ ترفض الاعتراف بحق الفقه الشيعي في التمثيل داخل اطرارات مذاهب الفقه الاسلامي المعروفة.

كل هذه العوامل اضافة الى عوامل اخرى هي التي خلقت الصدام الثنائي بين الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمع العراقي الذي بدأ يكتشف ذاته فجأة ويحاول اعادة ترتيب بيته الداخلي في ضوء ذلك.

وربما يعود ذلك ايضاً الى ان هذا الوعي القومي المتطرف قد اقترب بتشكّل ما يسمى بالنظام السياسي العربي الذي يتخذ من مفهوم الدولة القومية اطاراً له، ويكرس الكثير من المفاهيم التقليدية في الدولة والحاكمية وعلاقة المواطن بالدولة وقضايا حقوق الانسان بشكل عام، وفي مقدمتها رفض الاعتراف بقيم الديمقراطية التي تتعارض بشكل اساسي مع طبيعة النظام السياسي العربي القائم على مبادئ شمولية وعلى سلطة فردية او دكتاتورية او ملكية وراثية تمسك بزمام السلطة والثروة بقوة وتقاوم اية محاولات للتغيير.

ولكي لا تكون احكامنا ناشئة عن ردود افعال عاطفية او سيكلوجية تجاه النظام السياسي العربي الذي كشف عن عداء صريح لهذا التنوع الاجتماعي والسياسي والاثني والديني العراقي، نقول ان العراق يظل جزءاً تاريخياً وعضوياً من المجتمع العربي ولا تستطيع قوة ما ان تفصله عن هذا التشكل التاريخي ولكننا بوصفنا عراقيين نطالب بحقنا في اختيار مصيرنا ومستقبلنا بعيداً عن سلطة الوصاية القومية الشوفينية، وبحقنا في الايمان بتعدد الهويات في العراق مع التمسك بهوية اساسية هي الهوية العراقية المرتبطة بمفهوم المواطنة. ان مثل هذا الاعتراف سيفتح الطريق امام اعادة اندماج المجتمع العراقي بالكيان العربي وهو اندماج قائم على احترام التنوع الفسيفسائي داخل نسيج المجتمع. وبالتأكيد فان موقفنا

كهذا يتطلب من المفكرين والمثقفين العرب والى حد ما رجال السياسة والمتنورين الى اعادة النظر في المفاهيم التقليدية للوعي القومي المتطرف واعداد تشكيل هذا الوعي في اطار تحولات العصر، والاعتراف بالتنوع الاثني والثقافي وبالتالي احترام حقوق الاقليات والاثنيات القومية والدينية داخل المجتمع العربي.

ويؤسفنا ان نسجل هنا بحزن تخلف المثقف العربي عن فهم الواقع العراقي الجديد وقراءته قراءة مبراة من سلطة النظام السياسي العربي الايديولوجية المتخلفة، وسقوطه في سلسلة من الاخطاء في قراءة هذا الواقع.

ولكي نكون قادرين على فهم هذه الاشكالية المعقدة يتعين علينا ان نعيد فحص مفهوم الهوية الذي يقع في قلب هذه الاشكالية.

شغلت قضية الهوية Identity حيزاً كبيراً من اهتمامات الباحثين في العالم وبشكل خاص منذ منتصف القرن العشرين ولم تكن الثقافة العراقية او الثقافة العربية بشكل اوسع بعيدة عن هذا الاهتمام المعرفة والاجتماعي والفكري الذي يقترن اساساً في الوضع العراقي بموضوعة المواطنة citizenship ويتشكل بنية المجتمع المدني العراقي الحديث الذي يعد امتداداً تاريخياً وثقافياً طويلاً في مكان طوبوغرافي وجغرافي محدد وعبر امتداد زمني يتجاوز الستة آلاف عام وربما زاد الاهتمام بموضوعة الهوية الوطنية بعد الاحتكاك بالغرب من خلال عملية المثاقفة acculturation والاصطدام بالنزعات الكوسموبوليتية. فالهوية الوطنية العراقية ليست بنات اللحظة وليست اختراعاً او مقولة فكرية اجترحها هذا المفكر اوداك انها بالاحرى حقيقة موضوعية او لنقل بنية اجتماعية تشكلت عبر العصور وانصهرت فيها الكثير من العناصر والقيم التاريخية واللغوية والاجتماعية والاثنية والاقتصادية والثقافية من خلال بوتقة

نسق فسيفسائي متعدد يتماهي مع خاصية التعدد الثقافي multiculturalism. والعراق جغرافياً ليس اختراعاً حديثاً كما يذهب الى ذلك بعض من المؤرخين حددته خرائط اتفاقية سايكس - بيكو- بعد الحرب العالمية الاولى بل هو واقعة موضوعية وتاريخية تمتد عمقاً على الاقل الى حضارات العراق القديم لما كان يسمى ببلاد ما بين النهرين "ميسوبوتاميا" mesopotamia وتعمقت من خلال منجزات الحضارة العربية الاسلامية في العصر الوسيط منذ ان اصبحت الكوفة عاصمة الخلافة الراشدية وتكرست حقيقة واقعة بتشكّل الدولة العباسية التي هي بحق حضارة عراقية بالمعنى الكامل للكلمة بقدر ما هي حضارة عربية اسلامية ايضاً. وظل طيلة عشرات القرون مصطلح "العراق" جغرافياً وبشراً مصطلحاً واضحاً وقائماً لا شائبة فيه ولا يمكن انكاره او تفاديه. وهذه الحقيقة هي التي اسهمت في صهر اثنيات وثقافات وبنى اجتماعية ودينية وعقائدية داخل المصهر العراقي الذي خلق بدوره صورة الهوية الوطنية العراقية. وهذه الهوية المركزية لا تتعارض بالضرورة مع تعدد الهويات داخل المجتمع العراقي الذي يحفل بتعدد هوياتي فسيفسائي نادر، لكن هذا التنوع لا يؤدي الى تمزق نسيج المجتمع المدني العراقي بل بالعكس الى تماسكه على اسس سليمة لترسيخ معالم هوية وطنية مركزية هي حصيلة تفاعل والتئام وتضامن مجموع الهويات الفرعية الوطنية من خلال حقيقة "الوحدة من خلال التنوع".

ويتطلب التمييز بين "الهوية المركزية" و "الهويات الفرعية" تأطيراً نظرياً ومعرفياً وابستمولوجياً ولغوياً لمفهوم "الهوية" ذاته. ومصطلح "الهوية" بضم الهاء وتشديد الياء مع فتحها، لغة يعني: التماثل او التطابق او الوحدة او الذاتية كما يشير الى المصطلح الرياضي حول المتطابقة او المعادلة المتطابقة على وفق ما جاء في قاموس المورد ويورد قاموس

"المنهل" وهو قاموس فرنسي عربي الى ان مفردة identite في الفرنسية تشير فضلاً عن ذلك الى مقابلات اخرى مثل التجانس او هو هو، ويبدو ان الاشتقاق الاصلي لمفردة الهوية قد جاء تحديداً من تعبير "هو هو" اي بتكرار ضمير الغائب مرتين، ويقال عادة للتأكيد على ان شخصاً ما هو بعينه وليس غيره فنقول "انه هو هو" اي هو بعينه.

ويشير معجم عربي معاصر هو "الرائد" لجبران مسعود الى مثل هذا عندما يقول الهوية: الحقيقة المطلقة في الاشياء والاحياء المشتملة على الحقائق والصفات الجوهرية في النفس الانسانية. ويشير معجم "وبستر" الاميركي الى ان مصطلح الهوية في الانكليزية والفرنسية ماخوذ من الكلمة اللاتينية idem وهي تدل على مرادفات تتعلق بالتماثل والتجانس والتطابق والوحدة والذاتية.

اما من الناحية الاصطلاحية او المفهومية فقد استخدمت مفردة "هوية" بداية في مجالات الرياضيات والمنطق والفلسفة. ففي مجال الرياضيات يشير المصطلح الى لون من المعادلات الرياضية او الجبرية المتطابقة او المتماثلة مثل $A = B$ ويستخدم بعض الرياضيين والمناطق مصطلحات اخرى للدلالة على مبدأ الهوية منها علاقة التشابه او التماثل ويشير الدكتور سامي النشار في كتابه "المنطق الصوري" الى ان علاقة التشابه او التماثل هي علاقة تشابه كامل مطلق ومن الامثلة عليها: علي سخي سخي حسن وهذه يمكن عكسها بدون ان يتغير المعنى اطلاقاً فنقول حسن سخي سخي علي، فالصفة المحمولة على الموضوع تساوي الصفة المحمولة على المحمول.

ويشير الدكتور محمد عابد الجابري في كتابه "بنية العقل العربي": الى ان الضرورة العقلية عند الفلسفة تحكمها مبادئ اربعة وهي مبدأ الهوية ومبدأ عدم التناقض ومبدأ الثالث المرفوع ومبدأ السببية.

ويذهب مبدأ الهوية الى ان طبيعة الشيء تبقى ثابتة مهما تغير او تحول وبالتالي يبقى هو هو. فالحديد يبقى حديداً مهما كان شكله او وضعه وكان الفيلسوف (لا يبننتز) قد صاغ فكرة الثبات والتماثل في الهوية بما اصطلح عليه في الفلسفة بقانون لا يبننتز الذي يشير حالة المساواة والتشابه في شيء ما او ظاهرة ما مع ذاتها او من خلال المساواة مع اشياء متعددة. فالشيء أ والشيء ب، متماثلان فقط اذا ما كانا يمتلكان خواص وعلاقات مشتركة لكن هذا القانون سرعان ما رُدَّ انطلاقاً من حقيقة ان الحقيقة المادية تخضع الى تغير مستمر، وبهذا فلا توجد اشياء متماثلة مع ذاتها بصورة مطلقة حتى مقارنة بخصائصها الاساسية الاولية، فالهوية عينية وليست مجردة اي انها تنطوي على ميزات وتناقضات خاضعة للتطور بفضل ظروف معينة. وتذكرنا هذه الحقيقة بمقولة (هيراقليطس) الشهيرة "لا يمكن ان تنزل الى ماء النهر مرتين".

الفصل بين عرفانية الخطاب الديني وبرهانية الخطاب السياسي

في الممارسة السياسية والديمقراطية للأحزاب والتيارات والقوى السياسية العراقية التي تسيدت المشهد السياسي بعد سقوط النظام الدكتاتوري يتضح بشكل جلي، خلط بين نظامين معرفيين في التفكير والنظر احدهما ينتمي الى النظام العرفاني ذلكم هو الخطاب الديني، والآخر ينتمي الى النظام البرهاني وأعني به الخطاب السياسي، اذ نجد ان الكثير من هذه الاحزاب والحركات والتيارات العراقية توجه خطاباً ملتبساً للمواطن العراقي يتداخل فيه الخطابان الديني - بعرفانيته - والخطاب السياسي - ببرهانيته - فيكون المتلقي - المواطن العراقي ضحية بليلة والتباسات تتطلب العزل وفك الاشتباك لتحديد وضوح اكبر في الرؤيا السياسية لتلك القوى والحركات السياسية.

فالممارسة السياسية تتطلب خطاباً سياسياً واضحاً يعتمد على رؤيا سياسية شاملة وبرنامج سياسي أني وبعيد الامد، الا ان بعض هذه الحركات التي نشأت - في الأصل - داخل رحم النظام المعرفي العرفاني بوصفها حركات وتيارات دينية توظف خطاباً دينياً برهانياً للحوار مع الشارع العراقي، وهو شارع ينطوي على تنوع فسيفسائي هائل، فكريباً واثنياً وسياسياً، لذا يبدو هذا الخطاب قاصراً ومربكاً واحياناً يقدم رسائل خاطئة او ضيقة الافق للمتلقي، ومثل هذه الحركات تحاول ان تخرج احياناً من رحم الخطاب العرفاني الديني الى فضاء الخطاب البرهاني السياسي، الا انها قلما تتحرر من تاثير الخطاب الاول وتبقى مشدودة اليه بقوة بحبل سري خفي.

وانا هنا لا أدعو الى اسقاط الخطاب العرفاني او تجاهله واستبداله كلياً

بالخطاب البرهاني وانما ادعو الى التمييز بين فضائين متباينين وعدم الخلط بينهما، فالخطاب العرفاني الديني يوجه عادة الى الخاصة من الانصار والمؤيدين والمريدين لانه ينطوي على خصوصيات عقائدية ودينية وفقهية تخص هذه الطائفة او تلك او هذا المذهب او ذاك، وربما هذا الدين اوزاك، ويمكن ان يكون الفضاء المناسب لمثل هذا الخطاب: التنظيمات الحزبية والدورات الفكرية او منابر الجوامع والمساجد والكنائس ودور العبادة بشكل خاص.

أما الخطاب البرهاني السياسي فيوجه عادة الى العامة: عامة الناس بتنوع مشاربهم واتجاهاتهم وطوائفهم واعراقهم ومعقداتهم، ولذا فمثل هذا الخطاب يمكن ان يقيم حواراً مثمراً مع العامة لانه ياخذ بنظر الاعتبار ما هو مشترك ووطني في الخطاب السياسي ويمهد الارضية المناسبة لخلق مناخ صحي وملائم بين شرائح الشعب العراقي كافة، يمكن ان يقضي الى تعزيز وحدة هذا الشعب وصهره داخل بودقة "هوية" وطنية مركزية وموحدة تتسامى على الهويات الفرعية والثانوية - القومية والطائفية والدينية دون ان تتنكر لها- نظراً لأهميتها وشرعيتها.

ولذا فكل ما اتمناه ان تعتمد جميع القوى والتيارات السياسية والدينية الى اعادة النظر في خطاباتها السياسية العامة، وفصلها كلياً عن خطاباتها الدينية الخاصة، لأن ما يهم العملية السياسية الديمقراطية في العراق الجديد هو الخطاب السياسي العام الذي يمتلك ارضية مشتركة للحوار مع الاخر، اما الخطاب الديني الخاص فهو شأن خاص بالحزب او بالحركة ولا ينبغي تسويقه كخطاب سياسي او كبديل عنه. وهذه الدعوة لا تغفل، بالتأكيد حق اي حزب او تيار ديني في الافادة من الاصول الفلسفية والفكرية العرفانية التي ينطوي عليها الخطاب الديني المعين في صياغة الخطاب السياسي الحديث، لكن ذلك يجب ان يتحقق من خلال سيادة المهيمنات السياسية، ومن خلال ستسييس "المقولات البرهانية ودمجها

عضوياً داخل المنظومة المعرفية للخطاب السياسي البرهاني لهذه الحركة او تلك، وربما تمثل عملية صياغة الدستور العراقي الدائم انموذجاً لهذا الجدل بين الخطابين الديني والسياسي، فالدستور العراقي يمثل خطاباً سياسياً عقلياً برهانياً موجهاً الى شرائح المجتمع العراقي كافة، لكنه افاد في الجوهر والروح من الموروث العرفاني ومن الشريعة الاسلامية بوصفها مصدراً من مصادر التشريع، لكن دون ان يتحول هذا الدستور الى "شريعة" بالمفهوم البرهاني، وهو ما يجعله اداة سياسية وتشريعية مهمة قادرة على خلق نظام دستوري وتشريعي ينتمي الى النظام السياسي الحديث قبل ان ينتمي الى أية منظومة "شريعة" عرفانية اخرى.

تقودنا هذه الحقيقة الى مطالبة المنابر الاعلامية والثقافية المرئية والمسموعة والمقروءة الى اعادة بلورة تصورات وآفاق برنامجية جديدة تلبي حاجات المتلقي - المواطن العراقي العام وليس الخاص - وان تقصي - ربما تدريجياً - كل ما يوحي بالفئوية او الخصوصية العرفانية وان تتجنب بشكل خاص "ترحيل الخطاب العرفاني الى فضاء الخطاب الاعلامي او فضاء الخطاب الثقافي او فضاء الخطاب السياسي، وان تحترم خصوصية كل فضاء وادواته وآلياته وشفراته وتوجهه الوجهة الصحيحة التي يقتضيها مقتضى الحال والسياق التداولي للرسالة التي يجري "بثها" الى الجمهور العام عبر هذا المنبر الاعلامي او الصحفي او الثقافي او السياسي او ذاك.

ان هذا الاستدراك مهم، لان استمرار الخلط بين الخطابين العرفاني/الديني والبرهاني/السياسي قد يلحق الضرر بقداسة الخطاب العرفاني وثباته.

فالخطاب السياسي بوصفه خطاباً برهانياً ينتمي الى منظومة فكرية تقوم على الجدل والنظر العقلي والاستدلالي، واحياناً على النزعة

البراغماتية الآنية، وهو يحتمل الصواب والخطأ، وان يتقبل الدحض والاختلاف والنقض ويمكن ان يعد خطاباً دنيوياً "مدنساً".

اما الخطاب الديني بوصفه خطاباً عرفانياً فينتهي الى منظومة فكرية مغايرة، فهو خطاب متعال و"مقدس" ويميل الى الثبات واليقين والتسامي، والى الايمان بالماورائيات والمطلق، ولذا فإن التعامل مع الخطاب العرفاني بوصفه خطاباً سياسياً شأنه شأن الخطاب البرهاني يحتمل الخطأ والصواب والنقض يسىء الى درجة كبيرة لقداسة هذا الخطاب نفسه، ولذا تتأكد يوماً بعد يوم اهمية صياغة خطاب سياسي خاص بجميع الحركات والتيارات والاحزاب السياسية، يمتلك المرونة ويتقبل النقد والحوار العقلي، شأنه شأن اي خطاب برهاني وان لا يعتصم بالثوابت والمقدسات البرهانية التي لا تحتمل الجدل او الاختلاف او التناقض لانها - أصلاً - متسامية و"مقدسة".

ان المرحلة الراهنة،مرحلة ما بعد انتخابات مجلس النواب في ٢٠٠٥/١٢/١٥ تومئ الى انتقال المجتمع العراقي برمته الى مرحلة جديدة من مراحل الممارسة الديمقراطية والسياسية، مرحلة تتسم بشيء من النضج والوضوح والشمولية في تحديد الاهداف الرئيسة والثانوية وفي رسم الاستراتيجيات الوطنية لعراق ديمقراطي تعددي وهي (المرحلة) تلزم جميع الاحزاب والحركات والتيارات السياسية العراقية باعادة النظر جذرياً في برامجها وخططها - وربما استراتيجياتها بما يتفق وحركية الواقع الراهن ومتغيراته والانتقال - وهذا امر جوهري من عقلية العمل السري الى عقلية العمل العلني بشروطه الواضحة ورفضه للاجندات المزدوجة -المعلنة والخفية - وهو ما ينبغي ان يتداركه بوضوح في المستقبل القريب القانون الجديد للأحزاب والجمعيات الذي سيقوم المشرع العراقي في مجلس النواب بتشريع في القريب العاجل، وهو ما قد نعود لمعالجته لاحقاً.

الجواهري الكبير صوت الضمير الوطني العراقي

لم يكن الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري شاعراً عابراً في تاريخنا الشعري، بل كان ظاهرة متميزة مرتبطة بنمو درجة الوعي السياسي والاجتماعي والفني في المجتمع العراقي، ولذا كان المتن الشعري الغزير لشاعرنا يواكب حركة الواقع الاجتماعي صعوداً وهبوطاً كما كان في الوقت ذاته يكشف عن تطور في الحساسية الفنية والذائقة الشعرية في الارتقاء بالشعر العراقي من قوالبه الكلاسيكية المحنطة التي كان عليها في القرن التاسع عشر الى اكتشاف ايقاع العصر ونبضه في زمن متغير عبر توظيف جديد للغة الشعر من خلال المزوجة بين لون من الكلاسيكية الجديدة (المحدثة) عروضياً في اطار القصيدة العمودية والانفتاح على نمط من الرومانسية الثورية المفضية الى رؤيا واقعية او واقعية حديثة في الالتحام الوظيفي بهوموم الناس والوطن والثقافة.

ولأن الجواهري كان يمثل وظيفة المثقف العضوي كما عبر عنها المفكر الايطالي (غرامشي) فقد كان قريباً من معاناة الطبقات الاجتماعية المسحوقة وناطقاً باسمها، ورافضاً في الوقت ذاته ان يظل مجرد غريد في قفص الشعر العاجي.

لقد انزل الجواهري الشعر من قفصه العاجي هذا واطلقه في فضاء الحياة العراقية المكتنزة بالمعاناة والهوموم والتطلعات والاحلام، فكان الجواهري بحق صوت الضمير الوطني العراقي الجريء عبر اكثر من سبعة عقود، كانت فيها حياته مرتبطة بصورة عضوية بحياة الشعب العراقي.

وعلى المستوى الفني والبنوي يحتشد الخطاب الشعري للجواهري بمكونات ومقومات تصعد جوهر (الأدبية) او (الشعرية) في هذا الخطاب

من خلال ما يمكن ان نسميه بالتناوب الديناميكي بين البصري والسمعي في البنية الشعرية، فالبصري يتوسل بالايقوني والتمثيلي (من خلال الاستعارة والتشبيه والكناية بالصورة والمشهد الشعري) في حين يتوسل السمعي بالايقاعي واللساني والتطريبي (من خلال القناة السمعية وعبر تآلف الاصوات والكلمات في بنية نغمية سمفونية قد تتصعد احياناً لتمثل (امامية) النسيج الشعري، مزيحة جانباً، لبعض الوقت آلية الاشتغال البصري، وهي خاصية ورثها الجواهري من ميزة جوهرية لصيقة بالشعر العربي الكلاسيكي في عصر ازدهاره على ايدي شعراء امثال ابي تمام والمنتبي والبحري، الا ان البصري الذي ينتمي في الجوهر الى منحى الحدائي او الحديث بصورة اعم في الشعر العربي الكلاسيكي الجديد الذي يمثل الجواهري ذروته المتوهجة، لا يتقهقر بسهولة اما المتراكم الموروث للجزر السمعي بكل ايقاعيته واجتماعيته وقوته بوصفه يرتبط بالبنية الذهنية للمجتمع الشفاهي، مجتمع ما قبل الكتابة والتدوين الذي ظل يتحكم في الثقافة العربية بنسب مختلفة حتى الوقت الحاضر.

ويمكن أن نلاحظ ان عملية التناوب هذه تكشف عن حركيتها في التناوب العميق بين المحسوس والمجرد، حيث يمثل البصري أساً محسوساً وعينياً وايقونياً مشخفاً في حين ينصرف السعي في الغالب الى ماهو مجرد او تجريدي على مستوى تجريد البنى الصوتية وتصعيدها الى ماهيات او نويات سمعية تقترن اساساً بقناة الاتصال الشفافية.

ومن جهة ثانية تتحرك الية التناوب بين البصري والسمعي في شعر الجواهري بين المستويين المكاني والزمني حيث يومئ البصري الى البنى المكانية للتشكيل الايقوني التي تتخذ مساراً أنياً بينما يشير السمعي اساساً الى البنى الزمنية التي تتحرك على المستوى العمودي ومن هذا التناوب بين تقاطع الخط الافقي بالخط العمودي اي البصري والسمعي

تتفجر طاقات التخيل الشعري في خطاب الجواهري الشعري، حيث تتخلق مساحات الانزياح الشعري بمستوياته اللسانية والبلاغية والاسلوبية والرؤيوية والدالية.

ويقترن هذا التناوب بين البصري والسمعي بألية انبثاق او بث البنية الدالية للخطاب الشعري، اذ غالباً ما يلجا الشاعر الى التمهيد من خلال معمار بصري متراكم لاستيلاد المعطى الدلالي والمعنوي والسميائي.

لكننا نلاحظ ان هذا المخاض الدلالي يتم في الاساس من خلال صعود الأُس السمعي من خلال توهج الدوال ذاتها وتفجريها بسيل من المدلولات الحرة المتعاقبة لتحقيق فعلاً تواصلياً وسميائياً يمس المتلقي بصريا وسمعيًا في لحظة متوهجة واحدة فيشكل فعل التلقي هذا، ردود افعال انفعالية وعقلية وجمالية عميقة لدى المتلقي الذي يشعر بانه شريك داخل لعبة فنية وسميائية مكثفة، وهو ما يمنح عملية القراءة و التلقي على المستويين القرائي والشفاهي فعلاً توصيلياً خاصاً بالنسبة للخطاب الشعري الذي مثله المتن الشعري للشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري... وربما يفسر ذلك الى حد ما سر الاعجاز التعبيري الذي حققه هذا الشعر من جهة وسر شعبيته بين جماهير المتلقين والقراء، من خلال استكمال دائرة التلقي بين جمهور المتلقين وهي ألية تستحق وقفة تحليلية خاصة.

يدخل الجواهري تاريخنا الشعري والوطني لا بوصفه آخر عمالقة الشعر العمودي الكبار حسب بل ايضاً بوصفه معبراً عن الضمير العراقي وصاحب مشروع شعري متكامل يتحدى الدارسين من كل الاجيال والاتجاهات والمدارس لفك مغاليق اللعبة الشعرية الغامضة التي يعتمدها في صياغة خطابه الشعري المتفرد.

استذكار خاص للقاص الستيني موسى كريدي

لمناسبة الذكرى الثالثة عشرة على رحيله في الحادي والثلاثين من شهر تموز استذكرت الاوساط الثقافية والادبية في العراق القاص والروائي الستيني موسى كريدي (١٩٤٠-١٩٩٦) الذي كان احد الاصوات المؤثرة في الستينيات من خلال مجموعته الاولى "اصوات في المدينة" الصادرة في بيروت عام ١٩٦٨ والتي لفتت اليها الانظار لانها كانت جزءاً من مشروع تحديتي تبناه القاص الستيني يركز على الازمة الصراعية الداخلية للبطل القصصي في عالم يسوده الارتباب ويهيمن عليه الاحساس بالخيبة والإحباط، ولذا وجد موسى كريدي آنذاك ضالته في الاتجاهات الوجودية والعبثية والتجريبية والميتافيزيقية التي امدته بالكثير من عناصر الرؤيا القصصية عبر بنى سردية حدائية تميل في الغالب الى توظيف المونولوج الداخلي، والافادة الى درجة عالية من عنصر الحوار وبناء المشهد والوصف المبور لأماكن شعبية تختزن موروثات وتقاليد تقليدية لكنها تدخر في الوقت ذاته عناصر التمرد والانفلات.

واستطاع موسى كريدي ان يغني تجربته القصصية اللاحقة بصدور مجموعته القصصية الثانية "خطوات المسافر نحو الموت" الصادرة عام ١٩٧٠ عن دار الكلمة في النجف، والتي كانت تدور حول ثيمات صوفية وميتافيزيقية تتعلق بالحياة والموت، لكن القاص بدأ منذ مجموعته القصصية الثالثة "عزف نصف مضاء" يعنى بشكل خاص بالصياغة السردية وبناء الشخصية والانفتاح على حركة الحياة والتغيير والخروج تدريجياً من نفق الرؤيا العبثية السوداوية التي عطلت فاعلية نصوصه القصصية اجتماعياً وثقافياً.

وجاءت مجموعة القاص القصصية "فضاءات الروح" الصادرة عام ١٩٨٦ في بغداد لتقيم تعالماً بين رؤيتين ميتافيزيقية وديوية، لكن القاص يحسم هذا الصراع المتذبذب في مجموعته القصصية الخامسة والاختيرة "الغابة" التي نشرت بعد وفاته بثمان سنوات عام "٢٠٠٤" والتي ترسخ فيها الحس الاجتماعي المسؤول للشخصيات القصصية وهو منحى طوره لاحقاً في روايته المهمة "نهاية صيف" الصادرة عام ١٩٩٥، والتي كللت مسيرة قصصية وفكرية وثقافية حافلة، كونها تجرؤ على ملامسة المحظورات والتابوات من خلال إدانة ظاهر القمع والاستلاب في المجتمع السياسي العراقي آنذاك فإدانة "الداهية" نايف كنعان تمثل في الجوهر إدانة غير مباشرة لشخصية الحاكم "الطاغية" المتماهي سلوكياً ولسانياً مع شخصية "الداهية" نايف كنعان.

لم يكن موسى كريدي يعيش على هامش الحياة، بل كان جزءاً من حراك ثقافي بدأ في الستينيات، فكان احد مؤسسي مجلة "الكلمة" الستينية التي اصدرها الاستاذ حميد المطبوعي، كما رأس تحرير سلسلة "الموسوعة الصغيرة" الصادرة عن دار الشؤون الثقافية في وزارة الثقافة، ومديراً عاماً لدار الشؤون الثقافية، وعندما ضاقت به سبل العيش فضل ان يعمل سائقاً للتاكسي بسيارته بدل ان يبيع قلمه او يريق ماء وجهه، وبقي، على الرغم من كل صنوف المعاناة التي عاشها مؤمناً بالحياة والمستقبل، كانت الابتسامة الواثقة لا تفارق شفثيه، وعيناه تتطلعان بأمل الى نهاية النفق.

المحتويات

- المقدمة: شهادة مثقف عراقي أمام محكمة الضمير و التاريخ ٥
- أسئلة أمام ماهية أزمة المثقف العراقي اليوم ٨
- حوار الذات والآخر ١١
- نحو بناء استراتيجية ثقافية وطنية عراقية ١٣
- المثقف العراقي: واجبات بلا حقوق ١٨
- المثقفون العراقيون والدوران حول القدر الخاوي ٢٠
- الثقافة العراقية بين العولمة والاسلمة ٢٢
- المثقفون العراقيون والانتخابات ٢٤
- الثقافة العراقية آفاق ما بعد الانتخابات ٢٧
- دولة الثقافة وحلم المثقفين العرب ٢٩
- تأصيل ثقافة الحوار مع الآخر ٣٢
- دعوة لإعادة قراءة المشهد العراقي موضوعياً ٣٥
- المثقف العراقي: التابع والخائن والعضوي ٥٠
- بين العقل الثقافي و العقل السياسي ٦٤
- دعوة لإعادة النظر في قرارات إزالة النصب الفنية القديمة ٦٧
- فوبيا الثقافة و صندوق بانديورا ٦٩
- متى تنتهي ظاهرة إنحسار القراءة؟ ٧١
- من يمثل الشعر العراقي في المهرجانات العربية ٧٣
- المثقفون العراقيون و وزارة الثقافة ٧٦
- سفراء المحاصصة و الهم الثقافي المفقود ٧٨
- النجف الاشرف عاصمة للثقافة الاسلامية ٨١

- ٨٤ في الطريق الى بغداد وعاصمة للثقافة العربية
- ٨٧ الثقافة الديمقراطية
- ٩٢ الثقافة والبحث عن الهوية
- ٩٤ بحثاً عن آفاق جديدة لدعم المشروعات الثقافية والاجتماعية
- ٩٦ شارع المتنبي: هايد بارك لثقافة العراق
- ٩٨ رسالة مفتوحة الى السيد رئيس الوزراء: أخرجوا...
- ١٠٣ في الطريق الى تأسيس مجلس وطني للثقافة في العراق
- ١١٥ الثقافة العراقية بين العمولة الاسلمة
- ١١٧ الموقف من الثقافة معياراً
- ١٢٠ وحدة المثقفين العرب اليوم
- ١٢٢ عندما يصبح النقد الذاتي موقفاً مسؤولاً
- ١٢٦ من يخطط لرسم السياسة الثقافية في العراق
- ١٢٩ الهوية الثقافية والخروج من الأزمة الراهنة
- ١٣١ دعوة وزارة الثقافة الى إعادة النظر بقرار تخليها عن المرید
- ١٣٤ الحريات المدنية في خطر
- ١٣٧ نحن ويوسف الصائغ
- ١٤١ ريال مدريد - برشلونة: عولمة الثقافة
- ١٤٤ أزمة النقد الادبي العربي
- ١٤٦ موت النقد الادبي أم تبدل في وظائفه الاستراتيجية؟
- ١٥٥ وظيفة النقد بين الوصفية والمعيارية
- ١٦٠ هل يقف نقدنا اليوم في مفترق طرق؟
- ١٦٣ النقد الأدبي بين فائض التنظير وضعف التطبيق
- ١٦٥ النقد العربي بين النزعة الاستهلاكية والنزعة الانتاجية
- ١٦٩ فؤاد التكرلي ووعي الحداثة في السرد العراقي

- ١٧٥ الخطاب النقدي العربي الحديث بين التبعية الثقافية والحدائثة
- ١٨٥ النقاد وجريرة الأحكام النقدية المجانية
- ١٨٧ الشاعر حسين مردان: إستذكار متأخر
- ١٩٠ بين صراحة الناقد وزعل الشاعر
- ١٩٢ الوعي المنهجي شرطاً
- ١٩٧ أين يقف خطابنا النقدي اليوم
- ٢٠١ أخلاقيات الكتابة النقدية
- ٢٠٣ التاريخ يدخل بوابة الرواية
- ٢٠٥ التراث والحدائثة بين الانقطاع والتوصل
- ٢٠٨ الترجمة وإضاءة النص المترجم
- ٢١١ الرواد الذين طال إنتظارهم
- ٢١٣ لكي نرتع بمستوى ذائقتنا النقدية
- ٢١٥ إكباراً لمبدعة عراقية كبيرة
- ٢١٧ الادب الشعبي بوصفه جزءاً من ثقافتنا الوطنية
- ٢٢٠ ثقافة الطفل في خطر
- ٢٢٣ هل انتهى زمن قصائد المديح
- ٢٢٦ التصوير الفوتوغرافي فناً صعباً
- ٢٢٨ تضامنا مع كتاب مصر في دفاعهم عن (الف ليلة و ليلة)
- ٢٣١ نحن وجائزة نوبل للأدب: الطريق الصعب الى العالمية
- ٢٣٥ كامل شياخ: قوة المثال الذي لا يخبو
- ٢٤٠ في المسلسل التركي " ميرنا و خليل " لماذا قتل المؤلف البطل؟
- ٢٤٣ اتحاد الادباء و اشكالية عضويته المعلقة
- ٢٦٣ قرار مجحف آخر يصدره اتحاد الكتاب العرب
- ٢٦٥ رسالة الى الامين العام لاتحاد الكتاب العرب

- ٢٦٩ - على السيد سلماوي الاعتذار وإلّا سأقاضيهِ
- ٢٧٣ - اتحاد الادباء يشجب قرار المنامة بمواصلة تعليق عضويته
- ٢٧٧ - بيان اتحاد أدباء العراق حول إجتماع اتحاد الكتاب
- ٢٨١ - ادباء العراق: نرفض توصيفكم الجائر لنا
- ٢٨٧ - المتن والهامش: علاقة اتحاد الادباء بالمحافظات
- ٢٩٦ - من أجل دعم حقيقي للثقافة و وزارة ثقافة خارج المحاصصة
- ٢٩٩ - من ثقافة العنف الى ثقافة المشاركة
- ٣٠٢ - من حصانة البرلماني الى حصانة المثقف
- ٣٠٤ - نقدنا بإنظار خطوة جديدة في طريق الحدائة النقدية الأصيلة
- ٣٠٦ - اتحاد الادباء ويوم السيادة في تعرية الانساق الثقافية المغيبة:
- ٣٠٩ - ثقافة الأطفال بين حبة البزلاء وسندريلا
- ٣١٢ - الموهبة والثقافة:البيضة ام الدجاجة؟
- ٣١٤ - بدري حسون فريد: ملك لير في غربته
- ٣١٦ - اوراق مبدعينا التي تدروها رياح النسيان
- ٣١٨ - جوائز الدولة التقديرية في انتظار جودو
- ٣٢٠ - كي لا تكون الإدارة الثقافية عائقا
- ٣٢٢ - من يخاف الثقافة؟
- ٣٢٦ - من العقل الامتثالي الى العقل المتسائل
- ٣٣٠ - ثقافة العدو الافتراضي والعنف الرمزي في اللغة
- ٣٣٢ - من ثقافة المونولوج الى ثقافة الديالوج
- ٣٣٦ - علاقة المثقف العراقي بالسلطة بين زمنين
- ٣٤٥ - د. عبد الاله احمد الباحث الذي وهب حياته لدراسة... ..
- ٣٤٩ - حفاظاً على ذاكرتنا العراقية وحماية لأرشيئنا الوطني
- ٣٥٢ - حسب الشيخ جعفر طقس احتفالي خاص

- المعلى والمغيب في مواقف العدا للثقافة العراقية ٣٥٦
- المسافة الجمالية و إعادة قراءة الواقع ٣٥٩
- المجتمع العراقي والعالم العربي: اشكالية الاندماج والقطيعة ٣٦١
- الفصل بين عرفانية الخطاب الديني وبرهانية الخطاب السياسي ٣٦٩
- صوت الضمير الوطني العراقي ٣٧٣
- استذكار خاص للقاص الستيني موسى كريدي ٣٧٦

